

کتابخانه صنیع سیکارا علی حیدر آباد دکن

نمبر داخلہ ۲۷۳

تاریخ داخلہ

نام کتاب المنشورات والتقرارات الصلوة

فصل کتاب

تاریخ

نمبر کتاب و فن مذکور

۵۳

5199
51A

فهرست
المنشورات والقراوات والمعاهدات
الصادرة في سنة ١٨٨٤
افرنكيه

* (فهرست المنشورات والقرارات والمعاهدات الصادرة في سنة ١٨٨٤ افرنكيه) *

صحيفة

- ٢ المنشورات الصادرة من نظارة الداخلية في سنة ١٨٨٤ افرنكيه الموافق ابتداءها ٣ ربيع الاول سنة ١٣٠١
- ٢ (شهر ربيع الاول سنة ١٣٠١)
- ٢ منشور من نظارة الداخلية باعلان الاعلان المحرر من جناب انسبكترخرال البوليس للاهالي وتعليق نسخ منه على الحيطان بالمواقع اللازمة ليتيسر لعموم اهالي المديرية معلومتهم به حتى ان كل من يرغب منهم الاستعداد بالبوليس باختياره يتوجه لطرف مفتش البوليس بالمديرية لاجراء المستلزم
- ٣ منشور من نظارة الداخلية بانذار مشايخ النواحي بازوم اتباع مقتضى البند الرابع من منشور المالية الصادر في اول مايو سنة ١٨٨٣ المتعلق بحسابات صيارف النواحي السنوية المعبر عنها بالمقاصدات وتصديق مشايخ ومأذوني البلاد عليها بعد تلاوتها على الممولين واقناع كل منهم بحاله وعليه
- ٥ منشور من نظارة الداخلية بشأن اعتماد وكيل الخواجه يوسف خزام وكيل الاعن دولتوا البرنس حلیم باشا في كافة المصالح التي يتوجه اليها من اجل ادارة أشغاله ومراعاة مصالحه
- ٥ منشور من نظارة الداخلية بمصدر به الامر العالي بتاريخ ٢ ربيع الاول سنة ١٣٠١ من ايجاد وترتيب البوليس بالقطر المصري والغاء الضبطيات بالكيفية المبينة فيه
- ٦ منشور من نظارة الداخلية بالتاكيد بلاحظة اتباع المنشورين السابق اصدارهما اللذين من مقتضاهما انه في حال تقديم القضايا الجنائية من جهات الادارة للمجالس المحلية تجرى تحصيل الرسوم وأثمان المضابط اللازمة عليها مقدما و اضافتها أمانات أو يتوضح فقر المدان فيها واستمراره لاحظة اتباعهما مع عدم حصول ما يحالفهما
- ٧ منشور من نظارة الداخلية لمديريات الجيزة والقليوبية والشرقية والمنوفية والغربية والدقهلية والبحيرة ولحافظات مصر واسكندرية ودمياط ورشيد والسويس وبورسعيد والاسماعيلية ينت فيه شؤون أقلام النائب العمومي في هذه

المديرين والمحافظة وما يجب على المديرين والمحافظين اجراؤهم من التسهيلات
لهذه الاقلام

٨ منشور من نظارة الداخلية بمصدره الامر العالي بتاريخ ٢ ربيع الاول سنة
١٣٠١ المشتمل على كيفية ما يحاكون به رجال الضابطة المصرية الذين درجتهم
أدنى من درجة مفتش ثان اذا وقع منهم خطأ في اداء وظائفهم

٨ منشور من نظارة الداخلية بأن جميع الاوراق التي ترد لها وتكون مهمة يلزم أن
يكتب عليها وعلى ظاهر مظاريقها الفظة مستعمل والاوراق الغير رسمية يحرق الختم
على مظاريقها بالشمع الاحمر

٩ منشور من نظارة الداخلية باتباع ادارة اشغال الطلبات وخدماتها ونظاماتها وما
يتعلق بها المصلحة عموم البوليس من ابتداء شهر يناير سنة ١٨٨٤

٩ منشور من نظارة الداخلية ومعه اعلان بشأن ما يعامل به من تجار على القامحنت
الحيوانات النافقة في مجارى المياه المارة بالمدين أو القرى

١١ منشور من نظارة الداخلية بمساعدة موزى الدائرة السنية ومفتشهم في تحصيل
ايجارات الاراضى التابعة لها

١١ منشور من نظارة الداخلية باتباع مضمون الاوامر العلية الصادرة فى ١٠ ابريل
و ٣ يونيو سنة ١٨٨٣ والمنشور الصادر فى ٢٦ سبتمبر سنة ١٨٨٠ بخصوص
المرفوتين الذين يحصل استخدامهم فى الوظائف التى تتخلو والمستخدمين الذين يحصل
نقلهم لوظائف أخرى منها

١٢ منشور من نظارة الداخلية للجهات بأن المكاتبات التى ترد لها من الجهات تكون
قاصرة على موضوع واحد وعند الاستئذان عن أمر ما فى أى مسئلة وتكون هذه
المسئلة لها بجهة أو راق يلزم أن تتوقع شرطا على آخر مكتوبة فيها ان وجد محل لذلك
والافتسكيب اعادة قائمة بذاتها وتلصق فوق جميع الاوراق

١٣ منشور من نظارة الداخلية بمصدره الامر العالي بتاريخ ٢٤ ربيع الاول
سنة ١٣٠١ من العاه الامر العالي السابق صدره لمجلس الاحكام فى ٢٤ جادى
الاولى سنة ١٢٨١ بمنع مستخدمى الحكومة فى الاقاليم من مشتري أطيان
أو استخبارا ونحوه بالمديرىات المستخدمين فيها ماعدا أطيان المديرى

١٣ (شهر ربيع الثانى سنة ١٣٠١)

صحيفة

- ١٣ منشور من نظارة الداخلية بشأن عدم استعمال عساكر البوليس في شؤون خارجة عن اجراءات الضبط والربط
- ١٤ منشور من نظارة الداخلية للجهات بشأن ما يعامل به بعض متوظفي الحكومة الذين لم يستقطع منهم اليوم الاحتياطي عن مدد مضت ويرغبون دفع قيمة ذلك اليوم عن المدد المذكورة لاجل معاملتهم في ترتيب المعاش اسوة بباقي المستخدمين
- ١٥ منشور من نظارة الداخلية بصادره الامر العالي بتاريخ ٢٩ ربيع الاول سنة ١٣٠١ الشامل للاتحة الاحكام الوقتية لتنفيذ لائحة ترتيب المحاكم الاهلية المستجدة
- ١٥ منشور من نظارة الداخلية بما يتبع اجراؤه من الان فصاعدا في كيفية استخدام الاجانب بالمصالح الميرية
- ١٦ منشور من نظارة الداخلية بشأن ما يجب على جميع مأموري الحكومة من معرفة مقتضى ومأموري وجميع متوظفي مصلحة السجون واعتبارهم بهذه الصفة والاستئذان عما يلزم صرفه في شؤون السجون أو لمأموريهم ما يجب على مأموري السجون من قبول أى شخص يقضى سجنه بأمر بالكتابة صادر من جهة الاختصاص
- ١٧ منشور من نظارة الداخلية بالاستيضاح عن الاجراءات التي صار اتخاذها لتنفيذ مفعول المنشور الصادر في ١٩ ربيع الاول سنة ١٣٠١ بما يتبع لمنع القاهرم الحيوانات النافقة والقاذورات وجميع المواد المضرة بالصحة في البحر أو الترع أو البحار وما يجازى به من تجار على القاهم من ذلك
- ١٧ منشور من نظارة الداخلية بشأن تسمية مفتش السجون باسم مدير عموم السجون المصرية
- ١٨ منشور من نظارة الداخلية بما يتبع اجراؤه في القضايا التي كانت من منظورات مجلس الاحكام
- ١٨ منشور من نظارة الداخلية بما تحرر لمفتش عموم البوليس في ١٢ فبراير سنة ١٨٨٤ بالتنبيه على الضباط المعينين بالمرأكة والاقسام بان يقدموا لكل خمسة عشر يوما الى مفتش الاقليم التابعين له تقريرا يبينون فيه ما أجروه من المرور على الترع وما يشاكلها التي في دائرة اختصاصهم وعدم وجودهم بها

- ١٩ منشور من نظارة الداخلية بشأن المخابرة مع مفتش عموم البوليس عن كافة الاشياء التي كانت تحتاج المخابرة في شأنهم مع ضبطية مصر الملقاة وكذا المخابرة مع نظارة المالية فيما يتعلق بالمرادات ومع نظارة الأشغال فيما يتعلق بالمباني
- ٢٠ منشور من نظارة الداخلية بعدم صرف شيء مما للسجون خلاف ما هيأت خدماتها إلا بعد المخابرة مع الموسىو كروكسند مدير عموم السجون عنه وقبوله إياه والتصديق عليه من نظارة الداخلية
- ٢٠ منشور من نظارة الداخلية بالاهتمام في إزالة كل ما يوجب جدب المدن والقرى والبلدان وحواريها من المخالفات الصحية بسائر أنواعها
- ٢١ منشور من نظارة الداخلية بما أصدره الأمر العالي بتاريخ ١٨ ربيع الثاني سنة ١٣٠١ من تشكيل إدارة لمصالح الصحة العمومية بمصر الخروسة تابعة لنظارة الداخلية بدلا عن مجلس الصحة العمومية
- ٢٢ منشور من نظارة الداخلية بشأن احاطة الداخلية في أو اخر كل شهر بكمية ما يصرف من المصاريف السرية لأجل الترفيه وبعد التصديق عليه يصير اشعار المالية عنه
- ٢٢ منشور من نظارة الداخلية بشأن عدم وضع قيود الحديد بالاشخاص المسجونين الذين يرسلون للاستبالية لمعالجة أمراضهم مع ملاحظة الشقي منهم ليلا ونهارا بنفس الاستبالية بالطريقة التي تكون كافلة عدم تمكنه من الهروب (شهر جادى الاولى سنة ١٣٠١)
- ٢٣ منشور من نظارة الداخلية لمدير يات قبلى بشأن اخطار ما مورى السجون عن تنتهى قضاياهم من المسجونين واحالها على المجلس المحلى للتأشير أمام أسمائهم بانتقال السجن على ذمة المجلس
- ٢٣ منشور من نظارة الداخلية لكافة الجهات في شأن عدم صحة تبعية الخواجة أمين ابراهيم شبلى شمائل للدولة الانكليزية واعتباره بصفه رعية للحكومة السنية
- ٢٤ منشور من نظارة الداخلية بشأن مسئولية حضرات المديرين عن استتباب الضبط والربط
- ٢٥ منشور من نظارة الداخلية بشأن المبادرة باشعارها عن المواد الجنائية المهمة بحال اخطار كل مدير بحادثها

٢٥ منشور من نظارة الداخلية بما صدر به الامر العالي بتاريخ ١٢ جمادى الاولى سنة ١٣٠١ فيما يختص بتحقيق الشكاوى التي ترفع ضد موظفي الادارة أو مستخدميه في الامور التي تقع منهم أثناء تأدية وظائفهم

٢٦ منشور من نظارة الداخلية بما صدر به الامر العالي بتاريخ ١٢ جمادى الاولى سنة ١٣٠١ بما يتبع اجراءه في شأن مصنف الحشيش الذي زرعه أو ضبطه وما يجازى به المضبوط من طرفه بالكيفية الميينة فيه

٢٦ منشور من نظارة الداخلية بالمبادرة باخطارها بجميع ما يحدث في الجهات بسائر أنواعه في وقته وهي تشعر المعية السنية عنه وألجهة التي ترى اقتضاء اشعارها بما يستدعيه الحال من ذلك

٢٧ منشور من نظارة الداخلية بما يتبع اجراءه في تنفيذ مضابط مجلس الاحكام الجارى ورودها للداخلية خاصة بالجهات الداخلة في دائرة المحاكم الاهلية المستجدة

٢٨ منشور من نظارة الداخلية الى المديرية والمحافظات بشأن من ألغيت وظائفهم من المستخدمين

٢٨ منشور من نظارة الداخلية بشأن اتمام تنفيذ احكام القضايا الموجودة في جهات الادارة بمعرفة المحاكم الاهلية المستجدة الداخلة في دائرتها تلك الجهات

٢٩ منشور من نظارة الداخلية بما صدر به الامر العالي بتاريخ ١٣ جمادى الاولى سنة ١٣٠١ من تسمية سعادة خيرى باشا من الآن فصاعدا بعنوان رئيس ديوان خديوى وأن جميع المكاتبات التي ترسل من النظارات ومن سائر الادارات للمعية السنية تكون بهذا العنوان

٣٠ منشور من نظارة الداخلية بشأن نشر الاعلان المتعلق بمكافأة من يرشد أو يعطى اخبارية عن أى شخص تجاراً على القاء رمه حيوان نافق في بحر أو ترعة أو بحيرة أو بحيرة

٣٠ منشور من نظارة لداخلية بشأن الستة بنود المختصة بمسئلة زرم الحيوانات النافقة لاتباع الاجراء على ما تدون بها

٣٢ منشور من نظارة الداخلية بالمعلومية بما تدون في قوانين المحاكم الاهلية المستجدة واتباع الاجراء على مقتضاه

٣٢ منشور من نظارة الداخلية بتابع الاجراء بمقتضى الامر العالى الصادر بشارح
١٥ جادى الاولى سنة ١٣٠١ الشامل للاتحة تحصيل العوائد على الاملاك
البنية بالقطر المصرى ومقتضى الجدول المؤشر عليه بحرف (١) المرفوق بالامر
المذكور والاتحة الادارية المصدق عليها من المجالس المختصة باجراء العمل
بمقتضى احكام هذا الامر

٣٣ منشور من نظارة الداخلية بالمبادرة بتحرير كشف عن العزب والكفور الكائنة
بدايرة كل مديرية بالتفصيلات الموضحة به

٣٣ منشور من نظارة الداخلية بمعاذاة انفار مستأجرى اطيالان الدومين في جهات
الجبال من الخروج العمليات ومن دفع بدلية العونة وأن يكون للمستأجرى لها
في جهات العهد الحق في معاذاة عشرة انفار عن كل مائة فدان بواسطة دفع البدلية
عنهم في بلاد الارز وثمانية انفار في باقى البلاد وللحصول على هذا الحق لا يلزم الادفع
مائة وعشرين قرشاً عن كل نفر في جهات الوجه البحرى

٣٤ (شهر جادى الثانية سنة ١٣٠١)

٣٤ منشور من نظارة الداخلية بشأن المأمورين الذين يستحقون الترقية

٣٤ منشور من نظارة الداخلية باعلان المضابط الصادرة من المجالس المحلية بأحكام على
المسجونين لمديرى السجن ليجرى التأشير بمقتضاها أمام أسمائهم بالدقاتر

٣٥ منشور من صاحب السعادة عبد القادر باشا على ناظر الداخلية الى كافة الجهات
يحتكم فيه على الاحكام فيه مصالح البلاد ويستنهض همهم الى تجار العمليات
وأحكام وسائل الضبط والربط واجراء ما من شأنه حفظ الصحة العمومية ومنع
الاهل من حقوق المساواة

٣٦ منشور من نظارة الداخلية بشأن توجيه المسئولية على المديرين ومشايخ البلاد
فيما لو نقص عدد خفر البلاد عن المحدد في اللوائح والاوامر

٣٧ منشور من نظارة الداخلية الى كافة فروعها يفت لها فيجب وجوب حفظ أسلاك
التلغرافات وخشبها وألزمها بمرعاة ذلك على الدوام

٣٧ (شهر رجب سنة ١٣٠١)

٣٧ منشور من نظارة الداخلية بما يتبع اجراءه ونحوه وصوب ما يؤول لاجل دعرائي ورقائه المستمن تر كلت اقرارهم وعقائهم على دعة الحكومة تطبيقا للامر العالي الصادر بتاريخ ٣ صفر سنة ١٣٠٠

٣٩ منشور من نظارة الداخلية بما صدر به الامر العالي بتاريخ ٢ رجب سنة ١٣٠١ من تشكيل قومسيونات لتحقيق وقائع الاشقياء والصوص والناس الذين لا مأوى ولا صناعة لهم

٣٩ منشور من نظارة الداخلية بشأن السهو الذي وقع في ترجمة المادة الثامنة عشرة من الامر العالي المختص بتشكيل ادارة مصالح الصحة العمومية وما استقر عليه الحال

٤٠ منشور من نظارة الداخلية الى كافة الجهات بخصوص تنفيذ قرار مجلس النظار الصادر بجمع دخول جرادة العروة الوثقى بالقطر المصري

٤٠ منشور من نظارة الداخلية الى كافة فروعها بشأن الصحة العمومية وما يجب على مأموري الحكومة في صيانتها والتحفظ مما يضر بها

٤١ منشور من نظارة الداخلية بشأن ما يجب اجراؤه في تذكية الحيوانات في المدن والقرى والبلدان

٤٢ منشور من نظارة الداخلية بشأن الطرق المؤدية لمنع انتشار دودة القطن

٤٣ منشور من نظارة الداخلية بما تقر في مجلس النظار عن مسئلة المراحيض النقالى المتقاضى احداها وميض الجوامع اللازم استبدالها بمخفيات

٤٤ منشور من نظارة الداخلية بالتأكيده بعدم نقل شئ مما من الموانئ من جهة لآخرى الا بموجب شهادات تحرر عنها على الكيفية الموضحة به

٤٥ منشور من نظارة الداخلية الى كافة الجهات بعدم مخاضة مفتش عموم البوليس بالمحروسة عن المواد الجزئية اكتفاء بمخاضة اقسام البوليس الثلاثة المذكورة بالذكر والصادر بتاريخ ٣١ ديسمبر سنة ١٨٨٣ أو تمقيش بوليس المديرية او المحافظات عنها

٤٦ منشور من نظارة الداخلية بما حاكمه مرتكبى جناية سرقة أو تهريب ملح رانى على المحاكم الاهلية والغاء التشور الصادر بتاريخ ٦ ذى القعدة سنة ١٢٩٧

٤٧ منشور من نظارة الداخلية الى مديريات الوجه القبلي ينت فيه ما يجب اجراؤه في تحقيق الشكاوى التي ترفع على موظفي الادارة فيما على ما يقتضي به الامر العالي الصادر في ١٢ جادى الاولى سنة ١٣٠١

٤٨ منشور من نظارة الداخلية بحصل به الاتفاق بين ادارة مصالح الصحة العمومية وديوان الاوقاف على ستأفوا بحجارى المساجد والزوايا وغيرها المتسلطة على الانهر والخلجان والترع والبرك ونحوها
٤٩ منشور من نظارة الداخلية ومعه كشف بأسماء أشخاص توفسين بمعاملتهم من الآن فصاعدا بمعاملة القرى ساوية

٦١ منشور من نظارة الداخلية بالتأكيده على عمدو مشايخ البلاد بالاخبار في الحال عما يحدث بنواحيهم من الامراض والحكام المرأى كزوا الاقسام
٦١ (شهر شعبان سنة ١٣٠١)

٦١ منشور من نظارة الداخلية بشأن تنفيذ ما يصدر من المحاكم الشرعية كما كان جاريا بالتطبيق للمدونة بلائحتها

٦٢ منشور من نظارة الداخلية للجهات بشأن الالتفات لاعطاء آخر الاقوال الملزمة في القضايا الجنائية حسبما اشارت به نظارة الحفانية

٦٣ منشور من نظارة الداخلية بمطالبة الدائرة السنية من توسط المديرين والمحافظين في استلام ما يصدر باسمهم من الاعلانات والطلبات وتوصيلها الى ديوانهم بمصر

٦٣ منشور من نظارة الداخلية الى جميع الجهات أكدت فيه بالزام العمدة والمشايخ ومأمورى الادارة باخبار الحكام عما ينظر في بلادهم من الامراض وما يزيد عن العادة في عدد الاموات

٦٤ منشور من نظارة الداخلية بمقرره مجلس التطار من معاقاة حلاقى النواحي من العمليات وعوائد الوركوا والصحة مقابلته تكليفهم بمساعدة الحكام في الكشف على المتوفين وقطعهم المادة الجدرية

٦٥ منشور من نظارة الداخلية الى كافة الجهات عدا محافظتى مصر والعريش بشأن ما يجب على المجالس الحسنية التى فى الثغور والاقاليم بالنسبة للتركان التى فيها قصر أو معتوهون

٦٦ (شهر رمضان سنة ١٣٠١)

صحيفة

- ٦٦ منشور من نظارة الداخلية بمأقره مجلس التطار من احالة قضايا الاسقياء والاصوص والذين لا مأوى لهم من كانوا منفيين الى الاقاليم السودانية الجارى ضبطهم على القومسيونات المشكلة لهذا الغرض
- ٦٧ منشور من نظارة الداخلية للمدير يات والمحافظات نهت فيه بلزوم ردم البرك والمستنقعات
- ٦٨ منشور من نظارة الداخلية بالتأ كيد على جميع عمود مشايخ البلدان بأن يعجبوا توسط عساكر البوليس فى أشغالهم الخصوصية ومن يقدم منهم على مخالفة ذلك يحاكم قانونا
- ٦٨ منشور من نظارة الداخلية الى الجهات عموم بناء على ماورد لها من رئاسة مجلس النظارى ١٦ رمضان سنة ١٣٠١ غرة ١٢٥ بشأن دودة القطن
- ٦٩ منشور من نظارة الداخلية بمأقره مجلس التطار من موافقة التصريح للمديرين ورؤساء المصالح برفق وتعيين ونقل الخدمة السائرة عند الاقتضاء واطار النظارة التابعين لها بمايجبرونه من هذا القبيل.
- ٧٠ منشور من نظارة الداخلية بمصدره الامر العالى بتاريخ ٧ رمضان سنة ١٣٠١ بشأن مايعامل به ضباط وأنصار البوليس الذين أصلهم من سلك العسكرية والذين ليس أصلهم منها فى ترتيب المعاش لهم أولورثة المتوفين منهم
- ٧١ منشور من نظارة الداخلية الى عموم الجهات بناء على ماورد لها من رئاسة مجلس النظارى ٢ رمضان سنة ١٣٠١ غرة ١١٧ بشأن ردم البرك والمستنقعات
- ٧٢ منشور من نظارة الداخلية بما يتبع اجراؤه فى شأن الاشخاص الاجانب الذين باسكة لدية الجمارين مبيع صنف الخشيش
- ٧٣ منشور من نظارة الداخلية باعطاء التعهدات اللازمة عن مسئلة دودة القطن الى البرام معلوم
- ٧٣ منشور من نظارة الداخلية باتباع ما رآه ادارة الصحة وأقرت عليه المالية فى شأن مايجرى فى صرف دفاتر الارائيك الجارى قيد المولودين والمتوفين فيها بالارياق
- ٧٤ (شهر شوال سنة ١٣٠١)

٧٤ منشور من نظارة الداخلية بالتنبيهات من طرف المدير بن علي مشايخ غفراء النواحي بشكايف غفراء الدركات القرية جدان محطات السكة الحديد بالاتحاد مع غفراء المحطات المعينين من طرف مصلحة السكة في الالتفات والملاحظة من باب المساعدة طبقا لمقرره مجلس النظار

٧٥ منشور من نظارة الداخلية بالجزآت المقتضى ترتيبها على من يتأخر في التبليغ عن ولادة المولود حال ولادته أو يسقطه مدة من القيد بعد الميلاد ومن يتأخر عن تقديم الاولاد لتلقيج الحدرى

٧٦ منشور من نظارة الداخلية بإباحة انشاء معامل الدجاج في أى بلد لمن أراد
٧٦ منشور من نظارة الداخلية بموافقة لجنة الصحة وأيده مجلس النظار من الاجراءات العمومية المقتضى اتخاذها في الفصل الشديد الحرارة مع الاحتياطات اللازمة اجرائها عند ظهور مرض وبائي

٧٩ منشور من نظارة الداخلية لمديريات قبلي بعدم تدخّل قوة البوليس في أمر التجريم وأن يكونوا تحت أوامر حضرات المديرين

٨٠ منشور من نظارة الداخلية بشأن عدم اختصاص المجالس المحلية بسماع المواد الجائز تقديم الدعوى فيها الى تلك المجالس مقتضى أحكام لائحة المحاكم الشرعية

٨١ منشور من نظارة الداخلية الى كافة الجهات تحذره من بل القطن بالماء وتبين لهم مضارته العادة وتستنهم هم المديرين لتفهم الاهالى عموما بضرر ما تعودوه من هذا القبيل وتنبيههم بالافلاخ عن مثل هذه العادات
(شهر ذى القعدة سنة ١٣٠١)

٨٢ منشور من نظارة الداخلية بمصادره الامر العالي بتاريخ ٢٠ رمضان سنة ١٣٠١ ونشره الحقاينة للمعالم الشرعية من اقامة المحاكم الشرعية الموجود بالاقسام والمراكز بمحلات اقامة مويرات تلك المراكز والاقسام

٨٣ منشور من نظارة الداخلية بموافقة مجلس النظار في شأن اجراءات البوليس بالمديريات
٨٤ منشور من نظارة الداخلية الى جميع فروعها أعلنت فيه ما اتخذته عمدا واعيان ومعتبر والمزارعين بئدر طنطا للوصول الى دفع ما يضر بالصحة العمومية وأوصتهم بأن يحثوا الاهالى على اقتنائهم في هذا الاثر الجليل

صحيفة

٨٥ منشور من نظارة الداخلية بالتأكيد على من يلزم بازالة قن الطوب من المحلات التي تكون بجرى أو غربى أو شرقى التواشى وجعلها فى الجهات القبلية منها بعيدا عن السكن

٨٦ منشور من نظارة الداخلية لمديرىات الوجه البحرى ونظارى المالية والحفانية ومديرية البحيرة بما صدر به الامر العالى بتاريخ ٣ ذى القعدة سنة ١٣٠١ من اعتبار ما مورى المراكىز بالاقاليم البحرية من مأمورى الضبطية القضائية وقضاة للمحالفات فى دائرة مراكىزهم

٨٧ منشور من نظارة الداخلية بما تقرر مجلس النظار من انقضاء القومسيون الذى تشكل لحصر وبيع أملاكه وموجودات أحمد عرابى ورفقائه الستة وحالة أعماله على محافظة مصر

٨٧ منشور من نظارة الداخلية للمديرىات والمحافظات بما أجرته نظارة المالية فى تعديل هيئة مصرية سنة ١٨٨٤ من ضم ما هيأت ومصرفات قسبى الادارة والتحصيلات الى فصل واحد والاستئذان من المالية رأسا عما يلزم صرفه

٨٩ منشور من نظارة الداخلية بشأن الواجهة المتعلقة بمواد المخالفات المحرر عنها العقابية
٩٠ منشور من نظارة الداخلية بشأن معافاة الفقراء من الاهالى من رفع (سوا به دفع) القرش عن تذكرة قيد المولودين

٩١ منشور من نظارة الداخلية بما قرره المجلس العسكرى من طردهم ران افندى زبكى الذى كان ضمن خدمة الجيش من خدامة الحضرة الخديوية

٩٢ منشور من نظارة الداخلية بشأن التعليمات المختصة بتقرير وتسجيل الجنائيات والجنىح وغيرها للعمل بموجبها للمديرىات موقتا لحين اتمام قانون نظام وواجبات البوليس

٩٤ منشور من نظارة الداخلية الى جميع المديرىات ينت فيه ما يجب على المديرين فى شأن تنصيب مشايخ البلدان وعدها وكلائهم وحثهم على تجنب الاجراءات التى لا يترتب عليها فائدة فى هذا الموضوع

٩٦ منشور من نظارة الداخلية بما صدر به الامر العالى بتاريخ ١٧ ذى القعدة سنة ١٣٠١ مما يختص بمجوز المحصولات بطرق واجراءات مختصرة بالكيفية الموضحة فيه

- ٩٦ منشور من نظارة الداخلية بالغامصلحة القناطر الخيرية وتنبع أشغالها المديرية المتوفية
- ٩٧ (شهر ذى الحجة سنة ١٣٠١)
- ٩٧ منشور من نظارة الداخلية بمداومة مرور وحكام ومشايخ البلاد على دركات الغفر ليلا وتفقدا أحواله وملاحظة من يمر من الغراب على التواحي
- ٩٧ منشور من نظارة الداخلية الى ككافة قروعهما ينت لهم فيه ما يجرونه في البرك والمستنقعات
- ٩٨ منشور من نظارة الداخلية بما صدر به الامر العالي بتاريخ ١٧ سبتمبر سنة ١٨٨٤ من ككله المادة التاسعة من لأئحة الاجازات الصادرة في ١٤ يونيو سنة ١٨٨١
- ٩٩ منشور من نظارة الداخلية بمقرر مجلس النظار من مراعاة نص الامر العالي المتعلق بالوظائف التي تحاول وتسجد
- ٩٩ منشور من نظارة الداخلية بدقة الالتفات لحفظ وصيانة المحطات من سطو اللصوص ومرور الدواب ليلا بكل محطة يوجد فيها بضائع وغيرها
- ١٠٠ منشور من نظارة الداخلية بأن الاستثناءات التي كان جاريا ورودها من الجهات للداخلية عما يلزم صرفه من المصروفات يصير ارسالها العالي ترأسا بدون توسط الداخلية
- ١٠٠ منشور من نظارة الداخلية بمائة قرار بمجلس النظار ونشر من المالية للجهات من اعفاء الخدمة السائرة المبيعة بالجدول من فوقه من استقطاع اليوم الاحتياطي ورد المبالغ التي استقطعت من ما هيأهم لهم حتى لا يكون لهم حق في المعاش ولا في المكافاة اذا وقع رفعتهم
- ١٠٣ منشور من نظارة الداخلية بما صدر به الامر العالي بتاريخ ٢٤ ذى الحجة سنة ١٣٠١ من امتداد وظائف قومسيونات الجنابات الى ستة شهور اعتبارا من ٣ محرم سنة ١٣٠٢
- ١٠٣ منشور من نظارة الداخلية بشأن اختصاص مأموري المراکز ومعافى البوليس بحصر وقائع القضايا الجنائية واختصاص مقتضى الزراعات التابعين لقومسيون

- الاراضى والدائرة السنية بالتصصيلات واستخراج أنصار العمليات وتأدية باقي
الطلبات الادارية
- ١٠٤ منشور من نظارة الداخلية بقراره مجلس النظارة في شأن من يعين في الوظائف
المقررة التي تتخلو أو تتجدد من مصالح الحكومة السنية
- ١٠٥ (شهر محرم سنة ١٣٠٢)
- ١٠٥ منشور من نظارة الداخلية بشأن تشكيل قومسيون في كل مركز من مديريات
الوجه البحري لتحقيق الجنايات المتسبب عنها سلب الأمن العام
- ١٠٦ منشور من نظارة الداخلية بطلب ارسال كشوفات الخنق والجنايات والخصومات
شهر الثالث النظارة في اليوم الخامس من الشهر التالي
- ١٠٧ منشور من نظارة الداخلية بمراقبة عدم حصول دفن أحد من المتوفين الا بعد
الحصول على تذكرة تصريح بالدفن من مندوبي الصحة
- ١٠٩ منشور من نظارة الداخلية بالاطار عن حصول التعريض من نظارة الخارجية
لمحضرات القضاة الجزائية في ٧ أكتوبر سنة ١٨٨٤ بعدم تأخير مساعدة
البوليس عنسما يلزمه الدخول بمنازل الاجانب والتفتيش بها بناء على طلب
المحاكم
- ١١٠ منشور من نظارة الداخلية بالالتفات للمادة الخامسة من التعليمات المختصة بتقرير
وتسجيل الجنايات والخنق وغيرها واتباع نصها بارسال كشف شهر ببيان
مقدارها
- ١١٢ منشور من نظارة الداخلية بما يتبع اجراءه نحو خفارة السجون
- ١١٢ منشور من نظارة الداخلية بمنع اجراء صرف مبالغ مقدما عن أشغال النيل والترع
التي تختص بالاهالى
- ١١٣ منشور من نظارة الداخلية بما يتبع اجراءه في معامللة الاتصار الذين يستعملون
في غفر القناطر والمهمات من احتساب أجور لهم من بدلية العونة
- ١١٤ منشور من نظارة الداخلية بالتبني باستحضار أشخاص من ضمن صف ضباط
وعساكر الجندرة الذين سبق حضورهم من سفيرة سواكن وخطي سبلهم الى
بلادهم وابعائهم بالا فادات اللازمة لسهادة مفتش عموم البوليس لاحقا هم ضمن
رجال البوليس المصري

- ١١٤ منشور من نظارة الداخلية ينت فيه كيفية تنفيذ الامر العالي الصادر في ٢٢ محرم سنة ١٣٠٢ المشتمل على لائحة ترتيب الخفر في البلاد
- ١١٦ منشور من نظارة الداخلية بشأن حالة أمر حفظ السجون على حضرات المدينين والمحافظين
- ١١٦ منشور من نظارة الداخلية بشأن مخبرة محافظة مصر عما كان جاريا بمخابرة البوليس عنه
- ١١٧ (شهر صفر سنة ١٣٠٢)
- ١١٧ منشور من نظارة الداخلية بالتنبيه بمراعاة الاجراء بمقتضى منشور ادارة العمدة العمومية المختص بالاخبار المحضرة من بلاد المسكوب برسم الجيش الانكليزي
- ١١٨ منشور من نظارة الداخلية باتباع الاجراء على مقتضى منشور المالية الخاص بماهيات خلدماء الضبطيات القاضي بأن لا يستمر صرفها الا لغاية شهر ديسمبر سنة ١٨٨٤
- ١١٩ منشور من نظارة الداخلية باتباع الاجراء بمقتضى منشور المالية القاضي بالزام كتاب الحسابات بسداد المبالغ التي صرفت بغير حق واستقطاع يوم من ماهياتهم عن أول غلطة ويومين عن الغلطة الثانية وهكذا
- ١٢٠ منشور من نظارة الداخلية ومعه ثلاث استمارات الاولى عن دفاتر ترتيب الخفر بالنواحي والثانية عن صور الضمانات المختصة بالغفرام ومشيختهم ودفاتر حصر الاجر والثالثة عن دفاتر ترتيب الغفرام وصور ضمانات الغفرام بالعزب لاتباع الاجراء على وجه ما هو مدون فيها
- ١٢٨ منشور من نظارة الداخلية بما يتبع اجراؤه في شأن التونسيين
- ١٣٠ منشور من نظارة الداخلية بشأن اعمال قياسات عن مياه النيل ووضع علامات بالجهات التي يكون فيها خطر على سير المراكب
- ١٣٠ منشور من نظارة الداخلية بمآقره مجلس النظار من عدم اعطاء ضمیمة ما للمستخدمين على ماهياتهم لغاية ٣١ ديسمبر سنة ١٨٨٥
- ١٣١ منشور من نظارة الداخلية بما يتبع اجراؤه في حق الانخاص الذين يـكـونون مسجونين بأقسام ومديریات الوجه القبلي حين استيفاء قضايهم
- ١٣٢ منشور من نظارة الداخلية بطلب الآفاد عما يكون عند الجهات من المعلومات فيما يلزم لغفر البنادر

- ١٣٢ منشور من نظارة الداخلية الى النظارات العالية بشأن ارسال جميع ما يصدر منها من المنشورات والقرارات المعتمدة أساساً للاعمال الادارية الى تلك النظارة لدرجه في الوقائع المصرية وطبع بمجاميع شهرية مما يدرج فيها
(شهر ربيع الاول سنة ١٣٠٢) ١٣٣
- ١٣٣ منشور من نظارة الداخلية بالتأكيده على كافة مأموري الجهات وعمد ومشايخ البلاد بعدم تأخير أشغال التاربع
- ١٣٥ منشور من نظارة الداخلية لكافة المديريات بالتأكيدها على المأمورين وعمد ومشايخ القرى والبلاد بمنع أبناء الاهالي عن رمي الاجساد على قطارات السكة الحديد
- ١٣٦ منشور من نظارة الداخلية باستبدال لفظة يعتمد في محل لزومه الجارى وضعها على صور الاوراق التى يطلبها ذوا الشأن من جهات الادارة بعبارة مسلم بدون مسئولية الحكومة لدى أى انسان كان
- ١٣٦ منشور من نظارة الداخلية بمصدره الامر العالى بتاريخ ١٠ ربيع الاول سنة ١٣٠٢ مما يتبع في حق الاشخاص ذوى السوابق العديدة والاشخاص السابق نفقيهم للجهات السودانية وعادوا منها ويوجدون دائرين فى هوى أنفسهم بدون صناعة ولا مأوى
- ١٣٧ منشور من نظارة الداخلية بالزام مأمورى ومعاونى البوليس باتساع أوامر مأمورى المراكز ونظارا لاقسام الذين هم تحت ادارتهم لدى ابرام ضبط وقائع جنائية
- ١٣٨ منشور من نظارة الداخلية بأن طلب أى مسجون لاستجوابه يلزم أن يكون بمقتضى اذن يتعرب لمأمور السجن
- ١٣٨ منشور من نظارة الداخلية باجراء ما فيه زيادة أحكام نظام الامن والراحة بالبنادر بوضع الخضر بها حسبها وجار
- ١٣٩ (القرارات الصادرة من نظارة الداخلية فى سنة ١٨٨٤)
- ١٣٩ (شهر يناير سنة ١٨٨٤)
- ١٣٩ قرار من نظارة الداخلية بلغو وظيفة مكتب صحة العريش
- ١٣٩ قرار من نظارة الداخلية يتضمن تعديلات فى وظائف الصحة البحرية والكورتينات

- ١٤٠ (شهر فبراير سنة ١٨٨٤)
 ١٤٠ قرار من نظارة الداخلية برفق الدكتور فريدريك مأمور صحة السويس (وقع في هذا القرار خطأ وصوابه ان الدكتور فريد الذي كان ناظر المكتب صحة السويس وكان أخيراً ناظر الكورتيينة الطوروفت الخ)
 ١٤٠ قرار من نظارة الداخلية بلغوا المراكز الصحية في أجيج ورواجا (وقع في هذا القرار خطأ وصوابه ان المراكز الصحية في عقيق ورواية ألغيت مؤقتاً)
 ١٤١ قرار من نظارة الداخلية بتعيين المسياوشيل اغناقى رئيساً بمركز صحة أبي قبر (وقع في هذا القرار خطأ وصوابه ان الموسيوا كيلي انساني تعيين مأموراً لمركز صحة أبي قبر)
 ١٤١ قرار من نظارة الداخلية بفصل كل من الموسيوا كانسول مأمور صحة أجيج والموسيوا يتاسي مأمور صحة رواجامن وتوظيفتهما
 ١٤٢ (شهر اربيل سنة ١٨٨٤)
 ١٤٢ قرار من نظارة الداخلية يتضمن تعيينات بمصلحة الصحة
 ١٤٢ (شهر يوليو سنة ١٨٨٤)
 ١٤٢ قرار من نظارة الداخلية بتعيين الموسيوا دمون فيلا كاتباً بالمكتب صحة السويس بدلا عن الموسيوا هيكس
 ١٤٣ (شهر سبتمبر سنة ١٨٨٤)
 ١٤٣ قرار من نظارة الداخلية بشأن وضع لائحة لبيع المشروبات ومواد المأكولات وأصنافها
 ١٤٦ قرار من نظارة الداخلية بتسهيل نقل الحيوانات المعديّة بالسكة الحديد
 ١٤٩ (شهر ديسمبر سنة ١٨٨٤)
 ١٤٩ قرار من نظارة الداخلية بفصل على افندي كمال الحكيم البيطري من توظيفته في كورتيينة القنطرة
 ١٤٩ (المشورات الصادرة من نظارة المالية في سنة ١٨٨٤)
 ١٤٩ (شهر يناير سنة ١٨٨٤)
 ١٤٩ منشور من نظارة المالية الى جميع مصالح الحكومة بشأن تأجيل التصديق على ميزانية سنة ١٨٨٤

صحيفة

- ١٥٠ منشور من نظارة المالية الى جميع مصالح الحكومة بشأن احتساب المنصرف من المضاف بغير حق
- ١٥١ منشور من نظارة المالية الى جميع مصالح الحكومة بمنع الجهات عن تأدية لوازم الى مذكورين أو الى مستخدمين بدون تسديد الثمن نقدا و مة قدا
- ١٥٢ منشور من نظارة المالية الى جميع مصالح الحكومة بتبنيه الجهات عن لزوم ارسال الحوافظ الشهرية وأوراق المناقصات في المواعيد المقررة بالتعليمات
- ١٥٣ منشور من نظارة المالية الى جميع مصالح الحكومة بشأن تقديم مصادات الصيارف عن سنة ١٨٨٣
- ١٥٤ (شهر فبراير سنة ١٨٨٤)
- ١٥٤ منشور من نظارة المالية لجميع مصالح الحكومة بتقديم كشف شهر بالنظارة المالية عن الإيرادات التي ليست تحت حصر
- ١٥٥ منشور من نظارة المالية الى جميع مصالح الحكومة بشأن مصلحة التخصيلات بالبنادر
- ١٥٦ منشور من نظارة المالية الى الجهات ينت فيه ما يجب اجراؤه اذا وقع من احداها تاخير في الاشغال المحددة بمواعيد المتعلقة بإدارة عموم الاموال الغير المقررة والادخوليات
- ١٥٦ منشور من نظارة المالية الى جميع مصالح الحكومة بشأن رسوم قيدية العرضضالات وتصديق الضمانات
- ١٥٨ منشور من نظارة المالية الى جميع مصالح الحكومة بشأن حدود تدخل المشايخ في مسائل تعيين ورفق وتنقلات وعملية صيارف البلاد
- ١٦٠ منشور من نظارة المالية الى جميع مصالح الحكومة بشأن مراجعة المقاصدات
- ١٦٢ (شهر مارس سنة ١٨٨٤)
- ١٦٢ منشور من نظارة المالية الى جميع مصالح الحكومة بشأن تحرير طلب مخصوص عن كل نوع من أنواع المنقولات
- ١٦٣ منشور من نظارة المالية الى جميع مصالح الحكومة بشأن تعديل الفصل العاشر (سلف مستديعة) من تعليمات المصالح

- ١٦٤ منشور من نظارة المالية الى جميع مصالح الحكومة بشأن تعليمات تختص بخدمة السجون
- ١٦٥ منشور من نظارة المالية الى جميع مصالح الحكومة بخصوص اذن بتحرير نسخة واحدة فقط من المستخرج والحواظ النهرية
- ١٦٦ منشور من نظارة المالية لجميع مصالح الحكومة بما يتعلق اجراؤه في حواظ التوريد
- ١٦٨ (شهر ابريل سنة ١٨٨٤)
- ١٦٨ منشور من نظارة المالية لجميع مصالح الحكومة بكيفية العمل في دفتر سجل قيد أسماء الصيارف
- ١٧٠ منشور من نظارة المالية لجميع مصالح الحكومة بكيفية صرف واحتساب المصروفات السرية
- ١٧١ منشور من نظارة المالية الى جميع مصالح الحكومة بشأن المستخدمين الذين ألغيت وظائفهم وتوضيح منشور الداخلية الصادر في ١٥ مارث سنة ١٨٨٤ في هذا الشأن
- ١٧٣ منشور من نظارة المالية لجميع مصالح الحكومة بشأن مسئولية مأموري الجهات في الاذن بالصرف
- ١٧٤ منشور من نظارة المالية لجميع مصالح الحكومة بشأن بدلية السفيرة لموظفي الاقاليم
- ١٧٤ منشور من نظارة المالية لجميع مصالح الحكومة بشأن التعليمات التي تختص بالحكم في حسابات صيارف التواحي وخلو طرفهم
- ١٧٧ منشور من نظارة المالية لجميع مصالح الحكومة بشأن كيفية صرف اجرائات مال المسجونين والمحافظين عليهم
- ١٧٧ منشور من نظارة المالية الى جميع مصالح الحكومة في شأن صرف الاصناف من مطبعة بولاق
- ١٧٨ منشور من نظارة المالية الى جميع مصالح الحكومة في كيفية صرف وخصم مصروفات تقنين الملاحات
- ١٧٩ (شهر مايو سنة ١٨٨٤)

مكتبة

- ١٧٩ منشور من نظارة المالية الى جميع مصالح الحكومة في شأن تعيين الوظائف الخالية
- ١٧٩ منشور من نظارة المالية الى جميع مصالح الحكومة في شأن الاشعار باللازم تسليمه الى المستخدمين المنقولين
- ١٨٠ منشور من نظارة المالية الى جميع مصالح الحكومة في شأن اضافة المبالغ المسددة بغير حق لبيت المال الى ايرادات الخزينة
- ١٨١ منشور من نظارة المالية للجهات في شأن مباشرة اعمال وكيل المالية مدة تغيبه سعادته وكيلها بالوزارة
- ١٨١ منشور من نظارة المالية الى الجهات او جبت فيه على كل جهة أن تقرر كشفها بغاية الضبط عما يلزم أشوانها من الملح من ابتداء أول لولي سنة ١٨٨٤ الى غاية يونيو سنة ١٨٨٥ وارساله الى نظارة المالية في أقرب وقت
- ١٨٢ منشور من نظارة المالية الى جميع مصالح الحكومة بشأن اعلان الرقت الى المستخدمين
- ١٨٣ منشور من نظارة المالية لمديريات الوجه القبلي بشأن تحصيل الاموال منصف عين
- ١٩١ (شهر يونيو سنة ١٨٨٤)
- ١٩١ منشور من نظارة المالية الى جميع مصالح الحكومة بما يتبع اجراءه في المنشورات التي ترسل من ادارة الاموال المقررة لجهات الحكومة
- ١٩٢ منشور من نظارة المالية الى جميع مصالح الحكومة في شأن ارسال الكشوفات
- ١٩٤ منشور من نظارة المالية الى جميع مديريات الوجه القبلي بشأن ارسال الغلال
- ١٩٩ منشور من نظارة المالية الى مديريات الوجه القبلي في شأن بيان الاموال المقتضى قبول تسليدها منصف عين وحسابات المنصرف في خصوص مصلحة الغلال
- ٢٠٠ منشور من نظارة المالية الى جميع مصالح الحكومة في شأن صرف ما هيأت خدمة البوليس بالمرأكة الاقسام من خزائن المديريات
- ٢٠١ منشور من نظارة المالية الى مديريات الوجه القبلي بشأن ايصالات الغلال الواردة

- ٢٠٣ (شهر يوليو سنة ١٨٨٤)
- ٢٠٣ منشور من نظارة المالية الى جميع مصالح الحكومة في شأن الاموال المقررة
- ٢١٢ منشور من نظارة المالية الى جميع مصالح الحكومة بشأن التأكيدي في تحصيل الاموال في مواعيدها وطلب كشوفات ببيان المطلوب من المتأخرين في السداد وما أجرى في شأنهم
- ٢١٤ منشور من نظارة المالية لجميع مصالح الحكومة بشأن استلفات الجهات الى التعليمات المختصة بالنقل بالسكة الحديد
- ٢١٥ منشور من نظارة المالية لجميع مصالح الحكومة كيفية صرف مصاريف الانتقال بالسكة الحديد للمستخدمين المنقولين أو المرفوتين
- ٢١٦ (شهر أغسطس سنة ١٨٨٤)
- ٢١٦ منشور من نظارة المالية لدارتي بلديتي مصر واسكندرية في تشكيل لجن التقدير ومجلسي المراجعة في مدينتي مصر واسكندرية المنصوص عليهما بالامر العالي الصادر في ١٣ مارث سنة ١٨٨٤ المختص بعوائد الاملاك المبنية
- ٢٢١ منشور من نظارة المالية الى جميع الجهات بشأن ارسال الملح من الجهات الى الملاحات بحسب الطلبات التي تقدم من ناظر كل شونة
- ٢٢١ منشور من نظارة المالية لجميع مصالح الحكومة في شأن صرف مكافآت الرف
- ٢٢٢ (شهر سبتمبر سنة ١٨٨٤)
- ٢٢٢ منشور من نظارة المالية الى كافة مصالح الحكومة بشأن عاقبة حلال في العمة بالاقاليم من عوائد الوركو
- ٢٢٣ منشور من نظارة المالية الى جميع مصالح الحكومة بشأن ابطال اذونات الصرف ومستنداتها بعد صرفها وارسال اختتام لهذا الغرض
- ٢٢٣ (شهر أكتوبر سنة ١٨٨٤)
- ٢٢٣ منشور من نظارة المالية الى جميع مصالح الحكومة بتعليمات تختص بالعلاوات على ماهيات مستخدمى ورجال البوليس بالمديريات والمراكز والاقسام
- ٢٢٤ منشور من نظارة المالية لجميع مصالح الحكومة بشأن ارسال موازين الجهات لنظارة المالية

صحيفة

- ٢٢٥ منشور من نظارة المالية لجميع مصالح الحكومة بشأن تعليمات مختصة بالخدمة السائرة الذين لم يستقطع منهم اليوم الاحتياطي
- ٢٢٧ منشور من نظارة المالية الى كافة المصالح مينة فيه الاوقات التي ينبغي أن تقدم لها كشوفات الماهيات فيها وأوقات الصرف منها لكل مصلحة
- ٢٢٢ منشور من نظارة المالية الى جميع مصالح الحكومة بتتقيص عدد التلغرافات المختصة بصعود المياه وعدم اطالة شرحها
- ٢٢٢ منشور من نظارة المالية الى جميع مصالح الحكومة بخصوص أجر السمكة الحديد والتلغرافات لحساب السودان بمصرفات الجهات
- ٢٢٢ منشور من نظارة المالية الى جميع مصالح الحكومة بمنع صرف مبالغ مقدما عن الاشغال التي تختص بالاهاالى
- ٢٢٣ (شهر نوفمبر سنة ١٨٨٤)
- ٢٢٣ منشور من نظارة المالية الى جميع مصالح الحكومة بشأن تعليمات مختصة بالوظائف التي تتخلوا وتحدد
- ٢٣٥ منشور من نظارة المالية الى كافة مصالح الحكومة يثبت فيه كيفية تحصيل عوائد المباني في سنة ١٨٨٤
- ٢٣٥ منشور من نظارة المالية الى المديرين والمحافظات يثبت فيه ما يجب في شأن الاصناف التي وردت الى الجهادية وفروعها من أناس مدة الثورة العسكرية بطريق الشراء لا التبرع
- ٢٣٦ منشور من نظارة المالية الى جميع مصالح الحكومة بشأن ابطال صرف الماهيات التي كانت تصرف الى الآن لخدمة الضبطيات الملقاة بموجب الامر العالي الصادر بتاريخ ٣١ ديسمبر سنة ١٨٨٣
- ٢٣٧ منشور من نظارة المالية الى جميع مصالح الحكومة بشأن مسئولية كتاب الحسابات عن الغلط الذي يحصل منهم في صرف المعاشات
- ٢٣٨ منشور من نظارة المالية الى جميع مصالح الحكومة بشأن منع اعطاء ضميمة مما للمستفدين على ماهياتهم لغاية ٣١ ديسمبر سنة ١٨٨٥
- ٢٣٩ (القرارات الصادرة من نظارة المالية في سنة ١٨٨٤)
- ٢٣٩ (شهر ابريل سنة ١٨٨٤)

٢٣٩ قرار من نظارة المالية بالحق تفتيش عموم الملاحات بإدارة عموم الاموال غير المقررة والدخوليات

٢٤٠ (شهر ماي سنة ١٨٨٤)

٢٤٠ قرار من نظارة المالية بتعيين الموسيوي جوح طالاماس وكيلا لادارة عموم المحاسبة والموسيوي افرانيم عاره وكيلا لادارة قلى الموازين والمستخدمين

٢٤٠ (شهر يونيه سنة ١٨٨٤)

٢٤٠ قرار من نظارة المالية بتعيين الموسيوي قاليان مديرا لاحد اقسام ادارة عموم الحسابات

٢٤٠ (شهر أغسطس سنة ١٨٨٤)

٢٤٠ قرار من نظارة المالية بتحديد تواريخ الانتخابات اللازمة اجراؤها بحروسة مصر لتعيين الاعضاء الذين تشكل كل منهم لمن تقدير اجرا ملاك الحروسة ومجلس المراجعة

٢٤١ قرار من نظارة المالية بتعيين الموسيوي هالتون بك مديرا لعموم وابورات البوستة الخديوية مع ابقائه مدير المصلحة البوستة

٢٤٢ قرار من نظارة المالية بتحديد تواريخ الانتخاب اللازمة اجراؤها بنجر اسكندرية لتعيين الاعضاء الذين تشكل منهم لجان تقدير املاك اسكندرية ومجلس المراجعة

٢٤٣ (شهر سبتمبر سنة ١٨٨٤)

٢٤٣ قرار من نظارة المالية بتعديل القرار الصادر في ٢٥ سبتمبر سنة ١٨٨٣ فيما يتعلق بنظام ادارة الاموال المقررة على الوجه الاتي يانه

٢٤٤ (المنشور الصادر من مجلس النظار في سنة ١٨٨٤)

٢٤٤ (شهر مارس سنة ١٨٨٤)

٢٤٤ منشور من مجلس النظار للمدريات الموجود فيها اراض لمصلحة الاملاك الاميرية بشأن استئجار تلك الاراضى وبيعها

٢٤٥ (القرارات الصادرة من مجلس النظار في سنة ١٨٨٤)

٢٤٥ (شهر يناير سنة ١٨٨٤)

مصحفة

٢٤٥ تقرير مرفوع للضرورة الحدية من دولنا ورئيس مجلس النظار بتاريخ ٢١ ربيع الاول سنة ١٣٠١ (١٩ يناير سنة ١٨٨٤) بشأن لغو الامر العالى الصادر فى ٢٤ جادى الاولى سنة (١٢٨١)

٢٤٦ (شهر مارث سنة ١٨٨٤)

٢٤٦ قرار من مجلس النظار بتشكيل لجنة مالية تحت رئاسة سعادة ناظر المالية

٢٤٧ قرار من مجلس النظار بعدم قطع اليوم الاختياطى من مرتبات ارباب المعاشات المقيدى بالمالية لانتظار الاستخدام اعتبارا من أول يناير سنة ١٨٨٤

٢٤٨ (شهر ابريل ١٨٨٤)

٢٤٨ قرار من مجلس النظار منع التصريح للنظار بتعيين أحد فى وظيفة من الوظائف التى تخلف فى المعالح الادارية والمالية الا اذا كان تعيينه ضروريا لى المصلحة

٢٤٨ (شهر ماي سنة ١٨٨٤)

٢٤٨ قرار من مجلس النظار بمنع دخول جريدة العروة الوثقى بالقطر المصرى

٢٤٩ قرار من مجلس النظار بعاملة من يدخل من الآن فصاعدا فى الخدمة العسكرية فى ترتيب المعاش حسب لائحة المعاشات العسكرية المزمع على تحضيرها لاللائحة الجارى العمل على مقتضاها الآن

٢٤٩ (شهر أغسطس سنة ١٨٨٤)

٢٤٩ قرار من مجلس النظار لتظارة المالية بتشكيل قومسيون للنظر فى مسألة العملة الحالية فى مصر وادخال الاصلاحات واعداد كل طريقة شرعية يلزم وضعها ثم عرضها على مجلس النظار للتصديق عليها

٢٥٠ قرار من مجلس النظار باصلاح بعض العلط والصعوبات الحاصلين فى فهم تطبيق

أحكام الذكرى الصادر فى ٣١ دسمبر سنة ١٨٨٣ المختص بترتيب ادارة

البوليس

٢٥١ (شهر سبتمبر سنة ١٨٨٤)

٢٥١ قرار من مجلس النظار باحالة قسم أملاك الميرى على مصلحة التاربع من أول سبتمبر

سنة ١٨٨٤

٢٥٢ قرار من مجلس النظار بعدم تعيين أحد من الآن فصاعدا من الوطنيين ولا من
الاجانب في الوظائف العسكرية أو الملكية التي تخلو أو تتجدد متى تجاوز مروط
الوظيفة ألفي قرش شهريا لبعدها الاستئذان عن ذلك من مجلس النظار
٢٥٢ قرار من مجلس النظار بالغامصة القناطر الخيرية وتبضع أشغالها المدبرية
المرفوعة

٢٥٣ قرار من مجلس النظار بإبطال ما ذكر بالقرار الصادر بتاريخ ١١ سبتمبر
سنة ١٨٨٤ واتباع مائنص بالامر العالي المؤرخ ٣ يونيو سنة ١٨٨٣
المتعلق بالوظائف التي تخلو أو تتجدد
(شهر أكتوبر سنة ١٨٨٤)

٢٥٣ قرار من مجلس النظار بعدم تعيين أحد في وظيفة ما لبعدها تصديق لجنة المالية
ومجلس النظار معا على لزوم هذا التعيين وتقديم أحد المستودعين أو المرفوعين
في هذه الوظيفة على غيره الا اذا كانت تستدعي شخصا حائزا للمعارف
خصوصية

٢٥٤ (شهر نوفمبر سنة ١٨٨٤)
٢٥٤ قرار من مجلس النظار بتبضع ضباط وصف ضباط وعساكر الطلبات لمصلحة
البولس

٢٥٥ (المنشورات الصادرة من نظارة الخارجية في سنة ١٨٨٤)
٢٥٥ (شهر يناير سنة ١٨٨٤)
٢٥٥ منشور من نظارة الخارجية الى حضرات قناصل الدول المتحابة بشأن الاعلان
بتشكيل وزارة جديدة تحت رئاسة دولتو نو يار باشا ناظر الخارجية والحقانية
(شهر فبراير سنة ١٨٨٤)

٢٥٥ منشور من نظارة الخارجية الى حضرات قناصل الدول المتحابة بشأن اجتماع
اللجنة الدولية المكلفة بالنظر في امر المجالس المختلطة
٢٥٦ منشور من نظارة الخارجية الى حضرات قناصل الدول المتحابة بشأن تأجيل تاريخ
التمام اللجنة الدولية

صيفة

٢٥٦ منشور من نظارة الخارجية الى حضرات قناصل الدول المتحابة بشأن عوائد الباتانتا
والدمغة

٢٥٧ (شهر مارث سنة ١٨٨٤)

٢٥٧ منشور من نظارة الخارجية الى حضرات وكلاء وقناصل جنرالية الدول باجتماع
الجنة المكلفة بالنظر في اصلاح قانون ولوائح الجمالس المختلطة في ١٠ مارث
سنة ١٨٨٤ الساعة الثالثة بعد الظهر

٢٥٨ منشور من نظارة الخارجية الى حضرات وكلاء وقناصل جنرالية الدول بالسماع
لادارة الاحصاء المحلية أن تستفهم من وكالى مصر والاسكندرية عما يحتاج اليه
من المعلومات لاستيفاء احصاء كلفة القاطنين في القطر المصرى

٢٥٨ منشور من نظارة الخارجية الى حضرات وكلاء وقناصل جنرالية المانيا والنمسا
وطيكا والاندالمارك واسبانيا والولايات المتحدة وفرنسا وهولندا والپورتوغال
واسودوزوج يعرض صورة المعاهدة التجارية والكمركية التى عقدت أخيرا بين
الحكومة المصرية وحكومة اليونان على دولتكم التفخيمة واعلامها أن
الحكومة المصرية تود المذاكرة بين الطرفين لعقد معاهلة تمثل المعاهدة المعقودة
مع حكومة اليونان

٢٥٩ (شهر سبتر سنة ١٨٨٤)

٢٥٩ منشور من نظارة الخارجية الى قناصل الدول المتحابة فيما يتعلق باحصاء المولودين
من الاورپاويين

٢٥٩ (شهر أكتوبر سنة ١٨٨٤)

٢٥٩ منشور من نظارة الخارجية الى حضرات وكلاء وقناصل جنرالية دولة فرنسا
والنمسا والروسيا وایتاليا بشأن توقيف استهلاك الدين

٢٦٠ منشور من نظارة الخارجية الى حضرات وكلاء وقناصل جنرالية الدول
بشأن المساعدة اللازمة فى البحث والتفتيش فى منازل الاجانب لتحقيق الجرائم
والجنایات

٢٦١ منشور من نظارة الخارجية الى حضرات وكلاء وقناصل جنرالالية المانيا وفرنسا والنمسا والمجر و ايتاليا والروسيا بالاعطار بأن مصلحة السكة الحديد عادت الى دفع ماعليها الى صندوق الدين العمومي

٢٦١ منشور من نظارة الخارجية الى حضرات وكلاء وقناصل جنرالالية فرنسا و المانيا والنمسا و ايتاليا والروسيا بالاعطار بأنه قد صدر الامر الى مصلحة الكرك ومديرى الاقاليم أن يعودوا الى دفع ماعليهم الى صندوق الدين العمومي
(المعاهدات والاتفاقات واللائحة الكمركية)

٢٦٢ (شهر مارث سنة ١٨٨٤)

٢٦٢ المعاهدة التجارية الكمركية بين مصر واليونان

٢٦٦ صلح الاتفاق

٢٦٧ (شهر ابريل سنة ١٨٨٤)

٢٦٧ اللائحة الكمركية

٢٨٩ (شهر سبتمبر سنة ١٨٨٤)

٢٨٩ معاهدة بين انكلترا ومصر والجيش

٢٩١ (شهر نوفمبر سنة ١٨٨٤)

٢٩١ مصادقة حكومة الولايات المتحدة على لائحة الجمارك المصرية

٢٩٢ مصادقة الحكومة الايتالية على لائحة الجمارك المصرية

٢٩٢ (المنشورات الصادرة من نظارة الحفانية في سنة ١٨٨٤)

٢٩٢ (شهر رجب سنة ١٣٠١)

٢٩٢ منشور من نظارة الحفانية الى المحاكم الاهلية بشأن ما يصير اتباعه في تحقيق القضايا

الجنايية التي يكون لبعض الاوربا ويين دخل فيها

٢٩٣ منشور من نظارة الحفانية لمجلس وجه قبل بماتبع اجراؤه في القضايا الحقوقية

التجارية الموجودة بمجلس مصر الملغى التي يكون المدعى عليه فيها من جهات

قبل

صفحة

٢٩٤ (شهر شوال سنة ١٣٠١)

٢٩٤ منشور من نظارة الحقاينة المعمورة بمصر التصريح بالتأهل لرجال البوليس سواء كانوا ملكية أو عسكرية الأبعد الخا بر مع تفيتش عموم البوليس

٢٩٥ (شهر رذى الحجة سنة ١٣٠١)

٢٩٥ جواب لمحكمة استئناف مصر الاهلية لمعلوماتها به ونشره للمعالم الابتدائية الاهلية بما يتبع اجراءه فى الدعاوى التى ترفع أمامها على أشخاص من تبعة دولة ايران

٢٩٦ (القرارات الصادرة من نظارة الاشغال العمومية فى سنة ١٨٨٤)

٢٩٦ (شهر فبراير سنة ١٨٨٤)

٢٩٦ قرار من نظارة الاشغال العمومية بأن يكون مقدار بلدية العوة فى سنة ١٨٨٤

عن كل شخص من الأشخاص الجائز قبولها منهم مائة وعشرين قرشاً فى مديريات الوجه البحرى وثمانين قرشاً فى مديريات الوجه القبلى

٢٩٦ قرار من نظارة الاشغال العمومية بتضمن أسماء الأشخاص والشركاء المصرح لها بتقديم طلبات لانشاء محل ايدرولىكى

٢٩٧ قرار من نظارة الاشغال العمومية بتعيين حضرات الموظفين الآتى بيان أسمائهم بالوظائف الموضحة فيه

٢٩٨ الترتيب الجديد ليدى ان ٤٠٠م نظارة الاشغال العمومية المشار اليه فى القرار

٣٠٠ (شهر مايو سنة ١٨٨٤)

٣٠٠ قرار من نظارة الاشغال العمومية بترتيب ادارة عموم التنظيم والمباني المصرية

٣٠٣ قرار من نظارة الاشغال العمومية بتعيين الموظفين الموضحة أسمائهم فيه بالوظائف الآتى بيانها

٣٠٣ (شهر أغسطس سنة ١٨٨٤)

٣٠٣ قرار من نظارة الاشغال العمومية بعدم سريان رسوم التنظيم على تبص البيوت بالقرشة سواء كان من الداخل أو من الخارج فى جميع مدن القطر المصرى

٣٠٤ قرار من نظارة الاشغال العمومية فيما يتعلق باستعمال الاهالى الشوارع العمومية

واشغالها بالمهمات والبضائع وغير ذلك

٣٠٥ (المنشورات الصادرة من نظارة المعارف العمومية فى سنة ١٨٨٤)

٣٠٥ (شهر رجب ادى الاولى سنة ١٣٠١)

٣٠٥ منشور من نظارة المعارف العمومية للمدارس والمكاتب بالاسم تصواب ان من

يتأخر من التلامذة عن الحضور بالمدرسة مدة خمسة عشر يوما وتولية به غير عذر

مقبول يجرى رفته بعد استئذان الديوان وصدور الامر

٣٠٦ منشور من نظارة المعارف العمومية للمدارس والمكاتب بعدم اخذ ضمانات

عن ابناء الذوات والاعيان وغيرهم من المعتبرين

٣٠٦ منشور من نظارة المعارف العمومية لجميع المدارس والمكاتب بمنع خروج

التلامذة فى الجنازات ما عدا الجنازات المختصة بالخوجيات والمعلمين

٣٠٧ (شهر رجب سنة ١٣٠١)

٣٠٧ منشور من نظارة المعارف العمومية للمدارس الخصوصية والتجهيزية والمبتدئان

بمصر بوجوب تعبير الطريقة البخارية عليهم الامتحانات السنوية بالمدارس

بالطريقة الموضحة فيه

٣٠٧ (شهر شوال سنة ١٣٠١)

٣٠٧ منشور من نظارة المعارف العمومية للمدارس والمكاتب التى بها تلامذة داخلية

بعدم قبول احدى القسم الداخلى مجازا بالامن متقدمى تلامذة القسم الخارجى

٣٠٨ منشور من نظارة المعارف العمومية للمدارس والمكاتب الابتدائية بقبول طالبى

الانظام فى سلك المدارس من الخارج اذا تحقق ان قبولهم لا يترب عليه زيادة

عدد الخوجيات أو تجديد محلات زيادة عن الموجب بالمدرسة

٣٠٩ منشور من نظارة المعارف العمومية للمدارس الخصوصية بعدم قبول أى تلميذ

بالمدارس الخصوصية الا اذا كان متصلا على العالم الموضحة به

٣٠٩ (شهر ذى القعدة سنة ١٣٠١)

صحيفة

- ٣٠٩ منشور من نظارة المعارف العمومية لجميع المدارس والمكاتب بأن يكون تحصيل مصروفات التلامذة بجميع المدارس على حسب الشهور والاfrنكية
- ٣١٠ منشور من نظارة المعارف العمومية لجميع المدارس والمكاتب بعدم مطالبة متولى أمور الامدة المصروفات بالمكتب بمدة المسامحة
- ٣١٠ (القرار الصادر من محافظة عموم قنال السويس بشأن قفل القهاري ومحلات الاجتماع العمومية من الساعة احدى عشرة افرنيكا

*(عت)-

المنشورات والقرارات
والمعاهدات الصادرة
في سنة ١٨٨٤
افرنكيه

*(المنشورات الصادرة من نظارة الداخلية في سنة ١٨٨٤ افرنجيه
الموافق ابتداءها ٣ ربيع الاول سنة ١٣٠١)*

(شهر ربيع الاول سنة ١٣٠١)

منشور من نظارة الداخلية باعلان الاعلان المحرر من جناب انسبكت
جنرال البوليس للاهالي وتعليق نسخ منه على الحيطان
بالمواقع اللازمة ليتيسر لعموم اهالي المديرية
معاينتهم به حتى ان كل من يرغب منهم
الاستخدام بالبوليس باختياره يتوجه
لطرف مفتش البوليس
بالمديرية لاجراء
المستلزم

مرسل مع هذا عدد نسخة من الاعلان المحرر من جناب انسبكت جنرال البوليس
المتضمن اعلان من يرغبون الاستخدام باختيارهم بالبوليس المصري وشروط الاستخدام
القصدا اعلانه للاهالي وتعليق نسخ منه على الحيطان بالمواقع اللازمة ليتيسر لعموم
اهالي المديرية معاينتهم به حتى ان كل من يرغب منهم الاستخدام بالبوليس باختياره
يتوجه لطرف مفتش البوليس بالمديرية لاجراء المستلزم حسبما صدرت له الاوامر وعلى
هذا اقتضى تحريره للاجراء على وجه ما توضح وفي تاريخه تحرر لباقي المديرية
بهكذا

تحريرا في ٧ ربيع الاول سنة ١٣٠١

اعلان مهم

ترتيب رجال الضبطية الخطرية

كافة الاشخاص الذين يرغبون الاستخدام باختيارهم في البوليس المصري بصبر قبولهم
بالشروط الآتية ذكرها وهي
أولا الماهية التي تعطى ابتداء لكل شخص خطري يلحق في التلدامة ١٢٥ قرشا

شهر بخلاف الملابس المقررة مما يجعه

ثانياً الأشخاص الخطرة لا يصح إرسالهم للخدمة في السودان ولا خارجا عن القطر

المصري ويعطى لكل منهم تذكرة مدين بها ذلك

ثالثاً في أثناء خدمتهم في البوليس لا يصير طلبهم للاستخدام بالجيش

رابعاً محاكمة البوليس الخطرى تكون بمقتضى قوانين البوليس فقط ولا يحاكمون

بالقوانين العسكرية

خامساً يسوغ للبوليس الخطرى ترك الخدمة في أى وقت كان بناء على تصريح من

مفتش عموم البوليس كما أنه يسوغ لهم ترك الخدمة بدون تصريح بشرط أن

يعلموا بذلك من قبل ثلاثة شهور

سادساً يقتضى أن كل شخص خطرى يكون طوله لا أقل من ١ متر و ٦٢٥ ملليمتر

أعنى ٥ قدم و ٤ بوصة وصحته جيدة وأطوار جيدة وسنه من ١٨ الى

٣٠ سنة

سابعاً حضور الأشخاص الراغبين الاستخدام في هذه الخدمة من جهات الاقاليم

يكون الى مركز المديرية المقيمين فيها أو السابحين لها وللمفتش البوليس في

تلك المديرية حتى اذا حصل قبولهم يجرى دفع مصاريف انتقالهم منها الى

الحروسه والراغبون لذلك بالحروسه يتوجهون مباشرة الى محل تفتيش عموم

البوليس

ثامناً الأشخاص الخطرة الذين لهم المام بالكتابة والقراءة يتسهل عليهم الترقى الى

درجة أعلى

تحريراً في ديسمبر سنة ١٨٨٣

انه يكره جنرال

بوليس

- منشور من نظارة الداخلية بآذار مشايخ النواحي يلزم اتباع مقتضى

البند الرابع من منشور المالية الصادر في أول مايو سنة ١٨٨٣

المتعلق بمسابقات صيارف النواحي السنوية المعبر عنها

بالمقاصدات وتصديق مشايخ ومأذونى البلاد

عليها بعد تلاوتها على المولىين

واقناع كل منهم بحاله وعليه

لما ان مكانات محاسبات صيارف النواحي السنوية المعبر عنها بالمقاصدات هي الاساس الوحيد لحصر المتحصلات ومعرفة كل عمول حسابه فلهذه الاهمية قد وجهت نظارة المالية الالتفات لامر هارو وضع قاعدة كافله لضبط عملها

ولمناسبة ان المعول عليهم في بلاد الاقاليم هم مشايخ البلاد وماذونوها قد قررت وجوب التصديق على تلك المقاصدات من المشايخ والمآذونين بما يفيد تلاوتها على الممولين واقناع كل منهم بحاله وعليه والنظارة المشار اليها لم تعهد ذلك الى من ذكره والابناء على ما تصرح بالاوامر والوائح الصادرة قديما وحديثا من اختصاصهم به واتخاذ قاعدة عمومية

هذا وقد علم لنظارة الداخلية بما ورد لها من المالية تداخل صراف كפורامبابه جيزه في متحصلات الصرافية ووجود مخالفات في أعماله وخلل مقاصدات سنة ١٨٨٢ وباجراءه التحقيقات تبين نواطو ماذون ومشايخ تلك الكفور مع الصراف المذكور لاجراهم انهم التزم والتصديق على المقاصدات مع ما هي عليه من الخلل بغير تلاوة على الممولين خلافا لنص المشور ومحضر المقاصدات وبالنسبة لما أقدم عليه المذكورون من ارتكاب هذه الجريمة العائد منها ضياع حقوق كل من الميري والاهالي ففضلا عن تقديم أوراق التصديق الى المجلس المحلي لصدور الحكم اللازم بما يرافى مجازاة المدانين أدبالهم وعبرة لغيرهم فانه تحرر من طرفنا المديرية الجيزه برفتم وترتيب بدلهم موقتا لحين صدور الحكم من المجلس وبما أنه لاجل اجتناب ما يخل بالقاعدة التي وضعتها نظارة المالية في هذا الصدد والحصول على ضبطها وانتظام السير على موجبها في سائر المديريات يكون من مقتضى انذار مشايخ النواحي التابعة لمديرية ادارة تكلم بلزوم اتباع

مقتضى البند الرابع من منشور المالية نمرة ٣٣ الصادر في أول مايو سنة ١٨٨٣ المتعلق بهذا الخصوص وعدم التراخي والتهاون في ذلك لتلاي يحصل لهم مثل ما حصل لمشايخ الكفور المحكي عنها الذين فضلا عن حصول رقتهم فانه طبعيا يحكم عليهم بما يستحقونه نظيره ما يكونون اقترفوه وعلى هذا لزم تحريره تكلم للاجرا بمقتضاء وفي تاريخه تحرر لباقي المديريات بذلك كما أنه لاجل عدم تراخي ماذوني النواحي أيضا في هذا الامر كتب لنظارة الحفائية بقصد استصدار التنبيهات الاكيدة عليهم من طرفها باتباع مقتضى المشور المحكي عنه وصاروا خطا رتظارة المالية بذلك

تحريرا في ١٠ ربيع الاول سنة ١٣٠١

منشور من نظارة الداخلية بشأن اعتماد وكيل الخواجه
يوسف خزام وكيل من دولتا البرنس حليم باشا
في كافة المصالح التي يتوجه اليها من أجل
ادارة اشغاله ومراعاة
صوالحه

دولتاو الباشا رئيس مجلس النظاريات لنا افادة فرنساوية العبارة رقم ٥ يناير سنة
١٨٨٤ نمرة ٦ مقتضاها ورود مكاتبة لدولتس من دولتاو البرنس حليم باشا بتاريخ
٢٥ ديسمبر سنة ١٨٨٣ طلب فيها معرفة الخواجه يوسف خزام وكيل عن دولته في
كافة المصالح التي يتوجه اليها من أجل ادارة اشغاله ومراعاة صوالحه ولهذا اشير باجراء
المستلزم لذلك فيما يخص نظارة الداخلية والمصالح التابعة لها وحيث ذلك اقمضى ترقية
تكم للمعلومية بتوكيل الخواجه الموما اليه عن دولتاو البرنس المشار اليه بالصفة
التي ذكرت وفي تاريخه تحريل ان لازم بذلك
تحريرا في ١٠ ربيع الاول سنة ١٣٠١

منشور من نظارة الداخلية بما صدر به الامر العالي بتاريخ
٢ ربيع الاول سنة ١٣٠١ من ايجاد
وترتيب البوليس بالقطر المصري والغاء
الضبطيات بالكيفية
الميننة نفسه

وادرجت صورة الامر المذكور في مجموع اوامر سنة ١٨٨٣ فاستغنى بذلك عن
درجها هنا

المسطر بهذا صورة الامر العالي الصادر بتاريخ ٢ ربيع الاول سنة ١٣٠١
ووردت صورته لهذا بافاادة من رئاسة مجلس النظاريات رقم ٥ الجاري نمرة ٢ بايجاد وترتيب
البوليس بالقطر المصري والغاء الضبطيات بالكيفية الميننة فيه فلاجل المعلومية بما اشتمل

عليه واجرام مقتضاه من الشرح
تحريرا في ١٠ ربيع الاول سنة ١٣٠١

منشور من نظارة الداخلية بالتأكيدهم ملاحظه اتباع المنشورين السابقين
اصدارهما اللذين من مقتضاهما انه في حال تقديم القضايا
الجنائية من جهات الادارة للمجالس المحلية تجرى
تخصيل الرسوم وأثمان المضايطة اللازمة عليها
مقدما و اضافتها أمانات أو يتوضح فقر
المدان فيها واستقرار ملاحظه
اتباعهما مع عدم حصول
ما يخالفهما

نظارة الحقاينة أرسلت للداخلية افادة بتاريخ ٨ الجارى بمرة ٢ بناء على ما كتب لها
من مجلس الأحكام بأن بعض جهات الادارة فضلا عن تقديمها القضايا الجنائية اليه
دون أن تحصل عليه الرسوم وأثمان ورق التبعة مقدما ولعدم تعطيلها وإطالة السجن على
المسجونين جار الحكم في اقامته عندهما يتحرر لتلك الجهات بطلب التخصيل تتوالى وتأخر
في ذلك وبالنسبة لكون المنشورين السابقين اصدار أحدهما من نظارة الداخلية في
١٥ جمادى الاولى سنة ١٢٩٧ والثاني من نظارة المالية في شهر جمادى الاولى
سنة ١٢٩٨ من مقتضاهما انه في حال تقديم القضايا المذكورة من جهات الادارة
للمجالس المحلية تجرى تخصيل الرسوم وأثمان المضايطة اللازمة عليها مقدما و اضافتها
أمانات أو يتوضح فقر المدان فيها فمطلوب التأكيدهم ملاحظه اتباع هذين المنشورين
في بناء على ما ذكره من رقيمهم نكم للتأكيدهم مراعاة الاجراء في ذلك على حسب
ما في المنشورين المتين عنهما واستقرار ملاحظه اتباعهما مع عدم حصول ما يخالفهما
حتى لا يحتاج الحال لتكرار مكاتبات في ذلك من الآن
تحريرا في ١٢ ربيع الاول سنة ١٣٠١

منشور من قطارة الادارية لمدير بات الجيزة والقليوبية والشرقية
والمنوفية والغربية والدقهلية والبحيرة ومحافظات مصر
واسكندرية ودمنياط ورشيد والسويس وبورسعيد
والاسماعيلية ينت فيه شؤون أقلام النائب
العمومي في هذه المديريات والمحافظات
وما يجب على المديرين والمحافظين
اجراؤه من التسهيلات
لهذه الاقلام

حيث ان موظفي قسم النيابة عن الحضرة الفخيمة الخديوية بالحكمة المحلية الجديدة
الكائنة بمدير يتكم صارت أشغالهم بلا انقطاع تحت ادارتكم لاجل تحقيق المواد
الجنائية فلهذا نؤمل اعطائهم كافة التسهيلات الممكنة التي تساعدكم على تأدية
هذا العمل واحصدار جميع الاوامر اللازمة لهذا الشأن وان تجعلوا تحت تصرفهم
الدفاتر وغيره من الاوراق الموجودة بأقلام المديرية وكذلك عند اللزوم تحصل
مساعدهم من مستخدمى الادارة في هذا العمل وعندما يقدم تكلم مندوب
الوكيل عن الحضرة الخديوية بقرارات قضائية بالوجه لاهامة الدعوى بطلاق سبيل
المتهم بضمانه أو بدونها حسبما تستصوبونه ثم يلزم أن تأمروا بتقرير كشف مستوف
على وجه السرعة مشتمل على أسماء كافة الأشخاص المسجونين الآن بسبب جنائية
أو جنحة أو مخالفة وعلى بيان أسماء الخبيرين عنها أو الانضمام المدينة والسبب الذي من
أجله ألقى القبض على المسجون وعلى تاريخ القبض عليه والحالة التي عليها المرافعة
وترسأونه (أى الكشف) مباشرة لجانب الوكيل عن الحضرة الفخيمة الخديوية بقا القاهرة
ولزم تقريره للعمل بما اقتضاه

بحريرا في ١٢ ربيع الاول سنة ١٣٠١

منشور من نظارة الداخلية بمصادر به الامر العالي بتاريخ

٢ ربيع الاول سنة ١٣٠١ الممثل على كيفية

ما يحاكون به رجال الضابطة المصرية الذين

درجتهم أدنى من درجة مفتش

ثان اذا وقع منهم خطأ في

أداء وظائفهم

وأدرجت صورة الامر المذكور في مجموع أوامر سنة ١٨٨٣ فاستغنى بذلك عن
درجها هنا

المسطر بهذا صورة الامر العالي الصادر بتاريخ ٢ ربيع الاول سنة ١٣٠١

(٣١ دهر سنة ١٨٨٣) ووردت صورته لهنا باقاة من رئاسة مجلس النظارة رقم

٥ ربيع الاول سنة ١٣٠١ عمرة ٣ الممثل على كيفية ما يحاكون به رجال الضابطة

المصرية الذين درجتهم أدنى من درجة مفتش ثان اذا وقع منهم خطأ في أداء وظائفهم

وأشير بأجر مقتضاء فلاجل المعلومية بما أشقل عليه والاجراء بموجبه لزم الشرح

تحريرا في ١٤ ربيع الاول سنة ١٣٠١

منشور من نظارة الداخلية بان جميع الاوراق التي ترد لها وتكون

مهمة يلزم أن يكتب عليها وعلى ظاهر مظاريقها

لقطة مستجمل والاوراق الغير رسمية

يجرى الختم على مظاريقها

بالشمع الأحمر

حيث ترا آ هنا ان جميع الاوراق التي ترد للدخلية من الجهات وتكون مهمة يلزم أن

يكتب عليها وعلى ظاهر مظاريقها لقطة (مستجمل) وكذلك الاوراق الغير رسمية يجري

الختم على مظاريقهما (بالشمع الاحمر) فينبغي اتباع الاجراء كذلك بجهة طرفكم وفي تاريخه صار نشره لباقي الجهات
تحريرا في ١٧ ربيع الاول سنة ١٣٠١

منشور من نظارة الداخلية باتباع ادارة اشغال الطلبات
وخدماتها ونظاماتها او ما يتعلق بها المصلحة
عموم البوليس من ابتداء شهر
يناير سنة ١٨٨٤

حيث ان ادارة اشغال الطلبات وخدماتها ونظاماتها وكافة ما يتعلق بها اقدت تبعت المصلحة
عموم البوليس من ابتداء شهر يناير سنة ١٨٨٤ وصار من اللازم احالة مستخدمى
وعساكر ومهمات الطلبة الموجودة بجهة طرفكم على مفتش البوليس لياشر ما يلزم
لهم من الاجراءات والاعمال فلزم تحرير المعلومات والابراء كما ذكر وفي تاريخه صار اشعار
تفنيش عموم البوليس بذلك
تحريرا في ١٨ ربيع الاول سنة ١٣٠١

منشور من نظارة الداخلية ومعه اعلان بشأن ما يعامل به
من تجار على القامحشت الحيوانات
النافقة في مجارى المياه المارة
بالمدين وألقرى

قدرأت الاطباء أن الوفيات الجسيمة التي حصلت في العام الماضي بسبب الهمضة زادت في
ذلك الوقت شدة تبادب الحسالة الرديئة التي كانت عليها مياه النيل والترع المنعقدة من رجم
الحيوانات النافقة بالمرض التي كان يلقيها بها أصحابها اعوضا عن دفنها طبقا للتعليمات
والمنشورات الصادرة من الداخلية وفيما سبق كان جاريا تحصيل ريال واحد بجمعة بجمعة
الهمضة في مقابلته رسم دفن كل حيوان نافق وكان غالبا أصحاب الحيوانات تخلص من دفع
ذلك الرسم بالقائها بالترع القريسة من نواحيهم ولم يتحقق لمجلس النظارة أن تكليف

أصحاب الحيوانات النافقة بدفع هذا الرسم هو أمر لا فائدة فيه فقرر بإبطاله قصد تشجيع الناس على دفن الحيوانات إلا أنهم مع ما ذكر في المصاوم أنه في بعض الجهات لم يرل جارية القاهر م الحيوانات سواء كان في بحر النيل أو في الترع فلاجل حسم هذه الحالة صار من الضروري إعادة إعلان أرباب الحيوانات مرة أخرى بأن الرسم الذي كان مضروبا على ذلك صار الغاؤه و يكون من مقتضى الفقرة الرابعة من المادة الثلاثمائة وأربعة وأربعين من القانون الجنائي المصري الجديد أن من ألقى في مجارى المياه المارة بالمدن أو القرى جثث الحيوانات أو فنادورات أو مواد أخرى مضرة بالصحة العمومية يعاقب بدفع غرامة من ٥٠ ديوانى الى ١٠٠ وبالحبس من يوم الى ثلاثة أيام أو بإحدى هاتين العقوبتين فلهذا الغرض قد صار أخطار إدارات الضبطيات يبدل كمال المهمة ودقة الملاحظة لمنع القاهر م الحيوانات في البحر وغيره حسب واجباتهم مرعاة لصالح الصحة العمومية وفي حال حدوث أمر من هذا القبيل في الجهات التابعة لها يجب عليها إجراء التحقيق اللازم وسرعة ضبط كل شخص يتجسس على مخالفة مانص به هذا المنشور لها كنه مع المسئولية على الضابطة ومشايع البلا د فيما يوجد من الرم في المياه في حدود مر اكزهم ان لم يبادروا حالا بإحرام المياه ودفنها أو يكون معلوما أن من يتجسس على القاهر م جثث الحيوانات في بحر النيل أو الترع يعاقب على حسب نص الفقرة الرابعة من المادة ٣٤٤ المحكى عنها ومرسل مع هذا الطرفكم عدد إعلان في هذا الشأن لنشرها في جميع أنحاء المديرية والمر اكز والقرى والكفور والعزب والمواقع المهمة لاجل تعميمه وإطلاع الجميع عليه هذا واستلفت دقة نظركم على أهمية هذا المنشور وأ كلفكم بإتخاذ الطرق الفعالة وبذل المهمة الزائدة حتى ان الضبطية تنفذ التعليمات المعطاة إليها تنفيذًا تاما

تحريرا في ٢٩ ربيع الاول سنة ١٣٠١

إعلان

ان الفقرة الرابعة من المادة ٣٤٤ من قانون العقوبات المصري الجديد تقتضى بأن من يلقي في مجارى المياه المارة بالمدن أو القرى جثث الحيوانات يعاقب بدفع غرامة من خمسين قرشادىوانيا الى مائة قرش وبالحبس من يوم الى ثلاثة أيام وعلى هذا فتعلن العموم بأن كل من ألقى في النيل أو في احدى الترع الكبيرة أو الصغيرة تشييا من هذه الجثث عومل

بمقتضى هذا الحكم وأجرى عليه ما ذكر من العقاب

منشور من نظارة الداخلية بمساعدة مأمورى
الدائرة السنية ومفتشها فى تحصيل
اييجارات الاراضى
التابعة لها

تقدم النشور من هنا بتاريخ ٢٦ جادى الاول سنة ١٣٠٠ بجهات الاقاليم وبالجملة
مديرية طبر فكم بمساعدة مأمورى الدائرة السنية ومفتشها فى تحصيل اييجارات
الاراضى التابعة لها وبأن يحصل الاهتمام فى هذا الامر على الكيفية المتبعة فى تحصيل
الاموال الاميرية وحيث ذلك وكما لا يخفى ان اراضى الدائرة السنية هى فى الواقع من
متعلقات الحكومة وأرباحها وخسائرهما عائدة على الحكومة أيضا التى هى مكلفة
بشكمل ما ينقص من ايرادات الدائرة لتمكين من تأدية ورق الكوبون وبذى الوساطة
يكون الواجب على مأمورى الحكومة أن يساعدوا مأمورى الدائرة ومفتشها على
تحصيل الايجارات منعاً للمعذورات السالف ذكرها قدا كيد الذالك المنشور قد كتب
فى تاريخه لخصرات المديرين بالاعتناء فى تنفيذ هذا تكمل لتبادروا بالاجراء على
مقتضاه

تحرير فى ١٩ ربيع الاول سنة ١٣٠١ الموافق ١٧ يناير سنة ١٨٨٤

منشور من نظارة الداخلية باتباع مضمون الاوامر العلية الصادرة
فى ١٠ ابريل و ٣ يونيو سنة ١٨٨٢ والمنشور
الصادر فى ٢٦ جبر سنة ١٨٨٠ بخصوص
المرفوتين الذين يحصل استفادتهم فى
الوظائف التى يتخلو والمستخدمين
الذين يحصل نقلهم
لوظائف أخرى منها

نستلفت أنظار تكم الى نص الاوامر العلمية الصادرة في ١٠ ابريل سنة ١٨٨٣
وفي ٣ يونيو سنة ١٨٨٣ والى نص المنشور الصادر في ٢٦ سبتمبر سنة ١٨٨٠
بخصوص المرفوتين الذين يحصل استخداهم في الوظائف التي يتخلو بجهتكم والمستخدمين
الذين يحصل نقلهم لوظائف أرقى منها أيضا ونطلب منكم أنكم من الآن فصاعدا
تتبعوا حروفيا مضمون تلك الاوامر والمنشورات
تحريرا في ٢١ ربيع الاول سنة ١٣٠١ الموافق ١٩ يناير سنة ١٨٨٤

منشور من نظارة الداخلية للجهات بان المكاتبات التي ترد لها
من الجهات تكون قاصرة على موضوع واحد وعند
الاستئذان عن أمر ما في أي مسألة وتكون
هذه المسئلة لها جلة أوراق يلزم أن
توقع شرحا على آخر مكتوبة فيها ان
وجد محل للث والافتسب
افادة قائمة بذاتها وتلصق
فوق جميع
الاوراق

انه مراعاة لانتظام الاشغال وسرياتها على الوجه الاتم قد ترا آ هنا ان المكاتبات التي ترد
للدخلية من الجهات ينبغي أن يراعى عند تحريرها عدم ادخال موضوع في موضوع آخر
بل كل مكتوبة لا بد أن تقتصر فقط على موضوع واحد وكذلك عند الاستئذان عن أمر ما
في أي مسألة وتكون هذه المسئلة لها جلة أوراق فكتابة الاستئذان يلزم أن تتوقع
شرحا على آخر مكتوبة فيها ان وجد محل لذلك والافتسب افادة قائمة بذاتها وتلصق
فوق جميع الاوراق وحيث انه كتب في تاريخه ملزم باتباع الاجراء هكذا من الآن
فصاعدا فن الجلة هذا الحضرتكم ليتبع أيضا بجهة طرفكم
تحريرا في ٢٥ ربيع الاول سنة ١٣٠١

منشور من نظارة الداخلية بمصدره الامر العالي بتاريخ ٢٤ ربيع

الاول سنة ١٣٠١ من الغاء الامر العالي السابق صدوره

لمجلس الاحكام في ٢٤ جادى الاول سنة ١٢٨١

بمنع مستخدمى الحكومة فى الاقاليم من مشترى

أطيان أو استجارها ونحوه بالمديريات

المستخدمين فيها ماعدا

أطيان الميرى

وأدرجت صورة الامر المذكور مع التقرير المرفوع عن ذلك فى مجموع أوامر سنة

١٨٨٤ فاستغنى بذلك عن درجها هنا

المسطر أعلاه صورة الامر العالي الصادر بتاريخ ٢٤ ربيع الاول سنة ١٣٠١

(٢٢ يناير سنة ١٨٨٤) بالغاء الامر السابق صدوره لمجلس الاحكام فى ٢٤ جادى

الاول سنة ١٢٨١ غرة ٤ بمنع مستخدمى الحكومة فى الاقاليم من مشترى أطيان

أو استجارها ونحوه بالمديريات المستخدمين فيها ماعدا أطيان الميرى وكذلك صورة التقرير

المرفوع عن ذلك للسدة الضيعة الخديوية من دولتو الباشا رئيس مجلس النظار وحيث

من الاقتضاء تنفيذ الامر العالي المشار اليه فى تاريخه قد كتب لجهات الاقتضاء بمجازم

عن ذلك ومن الجلة هذا السعادتكم للمعلومية به واتباعه مع اعلانه لكافة فروع المديرية

تحريرا فى غايه ربيع الاول سنة ١٣٠١

• (شهر ربيع الثانى سنة ١٣٠١) •

منشور من نظارة الداخلية بشأن عدم استعمال

عصا كرا البوليس فى شؤون

خارجة عن اجراءات

الضبط والربط

قد علم للداخلية أن بعض حضرات المديرين أصدروا مكاتبات من طرفهم لحكم مدارى

البوليس الموجودين بذات رقمديرياتهم بقصد استعمال العساكر في شؤون خارجة عن
 اجراءات الضبط والربط وحيث ان الذكريات الخديوية الصادر بتاريخ ٣١ ديسمبر
 سنة ١٨٨٣ الشامل لسيراجراءات البوليس لا يجوز استعمالها وذلك العساكر من قبل
 جهات الادارة في امر يكون خارجا عن ادارة الضبط والربط فلاجل عدم العدول عما
 اشكله واتباع نصوصه ترا موافقة النشر للجهات الادارية بالاجراء هكذا واما ان اقتضت
 الحالة لزوم اشتغالهم بأمر خارج عما بدأ ذكره مثل تشريفات في أيام المواسم وما أشبه
 ذلك فقبل التصريح من جهة الادارة لحكمدهم باعدادهم لهذا الامر يحصل الاتفاق
 معه ويعرفته ويجري استحصاال الامر من عمومه ويجري موجهه وبنا عليه قد كتب
 في تاريخه لمن لازم بذلك ومن الجملة هذا تكلم اتبعوه
 تحريرا في غرة ربيع الثاني سنة ١٣٠١

منشور من نظارة الداخلية للجهات بشأن ما يعامل به بعض
 متوطني الحكومة الذين لم يستقطع منهم اليوم
 الاحتياطي عن مدد مضت ويرغبون دفع
 قيمة ذلك اليوم عن المدد المذكورة
 لاجل معاملتهم في ترتيب
 المعاش اسوة بباقي
 المستخدمين

وردت للداخلية افادة من رئاسة مجلس النظارة مؤرخة ٢٦ يناير سنة ١٨٨٤ نمرة ١٤
 بانها لدى المداولة بالمجلس المنعقد يوم الاثنين ٢٣ ربيع الاول سنة ١٣٠١ (٢١ يناير
 سنة ١٨٨٤) فيما يعاملون به بعض متوطني الحكومة الذين لم يستقطع منهم اليوم
 الاحتياطي عن مدد مضت ويرغبون دفع قيمة ذلك اليوم عن المدد المذكورة لاجل
 معاملتهم في ترتيب المعاش اسوة بباقي المستخدمين ترا ان قبول دفع قيمة اليوم الاحتياطي
 عن مدد مضت ممن لم يستقطع منهم ذلك اليوم فيه انحياز على الخزينة العمومية ولذلك
 تقرر ان فيما عدا الأشخاص الذين صدرت في شأنهم قرارات من المجلس قبل الآن لا يقبل
 من الآن فصاعدا من الموظفين الغير جاري استقطاع اليوم الاحتياطي منهم دفع قيمة
 اليوم المذكور الا عن مدد مستقبله الا عن مدد مضت وأشير عن اتباع الاجراء على

مقتضى ما تقرر وحيث تحرر في تاريخه الجهات باتباع ذلك اقتضى ترقية له سعادته **كم**
 المعلوماتية بما ذكره من اعادة الاجراء من الآن فصاعدا على وجه ما تقرر
 بحرراني غرة ربيع الثاني سنة ١٣٠١

منشور من نظارة الداخلية بمصدره الامر العالي بتاريخ
 ٢٩ ربيع الاول سنة ١٣٠١ الشامل لللائحة
 الاحكام الوقية لتنفيذ لائحة
 ترتيب المحاكم الاهلية
 المستجدة

وأدرجت صورة الامر المذكور في مجموع أوامر سنة ١٨٨٤ فاستغنى بذلك
 عن درجها هنا

المسطر بهم ذا صورة الامر العالي الصادر في ٢٩ ربيع الاول سنة ١٣٠١ (٢٧ يناير
 سنة ١٨٨٤) الشامل لللائحة الاحكام الوقية لتنفيذ لائحة ترتيب المحاكم الاهلية
 المستجدة ووردت صورته لهنا من رئاسة مجلس النظارة رقم غاية الجارية غرة ٢٣ لاجراء
 مقتضاه فيما يخص نظارة الداخلية وحيث من الاقتضاء احاطة تكلم بمناص
 بالامر العالي المشار اليه ومراعاة الاجراء بموجبها فيما يخص بذلك الطرف فاقضى
 الشرح تكلم بما ذكره في تاريخه تحرر لي لزم بذلك
 تحرراني ٣ ربيع الثاني سنة ١٣٠١ (٣١ يناير سنة ١٨٨٤)

منشور من نظارة الداخلية بما يتبع اجراءه
 من الآن فصاعدا في كيفية
 استخدام الاجانب
 بالمصالح الميرية

حيث توري في افادة وردت للداخلية من رئاسة مجلس النظارة رقم غاية ربيع الاول سنة
 ١٣٠١ غرة ٢٠ أنه لا بد من المداولة بالمجلس المنعقد في يوم الخميس ٢٦ ربيع الاول

سنة ١٣٠١ (٢٤ يناير سنة ١٨٨٤) فيما يتبع من الآن فصاعدا في كيفية استخدام الاجانب بالمصالح الميرية تقرر أنه فيما عدا المحاكم المختصة لا يصير استخدام أحد من الاجانب بكونه تراقو بل من يستخدم منهم في الحكومة يكون استخدامهم اسوة المصريين أنفسهم بدون كونهم تراقو وأشير بمراجعة هذا القرار عند الاقتضاء فقد كتب في تاريخه لمن يلزم بمراجعة ما يقتضيه نص القرار المتي عنه من الجمله هذا تكم للمعالمية بما تقرر والاجراء بموجب عند اللزوم
تحريرا في ٣ ربيع الثاني سنة ١٣٠١

منشور من نظارة الداخلية بشأن ما يجب على جميع مأموري الحكومة من معرفة مقتضى ومأموري وجميع متوطني مصلحة السجون واعتبارهم بهذه الصفة والاستئذان عما يلزم صرفه في شؤون السجون وللمأموري ما مع ما يجب على مأموري السجون من قبول أي شخص يقتضي معيته بأمر بالكتابة صادر من جهة الاختصاص

من حيث ان ادارة مصلحة السجون وكافة ما يتعلق بترتيب وتنظيم السجون محالة الآن على مقتضى عوم السجون تحت أوامر نظارة الداخلية رأسا فيجب على جميع مأموري الحكومة معرفة مقتضى ومأموري وجميع متوطني المصلحة المذكورة واعتبارهم بهذه الصفة وينبغي على المديرين والمحافظين عدم صرف شئ في شؤون السجون وللمأموريها ما لم يجز الاستئذان عنه ابتداء اما من نظارة الداخلية أو من المالية كذا يجب على كل مأمور من مأموري السجون أن يتقبل في السجن المحالة ادارته عليه أي شخص يقتضى معيته بأمر بالكتابة صادر من جهة الاختصاص بالتطبيق المنشور الصادر من الداخلية بتاريخ ٤ صفر سنة ١٣٠١
تحريرا في ٧ ربيع الثاني سنة ١٣٠١

منشور من نظارة الداخلية بالاستيضاح عن الاجراءات التي صار اتخاذها
لتنفيذ مفعول المنشور الصادر في ١٩ ربيع الاول
سنة ١٣٠١ بما يتبع لمنع القاهر من الحيوانات
النافقة والقاذورات وجميع المواد المضرة
بالحة في البحر أو الترع أو المحارى
وبما يجازى به من يتصارأ
على القاشى
من ذلك

سبق التشر من هنا للجهات وبالجملة جهة طرفكم في ١٩ ربيع الاول سنة ١٣٠١
بما يتبع لمنع القاهر من الحيوانات النافقة والقاذورات وجميع المواد المضرة بالصحة في البحر
أو الترع أو مجارى المياه المارة بالمدن والقرى وبما يجازى به من يتصارأ على القاشى من
ذلك وحيث من الضروري معرفة الاجراءات التي صار اتخاذها بغير فتكم لتنفيذ مفعول
هذا المنشور فانم تحريره لحضرتكم ليفاد عما ذكر سر رعا
تحريرا في ١٤ ربيع الثانى سنة ١٣٠١

منشور من نظارة الداخلية بشأن تسجية
مفتش السجون باسم مدير
عموم السجون
المصرية

انه بمقتضى ما قرره مجلس الطار وصادرت بمكاتبة دولتوا الباشا رئيسه للداخلية
رقم ١٣ ربيع الثانى سنة ١٣٠١ (١٠ فبراير سنة ١٨٨٤) قد صار تسجية
مفتش السجون باسم (مدير عموم السجون المصرية) في تاريخه صار نشر ذلك للجهات
ومن الجملة هذا الطريقكم له معلومته واتباعه
تحريرا في ١٦ ربيع الثانى سنة ١٣٠١

منشور من نظارة الداخلية بما يتبع اجراءه في
القضايا التي كانت من منظورات
مجلس الاحكام

وردت للداخلية افادة من نظارة الحفاينة رقيمة ١٤ الجارى غمرة ٢٥ بأن مجلس الاحكام
حرر لها بحسنى انه جاروا رد قضايا اليه من بجهات الوجه البصرى من ابتداء فبراير
سنة ١٨٨٤ ولكون ان قضايا تلك الجهات التي كانت من منظورات الاحكام صارت
مختصة بمحكمة استئناف مصر الاهلية من تاريخ ادارتها يراد صدور المكاتبات من
الداخلية لجهات الادارة بمدينى مصر وامكنة ديرة والاقاليم الجرية ومديرية البحيرة بعدم
تقديم قضايا منها للمجلس المحكى عنه من الآن فصاعدا وتقديم ما يكون به من القضايا
الجنائية الى الجهات المختصة بها حسب المدون بلائحة الاحكام الوقبية الصادر عليها
الامر العالى فى ٢٩ ربيع الاول سنة ١٣٠١ أما القضايا الحقوقية فهذه بصيرة تفهيم
أولى الشأن فيها برفع دعواهم مباشرة لجهة الاختصاص وحيث من الاقتضاء الاجراء
نطبقا لما اوضحته نظارة الحفاينة بالكيفية الموضحة فقد كتب فى تاريخه لمن لزم بذلك
ومن الجمله هذا تكمل للمعلومية ومراعاة الاجراء بمقتضاه
تحريرا فى ١٧ ربيع الثانى سنة ١٣٠١

منشور من نظارة الداخلية بما تحرر له مقتس عموم البوليس فى ١٢ فبراير
سنة ١٨٨٤ بالتنبيه على الضباط المعينين بالمراكز
والاقسام بان يقدموا كل خمسة عشر يوما الى مفتش
الاقليم التابعين له تقرير ايبينون فيه ما أجروه
من المرور على الترع وما يشا كلها التى
فى دائرة اختصاصهم وعدم
وجودهم بها

حيث انه تحرر من هنا لجناب مفتش عموم البوليس فى ١٢ فبراير سنة ١٨٨٤ بالتنبيه
على الضباط المعينين بالمراكز والاقسام بان يقدموا كل خمسة عشر يوما الى مفتش

الاقليم التابعين له تقريراً يبينون فيه أن كلامهم أجري المروء على المركز التابع له وان
الترع وما يشاء كلها التي في دائرة اختصاصه لم يكن فيها ربح - جوانات مع دقة الالتفات
والاتباع لهذا الامر المهم فلاجل أن يكون ذلك معلوماً للجهات قد صار نشره في تاريخه
ومن الجلاء هذا الطرفكم

تحريراً في ١٩ ربيع الثاني سنة ١٣٠١ الموافق ١٦ فبراير سنة ١٨٨٤

منشور من قطارة الاخوية بشأن المخبر مع مقتش عموم البوليس
عن كافة الاشياء التي كانت تحتاج المخبرة في شأنها مع
ضبطية مصر الملغاة وكذلك المخبرة مع قطارة
المالية فيما يتعلق بالمزادات ومع
قطارة الاشغال فيما
يتعلق بالمباني

لما كان من مقتضى الامر العالي الصادر في ٣١ ديسمبر سنة ١٨٨٣ لغرض ضبطية
مصر من ابتداء يناير سنة ١٨٨٤ وتسمية مساعدة مأمورها بمحافظ مصر قد تشككت
بلجنة للنظر في اختصاصات المحافظة وقد كان قد تمت تقرير أمينها في تلك الاختصاصات
ولكون من مقتضى هذا التقرير أن كامل المزادات الجارية اعمالها بالمحافظة على ذمة
مصالح الحكومة يكون اجراؤها بمعرفة قطارة المالية وكذا كافة المسائل المتعلقة بمباني
الحكومة هذه صار احالها على قطارة الاشغال كما ان كافة الاشياء التي كانت الجهات تتخبر
في شأنها مع ضبطية مصر الملغاة هذه أيضاً يجري المخبرة عنها مع مقتش عموم البوليس
فاقتضى تحريره تكتم للمعلومية بما ذكره ومراجعة المخبرة مع مقتش عموم البوليس
من الآن فصاعداً عن كافة الاشياء التي كانت تحتاج المخبرة في شأنها مع ضبطية مصر
الملغاة وكذلك انصير المخبرة مع قطارة المالية فيما يتعلق بالمزادات ومع قطارة الاشغال فيما
يختص بالمباني وفي تاريخه تحريراً باقي الجهات بما ذكره وراسعاً للتطارين المشار اليهما
وقفتش عموم البوليس والمحافظة بما توضح
تحريراً في ٢٣ ربيع الثاني سنة ١٣٠١

منشور من نظارة الداخلية بعدم صرف شي ما للسجون خلاف
 ماهيات خدماتهم الا بعد اخبار مع المسيو
 كروكشند مدير عموم السجون عنه
 وقوله اياه والتصديق عليه من
 نظارة الداخلية

بناء على أن مصلحة السجون مصلحة خصوصية تحت أوامر نظارة الداخلية وإدارة المدير
 العمومي وهو (الموسيو كروكشند) ينبغي أن حضرات المديرين والمحافظين لا يصرفون
 خلاف ماهيات الخدمة شيئاً مما للسجون الا بعد مخاطبة المدير المواليه عنه وقوله اياه
 والتصديق عليه من نظارة الداخلية وقد كتب في تاريخه لمن لزم به كذا ومن الجملة
 هذا تكمل لاجراء موجه

تحريراً في ٢٣ ربيع الثاني سنة ١٣٠١

منشور من نظارة الداخلية بالاهتمام في ازالة كل
 ما يوجد بالمدن والقرى والبلدان
 وحواريها من المخالفات
 الصحية بسائر
 أنواعها

انه مع ما تعدد مسدوره من هنا جميع الجهات بازالة كافة المخالفات الصحية ومنع حدوثها
 مع استدامة الكنس والرش ودوام الملاحظة لهذا الامر حفظاً للصحة العمومية ما زال
 مسهوع أن هذه المخالفات موجودة ومتواجدة في بعض الجهات حتى أدت الحالة لتضرر
 مجلس الصحة الداخلية كثيراً من ذلك وحيث ان الاهمال فيما توضع فيجزم عنه ضرر جسيم
 بصحة أهالي وسكان القطر واذن لا سمح الله يكون الخطب عظيماً كما لا يخفى مع انه من
 أول الواجبات الدائمة بل السهر على حفظ النظام الصحي مما يحل به فلهذا السبب المهم
 وكون فصل الصيف التي تؤثر في زده الاحوال المذكورة تأثيراً بلياً على وشك الحلول قد
 رأينا لزوم التاكيد على حضرات مديري ومحافظي الجهات ومأموريها هذه المرة أيضاً
 بذل ما في الوسع من الجهد ونجاية الاهتمام في ازالة كل ما يوجد بالمدن والقرى والبلدان

وحوار بينهما من تلك المخالفات بسائر أنواعها وبناء عليه صار النشر بهذا عموما في تاريخه ومن الجلالة هذا
 تكتم لا تباع الاجراء على مقتضاه بدون أدنى فتور أو تراخ
 ولكن في علم العموم أن هذا هو الانذار الأخير ومن يخالفه لا يحصى له من المحاكم
 القانونية ومع ذلك فإن جناب الدكتور شاندويت وكيل إدارة الصحة سيتوجه لطرفكم
 ويعطى التعليمات التي توصل لهذه الغاية فيجبر دأعطائه إياها بإدخالها لئلا ينفذها مع
 إعطاء جنابه التسهيلات التي تستلزمها أمورته وسرى ما يتجرؤ منه من الهمة في هذا
 الأمر المهم

تحريرا في ٢٣ ربيع الثاني سنة ١٣٠١

مشور من نظارة الداخلية بمصادره الامر العالي

بتاريخ ١٨ ربيع الثاني سنة ١٣٠١ من

تشكيل ادار قلم صالح الصحة العمومية

بمصر المحروسة تابعة لنظارة الداخلية

بدلا من مجلس الصحة

العمومية

وأدرجت صورة الامر المذكور في مجموع أوامر سنة ١٨٨٤ فاستغنى بذلك عن
 درجها هنا

المسطر بهذا صورة الامر العالي الصادر بتاريخ ١٨ ربيع الثاني سنة ١٣٠١

(١٥٠٠ فبراير سنة ١٨٨٤) بتشكيل ادار قلم صالح الصحة العمومية بمصر المحروسة تابعة

لنظارة الداخلية بدلا من مجلس الصحة العمومية على الكيفية المدونة فيه وحيث من

الاقتضاء علم الجهات الادارية به ومراعاة الاجراء على مقتضاه فيما يخص منه بما فقد

صار نشره ملزما في تاريخه ومن الجلالة هذا الجهة طرفكم

تحريرا في ٢٣ ربيع الثاني سنة ١٣٠١

منشور من نظارة الداخلية بشأن احاطة الداخلية في
أواخر كل شهر بكمية ما يصرف من المصاريف
السرية لأجل التظرف فيه وبعد
التصديق عليه يصير اشعار
المالية عنه

حيث من الاقتضاء احاطة الداخلية في أواخر كل شهر بكمية ما يصرف بغيركم من
المصاريف السرية لأجل التظرف في ذلك هنا وبعد التصديق عليه يصير اشعار المالية عنه
فلزم تحريره تكلم للأجراء
تحريرا في ٢٧ ربيع الثاني سنة ١٣٠١

منشور من نظارة الداخلية بشأن عدم وضع قيود الحديد بالاشخاص
المسجونين الذين يرسلون للاستبالية لمعالجة امراضهم مع
ملاحظة الشق منهم ليلا ونهارا بنفس الاستبالية
بالطريقة التي تكون كافلة عدم
تحكمه من الهروب

حيث انه لا يحلو الحال من اصابة بعض مرتكبي الجنايات المسجونين في السجون المصرية
بامراض تستدعي علاجهم بالاستباليات وهو لا يمكن ان يعرضهم لاي لزم انقالهم بالقيود
الحديدية فلهمذا قد رأى نالزوم التبسيه على الجهات بعدم وضع حديد من الآن فصاعدا
فيم يرسلون من أمثال المذكورين الى الاستباليات مطلقا بل يكون ارسالهم اليها تحت
ملاحظة من يتدبون لتوصيلهم من البوليس وانما اذا كان يوجد بينهم من تكون
الشقاوة عالية عليه وان لم يحفظ جيدا يخشى من هروبه أو وقوع افعال ذميمة منه فهذا
ينبغي على البوليس أن يلاحظه ليلا ونهارا بنفس الاستبالية بالطريقة التي تكون كافلة
عدم تحكمه من الهروب بحسب ما تراه الحكيم الاستبالية ويراعى في ذلك حفظ صحة
المحافظ والعيان نفسه حتى يشفى عما أصيب بهو يعود للسجن وعلى ذلك قد نشر في تاريخه
لمن لزم ولمحلى البوليس والسجون وادارة الصحة ومن الجملة هذا تكلم للمعلومية به

ومرافعة الاجراء على مقتضاه
تحريرا في ٢٩ ربيع الثاني سنة ١٣٠١ الموافق ٢٦ فبراير سنة ١٨٨٤

(شهر جادى الاولى سنة ١٣٠١)

منشور من نظارة الداخلية لمدير يات قبلى بشأن اخطار

مأمورى السجون عن تنهى قضاياهم من

المسجونين واحالتهم على المجلس المحلى

للتأشير امام اسمائهم بانتقال

السجن على ذمة

المجلس

جناب مدير عموم السجون المصرية أوضح فيما ورد منسبه لهنا بتاريخ ٢٥ فبراير سنة ١٨٨٤ غمرة ٩ ما يفيد عدم اسكان تحرير الكشف المقتضى تقديمه للداخلية من المسجونين كل خمسة عشر يوما بالايضاحات المطلوبة لعدم حصول الاشعار من الجهات لمأمورى السجن عند تقديم قضاياء المسجونين للمجالس ولا عند انتقالهم من درجة الى أخرى ويراد مخاطبة الجهات بما يلزم عند ذلك وحيث ان اقسام سيرا شغال مصلحة السجون يستدعى اخطار مأموريها عن تنهى قضاياهم من المديرية واحالتهم على المجلس المحلى للتأشير امام اسمائهم بانتقال السجن على ذمة المجلس حتى انه لدى طلب الكشف من المصلحة بيان مقدار المسجونين على ذمة المجالس يمكنها تحريرهم وتقديمه فبناء عليه قد صككت بتاريخه لمدير يات قبلى باتباع الاجراء هكذا ومن الجلسه هذا تكلم للاجراء بموجبه

تحريرا في ٤ جادى الاولى سنة ١٣٠١

منشور من نظارة الداخلية لكافة الجهات فى شأن عدم صحة

تبعية الخواجه أمين ابراهيم شلى شهايل

للدولة الانكليزية واعتباره بصفة

رعية للحكومة السنية

وردت للداخلية فاذا تم من محافظة مصر تاريخها غايه ربيع الآخر سنة ١٣٠١ غمرة ١٥

افرنسكي بان قنصلاتو دولة الانكليز عصر أرسلت لها افادة مضمونها أنه لدى التبصر
 بالمجلس الاعلى الشرى بقنصلاتو دولة الانكليز بالقطر المصرى فى مادة حقوق تسجيل
 الخواجه أمين ابراهيم شبل شمایل من أهالى بز الشام المتطبع منذ سنة ١٨٥٨ بصفة
 أ- درعايدولة الانكليز المتجنسين صدر القرار بأنه ليس لحل تجارة شمایل وشركائه
 ولا لشخص الخواجه أمين شمایل الآن أو فيما مضى حق الانتماء لدولة الانكليز بالقطر
 المصرى وبأن تسجيل اسمه كأ- صدرعايدولة الانكليز المتجنسين كن معيار او يلزم محوه
 ورغبت احاطة المجالس الحاقية المختلطة علم بهولهذا أراد ان الحافظة النظر واجراء ما هو
 لازم من التصريح للجهات عن اعتباره بصفة رعية الحكومة السنية
 وحيث انه من اللزوم معلومية ادارة تكم بمآذ كروم رعاة الاجرامما اقتضاه
 عند اللزوم فقد كتب فى تاريخه للجهات بذلك وهذا تكم لاجراء ما اقتضاه
 تحريرا فى ٥ جادى الاولى سنة ١٣٠١

منشور من نظارة الداخلية بشأن مسئولية

حضرات المديرين عن استتباب

الضبط والربط

حيث تلاحظ للنظارة أن بعض حضرات المديرين معسرين ان مقتضى البوليس شركاء
 اهم فى مسئولية أمر توطيد النظام العموى فالداخلية تسلفت نظركم الى المادة
 التاسعة من الامر العالى الصادر فى ٣١ دمبر سنة ١٨٨٣ وليكن معلوما اليكم أن
 حضر تكم مسئولون ذاتيا عن استتباب الضبط والربط وعليكم أن تلاحظوا تنفيذ
 التعليمات التى تصدر منكم عن ذلك تنفيذ تاما بمعرفة مأمورى الاقسام والمراكز
 والبوليس ومشايخ البلاد وفى تاريخه كتب بهكذا المن لزم

تحريرا فى ٦ جادى الاولى سنة ١٣٠١ الموافق ٤ مارث سنة ١٨٨٤

منشور من نظارة الداخلية بشأن المبادرة بأشعارها
عن المواد الجنائية المهمة بحال
اخطار كل مدير
بحدوثها

حيث ترا آهنا أن بحال اخطار كل مدير بحدوث جنائية مهمة يبادر بأشعار نظارة الداخلية
تلفرافيا عما توقع مع تحرير افادة حالا وابعائها للنظارة واضحا فيها تفصيلات الواقعة
وكيفية الاجراءات التي صارت اتخاذها ثم يستمر على اخطارها أيضا من وقت الى آخر بكافة
ما جرى وما أمر حضره بملجرائه في نفس المادة لحين ما يصير حالة الجائين على مجالس
الاختصاص فقد كتب في تاريخه من لزوم عن ذلك ومن الجملة هذا تكمل الاجراء
مقتضاه

تحريرا في ٦ جادى الاولى سنة ١٣٠١ الموافق ٤ مارث سنة ١٨٨٤

منشور من نظارة الداخلية بما صدر به الامر العالي بتاريخ
١٢ جادى الاولى سنة ١٣٠١ فيما يخص
بتحقيق الشكاوى التي ترفع ضد موظفي
الادارة أو مستخدميه في الامور
التي تقع منهم أثناء
تأدية وظائفهم

وأدرجت صورة الامر المذكور في مجموع أوامر سنة ١٨٨٤ فاستغنى بذلك عن
درجها هنا

المسطر بهذا صورة الامر العالي الصادر بتاريخ ١٢ جادى الاولى سنة ١٣٠١
ووردت صور تملها بأفاد قمى رئاسة مجلس النظارة في التاريخ المرقوم مرة ٥٠ فيما
يختص بتحقيق الشكاوى التي ترفع ضد موظفي الادارة أو مستخدميه في الامور التي تقع
منهم أثناء تأدية وظائفهم فلاجل الاطاحة بمناصب بالامر المذاع عنه ومراجعة الاجراء

بموجبه فقد كتب في تاريخه لمن لزم بذلك وهذا
بمقتضاه

تحريري في ١٤ جادى الاولى سنة ١٣٠١ الموافق ١٢ مارث سنة ١٨٨٤

منشور من قطارة الداخلية بمصدره الامر العالى بتاريخ

١٢ جادى الاولى سنة ١٣٠١ بما يتبع

اجراؤه في شأن صنف الحشيش لدى زرعه

أو ضبطه وما يتجازى به المضبوط

من طرفه بالكيفية

المبينة فيه

وأدرجت صورة الامر المذكور في مجموع أوامر سنة ١٨٨٤ فاستغنى بذلك عن
درجها هنا

المسطر به ذا صورة الامر العالى الصادر في ١٢ جادى الاولى سنة ١٣٠١ بما

يتبع اجراؤه في شأن صنف الحشيش لدى زرعه أو ضبطه وما يتجازى به المضبوط من طرفه

بالكيفية المبينة بالامر المشار عنه وحيث من الاقتضاء الاطاعة بما اشتمل عليه ومراعاة

الاجرا بموجبه فقد تحرر في تاريخه لمن لزم بذلك وهذا

تسكم للمعلومية والاحراء
بمقتضاه

تحريري في ١٤ جادى الاولى سنة ١٣٠١ الموافق ١٢ مارث سنة ١٨٨٤

منشور من قطارة الداخلية بالمبادرة باخطارها بجميع ما يحدث

في الجهات بسائر أنواعه في وقته وهي تشعر المعية

السنية عنه أو الجهة التي ترى اقتضاء

اشعارها بما يستدعيه

الحال من ذلك

حضره مدير المنوفية استنهم من هذا الطرف عما اذا كان يستمر اعطاء الاخطارات من

المديرية للمعية السنية ونظارة الداخلية عما يقع من الحوادث حسب الجارى من واقع التقارير التى يقدمها المديرية مفتش البوليس أم كيف وحيث ان جهات الاقاليم والمحافظات متبعة فى الادارة لنظارة الداخلية وبذا يلزم أن جميع ما يحدث فى هذه الجهات بسائر أنواعه نصير المبادىء باخطار لنظارة المشار اليها عنه فى وقته وهى تشعر المعية السنية والجهة التى ترى اقتضاء اشعارها بما يستدعيه الحال من ذلك فقد كتب فى تاريخه لكافة المديرات والمحافظات ومن الجملة هذا

تكم بالاجراء على مقتضاه
بجهة طرفكم

تحريرا فى ١٥ جادى الاولى سنة ١٣٠١ الموافق ١٣ مارث سنة ١٨٨١

منشور من نظارة الداخلية بما يتبع اجراؤه فى تنفيذ

مضابط مجلس الاحكام الجارى ورودها

لداخلية خاصة بالجهات الداخلة

فى دائرة المحاكم

الاهلية المستقيمة

حيث انه باستمراج رأى نظارة لاقضية عما يتبع فى تنفيذ مضابط مجلس الاحكام الجارى ورودها للداخلية خاصة بالجهات التى دخلت فى دائرة المحاكم الاهلية المستقيمة قد اشارت بما ورد منها للداخلية الا ان رقم ١٤ جادى الاولى سنة ١٣٠١ غرة ٥٨ بأنه يستمر صدورا و امر التنفيذ على هذه المضابط للجهات المحكى عنها حسبما كان جاريا وأن الاجراء فيها بالجهات ينقسم الى نوعين وهما

أولا المواد الجنائية تتقدم مضابطها من جهة الادارة لقم النائب العمومى بالحكمة التابعة لها وترسل العقابية لتعويلها عليه لاجراء مقتضيات التنفيذ

ثانيا المواد الحقوقية هذه يستمر صدورها وشروحات الاعلان على مضابطها للاختصاص حسب التبضع وعلى ذوى الشأن أن يقدموا طلب التنفيذ فينبغى أن تتبعضوا الاجراء هكذا بجهة طرفكم وفى تاريخه صارت نشر لى لزم

تحريرا فى ١٧ جادى الاولى سنة ١٣٠١ الموافق ١٥ مارث سنة ١٨٨٤

منشور من نظارة الداخلية الى المديريات
والمحافظات بشأن من ألغيت
وظائفهم من
المستخدمين

حيث ان دولتو فو بار باشارئيس مجلس التظارمر اعاة لحالة الضيق المتغلبة الان على
القطر المصري لا يود أن يرى حرمان عدد عظيم من المستخدمين من وسائل التعيش بقعة
وانه لا يجب رفقت أى مستخدم من المستخدمين بحسب مقتضيات الامر العالى الصادر
فى ٣١ ديسمبر سنة ١٨٨٣ بلغوا الضبطيات وعلى هذا لا ينبغى قطع مرتبات أولئك
الخدمة بل يسفر صرفها اليهم دواما بدون تأدية وظائفهم كما أنه يلزم على كل محافظ أو مدير
أن يرسل للداخلية كشفا شاملا أسماء من يكونون من الموظفين الذين ألغيت وظائفهم
بجهته حسب الصورة المرسلة مع هذا وكذلك يجب على كل واحد من الخدمة
المذكورين أن يعلل كشاف من الكشوفات المرسلة مع هذا أيضا فقد كتب فى تاريخه
لخضرات المديرين والمحافظين بذلك ومن الجملة هذا تكتم للاجراء على ما اقتضاه
تحريرا فى ١٧ جادى الاول سنة ١٣٠١ الموافق ١٥ مارش سنة ١٨٨٤

منشور من نظارة الداخلية بشأن اتمام تنفيذ احكام
القضايا الموجودة فى جهات الادارة بجمرفة
الحكام الاهلية المستجدة للداخلية
فى دائرتها تلك
الجهات

محافطة مصر بعثت للداخلية افادة علم منها أنه كان صدر حكم من مجلس مصر الملغى فى مادة
مطلوب حرمة من أخرى وضبطية مصر قبل لغوها كانت شرعت فى التنفيذ ولم يتم
وبالنسبة لاختصاص المحاكم المستجدة بالتنفيذ بعثت المحافطة بأوراق هذه القضية الى
محكمة مصر الاهلية من أجل ذلك والمحكمة ردتها اليها لاجراء اللازم عنها بجمرفة المحافطة
حسب المادة الحادية عشرة من لائحة الاحكام الوقفية ولكون هذه المادة لم تنصرح بها
عن تنفيذ ما ذكر ان كان بالمحافطة أو خلافها أرادت النظر فى ذلك وصودر ما يوافق ولما

تقرر من هنا نظارة الحقاينة باستقراج رأيها عما اذا كانت الاحكام التي غاثل ذلك وحصل
البدن في تنفيذها قبل ابتداء المحاكم المستجدة في العمل بصير اتمام تنفيذها الا ان بمعرفة
المحافظة او بواسطة جهة خلافها فالان أفيد من النظارة المشار اليها رقم ١١ الجاري
نمرة ٥٣ بأنه حيث بواسطة ادارة المحاكم الاهلية المستجدة صار لاصلاحية لجهات
الادارة الداخلة في دائرتها في اتمام تنفيذ الاحكام الموجودة بها بل ان اتمام تنفيذ ذلك
على مقتضى القوانين السابقة من خصائص تلك المحاكم مراد الا حاطة و صدور الاوامر
لجهات الاقتضاء بما يلزم عماد كره وانه صار اشعار جناب النائب العمومي لدى المحاكم
الاهلية بما توضيح وحيث ان تقرر في تاريخه الى محافظة مصر بما يلزم عن هذا الشأن ومن
الاقتضاء معلومية تكتم بما أوضحته نظارة الحقاينة ومراعاة الاجراء بموجب
فلزم تحرير مبدل وقد تقرر لباقي الجهات أيضا عن هذا الشأن

تحريرا في ١٨ جادى الاولى سنة ١٣٠١ الموافق ١٦ مارش سنة ١٨٨٤

منشور من نظارة الداخلية بمصدره الامر العالى بتاريخ

١٣ جادى الاولى سنة ١٣٠١ من تسمية سعادة

خيرى باشا من الان فصاعدا بعنوان رئيس

ديوان خديوى وأن جميع المكاتب

التي ترسل من النظارات ومن

سائر الادارات للمعية

السنية تكون بهذا

العنوان

وأدرجت صورة الامر المذكور في مجموع اوامر سنة ١٨٨٤ فاستغنى بذلك عن
درجها هنا

المسطر أعلاه صورة الامر العالى الصادر لرئاسة مجلس النظارة بتاريخ ١١ مارش سنة
١٨٨٤ (١٣ جادى الاولى سنة ١٣٠١) نمرة ٨ ووردت صورته لهنا بافاد من
رئاسة المجلس المشار اليه في ١٥ الحاضر نمرة ٥١ بما اقتضته الازالة السنية من

تسمية معادة خبري باشا من الآن فصاعدا بعنوان رئيس ديوان خديوي وجميع
المكاتبات التي ترسل من النظارات ومن سائر الادارات للمعية السنية تكون بهذا
العنوان فلاجل المعالومية بما اشغل عليه الامر المشار عنه واتباع الاجراء بمقتضاء لزوم
تحريره تكلم على ذكر وفي تاريخه كتب لن لزم بهكذا
تحريرا في ١٨ جادى الاولى سنة ١٣٠١ الموافق ١٦ مارش سنة ١٨٨٤

منشور بشأن نشر الاعلان المتعلق بمكافاة من يرشد
أو يعطى اخبارية عن أى شخص تجارا على
القاهرة حيوان نافق في بحر
أو ترعة أو بحرى
أو بصيرة

الاعلان المرسل لطرفكم منه عدد مع هذا في خصوص مكافاة من يرشد أو يعطى
اخبارية عن أى شخص تجارا على القاهرة حيوان نافق في بحر أو ترعة أو بحرى أو بصيرة
نؤمل اجراء اللازم لنشر سر يعاين العموم بجهتكم وكافة ملحقاتها
تحريرا في ٢٠ جادى الاولى سنة ١٣٠١

اعلان

يصرف مكافاة خمسة جنيهه مصرى من المدير الى أى شخص يعطى اخبارية له أو الى
البوليس تؤدى الى معرفة أى شخص اجترأ على القاهرة أى حيوان نافق في البحر أو في
الترعة أو البحرى أو البصيرة كأنه يصرف مكافاة اثنين جنيهه مصرى الى أى شخص يعطى
اخبارية سرية من هذا القبيل تؤدى الى النتيجة المرجوة
تحريرا في جادى الاولى سنة ١٣٠١ الموافق مارش سنة ١٨٨٤

منشور من قطارة الداخلية بشأن الستة بنود المختصة

بمسئله روم الحيوانات النافقة لاتباع

الاجراء على ماتتوت بها

حيث انه من الاقتضاء اتباع الاجراء بجهتكم في مسئلة روم الحيوانات النافقة على وجه

مانتوني بالسياسة بنود المسطرة بالاعلان المرسل منه عدد نسخة مع هذا اقرن تحريره
تكمم للقيام بذلك بدون أدنى مخالفة
تحريرا في ٢٠ جمادى الاولى سنة ١٣٠١

اعلان

أولا من ابتداء يوم تاريخه مشايخ البلاد والمدن يكونون مسئولين قطعيا اذا وجدت
رمة أى حيوان نافق في جهاتهم

ثانيا على مفتش البوليس في كل مديرية أو مدينة أن يراقب بواسطة دورية الترع والبحر
ومجارى المياه وأن يجسرى التفتيش على البعيرات والمستنقعات مرتين في كل شهر
أور زيادة عن ذلك واذا وجلبها حيوانات نافقة فعلى البوليس اخراجها من المياه
واخطار شيخ الجهة المسئول عن ذلك وسيادر اعمال تقرير بالكتابة ويقدمه الى كل
من المدير والمحافظة ومفتش عموم البوليس بالمحررة

ثالثا وعلى المدير والمحافظة أن يوقف حال الشيخ المذكور عنه آنظام ونظيقته ويعين
وكيلا يقوم في أشغالهم ويعمل تحقيقا بالطريقة التي يراها موافقة ويخطر تطارة
الداخلية لصدور أوامر منها قطعية عن ذلك

رابعا مشايخ البلاد والمدن يكونون ملزومين بإحراق رم الحيوانات التي يصير إيجادها
حرقا تاما والمديرية أو المحافظة تقدم لهم الغاز اللازم للحرق

خامسا عند موت بهيم بداء وبأى أو معدى يكون الشيخ مسئولاً بإحراق لحم وجلد البهيم
بأجمعهما أما إذا كان البهيم يموت بمرض غير وبأى أو معدى فلا مانع من أخذ
الجلد إلا أن الشيخ يكون مسئولاً عن حرق الخنثى على مسافة بعيدة من سكن
الاهالى

سادسا عند إيجاد رم حيوانات نافقة يجب على المديرية أو المحافظة أعمال تحقيق
سواء كان بعرفة البوليس أو خلافهم حسب ما يرى موافقا لمعرفة الجهة التي ألقيت
بها تلك الحيوانات في المياه وأصحها فإذا علم صاحب تلك الحيوانات النافقة
يجب على المديرية أو المحافظة توقيف شيخ الناحية أو الجهة المقيم بها صاحب
الحيوانات ويعين وكيلا يقوم في أشغال الشياخة ويشعر الداخلية عن ذلك

منشور من نظارة الداخلية بالمعالمية بما
تدون في قوانين المحاكم الاهلية
المستجدة واتباع الاجراء
على مقتضاه

مرسل مع هذا الطرفكم عدد نسخة من قوانين المحاكم الاهلية المستجدة بقصد
معلومية جهتكم وفروغها بما تدون في هذه القوانين واتباع الاجراء على مقتضاه فيما
يلزم أن تجزئه الجهات الادارية بدون أدنى مخالفة
تحريرا في ٢٢ جادى الاولى سنة ١٣٠١

منشور من نظارة الداخلية بتابع الاجراء بمقتضى الامر العالى الصادر
بتاريخ ١٥ جادى الاولى سنة ١٣٠١ الشامل لللائحة تفصيل
العوائد على الاملاك المبنية بالقطر المصرى ومقتضى
الجدول المؤشر عليه بمصرف (١) المرفوق
بالامر المذكور واللائحة الادارية
المصدق عليها من المجالس المختصة
باجراء العمل بمقتضى
احكام هذا الامر

وأدرجت صور الامر المذكور والجدول المؤشر عليه بمصرف (١) المرفوق به
واللائحة الادارية المختصة باجراء العمل بمقتضى احكام هذا الامر فى مجموع أوامر
سنة ١٨٨٤ فاستغنى بذلك عن درجها هنا

وردت للداخلية افاذ من رئاسة مجلس النظار رقم ١٨ جادى الاولى سنة ١٣٠١
غرة ٥٢ ومعهام صورة من الامر العالى الصادر بتاريخ ١٥ جادى الاولى سنة
١٣٠١ (١٣ مارث سنة ١٨٨٤) الشامل لللائحة تفصيل العوائد على الاملاك
المبنية بالقطر المصرى وكذا صورة من الجدول المؤشر عليه بمصرف (١) المرفوق بالامر
المشار اليه وصورة أيضا من اللائحة الادارية المصدق عليها من المجالس المختصة باجراء
العمل بمقتضى احكام هذا الامر وأشير باتباع الاجراء بمقتضاها فبناء على ذلك مرسل

صورة تكتم من الامر المشار عنه وموزن بالجدول واللائحة المحكي عنهما الكمال
 العلم بمناص فيها وهي اعادة العمل بالدقة تطبيقا للمدون بها فيما يحتص تكتم حسب
 المين بالجدول المؤشر عليه بحرف (١) المذكورة فزتم تحريره تكتم ربحا ذكر وفي
 تاريخه تحريرات بلهات الاقتضاء بمكذا
 تحريرا في ٢٤ جادى الاولى سنة ١٣٠١

منشور من نظارة الداخلية بالمبادرة بتحرير كشف
 عن العزب والكفور والكائنة بدائرة
 كل مديرية بالتفصيلات
 الموضحة به

بناء على طلب مجلس النظار بما ورد منه للداخلية في ٢٥ جادى الاولى سنة ١٣٠١
 تأمل المبادرة بتحرير كشف عن العزب والكفور والكائنة بدائرة المديرية اذ ارتكمت وابعائه
 لهذا الطرف سر بها بشرط أن يكون مبنيا فيه على وجه التفصيل
 أولا ما صار وجوده من تلك العزب والكفور على حسب القانون
 ثانيا ما حصل ايجاده منها على غير الصفة القانونية
 ثالثا مقدار الافدنة التي من أجلها كل عزبة أو كفر انما المقصود أن يكون ذلك سر بها
 تحريرا في ٢٦ جادى الاولى سنة ١٣٠١

منشور من نظارة الداخلية بمعاونة أنصار مستأجري أطيان الدومين في
 جهات الجفال من الخروج للعمليات ومن دفع بدلية العونة وأن
 يكون للمستأجرين لها في جهات العهد الحق في معاونة
 عشرة أنفار عن كل مائة فدان بواسطة دفع البدلية
 عنهم في بلاد الارزوغمانية أنفار في باقي البلاد
 وللصول على هذا الحق لا يازم الادفع
 مائة وعشرين قرشاً عن كل نفر
 في جهات الوجه البحرى

رئاسة مجلس النظار أصدرت للداخلية مكالمة رقمية ٨ جادى الاولى سنة ١٣٠١

نقرة ٤٧ بمعنى أنه صدر منشور من طرفها لجميع المديرين الموجودين بها أطيان لمصلحة الاملاية الميرية من ضمن ما توضع فيه أن يصير معافاة الانصار الذين بطرف المستاجرين لاطيان الدومين في جهات الجبال الخمس الخروج للعمليات ومن دفع بدلية العونة وأن يكون للمستاجرين لها في جهات العهد الحق في معافاة عشرة أنصار عن كل مائة فدان بواسطة دفع البدلية عنهم وهذا في بلاد الارز وثمانية أنصار عن كل مائة فدان في باقي البلاد وأنه للوصول على هذا الحق لا يلزم الادفع مائة وعشرين قرشاً عن كل نفر في جهات الوجه الجبى وأسبى بأنه من هنا يتنبه بمراعاة ما ذكر فيما يتعلق بنظارة لداخلية في حق من يستاجر شيئاً من أطيان المصلحة المحكى عنها فبنا عليه اقتضى تحريره تأكيداً بالالتفات لذلك حسبما أشارت به الرئاسة المشار إليها

تحريراً في ٢٧ جادى الاولى سنة ١٣٠١ الموافق ٢٥ مارش سنة ١٨٨٤

(شهر جادى الثانية سنة ١٣٠١)

منشور من نظارة الداخلية بشأن

المأمورين الذين يستحقون

الترقية

انه لاجل ما أن الحكومة تتمكن وقت الزوم وعند سئوح الفرصة بترقية هؤلاء المأمورين الذين يستحقون الترقية ترجو نكم بأن تضعوا بمخانات الكشف المرسل طيهه الابصاحات المطلوبة وارساله لهذه النظارة

تحريراً في ٤ جادى الثانية سنة ١٣٠١

منشور من نظارة الداخلية باعلان المضابط الصادرة

من المجالس المحلية بأحكام على المسجونين

لمديرى السجون ليجرى

التأشير بمقتضاها

أمام أسمائهم

بالدفاتر

بما أنه قد علم لامن اخبار جناب مدير عموم السجون أن المجالس المحلية جارية اصدار

مضابط للجهات الادارية بأحكام متوقعة على المسيحيين فيها ولعدم اعلانها الى مأموري
السجون من حضرات المديرين والمحافظين ليجري التأشير بمقتضاها أمام أسماء المسيحيين
لازال باقيا بالسجون كثير من أولئك الاشخاص وأسماءهم مرصودة في دفاترها بغير تأشير
أمامها بما حكم به عليهم فرفعالما ذكرنا كلف حضرته من الآن فصاعدا بأن ترموا
لأموري سجون جهشكم كشفا مستوفيا عن كافة المضابط الصادرة اليها من عموم المجالس
في حق من هم مسجونون تحت ملاحظتهم مع الاستمرار على هذا العمل لكي لا يحصل أدنى
ارتباك في المستقبل

تحريرا في ٥ جادى الثانية سنة ١٣٠١ الموافق أول ابريل سنة ١٣٠١

منشور من صاحب السعادة عبد القادر باشا حلى ناظر الداخلية الى كافة
الجهات يختمهم فيه على الاخذ بما فيه صالح البلاد ويستتمض
همهم الى تجاوز العمليات واحكام وسائل الضبط
والربط واجراء ما من شأنه حفظ الصحة
العمومية ومنع الالاب
حقوق المساواة

قد اقتضت الارادة السنية الخديوية احالة مسند نظارة الداخلية الى عهدتنا وصدر الامر
العالى مؤذنا بذلك مؤرخا ٢٩ جادى الاول سنة ١٣٠١ (٢٧ مارث سنة ١٨٨٤)
ولما كان من المقرر لى الجميع أن جناب خديوينا المعظم (أدام الله بقاءه) موجه
على الدوام اعتناؤه الى مراعاة أحوال رعاياه وسكان القطر جميعا بتحصين حالة البلاد
واسعاد أهلها

وكان حفظه الله مهمته بتشرؤاء العدل بينهم وبشروح الامنية والطمانينة في أشغال
القطر

وكان توجيه هذا المسند من جلالتة الى بناء على اعتقاد جنابه العالى في الاهلية يوجبني
لبذل ما في الوسع لاداء واجباته بقدر ما يصل اليه امكاني واقتداري
وكان الوصول الى هذه الامنية وتوطيد أركان العدل والامنية يحتاج الى مشاركتكم

معي

فعلى ذلك يجب أن نبذلوا غاية سعيكم وجعل اجتهادكم في ذلك وفي أداء الواجبات المترتبة على مأموريتكم وأهمها تجاراً من العمليات التي هي الواسطة العظمى في إحياء المزروعات ونمو المحاصيل وتقدم التجارة وسعادة الأهليين مع احكام أمور الخضر والضبط والربط اللازمة لدوام الأمن العمومي وإزالة كافة المخالفات الصعبة واجراء ما من شأنه حفظ الصحة العمومية هذا ومعاملة الأهالي بالعدل والرفق والانصاف مجتنبين ما ينجع عنه الانحياز بجهة وقهم أو عدم المساواة بينهم في الاحكام
وحيث ان اعتقادنا في حسن طوئيتكم ومزيد اجتهادكم يجعل لنا أملاً وطيبداً في أن لا تتأخروا عن تنفيذ كل واسطة تمكثنا من هذه المقاصد الجليلة
فالامل أنكم تبرهنون للعموم على اثبات ما نعتقده فيكم بأن تكونوا أول مساعد على اجراء هذه الاعمال الحسنة
ولنزدكم تأكيداً بطريق الاجال باتباع كل ما صدرت به أوامر الحضرة القهظيمة الخديوية ومنشورات الداخلية المتعلقة بالاعمال الادارية واجتناب ما نهى عنه فيها
والله ولي التوفيق
تحريراً في ٦ جادى الثانية سنة ١٣٠١

منشور من نظارة الداخلية بشأن توجيه المسئولية
على المديرين ومشايخ البلديات
لوقف عدد خضر البلاد عن
المحدد في اللوائح
والاوامر

يجب عليكم اتخاذ كل الطرق لتكونوا على يقين فيما اذا كان جميع مشايخ النواحي والكفر وعدير يتكم جارياً من اخراج العدد المحدد في اللوائح والوامر لخضر جهات شيخايتهم بما فيها العزب لاجل حفظ الامنية والراحة العمومية فيها أم لا واذا تابع لنا أنه وجد في بلد من البلاد عدد الخضر أقل من المحدد فتكونون أنتم مسئولين شخصياً كما أن المشايخ يكونون مسئولين لكم في تنفيذ هذا الامر طبقاً للاوامر والمنشورات

تحريراً في ٦ جادى الثانية سنة ١٣٠١

منشور من نظارة الداخلية الى كافة فروعها

بنت لهائيه وجوب حفظ أسلاك

التلغرافات وخشب

والزمنها عراة ذلك

على الدوام

قد تكرر ورود المكاتبات للداخلية من نظارة الاشغال العمومية ومن مصلحة السكة الحديدية قصد الحصول على زيادة التأمين والتحفظ على خشب وأسلاك التلغرافات الحاصل اقلانها غالباً سواء كان تعمد أو قضاء وحيث ان حفظ ووقاية الخطوط التلغرافية من الامور ذات الاهمية الواجب الاعتناء بشأنها من جميع موظفي الحكومة ومستخدميها ومن اللازم التنبيه من حضرات المديرين والتأكيد على مشايخ البلاد والقرى المسارة خطوط التلغرافات بمحدودهم بأنه يجب عليهم ملاحظة هذه الخشب والأسلاك وأن يبذلوا على الدوام جهدهم في المراقبة والالتفات الى ما يكون مرامها بركات بلادهم دفعا للمسئولية التي تعود عليهم لو أهملوا في الملاحظة والمراقبة لحفظ وصيانة متعلقات تلك التلغرافات من طرق أيدى التلف اليها عمداً واذا حصل فيملاذ كر أي تلف كان فيبادرون باخطار المديرية وأما موري المراكز عنها بدون أدنى تأخير وقد نشر ذلك في تاريخه لحضرات المديرين وبالجمله هذا تكلم للعلم والتأكيد بمراعاة العمل بما اقتضاه

تحريراً في غاية جمادى الثانية سنة ١٣٠١

• (شهر رجب سنة ١٣٠١) •

منشور من نظارة الداخلية بما يتبع اجراءه فحوصر وضبط

ما يؤول لاجدعراي ورقائه الستة من تركات

أفارجهم وعثقايم على ذمة الحكومة

تطبيقاً للامر العالي الصادر

بتاريخ ٣ صفر

سنة ١٣٠٠

انه وان كان قبل الآن أرسل من هذا الطرف لكافة جهات الادارة صورة الامر العالي

الصادر بتاريخ ٣ صفر سنة ١٣٠٠ القاضي بأن أملاك وموجودات أحمد عرابي
ورفقائه الستة منقولة كانت أو غير منقولة وأملاكهم وموجوداتهم التي اشتروها أو
وضعوا أيديهم عليها ومقيدة بأسماء غير أسمائهم وكذلك الأملاك والموجودات التي
تصرفوا فيها بالهبة أو البيع بطريقة مصطنعة صارت ملكا للحكومة ومن الآن فصاعدا
لا يجوز لأهلهم أن يمتلكوا أي ملك من أي نوع كان في الاقطار المصرية بطريق الارث أو
الهبة أو البيع أو بأي طريقة كانت وبناء على ذلك جرى ضبط وحصر ما وجد
للمذكورين بالجهات التي كانت بها أملاكهم وموجوداتهم على ذمة الحكومة السنية
لكن المناسبة ما علم لهذا الطرف مما وردت به افادة قومسيون حصر الأملاك رقم ٢٧
بجادی الثانية سنة ١٣٠١ غرة ١٠٩ انه مع مضي مدته من عهد هذا لأن ما ورد
اليه ما يدل على حصر شي يتخلف للمذكورين بطريق الميراث عن أقاربهم أو عتقائهم
لأجل حصره على ذمة الحكومة ولهذا لم يعلم ان كان ذلك ناشئا من عدم وفاة أحد من أولئك
الاقارب أو العتقاء من وقت النشر لأن أو توفى أحد منهم ولم يجز حصر ما يتخلف عنه
بمعرفة جهات الادارة ومصلحة بيت المال لعدم تذكار ما اشغل عليه منطوق الامر العالي
المشار اليه قد ترا موافقة اعادة النشر عن ذلك لكافة جهات الاقتضاء بالاستفتاء عما
ذكر والحث على استدامة مراعاة من يتوفى من الاقارب والعتقاء المذكورين من الآن
فصاعدا وحصر تركته وتخصيصها على مستحقها وما يخص أحد السبعة أشخاص
المذكورين بطريق الميراث يصير حصره على ذمة الحكومة واخطار الداخلية عنه وعلى
هذا كتب في تاريخه لمن لم يبدل ذلك وبالجملة هذا تكتمنا كيد الماسبق نشره من
هنا في هذا الخصوص والاجراء بموجب
تحريرا في ٣ رجب سنة ١٣٠١

منشور من نظارة الداخلية بمصدره الامر العالي بتاريخ

٢ رجب سنة ١٣٠١ من تشكيل

قومسيونات لتحقيق وقائع الاشقياء

والصوص والناس الذين

لاماوى ولاصناعة

لهم

وأدرجت صورة الامر المذكور في مجموع أوامر سنة ١٨٨٤ فاستغنى بذلك
عن درجها هنا

المسطر بهذا صورة الامر العالي الصادر في ٢ رجب سنة ١٣٠١ (٢٨ ابريل
سنة ١٨٨٤) ووردت صورته لهنا بإفادة من رئاسة مجلس النظاري التاريخ المرقوم
غرة ٦٦ بتشكيل قومسيونات لتحقيق وقائع الاشقياء والصوص والناس الذين
لاماوى ولاصناعة لهم وأشير بأجراء مقتضاه فيما يخص بنظارة الداخلية فلاجل
معلومية تكتم بما اشتمل عليه الامر المشار عنه ومراعاة الاجراء بموجبه فيما
يختص بالمديرية لزم الشرح وفي تاريخه تحرر بلجهات الاقتضاء بذلك
تحريرا في ٣ رجب سنة ١٣٠١

منشور من نظارة الداخلية بشأن السهم والذى وقع في

ترجمة المادة الثامنة عشرة من الامر

العالي المختص بتشكيل ادارة

مصالح الصحة العمومية

وما استقر عليه

الحال

حيث ان المادة الثامنة عشرة من الامر العالي السابق نشره للجهات وبالجملة جهتكم
في ٢٣ ربيع الآخر سنة ١٣٠١ مختصا بتشكيل ادارة مصالح الصحة العمومية
وقع في ترجمتها هو وان صورتها الصريحة هي (بمعرض المدير على ناظر الداخلية بعد اخذ

رأى اللجنة الصحية تعيين المسدوين الذين يؤلفون جزءاً من لجنة الامتحانات التي تجري
سواء كان على المترشحين لوظائف الخوارج الداخلية أو في آخر السنة المدرسية) كما علم ذلك
مما ورد للداخلية الآن من رئاسة مجلس النظاريات تاريخ غاية جادى الثانية سنة ١٣٠١
نمرة ٦٥ فلاجل الوقوف على صحة المادة المذكورة بجهتكم اقتضى تحريره وفي
تاريخه كتبهم كذا الباقي الجهات أيضاً
تحريراً فى ٥ رجب سنة ١٣٠١

منشور من نظارة الداخلية الى كافة الجهات
بخصوص تنفيذ قرار مجلس النظاريات
الصادر بمنع دخول جريدة
العروة الوثقى بالقطر
المصرى

ورد للداخلية مكتوبة من رئاسة مجلس النظاريات رقمه ٧ رجب سنة ١٣٠١ نمرة ٦٩
تفيد أنه بالمجلس المنع قد يوم الخميس ٥ رجب سنة ١٣٠١ تقرر محافظة على النظام
منع دخول وتداول جريدة العروة الوثقى التي تطبع في باريس الى الديار المصرية وذلك عملاً
بمنطوق المادة السابعة عشرة من قانون المطبوعات ولما كانت المادة المشار اليها تقضى
بأن كل من أدخل أو وزع أو باع أو وجدت عنده بنوع الوديعة يعاقب بغرامة من جنسه
الى خمس وعشرين جنيناً مصرى أو يأمراً نشره عموماً وهذا تكتم للمعلومية بما توضح
والاجراء على مقتضى مع التنبه على من يلزم بالمراقبة لما ذكره من وجدت عنده تلك
الجريدة بالانواع المذكورة يعامل بما توضح آنفاً
تحريراً فى ٨ رجب سنة ١٣٠١ الموافق ٤ مايو سنة ١٨٨٤

منشور من نظارة الداخلية الى كافة فروعها بشأن
الصحة العمومية وما يجب على مأمورى
الحكومة فى صيانتها والحفظ
عما يضر بها

غير خاف على أحد أن مراعاة الصحة وحفظ نظامها من أى خلل يطرأ عليه هو من أول

الواجبات المقررة فرضا لروميا على حضرات مأموري الحكومة الجديدة السنية
وحيث ان ادارة مصالح الصحة العمومية قد طلبت الآن لذلك من النظارة اصدار
الوامر لجميع الجهات الادارية بعدم ايجاد قاذورات أو وساخ أو أي مخالقات صحية
داخل المنازل أو بجوارها في جميع المدن والبنادر والقرى وأن تلزم أرباب هاتيك المنازل
بالقيام بما يكون من هذا القبيل أولا فاولا في مواقع تبعد عن المسالك مسافة بقدر
الامكان وأما التلوث المتحصل من الماشية المصابة بالطاعون البقري والدا آت المعديّة
وجلود تلك المواشي المصابة وعظامها المجردة عن اللحم فإن كل هذا لا يجوز استعماله بأي
صفة مطلقا بل ينبغي الاهتمام باعدامه بالاحراق أولا فاولا أيضا فيناه عليه قد كتب في
تاريخه لسائر الجهات بما لزم لذلك وبالجملة هذا تكمل للقيام للاجراء على مقتضاه
فانالتريدكم تأكد انتم ومن دونكم من مأموري الادارة كافة ببذل ما في الوسع من
الاجتهاد والاهتمام الزائد في تنفيذ كل ما ذكر بغير تراخ أو اهمال فيه حتى تكون البلاد
بجمله زعمال واعتناهم رجال الحكومة آمنة مما يحتمل بنظامها الصحي وإيكن معلوما لديكم
عموما أن المخالفة في هذا الامر المهم تؤدي لمسئولية عظيمة

تحريرا في ٤ مايوسنة ١٨٨٤ الموافق ٨ رجب سنة ١٣٠١

منشور من نظارة الداخلية بشأن ما يجب اجراؤه
في تذكية الحيوانات في المدن
والقرى والبلدان

انه بناء على ما يستدعيه النظام الصحي من مزيد الالتفات اليه وما تطلبته الادارة الصحية
من النظارة قد صار منع ذبح الحيوانات على شواطئ الترع والانهار من الاضرار من اعداد
بكمية الجهات وينبغي أن يكون الذبح دائما في السلطات وأما الجهات التي لم يوجد بها
سلطات فالذبح بها يكون في الجهة الجنوبية من المدينة أو البندرا والقرية داخل
القيطان بعيدا عن السكن وما يتخلف عن ذلك من الدم والمواد الباطنية بصير القساوة في
حفر وتغطي بالطين مع تنظيف محال الذبح وقد كتب في تاريخه لجميع الجهات بالاجراء
كأذ كرو وبالجملة هذا تكمل للمبادرة باتخاذ كل العارق المؤدية لتنفيذه أيضا والعمل
على مقتضاه بعموم جهاتكم بدون أدنى مخالفة أو اهمال

تحريرا في ٤ مايوسنة ١٨٨٤ الموافق ٨ رجب سنة ١٣٠١

منشور من قطارة الداخلية بشأن

الطرق المؤدية لمنع انتشار

دودة القطن

ان ظهور الدودة التي أضرت مزروعات القطن ضررا بليغا في العام الماضي قد أوجب اهتمام حكومة الحضرة النخبة الخديوية بما يلزم اتخاذ من الطرق المؤدية لمنع انتشار هذه الدودة بقدر الامكان

وقد تبين مما صواب اجراؤه من البحث أن الدودة المذكورة هي فراش يبيض على ظهر ورق نبات القطن أي الجهة السفلى منه وبعد خمسة أو ستة بقض أيام البيض فيخرج منه دودة صغيرة تتغذى من ورق نبات القطن وتنو في ظرف ثمانية عشر يوما ثم تنزل الى الارض وتبقى ملقاة تحتها فتصنع شرقتها في يوم واحد وتستحيل الى حورية وبعد ذلك ستة أو ثمانية أيام تستحيل الى فراش يترك الشرقة ويطير ثم يبيض ثم يموت أما الشرقة فهي البيت الذي ينسجه الدود لنفسه والحورية هي هيئة مستطيلة تؤول اليها الدودة بعد النسيج وتبقى عليها في حالة التحول مدة من ستة الى ثمانية أيام والفراش هو نوع من أنواع أبو ذئب

وحيث انه مما توضح يمكن تقدير الزمن الذي يمضي من وقت القاء البيض وفقسه وخروج الدودة ونموها لغاية موتها بخمسة أو ستة أسابيع تقريبا فيكون من الضروري مداومة تفقد نبات القطن لغاية اجتناء محصوله وتوجد طريقة من بين الطرق التي ينت لغاية الآن لاستئصال دودة القطن سهلة الاستعمال وهي قطع الورق الذي يوجد عليه البيض فان قطع كل ورقة يؤدي لاعدام أربع مائة وخمسة دودة اذا الفراش يبيض في كل حرة على كل ورقة من أربع مائة الى خمسمائة بيضة ويسهل جدا معرفة الورقة التي يبيض عليها الفراش لانه يوجد عليها نقطة سمرات تشبه الطين لونها كوبر الجبال فعلى المزارعين حينئذ أن يروا في غيطانهم ويميلوا كل شجرة قطن مبالا قليلا فيمكنون بذلك من معرفة الورقة التي يلزم قطعها انما يجب عليهم أن يجمعوا كامل الورق المقطوع ويضعوه في محل بعيد عن الغيط ثم يحرقوه

ونأمل عند وصول هذا المنشور أن تبهوا على الماء وورين التابعين لمدير يتكلم بالاجراء حسب التعليمات الآتية وهي

أولا أن يفهموا أن باب الاطيان ما يلحقهم من الخسائر ان لم يتخذوا الطرق الفعالة لمنع انتشار الدودة

ثانياً أن يصفوا لهم كيفية تغلبات الدودة والهيئات التي توجد بها

ثالثاً أن يصفوا لهم الورق الذي يوجد عليه البيض

رابعاً أن يأمر وهم بقطع ذلك الورق

خامساً أن يلزموهم بحرق الورق المقطوع في محل بعيد عن الغيط

وتحضر وناظرافيا كلما ظهرت الدودة في غيط من الغيطان التابعة لمدير يتكم وفي كل

خمس عشرة يوماً تقدمون لنا تقريراً مبيناً فيه حالة نبات القطن والضرر الذي يحصل له من

أي عاهة كانت وكيفية اتباع التعليمات السابقة ذكرها

وحيث أن اناطة ملاحظة هذه الأبرأآت بعهدتكم مباشرة دليل كاف على اهتمام

الحكومة بهذه المسئلة اهتماماً كافياً فالمرجو اتخاذ الأبرأآت اللازمة لنشر هذا المنشور

على كافة المزارعين وتنفيذ ما هو محتوم عليه تنفيذ تاماً وإذا تراأ بعد ذلك لزوم إتمام هذه

التعليمات فيحرق لكم بكل ما يلزم اتخاذ من الاحتياطات

تحريراً في ٥ مايو سنة ١٨٨٤ الموافق ٩ رجب سنة ١٣٠١

منشور من نظارة الداخلية بما تقر في مجلس النظار

عن مسئلة المراحيض النقالى المقتضى

احداثها وميض الجوامع اللازم

استبدالها بمخففات

صورة افادة صادرة للداخلية من رئاسة مجلس النظار بتاريخ ٤ رجب سنة ١٣٠١

(٣٠ ابريل سنة ١٨٨٤) بالمجلس المنعقد يوم الخميس ٢٨ جمادى الثانية سنة ١٣٠١

(٢٤ ابريل سنة ١٨٨٤) نظرت مسئلة مجارى ومراحيض الجوامع المقدم عنها

مذكورة من ادارة الصحة العمومية لنظارة الداخلية ومنها المجلس المرغوب به استعمال

طريقة المراحيض النقالى وبصير كسحها يومياً بطريق الماشال التى يصير التعريف عنها

بواسطة الصحة فيما بعد وفي هذا الاثناء يمنع بالكلية تسلسط المراحيض والمجارى على اترع

والانهر والمستنقعات والبحيرات وجميع المياه الصالحة للشرب ولحين ما يتم استعمال هذه

الطريقة ينبغى كسح المراحيض الموجودة الآن وما ينتج منها من الفضلات بصير القساؤه

بجبهات بعيدة عن السكن يجرى تعيينها بعرفة مندوبى الصحة وهذه الفضلات مع وضعها

كذلك فتستعمل بصفة مساح ويحجى استهلاكها بفائدة أما الميض فرغوب ابطالها واستبدالها بحفريات بصير الزام ديوان الاوقاف بمصاريف تكاليفها وذلك عما يختص بالجوامع التابعة وأما ما يختص بالغير فتكون مصاريفه من طرفه وقد توضح بالجلسة المذكورة من سعادة مدير عموم الاوقاف انه بناء على ما سبق بد صدور قرار مجلس النظار جارا استبدال الميض بحفريات بالتدريج وبالمدولة في ذلك تقرر

أولاً ان يستقر استبدال الميض بحفريات ولكن على وجه لسرعة مما يمكن
ثانياً ان الطريقة الجديدة لمرأحيض بصير تجربتها في ثلاثة جوامع في مصر وجهتين
آخرين بملحظة تطارة الاشغال وبالتفاق مع مهندس عموم الاوقاف لاجل معرفة مزايها ومقدار تكاليفها
وبناء عليه قد كتب في تاريخه لبطارة الاشغال ديوان الاوقاف بالزام راقضى تحريره
لسعادتكم لاجراء مقتضى ما تقرراً فنقدم

المسطور أعلاه صورة ما صدر للدخلية من رئاسة مجلس النظار رقم ٤ رجب سنة ١٣٠١
نمرة ٦٨ بمافقره المجلس المشار اليه في مسئلة المراحيض القالى المقتضى احداثها
وميض الجوامع اللازمة استبدالها بحفريات على الكيفية الواضحة به وحيث من الاقتضاء
تنفيذ هذا القرار في تاريخه ~~كتب من هنا~~ لمن لزم عنه ومن الجملة هذا تكتم
لله ابدارة باجراء مقتضاء فيما يختص منه بجهتكم وتنفاد الدخلية بنتيجة ما ينتهى عليه
الحال

تحريراً في ١١ رجب سنة ١٣٠١ الموافق ٧ مايسنة ١٨٨٤

منشور من بطارة الداخلية بالتاكيد بعدم نقل
شئ ثامن المواشى من جهة لاخرى
الاجوب حسب شهادات تحرر
منها على الكيفية
الموضحة به

قد علمت النظارة مما أهدته اليها ادارة مصالح الصحة العمومية بتاريخ ٥ رجب سنة
١٣٠١ نمرة ١٤٦ انه بعد ان تحرر منها العموم الجهات الادارية وحكمها بشئها بدم

نقل مواش من جهة لاخرى مالم تكن مصحوبة بشهادات من حكيم البيطرية بجهات
النقل دالة على مقدارها وأجناسها وخلو جهة النقل من مرض المواشى وأنه في حالة عدم
وجود الحكيم البيطرى بالبلاد التى يصير النقل منها تعطى الشهادات من مشايخها كما أنه
فى بلاد الأبعاد والعزب والكفور التى لم يكن بهم مشايخ يكون تحرير الشهادات عن
مواشيهام من طرف نظارها تأكدهم بأن نقل المواشى بغير شهادات مازال مستمرا بعض
الجهات ولخافه ذلك للأصول والقواعد الصحية تريد الإدارة المذكورة صدور الأوامر
الأكيدة من ههنا للمدريبات والمحافظات وما بالتأكيد على ما ورى الإدارة وعدم مشايخ
النواحى وتجار المواشى بعدم نقل شئ من المواشى من جهة لاخرى إلا بموجب شهادات
تصرح على الكيفية التى ذكرت آنفا مع صدور الأوامر أيضا لتنفيذ البوليس
والدائرة البلدية المصرية بما يستدعيه هذا الأمر من الاحتياطات وحيث أن الاجراء
هكذا فيه حفظ لنظام المصلحة العام ولا يخفى على العموم سياس الأوامر المتعددة صدورها
أهمية المحافظة عليه وبدا يكون من أول الواجبات قيام حضرات مأمورى الإدارة وعدم
ومشايخ البلدان جميعا على اختلاف درجاتهم بتنفيذ كل ما رغبت إدارة الصحة على وجه
ما توضح فقد كتب فى تاريخه لكافة الجهات الادارية بما يلزم عن ذلك ومن الجهة
هذا تكلم للملومية به والقيام بالاجراء على مقتضاة فى جهتهكم عاملين بأن التوائى
بعقبه مسئولية عظيمة

تحريرا فى ١١ رجب سنة ١٣٠١ الموافق ٧ ماوسنة ١٨٨٤

منشور من نظارة الداخلية الى كافة الجهات بعدم مخافة مفتش عموم

البوليس بالمحروسة عن الموارد الجزئية اكتفاء بمخبرة

أقسام البوليس الثلاثة المذكورة بالذكر

الصادر بتاريخ ٣١ ديسمبر سنة ١٨٨٣

أونفتيش بوليس المدريبات

أو المحافظات عنها

ان بعض النظارات والمصالح والمدريبات وجهات الادارة تخاف مفتش عموم البوليس
بالمحروسة فى مواد مثل طلب اعلان مضابط صادرة فى حق أشخاص وطلب ضبط بعض

أشخاص عليهم قضايا وتحقيق ورثة أو ناسي متوفين والتحرى للوقوف على معرفة ورثة
بعض أشخاص يوجدون غرق بالبحر مجهولي الاسم والجهة والتحرى عن أرباب بعض
حيوانات توجد بلا صاحب كالحمير ونحوها وغير ذلك من الأشياء الجزئية التي لا لزوم
للمضاربة أو ما في شأنها مع المفتش العمومي بل تكون المخبرة عنها من جهات الطلب مع
مفتش بوليس المديريات أو المحافظات وأقسام البوليس الثلاثة المذكورة بالذكريات
الصادر بتاريخ ٣١ ديسمبر سنة ١٨٨٣ وهي قسم بوليس اسكندرية وقسم بوليس
مصر وقسم بوليس أسسوط أي إذا أرادت إحدى الجهات المخبرة في شيء تامين هذا
القبيل فتسكون ~~المكتب~~ كاتبة عنه منها إلى بوليس المديرية أو المحافظة أو مع جناب
ديبوتى انسيكتر جنرال بوليس القسم الواقعة في دائرته تلك الجهة حتى يمكن مباشرة اجراء
اللازم عن الامر المشقة عليه المكاتب في وقت صدورها بخلاف ما اذا حصلت المخبرة عنه
مع المفتش العمومي مباشرة فانه ربما يترتب على ذلك تأخير في بعض الامور المهمة لعدم
وجود الوقت الكافي لحصول المخبرة عنه مع ديوان المفتش العمومي ومنه لقسم البوليس
الخاص به ذلك فلا يجنب ما عساه أن يحصل من التأخير في أي امر خصوصاً في الامور
ذوات المواهب ينبغي أن المكاتبات تكون من جهات الاقسام البوليس المذكورة أو مع
مفتش بوليس المديريات أو المحافظات لانجاز ما تشغل عليه من الطلبات في أوقاتها كما
هو لازم وفي تاريخه تحرر الجهات عموماً عن ذلك وبالجملة هذا تكتم للتيسير بالاجراء
كما ذكر

تحريراً في ١٢ رجب سنة ١٣٠١

منشور من نظارة الداخلية باحالة محكمة مصر تبكي جنائية

سرقاً أو تمريب ملح براني على الخاصكم

الاهلية والغاء المنشور الصادر

بتاريخ ٦ ذى القعدة

سنة ١٢٩٧

انه فيما تقدم كان صدر منشور من الداخلية تاريخه ٦ ذى القعدة سنة ١٢٩٧ قاضيا
بان من يصير ضبطه على براني يوازي عنه ٢٥ يسجن عشرة أيام وما يزيد عن ذلك الحد
٥٠ يسجن عشر يوم وما فوقه أيضا لمدة مائة قرش يسجن مهربه ثلاثين يوماً ثم

ما زاد تحال محاكمة أربابه الى المجالس وحيث انه بالنظر لتشكيل المحاكم الاهلية وكون
 المعاملة على مقتضى المنشور هي ادارية حصل استعراج رأى قطارة الحفانية فيما اذا كان
 يستقر الاجراء في ذلك بالتطبيق اليه أم تحال محاكمة من يرتكب جناية سرقة أو تهريب
 ملح برافى على تلك المحاكم لتحكم فيها بعرفتها وقد أفاضت الآن بما ورد منها الداخلية رقم
 ٧ رجب سنة ١٣٠١ غمرة ٩٩ بأن توقيع الاحكام فى المواد التى منها ما عاين ذلك
 هو من خصائص المحاكم الاهلية فبنا عليه يكون معلوما أن المنشور السابق ذكره صار
 ملغيا من الآن بالنسبة لاختصاص المحاكم الاهلية المستجدة بالحكم فيما يكون من هذا
 القبيل كما ذكر فى تاريخه صار للنشر بلهاتى الزوم هكذا
 تخريرا فى ١٤ رجب سنة ١٣٠١ الموافق ١٠ مايوسنة ١٨٨٤

مشور من قطارة الداخلية الى مديريات الوجه القبلى يفت فيه
 ما يجب اجراؤه فى تحقيق الشكاوى التى ترفع على
 موظفى الادارة فيها على ما يقضى به الامر
 العالى الصادر فى ١٢ جمادى
 الاولى سنة ١٣٠١

بعد أن تحرر من الداخلية للجهات الادارية على صورة الامر العالى الصادر بتاريخ ١٣
 جمادى الاولى سنة ١٣٠١ للعمل بموجبيه فيما يختص بتحقيق الشكاوى التى ترفع ضد
 موظفى الادارة أو مستخدميه فى الامور التى تقع منهم أثناء ادية وظائفهم وردت افادة من
 مديرية اسيوط تتضمن انه بالنظر لكون لفقوى المادة الاولى من هذا الامر يقضى بأن
 التحقيق يكون بمعرفة أحد أرباب الوظائف القضائية الذى يعينه رئيس المحكمة ذات
 الاختصاص والمادة الثانية تنبذ أنه متى انضمت هيئة الشكاوى يعامل الموظف حسبما
 نص فى بعض مواد قانون العقوبات ولعدم تشكيل محاكم أهلية بالجهات القبلية أرادت
 تلك المديرية النظر وصدور ما يستحسن فلهذا وما تراء بالداخلية من لزوم معاملة من
 سلف ذكرهم على وقيرة واحدة فيما يختص بالشكاوى التى ترفع ضدهم قد كتب من
 الداخلية لنظارة الحفانية بالنظر فى هذا الامر والافادة بما يستعوب ووردت منها الآن
 افادة بتاريخ ١٠ رجب سنة ١٣٠١ غمرة ١٠٤ قالت فيها حيث ان منطوق المادة

الاولى المذكورة يقضى بتوسط النائب العمومي والمجالس القديمة لم تزل موجودة قالوا يجب أنه عند تقديم شكوى من هذا القبيل تصير مخبرة النائب الموما اليه عنها ليحولها على رئيس المجلس المختص بها اهـ وحيث انه يلزم اتباع الاجراء بالمديريات القبلية على مقتضى ما اوضحته نظارة الحفانية بالكيفية التي ذكرت فستحرق في تاريخه الى حضرات مديري تلك المديريات بذلك ومن الجملته هذا تكتم للمعاملية والعمل بما اقتضاه

تحريرا في ١٦ رجب سنة ١٣٠١

مشور من نظارة الداخلية بما حصل به الاتفاق بين ادارة مصالح
الصحة العمومية وديوان الاوقاف على سداً اقواء مجارى
المساجد والزوايا وغيرها المتسلطة
على الانهر والخيطان والترع
والبرك ونحوها

حيث انه علم من مكاتبة وردت للداخلية من ادارة مصالح الصحة العمومية مؤرخة ١٢ رجب سنة ١٣٠١ نمرة ١٧١ أنه صار الاتفاق بين هذه الادارة وديوان الاوقاف على أن فروعه بسائر الجهات تجرى سداً اقواء مجارى المساجد والزوايا وغيرها المتسلطة على الانهر والخيطان والترع والبرك ونحوها سداً محكماً وتغطية المكشوفة منها مع نزح ما يتصلب بها من الفضلات عند اللزوم والقائه بالجهات التي يرشد عنها الحكاه وصار التأكيده على جميع الحكاه باشية بمراقبة ذلك فلهذا وجوب ملاحظة تنفيذه أيضاً بمعرفة جهات الادارة والبوايس حسب طلب الادارة المذكورة منعاً للضرر بالصحة العمومية وحفظاً لنظامها العام قد كتب في تاريخه لى لزمهم كذا ومن الجملته هذا تكتم للمعاملية والاجراء على مقتضاه بغاية الدقة التامة

تحريرا في ١٩ رجب سنة ١٣٠١ الموافق ١٥ ماي سنة ١٨٨٤

منشور من نظارة الداخلية ومعه كشف بأسماء
أشخاص تونسيين يعاملهم من
الآن فصاعدا كعامله
الفرنساوية

انه كان ورد للداخلية افادة من نظارة الخارجية في ٢٠ ربيع الآخر سنة ١٣٠١
مشارفها أنه بناء على ماصار الاتفاق عليه شفاها فيما بين الخارجية وقنصلانو جنرال
فرانسا بخصوص التونسيين بجناب قنصل جنرال الدولة المشار اليها بعثت على مكتوبة
منه للخارجية كشفا بأسماء بعض أشخاص من فئة خصوصية مقيمين بمصر واسكندرية
وبورسعيد والاسماعيلية والسويس تابعين لتلك الدولة والخارجية قبنا على ذلك محررت
لجناب القنصل جنرال بئر ٦٠ بقبول حاية الأشخاص المدرجة أسماءهم بهذا
الكشف اعتبارا من ١٧ يناير سنة ١٨٨٤ وبعث لكل من محافظات الجهات المحكي
عنها كشفا بأسماء الأشخاص المقيمين فيها بقصد معرفتهم أسوقا في حاياات فرانسا وانه
تنوّه بأنه اذا كان مندرجا ضمن هؤلاء الأشخاص أسماء أشخاص من رعايا الحكومة
السنية تفاد الخارجية عنهم كما أنه بناء على ماورد للخارجية من المالبية بشأن مسألة التقاء
التونسنيين كتب لهم ان في ٩ فبراير سنة ١٨٨٤ بملازم عن معاملته التونسيين
المندرجة أسماءهم بالكشف المذكور أسوقا في حاياات فرانسا اعتبارا من التاريخ
المرفوق وطلبت نظارة الخارجية احاطة الداخلية بذلك والآن وردت لها مكالمة من
النظارة المشار اليها الفرنسية العبارة رقم ١١ ماي سنة ١٨٨٤ نمرة ٣٤١ في هذا
الصددمقتضاها أنه لزيادة تحقيق التعليمات التي ذكرت آراء وافقة ارسال صورة من
الكشف المحكي عنه لهذا الطرف لاستصدار الاوامر اللازمة الى حضرات المديرين
لكي أن المأمورين المحلية يعاملون الأشخاص المذكورين من الآن فصاعدا كعامله
الفرانساويين وحيث انه بناء على ما رأته نظارة الخارجية ها هو مرسل لطرف تكم
صورة من الكشف المحكي عنه للاجراء على وجه ما أشارت به نظارة الخارجية وفي تاريخه
تحرر لباقي الجهات بملازم

تحريرا في ٢٣ رجب سنة ١٣٠١

* (قسم قنصلا توافرانساباسكندرية) *

أسماء	أسماء
أحمد بن يوسف بن سيد	أحمد بن علي الغربي
أحمد جونية بن عبد الله	علي بن أحمد مله
علي طر به بن محمد	عبد الحيد بن محمد بن ريان
أحمد بن عبد السلام	أحمد دياب بن محمد دياب
أحمد بن محمد الشراف	عبد السلام بن محمد بن يمام
عبد السلام مسعود شفي	أحمد بن محمد البدای
أحمد بن محمد بن علي	علي بن عمر صباح
علي بن نصر	عبد السلام بن علي غريب
علي وناس	علي بن سالم غريب
أبو الفتح بابا اليه	علي غريب بن صالح غريب
أحمد الهروني	أصلان ناتان جالتي
علي بن مسعود	أحمد بدر الدين بن محمد بدر الدين
علي بن محمد نجار	عن المرصاوي بن حسن
عبد الله بن حسن منسى	عبد الرحمن غراب
علي زرقاني	علي شيباني بن محمد شيباني
عبد الرحمن صادق	عبد السلام بن ابراهيم جابسي
أحمد المهيري	ابراهيم زيتون بن موسى زيتون
علي بن عمر	أحمد صالح بن عبد الباسم
أحمد خضراوي	عبد الله أبو دايمه بن محمد
علي بن مصطفى	عبد الحاميه جوبال
أحمد ابان	أحمد جوقيه
أبو عجيله القاسم	عبد الرزاق بدر الدين
علي محمد جوباوي	أحمد بن مصطفى حاويه
علي بن المديوب	علي بن فرج
أحمد بن يوسف	أحمد بن عبد الرحمن أبوند

أسماء

أحمد الكلّال
 علي بن جوده مهدي
 أحمد بن محمد
 عبد الحميد مصطفي قبطان
 علي بن سيد
 علي بن محمود الشراقي
 علي بن طاهر شريف
 أحمد بن عبد الله
 عباسي بن عمر
 عبد الرحمن بن قاسم
 أحمد اليالبي بن حسين
 أحمد بن خطاب أبو عزيز
 أحمد بن علي مصالاح
 عبد الله جونية بن عبد الله
 عياد بن محمد بن بوز
 ابراهيم بن يعقوب جالتي
 أحمد بن عبد الله
 أحمد السيلاح بن علي سيلاح
 علي شكر دم
 عبد السلام سلامي
 علي بن أبو ميري
 عائشة أرملة أحمد فوايتي
 علي بن عمر الغري
 أحمد بن سليمان بن باسي
 بايجوان أبو تليسون
 بدوي أحمد ابان
 بانوني بن يوسف شلمه

أسماء

شيخ عبد الله بن مسعود
 شونه بن فانات
 شلومو بيريس
 شيون حنين بارانيس
 كلوموزيتون بن موسى
 شادلي الجريدي
 شميل سيدون
 شكانه بن جیده حسوني
 داود تاييب بن هارون تاييب
 داود حليقي بن موسى
 داود بن سليمان
 الحاج عربي بن محمد الجري
 الياهو يعقوب جالتي
 فاطمة أرملة محمد جيبلي
 يوسف جوفاني حبيس
 جوفاني باتساحييس
 حسون بن محمد بن بكان
 حسان بن مسعود
 حسيم براني بن شيون
 جوده بن علي أونسلاقي
 هارون تاييب بن مير تاييب
 هيم تاييب بن هارون تاييب
 جیده بن شكانه حسونه
 هيه بلهام بن بنحاس
 حسن بن أحمد ترجهان
 حسن بن يوسف بن يعقوب
 حمد بن صالح سيفوسي

أسماء	أسماء
قاسم بن يونس البرجي	حسن المواجرى
خليفة بن أحمد سليمان	حسن زروك
خليفة شرافى	حسن أحمد ابان
خليل ابراهيم مسعود	جيد بن تمساح
خليفة عيدان	جيد ابوشاداخ
خدوجة أرملة محمد عشور	جيد بن طاهر جوده
قاسم بن سيد أيوب	حسن بن على
كيلانى بن عبد القادر	حسن بن سليمان دنقى
خليفة بن أحمد	حسين بن محمد
لازار بن مخلوف	حسن بن على عباسى
مهينى المندوب بن يونس مندوبى	هاى جونيستاوشلوم
محمد بن عبد الرحمن فوداب	جيد بن محمد بن مولى
مصطفى بن محمد ريان	ابراهيم غريب بن محمد غريب
محمد بن عبد السلام زيلاتينى	ابراهيم بن مسعود
مهينى بن يحيى الفقى	ابراهيم بن عبدالله
محمد بن عمر الساعونابى	ابراهيم غازيز
محمد بن شداق بن مسعود	ابراهيم جونيتر بن يعقوب
موسى زيتون بن يعقوب	ابراهيم الفقى
موسى فرانكو	ابراهيم بن سليمان مردول
محمد بن محمد بسباس	ابراهيم بن أبو قاسم
محمد بن عمر كبسى	ابراهيم بن حاج على
محمد بن محمد هومان	ابراهيم بن عثمان
محمد أبو شرره	ابراهيم بن سعد هزاز
محمد بن عمر بن طامه	قاسم بن حاج محمد بن صالح قاسم
محمد بن على شيبانى	قاسم بن يونس البيار
محمد جونه	قاسم بن مسعود المر كاك
محمد بن ريان	قاسم بن أحمد بن يمون

أسماء	أسماء
محمد بن علي حناشي	محمد بن معاذ بن سليمان
محمد بن محمد صغير	مصطفى بن اسماعيل
مسعود بن بنت موسى	محمد بن أحمد أبو شري
محمد صالح	معتوق أبو كريس
محمد صادق المكي	محمد جويبه
محمد بن حسن جرياني	محمد ميلاد
محمد بن حسن سلام	محمد بن عبد الله درايدي
محمد بن سلامه	محمد بن عمر فجار
مبارك بن أبو فاسم	محمد ديدانه
محمد بن محمد مليك	محمد بن محمد جويبا
محمد بن سالم سيد	محمد مهني بن تابر
محمد بن سليمان جيني	محمد بن عمر
محمد بن حميد شبي	محمد بن يوناري
محمد بن علي كريمي	محمد بن زاراك
محمد الطاووري	محمد المانوي
محمد الشريف	محمد بن مسعود
محمد بن خطاب	محمد بن جده
محمد بن جوده	محمد المواضب
محمد بن حسن الباني	منصور ميلانيك
محمد بن محمد غريال	محمد عبد القادر بن عمران
محمد بن حسن	مصطفى بريم
محمد زعزور	محمد بن مصطفى بريم
محمد بن حسين	محمد المكي
مبروك بن عماره	محمد بن محمد بن عمر
محمد عبد السلام	محمد صادق البشاري
منشه مشعان بن موسى	محمد المهيري
ننهان جالتي	محمد جوده

أسماء

نسیم بن یوسف سمیلا
 عمر بن یعقوب بن سلامه
 عثمان بن درویش
 عمر بن یونس البرجی
 عمر بن سالم عباسی
 عمر بن محمد البصر الصافی
 عمر بن علی تونسلی
 عمر فراتی بن محمد
 عمر بن محمد
 عمر صالح البکاوی
 عمر بن سلیمان
 عمر بن التوائی
 عمر بن محمد البنای
 عمر بن محمد السید
 عمر بن حسین
 عمر بن صالح هجان
 عمر کون
 عمر بن أحمد بن علی
 عمر بن حسان طالب
 عمر بن یحیی
 عمر بن صالح الستافی
 رمضان بن علی هزار
 رمضان بن عمر اللوفع
 رمضان بن محمد الناصری
 رفائیل بن یعقوب جالنتی
 رفائیل سمویل جالنتی
 رجب بن عمر سید

أسماء

رجان بن شیبانی عبدان
 سلیمان بن قاسم بن رمضان
 صالح بن صالح بن مولی
 سید المرهاتی بن سعود
 سید صر دول بن صالح
 صالح بن محمد دریدی
 سید بن علی صالح
 سلیمان بن یحلیف
 سید بن قاسم بن رمضان
 سلیمان بن صالح کیمای
 سمویل بن رفائیل جالنتی
 سلیمان جردعه
 سلیمان فرجانی
 صالح جردعه
 صالح بن عبید دریدی
 صالح دوم
 سیده أرمله حسن سحلی
 سالم بن عبد الرحمن صادق
 سالم عثمان
 سالم بن سلام جریعه
 سلیم بن أحمد بن یوناری
 صالح الفتوری
 سلیمان بن یونس برجی
 سعد بن عبد الکرم
 صالح بن سلیمان شمانی
 سهون بن نسیم شمانیا
 سالم التونی وابنه محمد

أسماء	أسماء
يوسف بن سيد بن ميمون	صالح بن حسين ابراهيم
يونس بن مهيني يونيه	سلام بن محمد الكلال
يوسف بن يعقوب جانتق	سليمان بن محمد
يعقوب بن زيتون بن موسى	سليمان بن ملوح
يوسف بن زيتون بن هبي زيتون	سليمان كانون بن ابراهيم
يونس بن قاضي	صادق بن سعد الزيتوني
يوسف بن أحمد بن مسعود	سعد بن شنديرة بن سليمان
يوسف كاز	سمويل غالولا بن شولونيا
يوسف بن لوم	سماح أمرا م بن نتمان
يوسف بن حسين	صالح محمد بن دهمان
يحيى بن سامي	صالح العروسي
يوسف بن شالومو بيريس	سلمون توهين
يوسف ناهوم	صالح أحمد بن دهمان
يوسف فرائكو	طاهر مير جوده سليمان
يوسف بن اسماعيل	طاهر بن جوده
يسمينه بنت محمد بلزام	طاهر بن محمد الحسين
يوسف زامي بن مسعود	يوسف بن چونادي
زهره وأختها بكسيته	يوسف بن عياد اللوغ
زبيده بنت علي الغيراتي	يوسف بن رمضان المصري
* (أول فائمة تشتمل على قسم خصوصي من رعايا دولة قرانسا) *	
* (قسم قنصلاتو بالقاهرة) *	
أسماء	أسماء
علي بن محمد بن عبد الرحمن	محمد الشعباني بن حسونه
سليمان بن عبد الرحمن الزواري	سليمان البوتي بن علي
محمد بن حماده الشعبيني	أحمد بن محمد الفكنشاخ
محمد بن أحمد الهمروني	علي بن صالح حسونه

أسماء

الياهو ياب
 اسرا ئيل اتال
 ساسي يتال
 يوسف يسهوت
 حنين موسي
 ابراهام حداد
 محمد بن محمد قاسم
 علي بن محمد قاسم
 حسن بن محمد قاسم
 حاج سليمان بن أحمد
 حاج محمد العمر اوى
 اسماعيل بن محمد
 حاج يورس بن علي
 حسن التهاى
 حاج اسماعيل بن مبروك
 محمد بن محمد الملامى
 محمد عبد الملاله
 محمد بن محمد
 سليمان كهين
 سماسه يوسف
 ميمون القوي
 سمويل عماره
 مسعود مسلم
 حاج محمد بن يوفايده
 علي بن شعبان ماني
 علي بلخير
 يوسف موسى صافي

أسماء

محمد أفندي أمين التونسي
 عبد القادر الفسفاخ
 عبد المجيد العاصي
 محمد بن براملتوا
 حسن مراد
 حاج حسن مصطفي
 أحمد محمد الهمر وني
 السيد عبد الله مصباح
 علي فارس
 حافظ أحمد الشمالي
 محمد بن علي عبد الله
 حاج جعه بن عمر
 عبد الخالق العاصي
 حسين بن عمر السقا
 علي أحمد الهمر وني
 ابراهيم بن اسحاق هزاز
 الياهو بن سمويل بايس
 محمد بن مصطفي عبد القادر
 محمد بن علي
 محمد بن محمود الجودي
 أرمله محمد الجودي (سكينه)
 حسنين بن ابراهيم شفي
 داود بريده
 جبرائيل سيد
 حنين كهين
 يوسف فالنسي
 ابراهام يسهوت

أسماء

حاج محمد ميمتو
 عمر بن عيسى الایسی
 علی البارونی
 أحمد بن فايد الایسی
 محمد بن فايد الایسی
 سليمان بن فايد الایسی
 عبد العزيز بن عبد الله
 مصطفى بن حسن
 مصطفى بن مصطفى حميده
 السيد بن مصطفى حميده
 محمد الغول
 محمد الزهري
 حاج الحاج بن أحمد الهرولي
 الياس بن جرحس عسيفي
 مصطفى بن يعقوب كهين
 شلوم بن يحيى
 حاج علی خليفه
 حاج علی الزريدي
 صالح رضوان
 محمد بن محمد عابدين
 حاج زهسان بن عبد الله
 عبد القادر بن عبد الفتاح الحداد
 حاج علی بن عبد الله
 عبد الحاج بن أيوب
 حاج حده بن الحاج موسى
 حاج ابراهيم بن سليم
 شهدان كنعان

أسماء

داود بریده
 حاج عمر بن قاسم
 متولد بنان بن ماير
 حنين بنان بن ماير
 محمود سعد
 ابراهيم أمين
 ابراهيم بن حنين قدوس
 حاج علی محمد
 الحاج عمر بن محمد
 محمود أحمد
 السيد موسى
 محمد بن عزت
 حاج حسن بن ابراهيم
 حاج عبد السلام بن عيسى
 علی أحمد
 حسين أحمد
 فيثاعزوله
 شمویل عزوله
 أبو السعود عبد الرحمن
 يوسف ابراهيم دباح
 حنفي محمود
 علی بن علی موافي
 حبيب داود وهبه
 محمود محمد أبو العادات
 مصطفى بن أبو السعود عبد الرحمن
 بروخ موسى
 حنين سالم

أسماء

مختابیل الزهر
 علی بن ابوالسعود
 مرکادی یوسف حنان
 حسین یوسف حنان
 نسیم حیم حنان
 حسین جوکران
 الیاهر کرمونه
 محمد عشور
 حاج حسن الشادلی
 حاج عبدالرحمن السیدی
 السید بن سلیمان
 یوسف کهن
 مراد کهن
 داود بیتون
 عبدالرحمن سعدا
 ابراهام کرمونه
 ابراهام حنان
 مرکاد وحیم حنان
 مرکادو یعقوب حنان
 سلون حیم حنان
 اسحاق یوسف حنان
 ابراهام موسی حنان
 بروک حنان
 موسی کهن
 سعد کهن
 حبیب کوری
 حاج صالح بن علی

أسماء

ابراهیم لینی بن یوسف
 لیا هالینی بن یوسف
 داود خضر یعقوب
 یعقوب اسکابا
 یوسف بن مناهم عبادی
 یوسف موردوکی
 یوسف حسین عبدالواحد
 حاج محمد بن مصطفی ابوعوف
 ابراهیم آجد
 حاج خلیس ولد علی الزواری
 بوشور کوهین
 موسی کوهین
 یعقوب کوهین
 سمویل زارادیل
 موسی بوتین
 موسی روسونی
 محمد بن آجد
 آجد بن قاید
 عمر بن آجد
 رحمان ولید
 سعد ولید
 سلون ولید
 حیم ولید
 نقیسه الفره أرمله تمارزیری
 آجد بن محمد
 اسرائیل میشان بن موسی
 خلیس الجیری

أسماء	أسماء
منشه ميشان بن موسى	داود البالي بن موسى
جبره ميشان بن موسى	طبيب حسن
حسين ميشان بن موسى	مصطفى الطيب
قاسم افندی الشماخي	سيسون خليفه
ساج محمد بن جمعه	يوسف الديب
سيد بن محمد فايد	خليل يوسف
سيد الایسی	حنين أنطوان
سليمان حموده الایسی	يوسف وهبه
علي بن ابراهيم شيخی	ابراهيم وهبه
عبدالله محمد الهمرونی	شويل بجاز
عبدالله مصطفى الجبسی	السيد بن مصطفى الذهبي
محمد مصطفى	شويل لبني
مصطفى بن محمد الاربي	ابراهيم المزليوس
شعبان ابراهيم	أحمد بن عبد الرحمن الشمالي
سيد موسى	عبدالله خضر
شرف موسى	ابراهيم عنان
الحاج علي مشرق	محمد سليمان بن خيس
محمد بن محمد الواسلي	محمد بن محمد الشرفي
الحاج علي شكر وني	هاى خليفي
ابن مسعود بن يوسف	سي الحاج عثماد بن الطيب الجاربي
الصادق بن محمد التوالی	سليمان بن سيد بن شعبان
عمر بن مرزوق	يونس بن سيد بن شعبان
السيد محمد التاجوري	صالح بن سيد بن شعبان
	أشير يعقوب

• (قسم اتصال بوزن سعيد) •

أسماء	أسماء
الحاج سليم	علي بن محمد
الحاج حسن بن حاج موسى	الحاج حسن بن محمد
الحاج سالم بن حاج محمد	الحاج سامي بن الحاج عبدالله
الحاج محمد الشامي بن ماسر	الحاج حسن بن محمد
محمد علي	الحاج محمد بن طيب التامومي
الحاج محمد بن عبدالله	الحاج عمر بن عبدالعزیز
الحاج علي توي	مصطفى بن ابراهيم
الحاج طيب بن حاج أحمد	عثمان أبو سلام
الحاج محمد بن شعبان	الحاج بن مسعود
الحاج حسن سعد	أحمد جري

• (قسم السويين) •

أسماء	أسماء
الحاج محمد بن بلقاسم	الحاج سويي بن حاج عبدالله
الحاج حسن بن محمد	محمد بن أحمد
عمر بن أحمد	الناجي سليمان بن محمد
يوسف بن حوده	عبد القادر بن ابراهيم
ديتري جورج زهر	الحاج محمد بن حسن الزناني
شكري جورج زهر	الحاج حمد

• (قسم الاسماعيلية) •

أسماء
أرمله جلولة عزيزة بنت شالوم تونس
الياو وامغري
اروامغري
حررت بالقاهرة بتاريخ ١١ مايو سنة ١٨٨٤
(الامضا) (رئيس القيودات)
(وعليها ختم نظارة الخارجية بمصر)

٢١
منشور من نظارة الداخلية بالتأكيدي على عمد

ومشايخ البلاد بالاجاز في الحال عما يحدث

بنواحيهم من الامراض الحكة

المراکز والاقسام

انه بالنسبة لما علمته ادارة الصحة من وجود حيي تفوسية بناحية الوجة التابعة من مركز
القناتات شرقية من مدينتكم مشايخها الاخبار عنها وقت ظهورها وهذا الامر مغاير
للنظام الصحي فبعد ان اجرت المزم من اقامة حكيم المركز بالناحية وصرفت له الادوية
اللازمة من اجراء حالة المديرية لمعالجة المرضى ومراقبة الحالة وحررت للمديرية بتعيين
مأمور من طرفها ومعه الخدمة الكافية لمساعدة هذا الحكيم في اعماله وفي تنفيذ اوامره
الصحية وازالة كافة المخالفات الموجودة رغب فيما ورد منها الداخلية رقم ١٧ رجب
سنة ١٣٠١ غرة ١٨٣ اصدارا لوامر للمديرية بموايلها بالتأكيدي على عمد ومشايخ
النواحي بالاجاز عما يحدث من الامراض بنواحيهم في الحال لحكام المراکز التابعة
لها جهاتهم وفي حالة ما يظهر لهم زيادة المتوفين ايضا عن العادة لمداواة الامر بوقته واذا
حصل منهم تاخير او اهمال فيما ذكر مثل ما حصل من مشايخ الناحية المحكي عنها يصير
مجازاتهم وحيث الامر كما ذكر وقد حصل توقيف المشايخ البادي ذكرهم من وظائفهم
واحواله محاكمكم على ما وقع منهم على جهة الاختصاص ومن الاقتضاء زيادة التأكيدي
على عمد ومشايخ النواحي بالاجاز عما يحدث بنواحيهم بوقته لحكام المراکز والاقسام
بكمية ما توضع مع انذارهم بانهم لو حصل منهم تاخير او اهمال فالداخلية تنتظر في مجازاتهم
بما يستحقونه كما حصل مع الآخرين فبناء عليه لزم تحرير له ما تدكم للابراء
وفي تاريخه تحرر بباقي الجهات بذلك

تحريرا في ٢٦ رجب سنة ١٣٠١

• (شهر شعبان سنة ١٣٠١) •

منشور من نظارة الداخلية بشأن تنفيذ ما يصدر

من المحاكم الشرعية كما كان جاريا

بالتطبيق للمدونة بلاشخصها

نظارة الحفائية بالنظر لتضرر بعض المحاكم الشرعية بالاعمال البحرية اليها من توقف بعض

المديريات وبوليسها في تنفيذ ما يصدر لهما منها قولاً بعدم اختصاصهما بذلك وما أخطرها به أيضاً حضرة رئيس محكمة مصر الابتدائية الاهلية من أنه جار تقديم اعلانات شرعية من أربابها للمعكمة بطلب التنفيذ للسبب السالف ذكره وكون ترتيب المحاكم المسجدة لم يحدث تغييراً فيما يتعلق بتنفيذ أحكام المحاكم الشرعية المختصة بها جهات الادارة حسب المدونين بنود ٢٨ و ٢٩ و ٥٠ من لائحة ترتيب تلك المحاكم قد طلبت بما ورد منها للدخالية رقم ٢٥ رجب سنة ١٣٠١ غرة ١١٢ التشر بتنفيذ ما يصدر من المحاكم الشرعية كما كان جارياً بالتطبيق للمدونين بلائحتها وحيث من الاقتضاء تنفيذ طلب النظارة المشار اليها على الكيفية التي ذكرت فينبغي اجراء ذلك بجهتكم وفروعهما وفي تاريخه صار التشر به كذا الجهات للزوم
تحريراً في غرة شعبان سنة ١٣٠١

منشور من نظارة الداخلية للجهات بشأن الالتفات
لاعطاء آخر الاقوال اللازمة في القضايا
الجنائية حسبما أشارت به
نظارة الحفائية

نظارة الحفائية أرسلت للداخلية مكتوبة رقم غاية رجب سنة ١٣٠١ غرة ١١٦ مقتضاه أن بعض المديريات القبلية مع ما هو معلوم لهما من أن الغرض من تلك كيفية باعطاء آخر الاقوال بالنيابة عن الحكومة في القضايا الجنائية انما هو طلب مجازاة الجانين بحسب درجة جناية كل منهم وتطبيق الاحكام على القوانين المتبعة الاجراحي انه في حالة عدم انطباق موضوع الجناية على المادة التي استند اليها الحكم تبادر جهة الادارة برفع الابلو اللازم عنه الحكم لمجلس الاستئناف ان كان الحكم صادراً من الابتدائي أو للاحكام ان كان صادراً من الاستئناف فانها غير ملتزمة في الغالب لا دأ ذلك ولهذا يراد التأكيد من هنا بكمال الالتفات في هذه المواد فيما عليه ولزوم مجازاة كل جان بما يستحقه على ما ارتكبه من الجناية أمثاله وعبرة لغيره لزم تحريره لحضرتكم تأكيدياً بالالتفات لما سلف ذكره حسبما أشارت به النظارة المشار اليها وفي تاريخه صدرت الاوامر به كذا الجهات للزوم

تحريراً في ٣ شعبان سنة ١٣٠١

منشور من نظارة الداخلية بمطالبتة الدائرة السنية
من توسط المديرين والمحافظين في استلام
ما يصدر باسمهم من الاعلانات
والطلبات وتوصيلها الى
ديوانها بمصر

انه بالنظر لان قانون المحاكم الاهلية لا يساعد على تكليف المجالس بتوصيل الاوراق
والطلبات لارباب الدعاوى أينما كانت محلات اقامتهم بل يقضى بأنهم يتخذون لهم
مراكز بالجهات التابعة لها المجالس المنطوية فيها دعاويهم ويكون الدائرة السنية لها قضايا
بجملتها بمجالس وليس لديهم مراكز بدواؤها فعادة الباشا ناظرها طلب من الداخلية
اصداراً وأمرها للمدريات والمحافظات بأن تتوسط كل منها في استلام ما تصدره المجالس
التي في دائرتها من الاعلانات والطلبات باسم الدائرة وتجري توصيلها الى ديوانها بمصر
وحيث انه باستمراحي رأى نظارة الحقاينة في هذا لطلب قد وردت منها افادة رقم ٦ شعبان
سنة ١٣٠١ غمرة ١٢٠ باجازه فينبغي أن تتبعوا الاجراء كذلك بمجهة طرفكم وفي
تاريخه تحريراً بما ذكره بالاقالجهات وصار اخطار الدائرة به أيضاً
تحريراً في ١٤ شعبان سنة ١٣٠١

منشور من نظارة الداخلية الى جميع الجهات أكدت
فيه بالزام العمدة والمشايخ بمأموري الادارة
باخبار الحكماء عما يظهر في بلادهم
من الامراض وما يزيد
عن العادة في عدد
الاموات

لما كان من أهم الامور لدى الحكومة الخديوية السنية الاعتناء بأمر الصحة العمومية
والاجتهاد في حفظ نظامها في عموم مدن وبلدان القطر مما عسايطر عليه من الخلل
بسبب اهمال أو توان في تنفيذ الاوامر والتنبيهات والاستشارات الطبية وكان التراخي

في هذا الامر المهم جدا والتغاضى عن جزئياته فضلا عن كلياته ينتج عنه لاشك عواقب وخيمة تؤدى لامح مح الله الى الضرر العظيم بصحة الاهالى والسكان وبهذا السبب تتأخر البلاد في العمارة والتقدم تأخرا فادحا اذا لم يحفظ قوامها وتنمو عز وروعتها ويتسع نطاق تجارتها الابسلامة صحة اهليها وسكانها من جميع ما يعيق قواهم عن هاتيك الاعمال فزيادة على ما سبق صدور من هذا الطرف في ٢٦ رجب سنة ١٣٠١ الى الجهات عموما بالتاكيد الى عدم مشايخ النواحي باخبار حكاه المراكز التابعة لها جهاتهم عما يحدث من الامراض بنواحيهم في الحال وكذلك عند ما يظهر لهم زيادة المتوفين في بلادهم عن العادة لداركة الامر في وقته وانهم يجازون اذا حصل منهم تأخير او اهمال فيما ذكر قد طلبت اذ لمصالح الصحة العمومية بما ورد منها اخيرا للدخالية افرنكا بتاريخ ٣ يونيه سنة ١٨٨٤ غرة ٥٦٤ التشرمرة ثانية بالزام عدم مشايخ كل بلد بان يخبروا في الحال الحكيم التابع لادارته الصحية تلك البلدة عن أية وفاة تحدث وأي مرض يظهر يباعدون أدنى تأخير فبناء عليه حصل التشرع بالزام عن ذلك في تاريخه لعموم الجهات وهذا الجهة طرفكم لتنبيهوا على جميع العمدة المشايخ بما ذكر وأخذ التعهدات القوية عليهم بتنفيذهم وينبغي أن تنذروهم وجميع مأموري ادارة طرفكم بأن من يكتم اعلا ن أي مرض أو وفاة زائدة عن العادة في بلده أو دائرة ادارته يكون هو المسئول والمدان شخصيا ولا تخلو حضيرتكم من المسئولية العظيمة أيضا هذا وأملنا في حسن همسكم أن تأخذوا الامر بعين الاهمية الكبرى وتبذلوا جهدكم في الاجراء على ما اقتضاه

تحريرا في ١٧ شعبان سنة ١٣٠١ الموافق ١١ يونيه سنة ١٨٨٤

منشور من نظارة الداخلية بمقره مجلس النظار من معافاة حلاق
النواحي من العمليات وعوائد الوركو والصحة
مقابله تكليفهم بمساعدة الحكما في
الكشف على المتوفين وتطعيم
المادة الجدرية

حيث ان مجلس النظار قرر بجلسته المنعقدة في ٥ يونيه سنة ١٨٨٤ أن يصير

معافاة خلاقي الصحة بالأقاليم من العمليات وعوائد الوريكو والصحة مقابلة تكليفهم
بمساعدة الحكاه في الكشف على المتوفين وتطعيم المدة الجدرية كما وردت بذلك مكاتبة
رئاسته للداخلية رقم ١٣ شعبان سنة ١٣٠١ عمرة ١٠١ فقد تحرر في تاريخه
لمضرات المديرين بمكذا ومن الجلة هذا تكلم للمعلومية به واجراء مقتضاه
تحرر في ١٨ شعبان سنة ١٣٠١ الموافق ١٢ يونيه سنة ١٨٨٤

منشور من نظارة الداخلية الى كافة الجهات عد المحافضي

مصر والعريش بشأن ما يجب على المجالس

الحسبية التي في النغور والأقاليم بالنسبة

للكركات التي فيها قصر

أو معتوهون

أرسل سعادة رئيس مجلس حسبي مصر للداخلية مكاتبة تاريخها ١٤ شعبان سنة
١٣٠١ علم منها أن المجالس الحسبية التي بالأقاليم والنغور ليست مهتمة كمال الاهتمام في
تأدية الاشغال بلا حطة مانص باللائحة ولا في ضبط تركات من يتوفون عن وريثة فيهم
قاصر أو معتوه حسبما في لائحة بيت المال وذيولها وقد يترتب على ذلك ضياع حقوق القصر
والمعتوهين حتى ان التركات التي تحصل من بعض الورثة الشكوى في شأن عدم ضبطها
يضبط بعضها بعد عشر سنوات والبعض بعد خمس أو أكثر أو أقل ونغضى المدة الطويلة
عليها بدون ضبط ويمتع الغير بأموال القصر وبعد ذلك فالضبط الذي يصير اجرائه يكون
بناء على اخبار واضع اليد على التركة لا على حقيقة ما خلفه المتوفى ولا بلا حطة
ما يتقدم من الإيرادات للقصر وما صرف والباقي وذلك فضلا عن ترك القصر بدون انفاق
عليهم مددا طويلة وزيادة عن هذا فإنه لم يوجد الالتفات لتنفيذ المنشور السابق صدوره
من الداخلية في شهر صفر سنة ١٢٩٩ القاضي بعدم قبول بيع أو شراء أو رهن عقار
وأطيان القصر والمجور عليهم بدون مخابرة المجالس الحسبية التابع لها جهة أهامتهم وان
هذا ناشئ من عدم التدقيق من حضرات المديرين والمحافظين في إدارة اشغال المجالس
الحسبية حسب المتصوص بلائحتهم وعدم ضبط تركات من يتوفون عن وريثة فيهم قاصر
أو معتوه وقد رغب المجلس المشار اليه التأكد من الداخلية على حضرات المديرين
والمحافظين بأن يعتنوا في ضبط التركات التي وضعت حال الوفاة ومداومة عقد المجالس

الحسبية التابعة لهم وإدارة أشغالها على الوجه الاتم وتنصيب الاوصياء أولاً وآخراً
 وإقامة القوام على من يلزم الخرج عليهم من السفهاء والبذرين والمعتوهين وعراقبة أحوال
 الاوصياء والقوام في سيرهم وطلب المحاسبات منهم مسنوا بحيث لا يحصل منهم بيع
 أو شراء أو رهن في أطميان أو عقار من هم تحت حجرهم الا بعد الاستئذان من المجالس
 الحسبية التابعة لها جهة إقامتهم والتصرح منها بذلك كالمذكور باللائحة والمنشور
 المتقدم ذكره حتى بذلك تحسن إدارة المجالس الحسبية وحيث ان المجالس المذكورة
 ما جعلت الاحتفظ وصيانة أموال القصر والمجور عليهم والتعاون في اجراء ما أوصاه
 المجلس بكيفية ما مر ذكره يضر بشؤون من ذكره واضرر بالبلغا فاللزام هو المحافظة على
 تنفيذ اللائحة والمنشور السابق ذكرهما بواسطة بذل الجهد في ضبط التركات التي
 وضعت أنواعها حال الوفاة والمداومة على عتد المجالس وتنصيب الاوصياء والقوام
 أولاً وآخراً وطلب المحاسبات في مواعيدها والتظرفها في باقي الأنواع التي أوصاه المجلس
 بدون أدنى تهاون في شيء منها احتفظا للحقوق ولهذا لزم تحريره فكتم وفي تاريخه
 كتب الى باقي الجهات بذلك لاتباع الاجراء على ما اقتضاه
 تحريراً في ٢٥ شعبان سنة ١٣٠١

• (شهر رمضان سنة ١٣٠١) •

منشور من نظارة الداخلية بقرار مجلس النظار من احالة قضايا
 الاشقياء والاصوص والذين لا مأوى لهم عن كانوا منفيين
 الى الاقاليم السودانية الجارى ضبطهم على
 القومسيونات المشكلة
 لهذا الغرض

حيث انه بالعرض لمجلس النظار عن الانحاض الجارى ضبطهم من الاشقياء والاصوص
 والذين لا مأوى لهم عن كانوا منفيين اداريا بهذه الاسباب الى الاقاليم السودانية العربية
 أو الشرقية ثم حضروا من جهات تقسيم بعضهم هارب والبعض مدع بأنه بتصریح من
 قواد الجيش الانكليزي مذكور كان في شرق السودان قد صدرت الآن للداخلية مكاتبة من
 جناب رئاسة المجلس المشار اليه رقم ٢ رمضان سنة ١٣٠١ غمرة ١١٨ بأنه قرر

احالة رؤية قضايها هؤلاء الأشخاص وما هو منسوب اليهم على القومسيونات المشكلة لهذا
الغرض بالمديريات فلزم تحريره تكتم ليتبع ذلك بجهة طرفكم وفي تاريخه صار
تبلغه لعموم الأقاليم
تحريرا في ١٣ رمضان سنة ١٣٠١

منشور من نظارة الداخلية للمديريات
والمحافظات نهيت فيه بالزوم ردم
البرك والمستنقعات .

بلغنا أن حضرة مدير المنوفية مرعاة للصحة العمومية وجهه همته في ردم نحو ثلثي البرك
والمستنقعات الموجودة بالمديرية خصوصا الواقعة بحرى البلاد بوضع الهيش والخطب
فيها وتغليظها بالترية وأنه وإن كان الباقي هو من البرك الجسيمة ذات الاتساع الزائد إلا أنه
مع هذا اجتمعت في اجراء ما فيه الوصول الى ردمها وكان تقديمه ردم البرك الصغيرة لتكون
ضررها بالصحة أكثر من الأخرى لانحصار المياه فيها وسرعة تغييرها وانتشار الروائح
الكريهة منها وحيث ان ما أجراه الموما اليه مما يستدعي باقى حضرات المديرين
والمحافظين للاقتداء به لانه لا يخفى ما ينشأ من بقاء البرك على حالتها الراهنة من الاضرار
سواء كان بالصحة البشرية أو الحيوانية فبناء على ذلك يؤمل أن حضرة تكتم تعيرون هذا
الامر المهم جاسما من المهمة وتسلكون الطرق التي بها يصير الحصول على الغرض المقصود
بجهتكم كما وقع عديرة المنوفية بتقديم ردم البرك الصغيرة على الكيفية السالف ذكرها
وان كان هناك برك جسيمة فلا بأس من أخذ رأي هندسة المديرية عن الطريقة التي بها
يحصل ردمها أوها نحن في انتظار ورود افادة حضرة تكتم معفنة بالاجراء في زمن يسير
هذا ولاجل أن نعلم ما يحصل الاهتمام بدمه مما ذكر يسرع تحرير كشف بيان كافة البرك
الموجودة بجهتكم كبيرة كانت أو صغيرة ويستتدل منه ما يكون حصل ردمه في خلال
تحريره وتقديمه وهكذا يحصل شهر بأكيفية جعل الباقي في الكشف الأول أصلا وتزويل
ما يكون حصل ردمه في مدة الشهر على قلين كبيرة وصغيرة وفي تاريخه كتب لباقي الجهات
بسرعة اجراء ما ذكر

تحريرا في ١٣ رمضان سنة ١٣٠١

منشور من نظارة الداخلية بالتأكيده على جميع عمدومشايج
البلدان بأن يتجنبوا توسط عساكر البوليس
في أشغالهم الخصوصية ومن يقدم
منهم على مخالفة ذلك
يحاكم قانونا

قد علمت الداخلية مما ورد لها من تفتيش البوليس بتاريخ ٢١ يونيو سنة ١٨٨٤
غرة ٤٨ أن بعض عمدومشايج البلدان اعتادوا على أن يوسطوا عساكر البوليس في
قضاء أشغالهم الشخصية وحيث أن هذا ليس من اختصاصات هؤلاء العساكر
كما أنه يؤدي لكثير من الاشكالات فرعاه هذه المحذورات وبناء على ما تطلبه وأوضحه
التفتيش في مكتوبة يادية الذكرك قد كتب في تاريخه لمن لزم بما اقتضى عن ذلك ومن الجملة
هذا تكلم على أمل بذل الهمة في التأكيدهم على جميع عمدومشايج وأهالي
جهة طرفكم عموما بأن يتجنبوا توسط عساكر البوليس في أشغالهم الخصوصية ومن
يقدم منهم على مخالفة ذلك يحاكم قانونا كما أن تفتيش البوليس أعلن العساكر
الذكورين بواسطة ضباطهم بأن من يتجاوز منهم حدوده ويتدخل فيها هو خاص بذات
الاهالي يحاكم أيضا على ذلك
تحريرا في ١٤ رمضان سنة ١٣٠١

منشور من نظارة الداخلية الى الجهات عموما بناء على ما ورد لها
من رئاسة مجلس النظاري ١٦ رمضان سنة ١٣٠١
غرة ١٢٥ بشأن دودة القطن وهذا ما ورد لها
من الرئاسة المشار اليها وما نشر بعده
منها السائر للجهات

بالجلسة المنعقدة يوم الثلاثاء ١٥ رمضان سنة ١٣٠١ (٨ يولييه سنة ١٨٨٤)
تليت صورة القرار الذي أعطى من عهد البلاد والموسى والبراسماعيل رئيس اللجنة
الزراعية وحضره عثمان بك غالب أحد أعضائها الذين توجهوا الى ناحية ممنود للنظر
في أمر الدودة وما تحقق للعمد من أن التلف الذي يصيب شجرة القطن مسبب عن الدودة

لاعن الندوة كما يتوهمه الالهالى وانه يلزم نزع هذا الوهم من آذانهم وتعميم تفهيمهم
عن كيفية تنقية الورق الذى تظهر عليه الدودة ولدى المداولة بالمجلس فى هذه المسئلة
تقرر ما يأتى من حيث ان الدودة هى من الآفات العمومية التى يلزم اتخاذ جميع الوسائل
المؤدية لبادتها وتقايل اضرارها فتنظارة الداخلية تصدر التأكيدات القوية لجميع
المديرىات بأخذ التعهدات على عمد ومشايخ البلاد بأنه عند ما تظهر الدودة فى زراعة أية
أرض من الاراضى الداخلة زمام أى بلد تكون تابعة لهم يلزمون أهالى تلك الناحية
عموما بتنقية الورق الذى يظهر عليه البيض قبل تحويله الى دود وقبل تلف المزروعات
التي ظهر فيها وامتداد منها المزروعات المجاورة مع ملاحظة مزروعات الاقطان على
الدوام فى الجهات التابعة لهم وأنه اذا حصل منهم اهمال فى هذا الامر يكونون مسئولين
لدى الحكومة وتضطر لجباياتهم اذ ان مقاومة لتنتار الدودة هى من الامور ذات المنفعة
العمومية التى لا يحسن التغافل عنها وأنه يصير النشر عن ذلك فى الجريدتين الرسميتين
احاطة للعموم وبنا عليه لزم تحرير له سعادتك لاجرام مقتضى ما تقرر

المسطر قبل هو صورة ما صدر للداخلية من جانب رئاسة مجلس النظار مؤرخا ١٦
رمضان سنة ١٣٠١ غمرة ١٢٥ بمافقره المجلس المشار اليه ملافا قلمها هو حاصل
لزراعة القطن من التلق بسبب الدودة التى يتوهم السواد الاعظم من الناس أنهم اندوة
وحيث انه من اللزوم تنفيذ هذا القرار عما فقد حصل النشر عن هذا فى تاريخه لعموم
الاقاليم ومن الجلة هذا فكم لتقوموا باجراء مقتضاى سرى عافى جهة طرفكم
ولتعلموا أنهم ومن دونكم من المأمورين أن الاهمال فى ذلك يعتبه مسئولية عظيمة
تحريرا فى ١٦ رمضان سنة ١٣٠١

منشور من نظارة الداخلية بمافقره مجلس النظار من موافقة

التصريح للمديرين ورؤساء المصالح برقت وتعيين

ونقل الخدمة السائرة عند الاقتضاء

واخطار النظارة التابعين

لهما بما يجرونه من

هذا القبول

سعادة مدير الدقهلية تطلب الترخيص اليه من الداخلية برقت أو نقل أو تعيين من

تستدعي الاحوال اجراء ذلك نحوهم من الخدمة السائرة مثل القواسمة والسعاة والطوائف والبصايعين بالدخوليات مراعاة لتجاوز الاشغال المنوط بها هؤلاء الاشخاص وباحالة النظر في ذلك على مجلس النظار وردت مذكرات برئاسة الرقية ٦ الجاري
 نمرة ١١٩ المتضمنة ما تقر به مجلسه المنعقدة في يوم الاثنين ٢٩ شعبان سنة ١٣٠١
 من موافقة التصريح لسعادة المدير المواليه وباقي المديرين ورؤساء المصالح برفق وتعيين ونقل الخدمة السائرة المذكورين فقط عند الاقتضاء واحاطار النظارة التابعين لها بما
 يحبرونه من هذا القبيل نظر لما يترتب على ذلك من سرعة إنجاز الاشغال وزيادة نفوذ وهيبة
 رؤساء المصالح على الخدمة المذكورين وحيث انهم من الاقتضاء معلومة ما قرره المجلس
 فيما ذكره الاجراء على مقتضاه بجهة طرفكم فقد لزم تحريره من أجل ذلك وفي تاريخه
 تحرر لباقي الجهات بهذا المعنى
 تحريراً في ١٦ رمضان سنة ١٣٠١

منشور من نظارة الداخلية بمصدره الامر العالي بتاريخ

٧ رمضان سنة ١٣٠١ بشأن ما يعامل به ضباط

وأفراد البوليس الذين أصلهم من سلك

العسكرية والذين ليس أصلهم منها

في ترتيب المعاش لهم وألورثة

التوفيق منهم

وأدرجت صورة الامر المذكور في مجموع أوامير سنة ١٨٨٤ فاستغنى بذلك عن
 درجها هنا

ورد للداخلية افادة من رئاسة مجلس النظار رقم ١٣ الجاري نمرة ١٢٤ ومعها صورة
 الامر العالي الرقم ٧ رمضان سنة ١٣٠١ (٣٠ يونيو سنة ١٨٨٤)
 الصادر بشأن ما يعامل به ضباط وأفراد البوليس الذين أصلهم من سلك العسكرية والذين
 ليس أصلهم من سلك العسكرية في ترتيب المعاش لهم وألورثة المتوفين منهم بقصد اجراء
 مقتضاه وحيث ذلك فقد كتب في تاريخه على صورته لمن لزم ومن الجمله هذا نسكم

للملوكية ما نص بالامر المشار عنه ومراعاة الاجراء بموجب
تحريرا في ٢١ رمضان سنة ١٣٠١

منشور من نظارة الداخلية الى عموم الجهات بناء على ما ورد لها من
رئاسة مجلس النظاري ٢ رمضان سنة ١٣٠١
نمرة ١١٧ بشأن ردم البرك والمستنقعات
وهذا هو ما ورد لها من الرئاسة المشار
اليها وما نشره معه
الجهات

بالمجلس المنعقد في يوم الاثنين ٢٩ شعبان سنة ١٣٠١ (٢٣ يونيو سنة ١٨٨٤)
تليت المذكرة المقدمة من سعادة كرم مؤرخة ١٥ يونيو سنة ١٨٨٤ المختصة
بمسئلة البرك والمستنقعات والاكوام الموجودة في أغلب بلدان القطر وبما يطلبه بعض
الجهات من ردم هذه البرك والمستنقعات وازالة هاته الاكوام دفعا لما ينبج عنها من
الاضرار بالصحة العمومية وبالمداولة في ذلك رؤى ما يأتي من حيث ان ردم هذه البرك
والمستنقعات يستلزم نفقات عظيمة والحالة المالية لا تسمح الا بذلك فقد تقرر ان ينشر
بان كل من يرغب ردم شيء من البرك والمستنقعات ملك الميري فتكون ملكه وتربط عليه
بالمال أسوة بالنمل وبناء عليه تحرر هذا السعادتكم لاجراء مقتضى ما تقرر

المسطر أعلاه صورة ما صدر للداخلية من مجلس النظاري ٢ رمضان سنة ١٣٠١
نمرة ١١٧ بما قرره في شأن الحصول على ردم البرك والمستنقعات التي في الاراضي ملك
الميري وحيث انه من اللازم اجراء مقتضى هذا القرار لم تحريره لتعميم نشره بين عموم
الاهالي في جهاتكم ولحقاها هذا واما نسلفت أفتاركم الى تنفيذ منشورنا
الصادر بتاريخ ١٤ رمضان سنة ١٣٠١ المتعلق بعموم البرك أيضا
تحريرا في ٢٢ رمضان سنة ١٣٠١

منشور من نظارة الداخلية بما يتبع اجراءه في شأن
الاشخاص الاجانب الذين باسكندرية
الجارين مبيع صنف
الحشيش

صورة ما تحرر من نظارة الخارجية للعقانية في ١٤ رمضان سنة ١٣٠١ ثمة ١٥
مجلس النظارة أرسل للخارجية افادة مؤرخة ٢٩ شعبان سنة ١٣٠١ ثمة ٢٣
حاصلها أن نظارة الداخلية قدمت اليه مذكرة تفيد بوجود بعض اشخاص تابعين للدول
المقابلة بنفرا سكندرية جارين مبيع صنف الحشيش ومنه سذر على سعادة محافظ النفر
تنفيذاً لحكام الامر العالي الصادر في ١٢ جادى الاولى سنة ١٣٠١ على هؤلاء
الاشخاص وانه بالمداولة في ذلك بالمجلس تقرر احواله ذلك على نظارة الخارجية لتسطفى
الطريقة المؤدية لتنفيذ احكام الامر المشار اليه على الاجانب وحيث ان تجاراً
الاشخاص المذكورين على مبيع هذا الصنف الذى هو مضر بالصحة يعتصم المخالفات
وفي امكان العقانية اجراء ما يقتضى لاقامة دعوى على من تقع منه مخالفة أمام المحاكم
المختصة بذلك فلزم تحريره وقادم من طيه صورة افادة المجلس المتنى عنه لكى اكمال الاحاطة بما
نص فيها واجراء المستلزم نحو ذلك بمعرفة العقانية

المسطر أعلاه صورة ما تحرر من نظارة الخارجية للعقانية بما يتبع اجراءه في شأن الاشخاص
الاجانب الذين باسكندرية الجارين مبيع صنف الحشيش وحيث من الاقتضاء
معلومية ذلك الطرف بما اشتملت عليه تلك الصورة لزم الشرح وفي تاريخه تحرير الجهات
الاقتضاء بذلك

تحريراً في ٢٧ رمضان سنة ١٣٠١

منشور من نظارة الداخلية باعطاء التعهدات
اللازمة عن مسئلة دودة القطن
الى البراسم معلوم

الموسى البراسم معلوم رئيس اللجنة الزراعية لدى وجوده في الجمعية التي عقدت بساحية
ميت سمود قهلية للنظر في مسئلة دودة القطن انفق مع العمدة الذين كانوا موجودين

هناك على أنه عند انصرافهم وتوجههم لرا كزهم يستحضر كل منهم عمدهم كزهم ديوان
المرکز ويجري تفهيمهم ما تقر في الجمعية بشأن الدفعة المذكورة ويأخذ منهم تعهدات
باجراء مقتضاه ويقدمها لديوان المديرية وحيث ان أولئك العهد وصلوا امرا كزهم من
مدة وضروقا جروا ما ذكر وجناب الموسيوس معلوم ميتوجه بعد يومين من تاريخه الى
جهة بحري لاستكشاف أحوال القطن فيوصوله لطرفكم يجري اعطاء التعهدات
المذكورة بحيث تكون مصدقا عليها من مأموري المراكز ومعقدة من حضر تكمل حفظها
بطرف جنابه وللاجراء هكذا لم تحريره لسعادتك
تحريرا في ٢٧ رمضان سنة ١٤٠١

منشور من قطارة الداخلية باتباع ما رآته ادارة الصحة
وأقرت عليه المالية في شأن ما يجرى في
صرف دفاتر الارايك الجارية قيد
المولودين والمتوفين
فيها بالارياق

انه بالنسبة لما كانت أوضحة مديرية البحيرة فيما ورد منها الداخلية من أن دفاتر الارايك
الجارية قيد المولودين والمتوفين فيها بالارياق مضي عليها زمن في الاستعمال وعند لزوم
صرف بدل ما ينتهي العمل فيه منها وصر اجتهته بمعرفة مصلحة الصحة توجهه بجهة
مخالفات كالحق والاثبات والتزيق وما شابه ذلك من الانواع المؤدية للشبهة وعند تحقيق
ذلك مع من هم منوطون به من مشايخ البلاد وغيرهم يتدعون أن هذه المخالفات ناشئة من
تصادم العهد على تلك الدفاتر وتداولها من يد لا تروى ويحجلون على من كانوا متولين
أعمالها في العهد السابق بمن تضع وقتهم وغير ذلك وما رغبته تلك المديرية من التصريح
بصرف دفتر في كل سنة لكل ناحية لاجراء القيد به وفي نهاية السنة يجري توريده بعد عمل
المراجعة اللازمة عنه وصرف به حتى بذلك تكون هذه الاعمال في حالة الانتظام
وما أورته ادارة الصحة العمومية أيضا من أن صرف دفاتر أورنيك النواحي ليس له مدة
معلومة بل هو بحسب كثرة أهالي البلاد وقلتها وانما لو أرادت الحكومة صرف دفاتر سنويا
لهذا العمل لترتب على ذلك زيادة مصاريف بدون غرة اذ أن النواحي الصغيرة يمكن وجود
عشرة أو عشرين مولودا في مدة السنة وحينئذ يكون باقي الدفاتر أبيض ولا ينتفع به

وأنها رأت لزوم الاجراء في صرف الدفاتر كالجاري من قديم ورغبت أن المالية تلزم
 الصيارف بصيانة الدفاتر المذكورة وحضورهم بها في كل شهر للمديرية عندما يحضرون
 لتوريد النقود لاجل مراجعتها بمعرفة مصالح الصحة وتحدد جرائع على من يهمل أو يتأخر
 منهم في ذلك ليكون فيماد كالحصول على الثمرة المقصودة من صيانة الدفاتر المحكي عنها
 من التلف ومن المخالفات البادي ذكرها قد تحرر للمالية بالنظر في ذلك فأرسلت افادة
 مؤرخة ١٤ الجاري غرة ١٠٧ بمله مقتضاء الموافقة على ما رأته الصحة في هذه المسئلة
 ورغبت النشر من طرف الداخلية للجهات بالاجراء كذلك وحيث انه لا يخفى ان اتباع
 الاجراء نحو تلك الدفاتر على وجه ما أورته الصحة يترتب عليه حفظها من التلف وانتظام
 حالتها فقد نشرف في تاريخه لعموم الجهات باتباع ما ذكر واقضى تحريره لمعلومية ذلك
 والاجراء على مقتضاء بجهة طرفكم
 تحريرا في ٢٩ رمضان سنة ١٣٠١

• (شهر شوال سنة ١٣٠١) •

منشور من نظارة الداخلية بالتنبيهات من طرف المدير بن علي مشايخ
 غفراء النواحي بتكليف غفراء الدركات القرية جدامن
 محطات السكة الحديدية بالاتحاد مع غفراء المحطات
 المعينين من طرف مصلحة لسكة في الالتفات
 والملاحظة من باب المساعدة طبقا
 لما تقرر مجلس النظار

مصلحة السكة الحديد كانت ترغب ترتيب غفراء بطريقة استثنائية بدركات المحطات من
 البلاد الكائنة بها والبلاد المجاورة لها ونظرت هذه المسئلة بمجلس النظار فتقرر بها الموافقة
 على ما رأته نظارة الداخلية في هذا الشأن من نحو عدم امكان ترتيب غفراء زيادة عن المقرر
 لغفراء دركات كل ناحية والاكتفاء بالتعريف للمدير بات الموجودين بها رها محطات السكة
 الحديدية بالتنبيه على مشايخ غفراء النواحي بتكليف غفراء الدركات القرية جدامن
 المحطات بالاتحاد مع غفراء المحطات المعينين من طرف مصلحة السكة في الالتفات
 والملاحظة من باب المساعدة فقط بحيث ان غفراء المحطات يكونون هم العهد

والمستولين وغفراء الدركات يكونون أشبه بعادين ليس الا وبهذا صدرت مكاتبة من
رئاسة المجلس لهذا الطرف بتاريخ ٢٢ رمضان سنة ١٣٠١ نمرة ١٣٠ لأجراء
مقتضى ماقرر وبناء على ما ذكر لم ترقية تكمل لتعطى التنبيهات اللازمة من
طرف المديرية على مشايخ غفراء النواحي بتكليف غفراء الدركات القرية جداً من
المحطات بماقرره المجلس على الكيفية التي توضح
تحريراتى ٤ شوال سنة ١٣٠١

منشور من نظارة الداخلية بالجزاآت المقتضى ترتيبها على من
يتأخر في التبليغ عن ولادة المولود حال ولادته
أو يسقطه مدة من القيد بعد الميلاد
ومن يتأخر عن تقديم الاولاد
لتلقيح الجدري

ادارة مصالح الصحة العمومية أرسلت للداخلية مكاتبة نمرة ١٧٧ مقتضاها أنه حاصل
سقوط بعض المولودين بالجهات من القيد بسبب عدم التبليغ عنهم وكذلك واقع تأخير
من الاهالى في تقديم اولادهم لتلقيح الجدري لهم في الاوقات المحددة ولمناسبة أن هذه
الاحوال مضرة بالصحة العمومية ومخالفة للنظام الصحى رأيت الادارة المحكى عنها أنه
منع وقوع تلك المخالفات بصير مجازاة كل من يخالف بعدم التبليغ عن ولادة المولود حال
ميلاده أو أسقطه مدة من القيد بعد الميلاد سواء كان هذا المخالف من أهالى المولودين أو
القابلات أو المتولين بالتبليغ بدفع جرime من خمسين قرشا وفي حالة عدم الاقتدار بسجن
خمس أيام بدل الجزاء النقدي ويجازى بهذا الجزاء عنه من يتأخر من أهالى المولودين عن
تقديم ولده أو ابنته للتطعيم في الاوقات المحددة لأجراء العمل ولهذا رغب ادارة الصحة
العمومية اجراء ما يترتب عليه تنفيذ ذلك وبالنسبة لكون هذا التنفيذ لا يكون الا
بتصديق مجلس النظارة عليه قد تقدمت اليه مذكرة رقم ذا الشأن للتظن وتقرير
ما يستصوب والآن وردت افادة من رئاسة المجلس المشار اليه رقم ٢٨ رمضان سنة
١٣٠١ نمرة ١٣٨ بأنه لما تليت تلك المذكرة بجلطة يوم ١٧ يولييه سنة ١٨٨٤
وصار الاطلاع أيضا على افادة نظارة الحفانية الصادرة للمجلس عن رأى المعطى من
جناب النائب العمومي بالموافقة على ما رأته ادارة الصحة في هذا الصدد قد حصلت

المذولة في ذلك وتقرر بالموافقة على ما ذكره وأشير بإجراء مقتضاه فناء عليه قد كتب في تاريخه طهات الاقتضام بالاجراء على وجه ما أشرير واقضى تحريره تكم
 للاحاطة بما نص فيه ودقة الملاحظة لتنفيذه ومراعاة العمل بمقتضاه بواسطة اعلانه
 لكافة فروع تكمل لعلومية الاهالي به ليكونوا على بصيرة وتحذيرهم من المخالفة
 حفظ العمة العمومية الواجب الاعتناء بها
 تحريرا في ٨ شوال سنة ١٣٠١

مشور من نظارة الداخلية

انشاء معامل الدجاج

في أي بلد لن أراد

أصدر المجلس الخصوصي قرارين أحدهما بتاريخ ١١ محرم سنة ١٢٨١ بكيفية
 ما يصير في إيجاد معامل الدجاج في كل قسم وتخصيص بلاد بكل معمل حسب كفايته
 والثاني مؤرخ ٦ ذي القعدة سنة ١٢٨٢ بمقدار العوائد التي ترتب على المعامل
 حسب التخصيصات المذكورة بهما وكون الاجراء على مقتضى ذلك يعد بصفة احتكار
 البلاد لمعامل الدجاج وهذه الطريقة لا تنطبق على الحرية فصلت الخبارة مع مجلس النظارة
 عن ذلك والآن صدرت منه مكتوبة مؤرخة ٢٨ رمضان سنة ١٣٠١ غرة ١٣٥
 بالغاء وإبطال القرارين المذكورين عنهما وإباحة انشاء معامل الدجاج في أي بلد لن أراد
 وحيث ان الحالة كذلك فقد صدرت كذلك عموم لن لزوم وهذا بالجملة تكم
 للاجراء على مقتضاه وعلان عدم مشايخ الاهالي بذلك
 تحريرا في ١٢ شوال سنة ١٣٠١

مشور من نظارة الداخلية بموافقة لجنة الصحة وأيد بمجلس

النظام من الاجراءات الصحية المقتضى اتخاذها في

الفصل الشديد الحرارة مع الاحتياطات

اللازم اجراءها عند ظهور

مرض وبائي

في يوم ٢٦ يونيو سنة ١٨٨٤ اجتمعت اللجنة الصحية للنظر في الاجراءات الصحية

اللازم اتخاذها في القطر المصري في الفصل الشديد الحر ارتوقي الاحتياطات الواجب
اجراؤها عند ظهور مرض وبائي وبعد المداولة في ذلك تقرر

أولا يصير اتخاذ كافة الاجراءات الخاصة بالنظافة في المدن والقرى وتنفيذها على قدر
الامكان

ثانيا متى شوهد في قرية حالة هيضمية أو مرض آخر وبائية شبيهة بها فعند أوائل
المرض الوبائي يصير اخلاء المنزل الذي حصلت به الإصابة على الفور ثم بعد ذلك
يجري تبخير ودخانه (طلاؤه) بالجير الحي (غير المنقح) من داخله وخارجه بكل
اعتناء ولا يصرح في السكنة بالمنزل المذكور الا بعد انقطاع المرض الوبائي
انقطاعا تاما من القرية المذكورة

ثالثا في حالة وجود المرض الوبائي يلزم قفل كافة من احيض الجوامع قفلا محكما
وتبخيرها ويستعاض عنها بحفر حفر في الجهات القبليية من المدن والقرى
والبلدان بدلا عن ما يجرى تبخيرها دوما وتغطية بالاتربة

رابعا حيث ان الاصابات الاولى تظهر غالبا بين مرضى الاستباليات فاللازم والحالة
هذه هو حصول الاهتمام الكلي بهم او يعطى لكافة الحكام التعليمات اللازمة
للعالجة المصائب بالاسهال وبالامراض الاخرى مما لا تصرف الادوية التي تلزم
لذلك معرفة استبالية قصر العيني وهي التي تجرى تخفيضها وارسالها مباشرة
لحكيم باشية المدير يات

خامسا ادارة مصالح الصحة تجرى المستلزم لحصولها على مقدار كاف من الخيام وترسلها
لكل بند من مديرية لاستعمالها وقت الحاجة لسكان المنازل الذين يصير
اخراجهم منها ثم يصير ايجاد استباليات (نقال) تحت الخيام المصابين بالهضمة في
كافة الجهات التي يظهر فيها هذا المرض وهذه الاستباليات يكون بم اجراء خاصة
سفرية والخدمة اللازمون ليقدموا المعالجات والادوية للمرضى بمجانا

سادسا ينبه على الاهالي بغلي وتهوية المياه المعدة للشرب
سابعا حيث انه من المهم جدا في جميع الاودية الحصول على التعليمات الحقيقية عند
حدوث أول حالة بكل قرية فعلى قدر الامكان نصير المبادرة باجراء بحث دقيق
وصفة تشر بحجة لان أقل تأخير يمنع الحصول على التجاح

ثامنا حيث ان اللجنة العجيبة ترى أن عدم وجود عساكر بوليس بالقطر المصري هو
واضح الآن وأن الاخبار بتأخر اعطاؤها ولولا ذلك لكان يمكن اقامة

كوردون صحي في وقته قبل انتقال الاشخاص الاتية من (بورة) الاصابة الى
محلات آخر فلهذه المساسبات وافقت اللجنة الصحية على ماقرره المؤتمر الصحي
الدولي الذي اجتمع في وينا سنة ١٨٨٤ وهذا مضبوته

حيث روى أن الكور تبنية البرية غير قابلة التنفيذ وليس فيها ثمرة بناء عمت وجود
المواصلات المتعددة التي ترد اذ يوم عن يوم وحيث روى أيضا أنها تضر بالتجارة
ضررا عظيما فالمؤتمر المذكور لا يقر على الكور تبنينات البرية
وعملا كرى يمكن ادارة مصالح الصحة العمومية عند وقت الحاجة وظهور الوباء اذا
كانت المدينة أو القرية منعزلة انهز الاكلية التاكيد على الحكومة على حسب
رأى اللجنة بوضع هذه المدينة أو القرية تحت الحجر الوقتي ولو أن ذلك لا تعود منه
ثمرة وانما لا تتبع هذه الطريقة اذا ظهرت حالة أخرى في محل آخر

تاسعا يصير ابطال جميع المواد والاسواق التي تحصل في أوقات معينة في الفصل
الشديد الحرارة لغاية ٣١ أكتوبر منه اللازم الجارى حصوله أثناء ذلك
بالعالم والحيوانات توقيما من الاضرار بالصحة العمومية

(الامضا)	(الامضا)	(الامضا)
(الدكتور عثمان غالب)	(الدكتور شندويت)	(الدكتور حسن)
(الامضا)	(الامضا)	(الامضا)
على رياض أجازى	(الدكتور نديم)	(الدكتور ميلتون)

هذا وان المقصود بالمواد العطية التي تقام جله أيام في جهة واحدة ويتوجه اليها
العالم أفواجا أما الاسواق التي تقام في المدن والقرى في أيام معينة مدة بعض ساعات فقط
فلا يصير ابطالها بل تستمر على حسب العادة

(الامضا)
(الدكتور حسن)

المسطور بهذا صورة ماقرره لجنة الصحة وأيده مجلس النظارة بجلسته المنعقدة في يوم
الخميس ١٠ يولييه سنة ١٨٨٤ متضمنا الاجراءات الصحية اللازم اتخاذها في الفصل
الشديد الحرارة ثم الاحتياطات اللازم اجراؤها عند ظهور مرض وبائي وحيث انه من
الواجب تنفيذه بعموم القطر فقد كتب في تاريخه عن هذا كافة الجهات الادارية

وبالجملة هذا تكلم لاتباعه على التمام بجهتكم
تحريرا في ١٥ شوال سنة ١٣٠١

منشور من نظارة الداخلية لمديران قبل بعدم
تداخل قوة البوليس في أمر التجريم
وأن يكونوا تحت أوامر
حضرات المديرين

انه بناء على أن بعض حضرات مديري قبل تطلب من الداخلية عدم ورم ما يتبعه في تطلب
مأموري البوليس والصحة بجهته تنفيذ ما يتعلق بأمورهم من البنود المدونة بقانون
العقوبات الجديدة شاملة أمور المخالفات الصحية والتجريمات ولكون هذا القانون خاصا
بالحاكم الأهلية المسجلة وبمحالة عدم تشكيلها بعد في الوجه القبلي لا يسوغ تنفيذه
قد جرت المخاطرة في ذلك بين ما هنا وإدارة مصالح الصحة العمومية ونفتش عموم البوليس
وأخيرا وردت للداخلية مكاتبتان أحدهما من الصحة غمرة ٣٤٣ بأن بناء على أمر
الداخلية الصادر لها في ٢٤ شعبان سنة ١٣٠١ حررت الحكم بإشية قبل بعدم
سريان العمل هناك في الحالة الراهنة على مقتضى سود ذلك القانون المختصة بالمخالفات
الصحية والاخرى من نفتش البوليس غمرة ٦٤ بأنه حرر لاقليم مصر وأسيوط بعدم
تداخل قوة البوليس بجهاتهم في أمر التجريم وأن يكونوا تحت أوامر حضرات المديرين
وعليهم تنفيذها حالا ويراد اجراء المستلزم نحو ما تحصل من التجريم سواء كان
بتورده الخيرية بالاضافة للإيرادات أو رده لأربابه وحيث ان هاتين المصليتين قد
حررتا فروعهما القبلية به كذا في تاريخه صارت بليغة لحضرات مديري قبل ومن الجملة
هذا تكلم للمعلومية به واتباع الاجراء في النوعين المذكورين على الوجه
التبع من قبل أما ما يكون سبق تحصيله من التجريمات فهذا يورد للخيرية إيرادات اذا منها
تحصلت فعلا

تحريرا في ١٩ شوال سنة ١٣٠١

منشور من قطارة الداخلية بشأن عدم اختصاص المجالس
الحلمية بسماع المواد الجائرة لتقديم الدعوى فيها
الى تلك المجالس بمقتضى أحكام
لائحة المحاكم الشرعية

ان مصلحة بيت مال مصر كانت بعثت للداخلية افادة تشتمل على الدعاء عرجونة السمره
بالوصاية من قبل معتقته اعلى اشياء وأطيان ولكن هذه الوصاية جاءت مخالفة لقرار
المجلس الخصوصى الصادر فى سنة ١٢٨٣ من حيثية عدم تسجيلها فى حياة المعتقة
وقد التفت عرجونة الى حاله مسئلتها على الشرع الفراء ولذلك أرادت تلك المصلحة النظر
فى هذا ثم انه ورد من الروزناجحة للداخلية ما يفيد أن على أفندى شاكر الملتزم بناحية
بندق شرقية قد توفى وأن ورثته طلبوا أفضل حصه الالتزام المخالفة عنه اليهم وفيهم ابنته
الست ألفت التى لم تذكر فى محضر يوم الوفاة وأن قرار المجلس الخصوصى الصادر
فى سنة ١٢٩١ يقضى بأنه اذا وقع الادعاء على أبة تركه بدى أو ميراث قبل مضى
ميعاد السنة الجائرة فيه قبول السماع ولم تشهد به الشهود يوم المحضر يحال على المجلس
الحلى ولهذا أرغبت الروزناجحة صدور ماوافق فى ذلك وبناء على ما ذكر حوت
رؤية هاتين المادتين على مجلس النظارة فصدر منه افادتان الاولى فى ١٤ رجب
سنة ١٣٠٠ نمرة ١٠٥ تفيد أنه تقر بسماع دعوى عرجونة بمهاوموصى به اليها من
قبل معتقتها شرعاً حيث ان لائحة المحاكم الشرعية تجيز ذلك وهى ناسخة لما خالف
أحكامها من الاوامر واللوائح والمقشورات السابقة عليها والثانية مؤرخة
٢٨ رجب سنة ١٣٠١ نمرة ٨٣ تفيد أنه لا حاجة للتصريح من المجلس بسماع
مادته وراثه الست ألفت شرعاً وغيرها من المواد الجائرة لتقديم الدعوى فيها الى المجالس
الحلمية بمقتضى أحكام لائحة المحاكم الشرعية وأنه وان كان كتب لمصلحة بيت المال
والروزناجحة بالاجراء على وجه ما صدر من المجلس المشار اليه الا أنه من اللزوم علم الجهات
بما تقر فى هذا الشأن واتباعه فيها أيضاً فلذلك نشر للجهات وبالجمله هذا
للاجراء على ما اقتضاه

تحرى راي ٢١ شوال سنة ١٣٠١

منشور من نظارة الداخلية الى كافة الجهات تحذره من قبض من بل
 القطن بالماء وتبين لهم مضار هاته العادة وتستتمض
 همهم المديرين لتفهيم الاهالى عموما بضرر
 ما تعودوه من هذا القبيل وتنبههم
 بالافلاخ عن مثل
 هذه العادات

علت الحكومة الخديوية أن الاهالى متخذون بل القطن بالماء يدناهم بمقتصدون به
 زيادة الوزن وهم ما منهم أن في هذا ما يزيدهم رجاء وكسب ما مع أن هذه العادة ينجم عنها
 مضرات جسيمة لصوالحهم وصوالح التجارة معا
 منها أن البذرة متى ابتلت اكتسبت رطوبة تجعلها الى الجفاف فارتعة اللب لا تثبت في
 الغرس ولا يخرج النبت الا بعد ترقيع الارض عدة مرات وحينئذ تتأخر الزراعة عن
 مواعيد هاتحي تدركها الدودة وهنالك تكون الخسارة في الربح عظيمة كما أنه اذا أغمر
 من الزرع قليلا فيكون وجيرا للجدوى بل عديم الثمرة وهذا يؤدي الى الخطا طعن نفس
 الشعر الذي ربما يحدث فيه الماء عفونة فضلا عن سقوط أسعار البذرة أيضا
 وكل ذلك يترتب عليه لاشك كساد سوق التجارة مع أن مادي الزراعة والتجارة هما اللتان
 عليهما مدار الثروة والرأفاهية في هذا القطر

فاهما ما يجافيه نفعهم ودرأ المضرات عنهم كانت نظارة الداخلية أصدرت منشورا
 في محرم سنة ١٣٠١ لكافة المديرين بأن يفهموا الاهالى عموما بالافلاخ عن
 تلك العادة السيئة المخررة بصالحهم لكي تموز زراعتهم وتعلوا أسعارها
 ولقد كان المرجح أنهم يتلقون هذه النصيحة بحسن القبول ويتبعونها حرصا على المنفعة
 العمومية لكنه قد تحقق للنظارة الآن مما أنهى اليها من بعض محال التجارة أنهم لا يزالون
 عاكفين على ما تعودوه كأن لم يكن النصيحة بهم أثر يذكر
 على أنهم لو اتبعوها لأوامر زيادة الكسب ما يسر قلوبهم ويرفعهم في زمن يسير الى درجات
 الغنى والفلاح هذا وحيث ان الحكومة السنية يصعب عليها جذا أن ترى أبناء القطر
 متأخرين بأسباب القاعص عما فيه صالحهم ونفعهم
 وتود أن تراهم دائما راغرين في حلل الثروة والرأفاهية لتكون البلاد كذلك يجميل
 صنعهم متمتعة بنعمة التقدم والتجاح

فما يجافيه نفعهم من مقاصد ونيات الحساب الخديوي العالي قد أصدرنا هذا في تاريخه

منشوراً ثانياً لحضرات المديرين ومن الجلسة هذا
 الاول واعلاناً بأن الحكومة تستمض هممة رجالها في أن يشرفوا ما لديهم من الجهد
 في تفهيم عموم الاهالي بأن يقلعوا عن تلك العادة المضرة بصالحهم ضرراً بليغاً والعاقلة من
 اذا نصحت تصح
 تمهيراً في ٢٨ شوال سنة ١٣٠١

• (تم ردي القعدة سنة ١٣٠١) •

منشور من قطارة الداخلية بما صدر به الامر العالي بتاريخ
 ٢٠ رمضان سنة ١٣٠١ ونشره الحفانية للمحاكم
 الشرعية من اقامة المحاكم الشرعية الموجودة
 بالاقسام والمراكز بمحلات اقامة
 مأموريات تلك المراكز
 والاقسام

وأدرجت صورة الامر المذكور في مجموع أوامر سنة ١٨٨٤ فاستغنى بذلك عن
 درجها هنا

المسطر بهذا صورة الامر العالي الصادر بتاريخ ٢٠ رمضان سنة ١٣٠١ فيما
 يتعلق باقامة المحاكم الشرعية الموجودة بالاقسام والمراكز بمحلات اقامة مأموريات
 المراكز والاقسام فلاجل المعالومية بمنطوقه المنيف واقادة القطارة مريعا عن بيان
 المراكز اللازمة اقامة المحاكم الداخلة دائرة قضاء حضرة قسكم بها بالتطبيق لمنطوق الامر
 المشار اليه لزم تحرير هذا

المسطر أعلاه صورة الامر العالي الصادر في شأن اقامة المحاكم الشرعية الموجودة
 بالاقسام والمراكز بمحلات مأموريات تلك المراكز والاقسام وصورة ما نشر من الحفانية
 للمحاكم الشرعية في هذا الخصوص أيضا فلاجل معلومية
 عليه لزم الشرح وفي تاريخه صار اعلان باقي جهات الادارة
 تمهيراً في ٣ ذي القعدة سنة ١٣٠١

منشور من نظارة الداخلية بمأقره

مجلس النظارة في شأن اجراءات

البوليس بالمديريات

حيث ان الدكرية والصادر في ٢١ ديسمبر سنة ١٨٨٣ المختص بترتيب ادارة البوليس
حصل في فهم تطبيق احكامه بعض غلط وصعوبات ومن اللازم اصلاح ذلك لما فيه من
صالح المصلحة قد تقررها هوأت

المادة الاولى

ادارة عموم البوليس تكون تابعة لنظارة الداخلية تحت عنوان قسم الضبط والربط

المادة الثانية

يكون البوليس في المديريات والمحافظات تحت أوامر المديرين والمحافظين مباشرة لانهم
هم المسؤولون عن الامن العمومي

المادة الثالثة

يكون بوليس الاقسام أو المراكز تحت أوامر نظار الاقسام ومأموري المراكز مباشرة
فانهم يصفقون بدويع من طرف المدير

المادة الرابعة

رؤساء البوليس في المديريات يصير تسميتهم باسم مأموري البوليس ورؤساء البوليس في
الاقسام أو المراكز باسم معاون البوليس

المادة الخامسة

كافة التقارير المتعلقة بالجنايات والجنح والمختصة بالامن والراحة يجب على معاوني
البوليس أن يقدموها الى نظار الاقسام ومأموري المراكز ومنهم المديرون وهؤلاء
يلفونها الى نظارة الداخلية

المادة السادسة

على مشايخ النواحي أن يخبروا أقرب نقطة بوليس بكل جنائية أو جنحة تحدث في جهتهم
حالا لاجراء ما يلزم فيها كما تقتضي به الاصول

المادة السابعة

لا يجب على بوليس المدير بات أن يباشر أعمال التفتيشات القضائية بل يجب عليه عند
حصول جنائية أو جنحة أن يتوجه لمحل الواقعة في أقرب وقت للوقوف على الحقيقة
واتخاذ الاحتياطات الوقية بدون انتظار أمر ما وأن يخبر ناظر القسم أو مأمور المركز حالا

حتى بمعرفة يجرى اللازم طبقا للقانون

ان ما سبق توضيحه به ذامن التغييرات يكون في المديرات أما في المحافظات فلا يحدث أدنى تغيير في أشغال البوليس بل تبقى على ما هي عليه الآن مؤقتا

المادة الثامنة

على نظارة الداخلية أن تعلن كافة المصالح التابعة لها بما تقر به هذا وتكلفهم بالاجراء على مقتضاه بدون تأخير

المسطر أعلاه ضرورة ما قرره مجلس النظارة في شأن اجراءات البوليس بالمديرات ومن ضمنه أن يبقى البوليس في المحافظات على صفته الحالية مؤقتا وحيث انه من اللزوم العلم به عموما واتباعه فقد صار نشره في تاريخه لكافة المديرين والمحافظين ومن الجملة

هذا تكتم

تحريرا في ٣ ذى القعدة سنة ١٣٠١

منشور من نظارة الداخلية الى جميع فروعها أعلنت فيه ما اتخذته عمد

وأعيان ومعتبرو المزارعين ببندر طنطا للوصول الى دفع

ما يضر بالصحة العمومية وأوصتهم بأن يحثوا

الاهالي على اقتنائهم في هذا

الآثر الجليل

ان سعادة مدير الغربية بالنسبة لما رآه من وجوب استدامة النظافة في بندر طنطا

تنقية للاهوية من كل ما يضر بالصحة العمومية كان عقد جمعية بطرفه من عمد وأعيان

ومعتبري مزارعي هذا البندر بالنظر في الطرق المؤدية لذلك وبالمدولة قرر وما هوأت

أن تخلص الشوارع والحارات وبعد معرفة مقدار ما يلزم من العمال كالكسيز والسقاين

والقعة بخدم الحفر ومساواة سطح الارض واصلاحها بقدر ويحصر ما يلزم لهم من

الاجر والمهايات وثمن بعض الادوات كالقوس والمقاطف ثم يخصص ذلك على ارباب

الاماكن من منازل وو كابل وحوادث حسب ما يتقرر بالتراضي على كل محل واذا ذلك تنقسم

المدينة الى اقسام بعين لكل قسم منها مقدم وعمله مخصوصون يناطون بنظافته ومعرفة

المقدم يحصل المقرر على أرباب أملاك القسم شهرياً وتعطى لهم به ایصالات الاستلام وهذا الحصر يكون بمقتضى قوائم تعمل وتحفظ تحت يد الكاتب الذى يعين لذلك بمساهمة من ضمن الإيرادات المتحصلة وعليه أن يحرر تلك الايصالات التى يلزم أن تكون محتومة بختم من ينتخب أميناً للصندوق وان يعطى لكل مقدم ایصالات بقيمة المقرر على أرباب أملاك قسمه ليجرى التحصيل والتوريد للصندوق فان أورد نقوداً تخط عن القيمة المينة بالایصالات تطلب منه ذات الايصالات الباقية

وكذلك رأى الموما اليهم لزوم تعيين لجنة مخوصة تركب من سبعة أشخاص من أعيان البندر يكون أحدهم أميناً للصندوق وانضموا بهم بالفعل ونظراً لان هذا العمل لا يكلف الحكومة شيئاً ما فى محله وبه تنظم حالة البندر فى النظافة والرش كما هى الواجبات الصحية طلبه عادة المدير الموما اليه التصريح بحبه من هنا فصريح لسعادته بأجرائه على شرط أن لا يكون الحكومة مداخله رسمية فيه كما قرره مجلس النظار

وحيث ان هذه الطريقة فى الواقع من أوفق الطرق المؤدية للعصول على دوام النظافة فى المدن والبنادر وماشا كلها وبسرياتها فى الجهات عمومات ترفع المضرات الصحية بلا ريب ويكون النظام الصحى العام محفوظاً من موجبات الخلل فلهذا ولاهمية الموضوع كما لا يخفى وتطلب ادارة الصحة أيضاً بما نهته للتظارة فى ٢٠ شوال سنة ١٣٠١ نمرة ٣٧٩ صدور الاوامر باتباع تلك الطريقة قد حصل التشرع من هذا الطرف بما يلزم عن ذلك فى تاريخه لحضرات المديرين والمحافظين ومن الجملة هذا السعادتكم لاعلان ما أجراه عمدوا أعيان بندر طنطا الى جميع عمدوا أعيان ومعتبرى طرفكم فيلزم أن تخنواهم على أن يقتضوا ذلك الاثر الجليل والعمل الجليل وعلى ككل حال فانا نتعشم انه بحسن همكم يتم المقصود

تحريراً فى ٥ ذى القعدة سنة ١٣٠١

منشور من تظارة الداخلية بالتأ كيد على من يلزمها إزالة قن الطوب
من المحلات التى تكون بجري أو غرقاً أو شرقي
النواحى وجعلها فى الجهات القبلية
منها بعيداً عن السكن

سعادتمير مصالح الصحة العمومية أوردى ضمن افادة قلمها لهذا الطرف بنمرة ٣١٣

أنه في حال مرور مفتش صحة قسم أول قبلي وجد في دائرة النواحي قن طوب ولهذا يريد
 سعادة المدير مخبر قسائر المدير يات بعدم وضع القمن بحري النواحي بل يكون وضعها
 بالجهات القبلية بعيدا عن محلات السكن حسب أصول وقوانين الصحة المتبعة منها
 لما يتأتى من الضرر وحفظ الصحة وحيث ان وجود القمن في دائرة النواحي قريبا من
 محلات السكن في الواقع يضر بالصحة العمومية واذا تخصص لها محلات قبلي النواحي
 يكون في ذلك وقاية فينبغي الاعتناء بهذا الامر والمبادرة بالتأكييد على من يلزم بإزالة
 القمن المذكورة من المحلات التي تكون واقعة بحري أو غربي أو شرقي النواحي وجعلها
 في الجهات القبلية منها بعيدا عن السكن حتى بهذه الوساطة ترفع الضرر بالصحة الواجب
 المحافظة عليها وقد حصل التشرية في تاريخه لباقي الجهات لاتمعه
 تحريرا في ٦ ذي القعدة سنة ١٣٠١

منشور من نظارة الداخلية لمدير يات الوجه البحري ونظارتي المالية
 والحاقية ومديرية الخيزة بمصادره الامر العالي بتاريخ
 ٣ ذي القعدة سنة ١٣٠١ من اعتبار مأموري
 المراكز بالاقاليم البحرية من مأموري الضبطية
 القضائية وقضاة للمخالفات
 في دائرة مراكزهم

وأدرجت صورة الامر المذكور في مجموع أوامر سنة ١٨٨٤ فاستغنى بذلك
 عن درجها هنا

المسطر أعلاه صورة الامر العالي الصادر في ٣ ذي القعدة سنة ١٣٠١ (٢٤ أغسطس
 سنة ١٨٨٤) باعتبار مأموري المراكز بالاقاليم البحرية من مأموري الضبطية
 القضائية وقضاة للمخالفات في دائرة مراكزهم فلاجل المعالومية به واجرا مقتضاه لزم
 تحريره

حاشية انه وان كان المديرين لم يذكروا بهذا الامر مع كونهم من الاصل من مأموري
 الضبطية القضائية لكن حيث لم يقصد بذلك اخراج مأموري المراكز من التبعية

للمديرين بل انهم مازالوا تحت ملاحظتهم و امر اقبتهم في تأديته هذه الامور الى القضاية
فلاجل عدم الالتباس اقتضت الحاشية كما صدرت بمكاتبة رئاسة مجلس النظار
للاخيلية رقم ٦ ذى القعدة سنة ١٣٠١
تحريرا في ٦ ذى القعدة سنة ١٣٠١

منشور من نظارة الداخلية بما تقرر بمجلس النظار من
انقضاء القومسيون الذي تشكل لحصرو بيع
أملالك وموجودات أجدعراي ورفقائه
الستة واحالة أعماله على
محافظة مصر

حيث انه بمقتضى ما تقرر بمجلس النظار ووردت به لهذا افادة الرئاسة رقم ٢٧ شوال
سنة ١٣٠١ غرة ١٦١ انقضاء القومسيون الذي تشكل لحصرو بيع أملالك
وموجودات أجدعراي ورفقائه الستة واحالة أعماله على محافظة مصر وكتب لسعادة
محافظة الجيزة بمقتضى ما تقرر في تاريخه
تكم للمعالم بمقتضى ما تقرر في تاريخه
صارا شعرا باقى الجهات
تحريرا في ٧ ذى القعدة سنة ١٣٠١

منشور من نظارة الداخلية للمدريات والمحافظات بما جرحه
نظارة المالية في تعديل هيئة ميزانية سنة ١٨٨٤
من ضم ما هيأت ومصرفات قسعى الادارة
والتحصيلات الى فصل واحد
والاستئذان من المالية رأما
عميا يلزم صرفه

صورة افادة واردة للداخلية من نظارة المالية بتاريخ ٢١ أغسطس سنة ١٨٨٤
غرة ٢٥٧ محاسبة

انه من ضمن ما حصل في هيئة ميزانية سنة ١٨٨٤ من التعديلات الجارية الآن عمل الحسابات بموجبها في سائر المصالح قد صار ضم ماهيات ومصرفات قسمي الادارة والتصيلات في المديرية والمحافظات الى فصل واحد بمراجعة فرز مستخدم في كل ادارة على حدة أما المصروفات فبالنظر لما بيننا من المناسبة قد صار ضمها الى بند واحد بدون فرز ما يختص بقسم الادارة المتعلق بنظارة الداخلية مما يختص بقسم التصيلات المتعلق بنظارة المالية بما أن هذه الهيئة الجديدة أصوب من الهيئة القديمة التي كانت متبعة لغاية ١٨٨٣ وهي تساعد على حصر حسابات مصرفات القسمين التابعين رأساً للمدير أو المحافظ ثم انخذ الآن كانت المديرية والمحافظات تعرض على نظارة الداخلية كل أمر يتعلق بالمصرفات المختصة بالادارة وعند التصريح بوجود اعتمادات كافية لها في الميزانية ليخصم منها المصروفات المطالب اجراؤها كانت نظارة المالية تأمر بالصرف ولكون مصرفات الجهات ماعدا القليل منها لا يتخلو من كونها اعتيادية وكانت الجهات تعرض عنها الداخلية فنظر الضم مربوط ميزانية قسمي الادارة والتصيلات الى فصل واحد ولمنع ضياع الوقت وتكرار المكاتبات الغير لازمة بين النظارتين رؤى من الاوفق أن التصريح بمصروف ما واذن الصرف يصدران كلاهما من نظارة المالية ولزم ترقيعه لسعادتك بمثل استصواب ذلك وصدر لا و امر اللازم للمديرية والمحافظات بالاجراء حسب ما ذكر واذا اتفق لزوم مصروف غير اعتيادي مختص بالادارة ليس مربوطا له شيء بالميزانية فعلى نظارة المالية أن تطلب رأي نظارة الداخلية قبل التصريح بتقديم

المسطر أعلاه صورة افادة المالية الواردة للداخلية بتاريخ ٢١ أغسطس سنة ١٨٨٤
نمرة ٢٥٧ محاسبة بمأجرة في تعديل هيئة ميزانية سنة ١٨٨٤ من ضم ماهيات ومصرفات قسمي الادارة والتصيلات في المديرية والمحافظات الى فصل واحد بمراجعة فرز مستخدم في كل ادارة على حدة وما وابتداء المصروفات ببند واحد بغير فرز لتناسبها وما رآته من صدور نصريحات وأذونات أي مصروف من نظارة المالية وهي تطلب رأي نظارة الداخلية عندما يتفق لزوم مصروف غير اعتيادي مختص بالادارة ليس مربوطا له شيء بالميزانية وبما على ذلك صار النشر للجهات عماد كرويا لجملة هذا السعادتكم للمعلومية والاجراء حسب ما أشارت المالية

حاشية حيث انه يساء على ما ذكر صار يلزم أن الاستدانات التي كان جاري ورودها من جهتك للداخلية عما يلزم صرفه من مربوط قسم الادارة يكون تحريره او ارسالها رأسا

للمالية بدون توسط الداخلية فإلزم التخصيص زيادة الإيضاح عن ذلك
تحريراً في ١٣ ذى القعدة سنة ١٣٠١

منشور من نظارة الداخلية بشأن الأوجه
المتعلقة بمواد المخالفات المحرر
عنها العقائبة

علمت مشكلات مكاتب الداخلية الرقمية ١٣ الحاضرة بمرمرة ١٨٩ بخصوص الأوجه
التي تستفهم عن مديريتنا الداخلية والشرعية من ذصار إعلان ما بالامر العالي الصادر
في ١٣ الشهر الحال باعتبار ما موري المراكز بالجهات البحرية من مأموري الضبطية
القضائية وقضاة للمخالفات في دائرة مراكزهم وقرار مجلس النظارة الصادر في التاريخ
المرقوم بشأن اجراءات البوليس فنفيد سعادتكم أما عن الوجه الاول المختص بما اذا
كان يلزم حضور وكيل عن النائب العمومي في جلسات المخالفات التي تنعقد لدى
المأمورين المحكي عنهم فانه من مقتضى البند ١٢٥ من قانون تحقيق الجنايات يلزم
تعيين أحد مأموري الضبطية القضائية بعرفة النائب العمومي لأقامة دعاوى المخالفات
في حالة عدم وجود وكلاء النائب المذكور وذلك سبق التنبيه من هنا القلم النيابة العمومية
لدى تبليغه الامر المشار اليه بأخذ الاحتياطات اللازمة في هذا الشأن وأخطار هذا
الطرف عن يتعين وأما عن الوجه الثاني المراد به معرفة ما اذا كان يسوغ للمأمور المركز
في حال تغيبه عن مركزه بأشغال المرور والعملية أن يوكل عنه في المخالفات أحد معاوني
المركز أم لا فليس له ذلك إذا الامر العالي المشار اليه لا يتناول الترخيص لغير هؤلاء المأمورين
بمجاز كرومنع المانع مما يحصل من العطل في أشغالهم فكل مأموره أن يخص يوماً
أو يومين في الاسبوع لرؤية مواد المخالفات بأي جهة كانت في دائرة المركز ادارته وأما
عن الوجه الثالث المختص بعدم وجود سجون بالمراكز لحبس من يحكم عليهم بالحبس نظير
مخالفات فهذا المختص بنظارة الداخلية لتتبع السجون اليها وأما عن الوجه الرابع
المرغوب به معرفة ما اذا كان نظر المخالفات التي تحدث ببلاد مراكز المنصورة أو بالبندر
يكون بعرفة مأمور المركز أو قاضي المخالفات الموجود به هذا البندر من قبل المحكمة
الاهلية فانه مع وجود ذلك القاضي بالبندر المرقوم يكون اللازم هو رؤية مواد المخالفات

التي تحدث فيه بعرفته وإذا كان يرغ لمأمور المركز مواد مخالفات تختص بدائرة المركز
ما خلا ذلك البند فله أن يتطرها وأما عن الوجه الخامس المتعلق بتخليف مأموري
المراكز اليمن وبمخضورهم في بعض جلسات المخالفات لشاهدة نظامها وما هو جار فيها من
المرافعات والأحكام للقرن على أشغالها فهذا لا بأس به وتخليف مأمور كل مركز اليمن
يكون بالحكمة الأهلية الداخلة في دائرتها مركزه وأما عن الوجه السادس الذي هو
بخصوص الأدوات اللازمة لهذا العمل من دفاتر وأوراق فنظارة الحفائية مستنبه على
الحاكم الأهلية بأن تعطي لكل من هؤلاء المأمورين رسومات الأوراق والدفاتر المختصة
بهذا العمل عند طلبهم ذلك منها وأما ما أوراه حضرة مدير القليوبية فيما يختص
باجراء آت البوليس فإن قرار المجلس المشار عنه لا يقتضي منع البوليس من ضبط الحوادث
وابراء التفتيش الابتدائية في الجهات التي لا يكون موجودا بها مأمور المركز فاقضت
أفادته معادتك عماد كرا للاحاطة واجراء ما وافق أن قدم

المسطر أعلاه صورة ما ورد من الحفائية بتاريخ ١٤ ذى القعدة سنة ١٣٠١
نمرة ١٨٥ عوم بشأن الأوجه التي تحرر عنها لها من هنا بناء على استيفاهم مدير
القليوبية والشرقية فلاجل اتباع الاجراء بمقتضاه بالمديرية لزم الشرح عليه
بما ذكر هذا وأما ما يختص بالسجون المقتضى ترتيبها بالمراكز فقد ترا أن الحكم
في المخالفات يكون في أغلب الأحيان بالتجريم وإذا اقتضت الحالة لسجن أحد عند
الضرورة فلا بأس من إرساله لسجن المديرية وستصدر التعليمات اللازمة من نظارة
الحفائية لوكلاء النائب العمومي بالمديريات فاضية بتوكيل معاوني البوليس عنهم في مواد
المخالفات أمام مأموري المراكز حالة كونهم بصفة قضا للمخالفات
تحريرا في ١٨ ذى القعدة سنة ١٣٠١

• نشود من نظارة الداخلية بشأن معاقاة الفقراء

من الاهالي من رفع القرش عن

تذكرة قيد المولودين

بالنسبة لما أوراه مقدس محبة قسم أول قبل من أن صيارف النواحي متوقفون في قيد

المولودين الذين ليس لاهاليهم اقتدار على دفع ثمن تذكار القيد رأت ادارة الصحة أنه لو صار رفع القرش عن التذكيرة عن الاهالى ربما يظهر زيادة في عدد المولودين واللجنة المالية استحسنت معاقبة الفقراء من ذلك وباحالة هذه المسئلة على مجلس النظار قرر في جلسته المنعقدة في يوم الاثنين ٤ ذى القعدة سنة ١٣٠١ (٢٥ أغسطس سنة ١٨٨٤) بموافقة مآرائه اللجنة فيما ذكر كإيراد للداخلية من رئاسته بتاريخ ٧ ذى القعدة سنة ١٣٠١ نمرة ١٧٤ وبناء عليه قد لزم تبليغ جهات الادارة ذلك وبالجملة بجهتكم لاتباع الاجراء على مقتضاه
تحريرا في ١٨ ذى القعدة سنة ١٣٠١

منشور من نظارة الداخلية بموافقة المجلس العسكري
من طرفه مهرا ن أفندي زبكي الذي كان
ضمن خدمة الجيش من خدمة
الحضرة الخديوية

وردت للداخلية افادة من نظارة الحربية رقيمة ٢٩ شوال سنة ١٣٠١ نمرة ٢٨٨ بأن مهرا ن أفندي زبكي انقطعت خدمته من حكومة ولى النعم بناء على قرار صادر من مجلس عسكري بطرده ونشر عنه بالاورام العسكرية الصادرة من الدردارية يوم ١٨ أغسطس سنة ١٨٨٤ نمرة ٦٧٣ بأنه رقت من خدمة الحضرة الخديوية ولكون بالاستفهام من المذكور عن كيفية دخوله بالجيش لمناسبة أن اسمه غير وارد بمجلات الضباط أجاب بأنه أرمى الجنس وأقامته باسكندرية بجهة المحمودية بمنزل والده بدر ومن زبكي من أصحاب الاملاك باسكندرية وأنه دخل الجيش برغبته بالاي السوارى في شهر فبراير سنة ١٨٨٤ وتوجه الى سفيرة سواكن مع سوارى الجيش برغبته أيضا وكان بوظيفة ملازم ثانی وما عطيت له عريضة تلك الرتبة وأنه صار في علمه منطوق الحكم الذى صدر فى حقّه فيراد معلومية الداخلية بالحكم المذکور وحيث ان اخطار الداخلية بذلك يعلن بأن القصد منه هو علم جهات الادارة بما حكم به على المذکور فبناء على ذلك قد نشر في تاريخه للجهات عموما بما ذكر ومن الجملة هذا
تكم للمعلومية
تحريرا في ١٨ ذى القعدة سنة ١٣٠١

منشور من نظارة الداخلية بشأن التعليمات المختصة بتقرير
وتسجيل الجنايات والجنح وغيرها للعمل
بموجبها للمديرين موقتا الحين اتمام
قانون نظام وواجبات
البوليس

تعليمات تختص بتقرير وتسجيل الجنايات والجنح وغيرها للعمل بموجبها للمديرين
موقتا

أولا عند ما يدخل خبر لاي نقطة بوليس عن حصول حادثة من الجنايات أو الجنح أو
المخالفات فعلى حكمدار تلك النقطة أن يدرج هذه الحادثة في كشفين من
أورنيك نمرة ١٠ ويرسلان الى ناظر القسم أو مأمور المركز للتصديق عليهما
ويرسل أحدهما الى المديرية والاخر الى وكيل النائب العمومي ومتى انضج
للمديرية أن هذه الحادثة ذات أهمية جده افعليها أن تغبر نظارة الداخلية عنها
تلغرافيا

ثانيا ان كان ناظر القسم أو مأمور المركز متباعدة عن نقطة البوليس وكانت الحادثة
التي حصلت ذات أهمية فعلى حكمدار بوليس تلك النقطة أن يرسل أحد
الكشفين الى ناظر القسم أو مأمور المركز والكشف الثاني يرسله راجعا الى وكيل
النائب العمومي

ثالثا عند حصول ارتكاب أي جنسية أو جنحة ذات أهمية يجزى تقرير كشفين
بتفصيلات الواقعة من أورنيك نمرة ٦ بعرفه ضباط البوليس الموجودين نقطة
البوليس ويرسله الى مأمور المركز أو ناظر القسم وهو يرسله الى المديرية والمديرية
لها الحق أن تعجز أحد الكشفين لقيده بدفتر الجنايات الموجود بدفترها أو الكشف
الثاني ترسله المديرية في الحال الى نظارة الداخلية وبعد قيد الكشف الاول يرسل
لديويوني انسب كتر جنرال والديويوني بعد قيده يرده للمديرية ثانيا

رابعا جميع الجنايات والجنح والمخالفات يلزم قيدها بدفتر القسم الذي تتوقع فيه وكافة
الجنايات والجنح التي ترسل عنها تفصيلات واضحة الى المديرية يلزم قيدها بدفتر
بوليس المديرية المختصة بذلك

خامسا مأموري البوليس بالمديرية يرسل لهم كشف في كل خمسة عشر يوما من المراكز
بتعداد المخالفات التي لم يكن سبق قيدها بدفتر المديرية وبعرفتها يجزى ارسال

كشف شهرها الى نظارة الداخلية بمقدار الجنائيات والجناح والخالفات التي وقعت
بها ويضاف على الايضاحات الواردة بدفتر القيد بوليس المديرية في انتهاء كل شهر
مذكرة عن عدد المخالفات والجناح التي لم تكن واردة به وتكون مسددة
فقط بدفتر القسم

سادسا كل نقطة بوليس يكون فيها دفتر أحوال يومية من أورنيك غمرة ١٤ لاجل أن
يدير فيه كافة الحوادث التي تتوقع من شروق الشمس الى غروبها ومن غروبها
الى شروقها بالتوالي بمعرفة الضابط الأكبر حكم دار النقطة

سابعا كل نقطة بوليس يجب أن يكون فيها دفتر سجل من أورنيك غمرة ٢٧ لقيد
الدورية فيه يوميا

ثامنا كافة الحوادث التي تحدث بدون تسبب فعل فاعل مثل الفرق والحريق والموت
بأسباب السقوط والدهش وما أشبه ذلك من الامور التي بالقضاء والقدر يصير
قيدها بدفتر مأمور بوليس المديرية أورنيك غمرة ٨

تاسعا التقارير المختصة بالرم التي توجد ملقاة في البحر والنهر والترع والبرك يجري قيدها
بدفتر أورنيك غمرة ٩ بمركز بوليس القسم وترسل كشوفات في كل أسبوع بذلك الى
مكتب بوليس المديرية وفي كل أسبوعين ترسل كشوفات من مأمور بوليس
المديرية بواسطة المدير لنظارة الداخلية

التعليمات المشروحة أعلاه يجب اتباع الاجراء بموجبها بمديرية وجه قبلي وبحري
موقتا حين اتمام قانون نظام وواجبات البوليس البحري عمله الآن انما نظر الكون
مديرية قبلي لم يكن بها قلم نيابة قسدا لاعتبار تحرير كشفين بالجنائيات والجناح يكتفي بكشف
واحد ويستغنى عن الكشف الثاني المنزه عن ارساله لوكيل النائب العمومي الموضح عنه
بالوجه الاول والثاني من هذه التعليمات وفي تاريخه صار نشر ذلك لعموم المديرية
وبالله هذا تكمل للاجراء كما ذكر

تحريرا في ٢٣ ذي القعدة سنة ١٣٠١

منشور من نظارة الداخلية الى جميع المديرات ينفت فيه ما يجب
على المديرين في شأن تنصيب مشايخ البلدان وعملها
ووكلائهم وحشنتهم على تحجب الاجراءات
التي لا ترتب عليها فائدة في
هذا الموضوع

من المعلوم أن العمدة والمشايخ هم نواب الحكومة في توطين نظام الضبط والربط ببلادهم
وعليهم المدافى عمارها باستقامة أحوال أهلها وتنشيت أقدامهم فيها وتكثير ثروتهم
بالعدل والمساواة بينهم والقيام بأعباء أشغالها الأميرية والشخصية من تحصيل الإيرادات
وتأدية الطلبات والانقار الذين تستلزمهم مصلحة البلاد سواء كانوا التشغيل العملياتيات
وغيرها أو لحفظ وصيانة مصلحة الرى التي هي مصدر تلك الإيرادات ومعاش الأهالى
وسير أحوال القارة والزراعة وحفظ دركات البلاد وقطع دابر الأشقياء والصوص هذا
إذا تعينت العمدة والمشايخ للبلاد بحسب ما يلائم زمامها وتعدادها عن ترى الحكومة توفر
شروط الأهلية فيهم برغبة واختيار الأهالى وأقر عدا المجاورة وحكام الإدارة على موافقتهم
لذلك كأن يكونوا من ذوى البيوت الشهيرة أو باب الاطيان خلى الديون جدى السير
والسوابق القين رشدهم غير طاعنين فى السن بعيدين من زعرة العسكرية وقرعها
واقفين على أحوال بلادهم وأهلها عالين بدقائق أمورها وتعنت لهم وكلاء يكونون بتلك
الشروط والقيود أو قريين منها تعرفهم الحكومة فى أداء الأشغال وملاحظة الأمور
المذكورة فى حال غياب موكلهم ليس الاو يكونون مسئولين عما يستولون عنه بحسب
الظروف بعراة أن العمدة يكونون أكثر استعدادا واعتبارا وإذا انعكس الحال بتعيين
أولئك من أناس لم يكونوا بالشروط والقيود المذكورة فيجزم عن ذلك انخلال عرى
استقامة أحوال البلاد ويقتل الفساد أشغالها والدمار أهلها ويقع الفشل والتزع بينهم
ويترددون بالشكوى فى حق مشايخهم والحكام الذين باشرؤ وتنصيبهم على خلاف الشروط
السابق ذكرها ومع كون الترتاب فى أن المدير يات بجسد حكاهما واجتماعهم بمكن اذن
هذه المقاسد وقطع وسائل الشكوى بالتخاب وتنصيب العمدة والمشايخ ووكلائهم من
نوفرت فيهم الأهلية بالكيفية السابق ذكرها وتقريرهم فى وظائفهم بالخبرة مع الداخلية
نراهم غير مهتمين بهذه الأمور المهمة التي عليها مدار العمار وأكبر شاهد على هذا ما جاءت
به أوراق مواد الشياخات المتواردة للداخلية فإن منها ما دل على ترك بلاد خالية من وجود
مشايخ مقررين فيها خلافا للأصول ووجود بلاد خالية من وكلاء معروفين لمشايخها

وعندها عند تعيينهم عن وظائفهم وهي الاغلب على أن هذا لا ينبغي ومنها ما دل على
تصويب أناس بغير رضا الالهائي مجردين من الاطيان والاعتبار خلافا لما استلزمه مصلحة
البلاد وأهلها على أن الالهائي أكثر والشكوى في حق أولئك وأمثالهم ونسبهم
لا غتيال حقوقهم وليس ذلك من الغريب في جانب أناس يتقلدون الوظائف بغير استحقاق
ومنها ما دل على تصويب أشخاص زيادة عما يلائم زمام وتعداد البلد أو الكفر خلافا
لما نص بقرار شورى النواب الصادر عليه الامر العالي في ٢٥ ذى القعدة سنة ١٢٨٥
عن ترتيب الشياخات ومنها ما دل على تعيين أناس بغير نصريح الداخلية خلافا لما توجه
الاصول وتصويب آخرين لاثنين برغبة الالهائي باذن تفتيش الاقاليم وتركوا راقها
بالمركز زمانا طويلا بغير تنفيذ وأعيدت المخابرة في شأنها مع الداخلية بغير ادعاء على
ذلك ومنها ما دل على وفاة شيخ أو عزله وإجراء المخابرات في شأن تعيين البديل زمانا مبديا
وتضارب فيها الاقوال والتعريات بالسلب والايجاب بغير فائدة مع وجود الحصة أو
الحصص خالية من شيخ أو مشايخ فيها يعززون أشغالها ومنها ما دل على وجود أوراق قديمة
تتعلق بمسائل شياخات انقسم الامر فيها ومر على حين من الدهر وهي محفوظة وعند
اقتضاء تعيين شيخ بدل آخر توفي أو عزل نسقحضر الاوراق وترقى بأوراق التعريات الجديدة
بغير اقتضاء ومنها ما بان عن طلب تعيين مشايخ طاعينين في السن وآخرين لم يكونوا
بالغين رشدهم الى غير ذلك من تلك الامور وأمثالها وطالما نهت الداخلية المديرين عن
التهمج في مسائل الشياخات بهذه الكيفية وأمرتها بان تسلك في أقوم الطرق وما زالت
حكماؤها وعالها غير مهتمين بذلك مع علمهم بأهمية الامر ولا نعم لهذا من سبب غير التقصير
في شؤون مصلحة البلاد والعباد على أن هذا يؤجبه للوقوع في ورطة المسؤولية والمحاسبة
ولكن عهدنا بحضرات المديرين الآن أن يراعوا دأما في مسائل الشياخات من الآن
فصاعدا الخطط القويمة ويتبعوها ويتروكوا ضدها كما هو المأمول في مهمهم ولذلك
أصدرنا اليهم هذا المنشور حاملا لأمرنا يجب اتباعها وأمرنا يجب اجتنابها للعمل في تلك
المسائل المهمة بمقتضى نصوصه وبالجمله هذا الحضر تكلم السلم بما أشتمل عليه ونشره
واعلانه على من يلزم بالمديرية وفروعها لاتباعكم واياهم ما أمر به واجتناب ما نهى عنه
وليس ذلك بعزير على همكم وكل مسألة تأتي للداخلية من مسائل الشياخات من الآن
فصاعدا تكون متبعة على نصوصه بوضاحة زمام البلد وتعدادها واسم وسن وأطيان
العمدة أو الشيخ الذي يراد تصيبه بدل متوفي بمجرد وفاته أو معزول بأمر الداخلية بالطريقة
الاصولية بمجرد عزله وهكذا اسم وسن الوكيل عنه بعد التثبت من أهليته ما توفى الشروط

والقيود السابقة في سماوخلوها من الموانع والمخدرات حتى تكون شاكرين مسعاكم
شكرا زائدا وبالله التوفيق
تحريرا في ٢٤ ذي القعدة سنة ١٣٠١

منشور من نظارة الداخلية بمصدر به الامر العالي بتاريخ
١٧ ذي القعدة سنة ١٣٠١ مما يختص بحجز
المحصلات بطرق واجراءات مختصرة
بالكيفية الموضحة فيه

وأدرجت صورة الامر المذكور في مجموع أوامر سنة ١٨٨٤ فاستغنى بذلك عن
درجها هنا

المسطر بهذا صورة الامر العالي الصادر في ١٧ ذي القعدة سنة ١٣٠١ (٧ ستمبر
سنة ١٨٨٤) فيما يختص بحجز المحصولات بطرق واجراءات مختصرة بالكيفية الواضحة
فيه وقد حصل اعلاؤه لكافة المديرين ومن الجمله هذا تكتم لاتباع الاجراء
بموجبه
تحريرا في ٢٦ ذي القعدة سنة ١٣٠١

منشور من نظارة الداخلية بالغامص لخدمة
القناطر الخيرية وتتبع أشغالها
لمديرية المنوفية

حيث علم مما ورد لهن من رئاسة مجلس النظار بتاريخ ٢٧ ذي القعدة سنة ١٣٠١
نمرة ١٩٢ انه بناء على طلب نظارة الاشغال العمومية تقرر بالمجلس المشار اليه الغاء
مصلحة القناطر الخيرية وتتبع أشغالها لمديرية المنوفية فقد كتب في تاريخه لمن لم يزل
ومن الجمله هذا تكتم للمعلومية
تحريرا في غاية ذي القعدة سنة ١٣٠١

• (شهر ذى الحجة سنة ١٣٠١) •

منشور من نظارة الداخلية بمداومة مرور وحكام ومشايخ
البلاد على دركات الغفر ليلًا وتفقد أحواله
وملاحظة من يمر من الغرباء
على النواحي

من المعلوم أن توطيد نظام الضبط والربط واستتباب الأمن والراحة هما السبب الوحيد
لعمارة البلاد وحسم ما يقع فيها من الفساد وذلك لا يتأتى إلا بواسطة الثقات وتيقظ عمد
ومشايخ وحكام البلاد في مداومة المرور على دركات الغفر ليلًا وتفقد أحواله بحسب
ما تقتضيه ظروف الأحوال وإنه إذا كان أحد يقدم على أى بلدة كانت ويكون أجنبيًا
عنها وليس معروفًا أو قاصدًا التوجه لجهة أخرى فعلى غفيرة النقطة التى مر بها ذلك
القادم أن يهتم فى توصيله للنقطة التى بعدها وبذلك يكون الغفر دوماً على علم بمن يمر عليه
وبالجهة التى توجه إليها ولا يخفى ما فى ذلك من الفائدة وتتمام النظام كما أنه من الاقتضاء
أحاطتنا فى كل ثلاثة شهور بتقريرات خصوصية بما يتعلق بالغفر وحسن انتظامه ولهذا
قد أصدرنا هذا المنشور لخضرات المديرين وبالجلة تسكم للعمل بما اشتمل عليه
ونشره وإعلانه على من يلزم بالمديرية وفروعهما للاجراة بمقتضاه
تحريرا فى ٢ ذى الحجة سنة ١٣٠١ الموافق ٢٢ سبتمبر سنة ١٨٨٤

منشور من نظارة الداخلية الى كافة فروعها
بينت لهم فيه ما يجرونه فى البرك
والمستقعات

بعد أن بلغت نظارة الداخلية المديريات والمحافظات فى منشورها المؤرخ ٢٢ رمضان
سنة ١٣٠١ ماقدره مجلس الظار فى جلسته المتعقدة يوم الاثنين ٢٩ شعبان
سنة ١٣٠١ من أن كل من يرغب بردم شئ من البرك والمستقعات ملك الميرى يكون
ملكاه ويربط عليه بالمال أسوة المثل قد قال سعادة مدير القيوم فى افادته للداخلية ان
بعض الناس عندما تطلبوا التصريح لهم بردم برك فى بلادهم ومعاملتهم فيها بمقتضى
ذلك القرار قد عرض من آخرين بأنهم زيادة على الردم يرغبون شراء نفس الارض

بأثمان تدروها وأيضاً عرض من خلافهم برغبتهم الدخول في موضوع المزايدة لدى
اجرائها وبإحالة الطرف في ذلك على مجلس النظار ووردت الآن أفادة دولتو الرئيس مؤرخة
غاية ذى القعدة سنة ١٣٠١ نمرة ١٩٦ بما قرره المجلس في جلسة يوم الخميس ٢٨
منه من أن البرك والمستنقعات التي يوجد راعيون لشرايها بالنسبة لزيادة على الردم تطرح في
المزاد وتباع لمن ترضى عليه مع اشتراط ردمها في مدة تحد ذلك حسب كبرها وصغر هائم
ترتبط بالمال أما التي لا يتقدم لها راعيون لشرايها فتعطى لمن يرغب ردمها حسب القرار
السابق الآنف ذكره وبناء عليه قد تحرر في تاريخه للمديريات والمحافظات عن ذلك
وهذا تكتم لاتباع الاجراء في أمر البرك والمستنقعات على الكيفية المذكورة
بموجبه حسبما قرره مجلس النظار
تحريراً في ٥ ذى الحجة سنة ١٣٠١

منشور من نظارة الداخلية بمصدره الامر العالي بتاريخ
١٧ سببر سنة ١٨٨٤ من نكمله المادة
التاسعة من لائحة الاجازات
الصادرة في ١٤ يونيو
سنة ١٨٨١

وأدرجت صورة الامر المذكور في مجموع أوامر سنة ١٨٨٤ فاستغنى بذلك عن
درجها هنا

المسطر أعلاه صورة ترجمة الامر العالي الصادر بتاريخ ١٧ سببر سنة ١٨٨٤
ووردت لهنابا فادة من رئاسة مجلس النظار رقم ٢٠ سببر سنة ١٨٨٤ نمرة ١٩٤
بشأن نكمله المادة التاسعة من لائحة الاجازات الصادرة بتاريخ ١٤ يونيو
سنة ١٨٨١ فلاجل المعلوماتية بما اشتمل عليه الامر المشار عنه ومراعاة الاجراء بموجب
لزم الشرح تكتم وفي تاريخه نشر ليا في الجهات بما ذكر
تحريراً في ٧ ذى الحجة سنة ١٣٠١

منشور من نظارة الداخلية بما قرره مجلس النظار
من مراعاة نص الامر العالى المتعلق
بالوظائف التى تتخلو
وتستجد

حيث ان مجلس النظار قرر فى جلسة يوم الخميس ١٨ سبتمبر سنة ١٨٨٤ لزوم التأكيد
على مصالح الحكومة عموما باتباع مانص بالامر العالى الرقم ٣ يونيو سنة ١٨٨٣
المتعلق بالوظائف التى تتخلو وتستجد على الخصوص مانص فى المادة الاولى منه القضائية
بعدم توظيف أحد ممن لم تسبق لهم خدمة فى مصالح الحكومة الا بعد الاستئذان من مجلس
النظار وبما ورد من رئاسة المجلس المشار اليه هنا فى ٢٠ سبتمبر سنة ١٨٨٤ غرة
١٩٥ أشير بمراعاة نص الامر العالى المشار عنه فيما يتعلق بنظارة الداخلية والقروع
التابعة لها فاقضى تحريره تكتم تبليغا بما قرره المجلس المتبنى عنه والاجراء بموجب
وفى تاريخه كتب لجهات الاقتضاء بذلك
تحريرا فى ٧ ذى الحجة سنة ١٣٠١

منشور من نظارة الداخلية بدقة الالتفات لحفظ وصيانة
المحطات من سطو اللصوص ومروء الداوريات
ليلا بكل محطة يوجد فيها
بضائع وغيرها

نظارة الاشغال أرسلت لنا اذاعة رقم ٦ أكتوبر سنة ١٨٨٤ غرة ١٨٣ ومعها مكتوبة
واردة لها من مصلحة السكة الحديد بقصد النظر فيما يوصل لحفظ وصيانة المحطات من
سطو اللصوص وحيث انه عندما كانت تأدية أشغال البوليس جارية بمعرفة رجاله تحت
أوامر رؤساء الاقاليم كان من واجبات رجال البوليس الحضور الى المحطات بوقت حضور
القطورات بها للمراقبة ومع احالة ادارة البوليس الآن على المديرية صاد من الضرورى
اجرا ما كان جاريا أولا فلهذا الزم نشره للجهات وبالجمله للمديرية بأمل دقة الالتفات لهذا
الامر واجرا ما يلزم لمرور داوريات البوليس ليلا بكل محطة يوجد فيها بضائع وغيرها
وفى تاريخه تحريره للاشغال بأصوبية تعيين غفرا من طرف مصلحة السكة الحديد من أجل

مساعدته رجال البوليس للحصول على ما هو مرغوب

تحريرا في ٢١ ذى الحجة سنة ١٣٠١

منشور من نظارة الداخلية بأن الاستدانات التي كان جاريا

ورودها من الجهات للداخلية عما يلزم صرفه

من المصروفات بصيرار سالها

للمالية رأسا بدون توسط

الداخلية

حيث انه بناء على التعديلات التي أجرتها المالية في هيئة ميزانية سنة ١٨٨٤ والتوافق
الذي صار من نظارة الداخلية والمالية في شأن مصروفات قسم الادارة ووردت به افادة
المالية بتاريخ ٢٧ سبتمبر سنة ١٨٨٤ عمرة ٢٩٦ محاسبة تقرران تلك المصروفات
تصدرت بصيرارحات وأذونات صرفها من المالية وتصررها الاستدانات عنها من الجهات
التابعة للداخلية والمالية تطلب رأي نظارة الداخلية عند ما يتفق لزوم مصروف غير
اعتمادى ليس مر بوطا له شيء بالميزانية فإلزم ترقيه تكتم بذلك لكي أن الاستدانات
التي كان جاريا ورودها من جهاتكم للداخلية عما يلزم صرفه من تلك المصروفات يصير
تحررها وارسالها رأسا للمالية بدون توسط الداخلية
تحريرا في ٢١ ذى الحجة سنة ١٣٠١

منشور من نظارة الداخلية بما تقرره مجلس النظارة وشؤون المالية

للجهات من اعفاء الخدمة السائرة الميمنة بالجدول مرفوقه

من استقطاع اليوم الاحتياطي ورد المبالغ

التي استقطعت من ماهياتهم لهم حتى

لا يكون لهم حق في المعاش

ولا في المكافاة اذا

وقع رفعتهم

ترجمة افادة من رئاسة مجلس النظارة الى نظارة المالية بتاريخ ٢٢ سبتمبر سنة ١٨٨٤

١١٢
 غرة ٤٨٧ قدمت اللجنة المالية الى مجلس النظارة مذكرة بتاريخ ١٤ الجارى
 غرة ٢٥٤ متعلقة بمسألة الخدمة السائرة الجارى استقطاع اليوم الاحتياطي من
 ماهياتهم ولهم بناء على ذلك الحق في المعاش فاللجنة تقرر الكثرة عند هؤلاء الخدمة الذين
 يتمتعون بالمعاش لو استمر استقطاع اليوم الاحتياطي منهم ويحملون بذلك الخسارة
 بمصر وفات عرضت في مذكرتها اعفاهم من استقطاع اليوم الاحتياطي ورد المبالغ التي
 استقطعت من هذا القليل من ماهياتهم حتى لا يكون لهم حق في المعاش ولا في المكافأة
 اذا وقع رفعتهم وبعداولة المجلس في ذلك يجلسه المنعقدة في يوم الاثنين ١٥ الجارى
 (٢٥ ذى القعدة سنة ١٣٠١) تقرر التصديق على ما عرضته اللجنة وعلى الكشف
 المرفوق عند ذكرتها سالفه الذ كر الموضع به بيان انواع الخدمة الذين يسرى عليهم
 حكم الاعفاء من لاستقطاع ولهذا اقتضى تحريره لسعادتك بالاجراء بمقتضى ما تقرر
 أفندم

نظارة المالية أرسلت للداخلية مكتوبة رقم ١٩ ذى الحجة سنة ١٣٠١ غرة ١٨٠
 ومعها صورة ترجمة الافادة الصادرة للنظارة المثنى عنهما من رئاسة مجلس النظارة تاريخ
 ٢٢ سبتمبر سنة ١٨٨٤ غرة ٤٨٧ المسطرة صورتها أعلاه بما تقرر بالمجلس المشار
 اليه ونشر من المالية الجهات في شأن اعفاء الخدمة السائرة للمبنيين بالجدول مرفوقه من
 استقطاع اليوم الاحتياطي ورد المبالغ التي استقطعت من هذا القليل من ماهياتهم حتى
 لا يكون لهم حق في المعاش ولا في المكافأة اذا وقع رفعتهم ومروغب اعلان ما ذكره فروع
 الداخلية والتبعية باتباع ما تقرر وحيث نشر في تاريخه لمن ازم عن ذلك فاقضى الشرح
 للمعالم وميتة والاجراء محسبا تقرر
 تحرر في ٢٤ ذى الحجة سنة ١٣٠١

ترجمة كشف ببيان المستخدمين الملكية الذين لم يحجز منهم اليوم الاحتياطي وبناء عليه لم
 يكن لهم حق في معاش التقاعد أو المكافأة عند الرف
 أتمه ومؤذنين
 مر اسله
 (جاوبية وقواصة وسعاة يانوسواري وجمانة ماعدا اچاويشية المعية السنية الذين
 ينبغي معاملتهم حسب اللائحة العسكرية)

مساحين وقياسين
 طوبجية غير حربية في المديرية والمحافظات
 مطبعية ومساعدى مطبعية ومصححين وجامعى حروف ومجلدين وختامين
 بوابين وغفران وسجائين ومخبرين
 (الضبطية السرية)
 فراشين وسقاين وخداما وجنائنية وبخشونجية وسفريجية وطباخين وقهوجية
 سعاة وختامى البوسطة
 رؤساء مدهيات ومستعملين برانى وطوائف ومراكبية وقلاعين وقلعجية وغطاسين
 وناضورية
 أهل خبرة ومقتدى الاشوان
 خولة وكلافين وعربية
 (معلمى ومساعدى غازور شاين وكثابين وسياس وحامين وغسالين وأسطاوات وانقاد
 تركيب السكة الحديدية وقامين وغفران السجافورات)
 معلمى القسيخ
 كالفين ووزانين ومساعدين
 أمناء الخمر ومعلمى عوائد مراكبية السكة الحديد
 عنالين ومتسفرين
 حجاب المهاكم
 ترجمية وترجمة حريمات ومراضع
 مهندسين وأسطاوات وأنشجية وإورات
 استنجية ونشائية ومساحى ونشآت وعدادى الخشب وقناحين
 (رويةجية ونجارين ورؤساء طواحين الهواء واسكافية وخياطين وسباكين وحلاقين
 وحدادين وقزنجية وعلى العموم جميع الصناعات)

منشور من نظارة الداخلية بمصدر به الامر العالي بتاريخ
 ٢٤ ذى الحجة سنة ١٣٠١ من اعداد
 وظائف قومسيونات الجنائيات الى حنة
 شهور اعتبارا من ٣ محرم
 سنة ١٣٠٢

وادرجت صورة الامر المذكور في مجموع أوامر سنة ١٨٨٤ فاستغنى بذلك عن
 درجها هنا

المسطر أعلاه هو صورة الامر العالي الصادر في ٢٤ ذى الحجة سنة ١٣٠١ ووردت
 لهنا بإفادة من رئاسة مجلس النظارة ٢٠٥ بامداد وظائف القومسيونات المشكلة
 بالمديرية لتحقيق وقائع الموصوف والاشقياء الى ستة شهور أخرى اعتبارا من ٣ محرم
 سنة ١٣٠٢ وحيث ذلك اقتضى التشرح تكتم للمعلومية بما اقتضاه الامر
 المشار عنه ومراعاة الاجراء بموجبه وفي تاريخه ~~كتب~~ على صورته بمكذا الباقي
 المديرية

تحريرا في ٢٩ ذى الحجة سنة ١٣٠١ الموافق ١٩ اكتوبر سنة ١٨٨٤

منشور من نظارة الداخلية بشأن اختصاص ماموري المراکز ومعاوني
 البوليس بمحصر وقائع القضايا الجنائية واختصاص
 مفتشي الزراعات التابعين لقومسيون الاراضي
 والدائرة السنية بالتصديلات واستخراج
 أنقار العمليات وتاديبه باقي
 الطلبات الادارية

حضره مدير المنوفية قدم لهنا مكالمة بتمرة ١٧٦ أوضح فيها أن مفتش زراعات أشمون
 كان محالاعا عليه ادارة أشغال النواحي التابعة للتفتيش بمقتضى ما تقدم صدوره من
 الداخلية في ١٢ جادى الثانية سنة ١٢٩٨ عن معرفة مفتش الزراعات كأفراد

مأمورى مرا كز المديرية ولكون هذا المفتش لا يعد من مأمورى الضبطية القضائية المصرح لهم فى القانون الجديد والا امر بمحصر وقائع القضايا الجنائية حوز حاضرة المدير الموما اليه مأمورى مرا كز أشعون ومنوف الذين من ملحقاتهم ما بلاد التفتيش بمحصر وقائع القضايا التى تحدث بها يعرفهم أو بمعرفة معاونى البوليس المرخصين بذلك وأن ما يتعلق بالتحصيلات واستخراج أنصار العمليات وتأدية باقى الطلبات الادارية على سائر أنواعها يكون بمعرفة المفتشين تطبيقا لما سبق صدوره من الداخلية المتقدم ذكره وحيث ان المصرح لهم فى القانون الجديد بمحصر وقائع القضايا الجنائية هم مأمورى الضبطية القضائية ومفتشوا الزراعات التابعون لقومسيون الاراضى الميرية والدائرة السنية لا يكونون من أولئك المأمورين وبذا انما أجراه حاضرة مدير المنوقية على وجه ما بدا هو فى محله وقدر آ وجوب اتباعه فى كافة المديرىات التى للقومسيون والدائرة السنية بها اتفايش زراعة فقد تقرر بذلك لباقى المديرىات فى تاريخه ومن الجملته هذا تكتم للاجرا على هذا الوجه

تحريرا فى ذى الحجة سنة ١٣٠١

الى قلم العرض حالات

المسطر بمذاصرة ما كتب من هنا فى تاريخه لمديرىات الوجه البحرى ومديرية الجيرة بشأن اختصاص مأمورى المراكز ومعاونى البوليس بمحصر وقائع القضايا الجنائية واختصاص مفتشى الزراعات التابعين لقومسيون الاراضى والدائرة السنية بالتحصيلات واستخراج أنصار العمليات وتأدية باقى الطلبات الادارية على الكيفية الواضحة فيه فلاجل معلومية القلم بما شغل عليه لم الشرح

تحريرا فى ٢٩ ذى الحجة سنة ١٣٠١

منشور من نظارة الداخلية بمقرر مجلس النظار

فى شأن من يعين فى الوظائف المقررة

التي تخلوا وتجدد من مصالح

الحكومة السنية

صورة ترجمة افادة واردة من رئاسة مجلس النظار الى نظارة الداخلية بتاريخ ١١ أكتوبر

سنة ١٨٨٤ نمرة ٥٠٤ قد اطلع مجلس النظار في جلسته المنعقدة في يوم الاثنين ٦ أكتوبر الموافق ١٦ ذى الحجة سنة ١٣٠١ على المذكرة المقدمة له من لجنة المالية في ذلك التاريخ المتعلقة بالطريقة التي يجب اتخاذها في شأن الوظائف التي تتخلوا وتبطل في مصالح الحكومة وبعد المداولة في ذلك استقر رأي المجلس على ما هوأت

لا يعين أحد في وظيفة مأمورة في الميزانية أوفى وظيفة جددت لاي سبب كان الا بعد تصديق لجنة المالية ومجلس النظار معاً على لزوم هذا التعيين وكل من يعين بصفة مخالفة لهذا القرار فلا يصرف له ما هيئ من الخزينة

وزيادة على ذلك فلاجل أن يتمكن المستخدمون المستودعون من الدخول ثانية في خدمة الحكومة ويخفف مقدار ما هي مكافئة بصرفه اليهم من الخزينة من مرتبات الاستيداع قد قرر المجلس أنه اذا ترا تعين مستخدم في وظيفة على حسب الكيفية الموضحة قبل فيلزم أن تعط هذه الوظيفة لاحد المستودعين أو المرفوتين بالوفر أو الاستغناء ويكون انتخابه بمعرفة رئيس المصلحة على حسب احتياجها الا اذا كانت الوظيفة تستدعي شخصاً حائز المعارف خصوصية وعلى هذا فالمرجوع من عطفكم اتباع الاجراء بما اقتضاه هذا القرار فيما يتعلق بنظارة الداخلية وفروعها

المسطرة اعلاه صورة ترجة ماصدرت لداخلية من رئاسة مجلس النظار افرنيكا بتاريخ ١١ أكتوبر سنة ١٨٨٤ نمرة ٥٠٤ بما قرره المجلس المشار اليه في شأن من يعينون في الوظائف المقررة التي تتخلوا في الوظائف الجديدة وللمعلومية به ومراعاة الاجراء بموجبه بجهة طرفكم لزم تحريره

تحريراً في ٢٩ ذى الحجة سنة ١٣٠١

(شهر محرم سنة ١٣٠٢)

منشور من نظارة الداخلية بشأن تشكيل قوميون في كل

مركز من مديريات الوجه البحري لتحقيق

الجنايات المتسبب عنها سلب

الامن العام

حيث صدر الامر العالي المرفوق صورته بهذا بتاريخ ٢٤ ذى الحجة سنة ١٣٠١

عن تشكيل قومسيون في كل مركز من مديريات الوجه البحري لأجل تحقيق الجبايات
التي تقع من جملة اشخاص متسلطين ويكون من شأنهم سلب الامن العام والمال وتقرر
بجلس النظر تعيين سعادة يوسف شهدي بإشراف القومسيونات المحكي عنها وتعيين
سعادة محمد جدى باشا من مأمورى تفتيش الداخلية وحضرة محمود فهمى بك أحد قضاة
محكمة الاستئناف عضوين بالقومسيونات المذكورة وان أعمال تلك القومسيونات
تبتدئ أولاً بمديرية المنوفية وبما ورد من رئاسة المجلس المشار اليه غرة ٢١٣ من غوب
مخاطبة المديريات بأن ما يلزم للقومسيونات من أدوات الكتابة خلاف ما صرف لها الآن
مع ما يلزم من المصاريف يجرى تأديته أولاً ولا حسب طلب سعادة الرئيس المشار اليه
مع تجهيز وصرف ما يلزم لها بما يقتضيه الحال عند الانتقال من جهة لأخرى فبناء
عليه لزم تحرير المعلومات والاجراء كما ذكر عند وصول القومسيونات لمديرية
طرفكم

تحريراً في ٣ محرم سنة ١٣٠٢

منشور من نظارة الداخلية بطلب ارسال كشوفات
البنخ والجبايات والمخالفات شهر بالتلك
النظارة في اليوم الخامس من
الشهر التالى

بما أن أغلب الجهات حاصل منها تأخير في ارسال كشوفات البنخ والجبايات والمخالفات
شهر بالداخلية ومن الاقتضاء عدم التأخير في الارسال ووجود تلك الكشوفات بهذه
النظارة في اليوم الخامس من كل شهر عن الشهر الذى يكون مضى لتجربى المستلزم نحوهم
فقد نشر عند ذلك الجهات وبالجملة هذا
تكم بأمل الاجراء كما ذكر

تحريراً في ٤ محرم سنة ١٣٠٢

منشور من تطارة الداخلية بمراقبة عدم حصول دفن
أحد من المتوفين الأبعد الحصول على
تذكرة تصريح بالدفن من
مندوبي الصحة

الامل التنبيه على بوليس ادارة بمراقبة عدم حصول دفن أحد من
المتوفين الأبعد الحصول على تذكرة تصريح بالدفن من مندوبي الصحة مع التنبيه على
الاشخاص المنوطين بالاخبارية عن المتوفين أن يوضحوا المندوبي الصحة المكلفين بتحرير
التذاكر جميع الايضاحات اللازمة لاستيفاء كتابة الخانات المرسومة بالتذكرة المذكورة
المرسل صورة منها طيه
تقريرا في ٧ محرم سنة ١٣٠٢

تذكرة تصريح دفن المتوفى

٢٠٠

اسم و لقب المتوفى	
نوع التوفى ذكر أو أنثى	
جنسه	
سن المتوفى	سنة
	شهر
	يوم
مكان التوفى	تيمن
	حارة
	شباخه
صنعة المتوفى أو حرفته	
اسم الطبيب الذى عالجه	
اسم الاجرة التى أخذ منها الادوية	
أسباب الوفاة	
علامات الجثة	

حسبك يا تيمنى

على الوجه المشروح أعلاه تقررت هذه التذكرة بالتصريح بجلد دفن المتوفى المرقوم أعلاه

منشور من تقارة الداخلية بالخطر عن حصول التحرير من تقارة

الخارجية لحضرات القناصل الجنرالية في

٧ أكتوبر سنة ١٨٨٤ بعدم تأخير

مساعدة البوليس عندما يلزمه

الدخول بمنازل الاجانب

والتفتيش بها بناء على

طلب المحاكم

أفادت محافظة مصر الداخلية بأن المحكمة الابتدائية كانت حورت للبوليس بتفتيش محل أحد تبعه دولة ايتاليا الاشتباه فيه في مسئلة خنق رجل ولذلك طلب حكم مدار بوليس مصر من قنسلاتوايتاليا يساجي لهذا الصدد وأجيب عنها بأنه ادعى أن يوم الطلب هو يوم أحد غير ممكن اعطاه يساجي فيه وترتب على هذا تأخير التفتيش المطلوب الى صبح ثاني يوم والمحافظة رغبته النظر في ذلك وبناء عليه كتب من هنا النظارة الخارجية بما يلزم والآن وردت افادتها رقيمة ٢٩ ذى الحجة سنة ١٣٠١ نمرة ٩٨ بانها حورت منشور الحضرات القناصل الجنرالية في ٧ أكتوبر سنة ١٨٨٤ نمرة ٦٨ بطلب اعطاء التعليمات اللازمة من طرفهم للجهات القضائية بعدم تأخير مساعدة البوليس عندما يلزمه الدخول بمنازل الاجانب والتفتيش بها بناء على طلب المحاكم للوقوف على حقيقة الجنايات والجنح التي يكونون متهمين بها أو مشتركين فيها منعا من توقيف سير الاحكام على المرتكبين وتريد اشعار جهات الاقتضاء بما ذكر وحيث في تاريخه صار اشعار محافظة مصر وقسم الضبط والربط عماد كرو نشر أيضا للمديران والمحافظات عن هذا الخصوص اقتضى ترقيه تسكم اخطار بذلك لمراعاه عند الزوم

محررا في ٩ محرم سنة ١٣٠٢

منشور من نظارة الداخلية بالالتفات للمادة الخامسة
من التعليمات المختصة بتقرير وتسجيل
الجنايات والجنح وغيرها واتباع نصها
بإرسال كشف شهريا
ببيان مقدارها

حيث ان المادة الخامسة من التعليمات المختصة بتقرير وتسجيل الجنايات والجنح وغيرها
السابق ارسالها للمديرية تقضى بأن مأمور البوليس يجب عليه بواسطة المديرية ارسال
كشف شهريا بالنظارة الداخلية مبينا به مقدار الجنايات والجنح والمخالفات التي وقعت
بالمديرية فالامل الالتفات لتلك المادة واتباع نصها بإرسال الكشف الموضح عنه لهنامن
طرفكم شهريا اعتبارا من اكتوبر سنة ١٨٨٤ ويكون كصورة الكشف المرسل
طيه واسماء الجنح الموجودة بالكشف طيه هي عين المراد بها في المنشور غرة ٤٨ السابق
ارساله بتاريخ ٢٥ الماضي
تحريرا في ١٣ محرم سنة ١٣٠٢

منشور من نظارة الداخلية بما

يتبع اجراءه مخوخفارة

السجون

انه عندما انشئت ادارة عموم السجون المصرية لم يدخل في اختصاصات مديريها الادارة
ومراقبة المصاريف وملاحظة السجون فيما يخص بتطافتها وصحة المسجونين وما يلزم
لها ولم ينزع من يد ~~تدكم~~ خفارة السجون المسئول عنها تكلم دون
سواكم حينئذ استلقت الآن جل نظركم لهذه النقطة المهمة وأكلفكم باجراء الملاحظة
الدقيقة حيث انه من الواجب عليكم أن تتأكدوا من أن عدد خفر السجون الموجودة
في كاف وأنها مؤدبون واجبات وظائفة فهم بغاية الدقة والنشاط أم لا وينبغي
عليكم أيضا إذا زالكم عديم كفاية الخفراء أن تعينوا بدون أدنى تأخير جميع الخفراء
اللازمين لذلك وأن تخذوا كافة الطرق الفعالة لكي لا يتمكن أحد من المسجونين من
الفرار وان حصل ذلك فتكونون أنتم المسئولين

تحريرا في ١٤ محرم سنة ١٣٠٢

منشور من نظارة الداخلية بجمع اجراءه صرف مبالغ

مقدما عن أشغال النيل والترع

التي تختص بالاهاى

صورة منشور صادر من نظارة المالية لجميع مصالح الحكومة في ٢٦ أكتوبر

سنة ١٨٨٤

ان الذكريتو الصادر في ٢٥ يناير سنة ١٨٨١ بخصوص أشغال النيل والترع مبين
فيه أنواع الأشغال التي يكون اجراءها على طرف الحكومة والأشغال التي يكون اجراءها
على حساب الاهالى فلقد الآن كانت نظارة الأشغال العمومية تجري الأشغال
على حساب الاهالى وتصرف من خزينتها التقود اللازمة لها تحت تخصيصها فيما بعد
فاختار هذه الطريقة في مدة تزيد عن سنتين أظهر عدم موافقتها إذ أن الحكومة في أكثر
الاحوال كانت تستحصل بكل صعوبة على تسديد ما قد سبق صرفه منها فعلى ذلك قد تقرر

أنه لا يصير اجراء اشغال في المستقبل على حساب الاهالى قبل أن يسدد واقية ذلك الاشغال
بالكامل على مقتضى المقايضة فبناء عليه يقتضى من الآن فصاعدا الاجراء على حسب
ما توضح فيما يخص بأشغال النبل والترع التى تتعلق بالاهالى

المسطور أعلاه صورة ما نشر من نظارة المالية لعموم الجهات فى ٢٦ أكتوبر سنة ١٨٨٤
ووردت لهنابمكا تبسة منها فى التاريخ المرقوم يمنع اجراء صرف مبالغ مقدما عن الاشغال
التى تختص بالاهالى فلاجل معلومة تكلم بمائص فيه واتباع الاجراء على مقتضاه
لزم الشرح

تحريرا فى ١٦ محرم سنة ١٣٠٢

منشور من نظارة الداخلية بما يتبع اجراءه فى معاملة
الانقار الذين يستعملون فى غفر القناطر
والمهمات من احتساب أجرة
لهم من بدلية العونة

بالنسبة لما جرت به عادة مهندسى المديرية من أنهم يستخدمون عددا وافر من رجال
العونة فى ملاحظة القناطر الموجودة على الترع وفى جلة أشغال أخرى بدون أجر فى نظير
ذلك فالوسيد بكوكس مفتش رى القسم الثانى حرر لنظارة الاشغال عن هذا الشأن
وبين أنواع الاختلال الناشئ عن ذلك وطلب أن يعين عدد الانقار التى تلزم لغفر القناطر
والمهمات وأن يحسب لهم اجرة من أصل بدلية العونة وبناء على مطابقة هذا الطلب
لمعنى البند العاشر من الذكرى الصادر فى ٢٥ يناير سنة ١٨٨١ القاضى بعدم
جواز صرف المبالغ القصيلة من بدلية العونة الا فيما يؤدى الى تخفيف العونة أو ابطالها
فالنظارة المشار اليها وافقت على هذا الطلب وبرؤيته بمجلس النظارة فقرر بمجلسه المنعقدة
فى يوم الاثنين ٨ محرم سنة ١٣٠٢ (٢٧ أكتوبر سنة ١٨٨٤) بموافقة أيضا
كما وردت بذلك افادة رئاسته المؤرخة ١٣ محرم سنة ١٣٠٢ غرة ٢٢٣ وحيث
انه من الاقتضاء معلومة ذلك بجهتكم والاجراء على مقتضاه فقد تحرر به هذا المعنى لكافة

الجهات وبالجملة تكلم من أجل ما ذكر
تحريرا في ١٨ محرم سنة ١٣٠٢

منشور من نظارة الداخلية بالتنبيه باستحضار أشخاص من ضمن صف
ضباط وعساكر الجندرية الذين سبق حضورهم من سفريه
سواكن وخلي سيلهم الى بلادهم وابعائهم
بالافادات اللازمة لسعادة مفتش
عموم البوليس لالحاقهم
ضمن رجال البوليس
المصري

من ضمن صف ضباط وعساكر الجندرية الذين سبق حضورهم من سفريه سواكن وخلي
سيلهم الى بلادهم نفر صف ضباط وعساكر الواضع أمماؤهم وضمانهم بالكشف
مرفوق عن نواحي المديرية ادارة تكلمة تنفي حضورهم لالحاقهم ضمن رجال
البوليس المصري فبنا عليه يقتضي بوضوله أن يتنبه باستحضار المذكورين وابعائهم
بالافادات اللازمة من ذلك الطرف لسعادة مفتش عموم البوليس بديوان الداخلية بمصر
تحريرا في ٢١ محرم سنة ١٣٠٢ الموافق ٩ نوفمبر سنة ١٨٨٤

منشور من نظارة الداخلية ينت فيه كيفية تنفيذ
الامر العالي الصادر في ٢٢ محرم
سنة ١٣٠٢ المشغل على
لائحة ترتيب الخفراء
في البلاد

لما كان حفظ أرواح العباد وأموالهم وأعراضهم ببلاد الحكومة الخديوية المصرية
وتوطيد دعائم عمرانهم ومعادتهم واستتباب الأمن والراحة بينهم واجب المراعاة على كل
من مهمه الإصلاح وحسن مستقبل البلاد وكانت أحوال الخفراء بها الآن تستلزم زيادة

الانتظام لان عليه المدار الاعظم في الوصول الى هذه الامنية قد أخذت الحكومة
السنية في سن قانون محكم الخضر يكفل لاهل البلاد امنهم وحفظ أموالهم و ثروتهم وقد
تم ذلك بمطارة الداخلية على أحسن حال وأقر عليه مجلسا النظار وشورى القوانين وصدر
الامر العالي في ٢٢ محرم سنة ١٣٠٢ شامل مواد هذا القانون ووردت منه نسخة
للدخلية باقادة دولتا ورئيس مجلس النظار في ذلك التاريخ مرة ٢٣٠ لاجرا مقتضاه
ولهذا قد طبعت منه النسخ اللازمة وأرسلت للمدير يات لتتبع في ترتيب الخضر وانتظامه
بجهازها انصوص ذلك القانون وبناء على هذا اقدارم تحرير الخضر تكتم ومرسل معه عدد
من نسخ هذا القانون لتتبعه في ذلك الامر المهم بجهاز المديرية اذ اذركم بكيفية أن
خضرتكم تسخضرون نظارا لاقسام في مركز المديرية ومن كل بلد من بلادهم عدتها
ومن يلزم من مشايخها ونظار الابعاد الذين يكونون بها ومفتشى الخفافك أيضا ووكلائهم
وتعقد من أولئك الجمعية اللازمة وتتلون عليهم مواد القانون حرفيا وتفهمونهم نصوصها
جيدا على وجه الاجمال والتفصيل حتى لا يكون عندهم أدنى التباس في فهمها ولا
يكون لهم عندي سددونه فيما بعد في هذا الصدد ولا جل الوثوق بذلك تأخذون
على العمدوا المشايخ ونظار الابعاد والمفتشين ووكلائهم التعهدات اللازمة اقرارا بانهم
فهموا معنى مواد القانون جيدا وانهم سيبادرون بتنفيذ ما فيها الى وصولهم الى بلادهم
في المواعيد المحددة وبعد ذلك تسلمون نسخة منه لكل عمدة ونظار ابعادية ومفتش
جفلك أو وكيله وتصرفونهم بالمكاتبات التي توجب عليهم أنهم حال وصولهم الى بلادهم
ياخذون بالاجتدوا والاجتهاد في اقتضاب وترتيب الخضر ونقطه معرفة المجالس التي تشكل
لذلك بالبلاد على حسب الكيفية المدونة بالقانون المشار اليه بدون تجاوز المواعيد المحددة
فيه وتنفيدوننا لتغرفا عن يوم عقد هذه الجمعية وكو نواعي ينتمن أهمية هذا الامر
وجدارتها بالالتفات اليه ولا تدعوا العمدوا المشايخ وشأنهم يقتضون فيه بحسب أقها مهم
بل تلاحظونهم في العمل بقدر ما في الوسع أنتم وكامل ما موزى المديرية حتى يتم على وجه
أكمل في أقرب ما يكون من الزمن على الكيفية المطلوبة بحسب ما نص في القانون وعند
الانتهاء على هذا الوجه وتقديم الدفاتر والضمانات اللازمة للمديرية تنفيذ وتباينهاية
وليكن معلوما أن نظارة الداخلية ستعين من يلزم لتنفذ تنفيذ هذا المشروع الجليل وان
تنب أن حصل في ذلك اهمالاً وراخا فالتسبب في هذا يكون مستوجباً للعصاكة
القانونية وخضرتكم لا تتخلون من عظيم المسئولية
تحريري في ٢٤ محرم سنة ١٣٠٢

منشور من قطارة الداخلية بشأن حالة الأمر

حفظ السجن على حضرات

المديرين والمحافظين

حيث ان حفظ السجن وصيانة المسجونين بها هو من الامور المهمة المعقبة بشأنها فقد رأينا أن الذي يكفل ذلك هو جعل الخفر المخصص من رجال البوليس للسجون تحت ملاحظة ما مورى به مباشرة ولذلك كتب في تاريخه من ادارة السجن لكل من أولئك المأمورين بأن يتقدم الآن مع حضرة المدير والمحافظ التابع ادارة السجن بلمهته في تقرير عدد الانتشار والصفا وضباط الكافي من البوليس لحرس ذلك السجن وفي تعيين النقط اللازم وضع الخفر بها وأن يكون أولئك المأمورون بناء على هذا النظام مسئولين عن حرس السجن داخل وخارجا وكتب أيضا من قسم الضبط والربط للمأموري البوليس بايجاد العدد اللازم لذلك من البوليس على هذه الكيفية التي يحصل تقريرها وعلى هذا صارت ادارة ضبط وربط السجن الموجودات تحت مباشرة تكمل وصار من الضروري أن توجهوا مزيد عنايتكم الى انجاز هذا الامر على الصفة المذكورة ودوام ملاحظة وتفقد اجراءات السجن وضبطه وعدم حدوث أى أمر يستدعي الاخلال به وكان مأموري السجن مسئولون كذلك تكمل تكونون مسئولين واتقضى تحرير المبادرة والاهتمام بالاجراء على وجه ما توضح كما كتب لباقي الجهات في تاريخه بذلك

تحريرا في ٢٥ محرم سنة ١٣٠٢

منشور من قطارة الداخلية بشأن مخبرة محافظة

مصر عما كان جاريا مخبرة

البوليس عنه

لما صار لفوض ضبطية مصر بناء على الامر العالي الصادر في ٣١ ديسمبر سنة ١٨٨٣ وتشكلت المحافظة فنشروا قهنا من هنا في ٢٣ ربيع الثاني سنة ١٣٠١ الجهات الادارية وبالجمله تكمل بأن كافة الاشياء التي كانت تحتاج المخبرة في شأنها مع الضبطية المعلقة تصير المخبرة عنهما مع تفويض عموم البوليس وكذا ما يتعلق بالمزادات تحصل المخبرة عنه مع قطارة المالية ومع قطارة الاشغال فيما يخص بالمباني وحيث ان

سعادة محافظ مصر أوضع بكتابات بعثها الداخلية الآتية وأخيراً بمرقة ٧٢٤ ضرورة
مخاطرة المحافظة من الجهات عن كثرة الأعمال التي كان جازياً لمخاطرة الضبطية الملقاة عنها
وبعدها أحيلت على البوليس لاسباب ذكرها سعادته لاجل الحصول على انتظام
الاشغال وحسن سيرها وقد رأيت موافقة ما تقرر للمشار إليه بناء على الاسباب التي بينها
فلهاذا يقتضي أن تكلم من الآن فصاعداً بمخاطرة المحافظة بموضوع البوليس
في كافة الأشياء التي كانت تحتاج المخاطرة في شأنهم مع ضبطية مصر الملقاة عما يخص
بتطاري المالية والاشغال المذكورة آنفاً تستقر المخاطرة في شأنه مع النظر في المشار
اليه سواء بالاجراء هكذا الرزم تحريره
نكم وفي تاريخه تحريراً باقي الجهات بما ذكر
تحريراً في ٢٨ محرم سنة ١٣٠٢

• (شهر صفر سنة ١٣٠٢) •

منشور من نظارة الداخلية بالتنبيه بمراجعة الاجراءات
منشور ادارة الصحة العمومية المختص
بالاخبار المحضرة من بلاد المسكوب
برسم الجيش الانكليزي

انه بالنسبة لحصول بعض اصابات بالتيفوس في الاقار المحضرة من بلاد المسكوب برسم
الجيش الانكليزي الموجود في أسبوط واصوان وجرجا فالادارة تفتشكم على تنفيذ
الاوامر الجارية العمل بمقتضاها محافظة على حالة صحة مواشي البلدة ومنعاً لا تتسار هذا
المرض وقد تقرر من مجلس النظار بمنع نقل مواشي داخل القطر اذا كانت من الواردات
الوضعة وتعمل الكوركتينة عليها في اسكندرية وذلك من ابتداء ٤ نوفمبر سنة ١٨٨٤
ولا يصرح لها بالانحروج من اسكندرية بل تدبج حال وجودها بالكوركتينة ولحومها
يمكن استعمالها فيها للمأكول فاذا يجب عليكم دقة النظر والالتفات الى حالة صحة
مواشي جهتكم للوقوف على ما اذا كانت حالة صحتها جيدة لا وعند حصول أي
اصابة بالتيفوس البقري تبادروا بتنفيذ الاوامر الصحية مع اعلان الادارة بالتلغراف

وأما الجهات التي مرت عليها الحيوانات ولولم يحدث بها اصابة بالتيفوس ينبغي الالتفات
والاعتناء الخاص لتجفيف الزرايب التي كانت بها ومن حيث استقر الرأي على ذبح
كافة المواشي المسكونة المحضرة لخرجا وأسيوط وظهر فيها بعض اصابات بالتيفوس
فعليكم باتباع الاوامر المتوجه عنها في المادة الثالثة عشرة من الامر العالي الرقم ٢٢٠٢
سنة ١٨٨٣ والتعليمات المختصة بالتيفوس البقري فيما يتعلق بالجلود والحوافر والقرون
والعظام والزرايب والسباح والاواني وما شاكل ذلك بغاية الدقة

المسطر بهم ذاهو صورة ما نشر من ادارة الصحة العمومية لحكم باشية المديريات والمحافظات
بما يتبع اجر او في شأن الابشار المحضرة من بلاد المسكوب برسم الجيش الانكليزي
الموجود في اسيوط واصوان وجرجا وحيث ان الادارة المحكي عنها رغبت بما ورد منها
لهنا في ٨ صفر سنة ١٣٠٢ ٥٧٤ صدور الاوامر اللازمة للمديريات والمحافظات
باجراء مفعول ذلك المنشور بالاتحاد مع حكم باشياتهم فلزم الشرح تكتم للمعلومية
بما اشتملت عليه تلك الصورة والتنبيه بمراعاة الاجراء بمقتضاء بالاتحاد مع حكم باشيات
ذلك الطرف كما هو مطلوب
تحريري في ١٤ صفر سنة ١٣٠٢

منشور من نظارة الداخلية باتباع الاجراء على مقتضى

منشور المالية الخاص بما هيأت خدماته

الضبطيات القاضي بأن لا يقرر

صيرفها الا لغاية شهر ديسمبر

سنة ١٨٨٤

بناء على ما ورد من مجلس النظاري في ٢٩ ذي الحجة سنة ١٣٠١ ٢١٢ بشأن
ما قرره المجلس المشار اليه من أنه لا يصير صرف ما هيأت مستخدمى الضبطيات الملقاة

الا لا تخشهر دمبر سنة ١٨٨٤ القابل حصل النشر من هنا الجهات الاقتضاء في ٢
محرم سنة ١٣٠٢ عن ذلك لاجل العلم بما تقرروا وعلانه ان يكونون في جهاتهم من
مستخدفي الضبطيات المغفاهة هؤلاء الذين لم يستخدموا الا ان وقفهم بان يبينوا حقوقهم
سواء كان في المعاش أو في المكافاة وحيث الآن صدر منشور من نظارة المالية الى جميع
مصالح الحكومة تاريخه ١٦ نوفمبر سنة ١٨٨٤ غرة ٩٢ مشير به انه يلزم ان
بعد تاريخ ٣١ دمبر سنة ١٨٨٤ لا يصرف لهؤلاء الخدمة ما هياتهم بما انه لم يعد لهم
حق فيها وأن يصير اخطارهم من الآن كتابة بأنه اذا كان لهم حق في معاش أو في مكافاة على
حسب القوانين المرعية فعليه ان يثبتوها في التاريخ نفسه تبطل معاملتهم على حسب
المنشور الصادر من ادارة عموم الحسابات بتاريخ ١٤ ابريل سنة ١٨٨٤ غرة ٦٥
الذي من ضمن أحكامه عدم تسليم رفاقي اليهم اذا انما بالنسبة لقطع ما هياتهم الخدمة
المذكورين لا يرى مانع من اعطائهم رفاقيهم بعد التحقق من خلوط رفاقيهم والمالية
تريد اخطار الجهات التابعة للداخلية باتباع الاجراء على مقتضى ذلك المنشور اقتضى
ترقيته نكم للمعلومية بما ذكر واتباع الاجراء على مقتضى وفي تاريخه تحرر
الجهات الاقتضاء بمذاكر

تحرر في ١٥ صفر سنة ١٣٠٢

منشور من نظارة الداخلية باتباع الاجراء بمقتضى منشور المالية القاضي
بالزام كتاب الحسابات بسداد المبالغ التي صرفت بغير حق
واستقطاع يوم من ما هياتهم عن أول
غلطة ويومين عن الغلطة
الثانية وهكذا

بناء على ما ظهر للمالية من حصول فروقات بمادون القرش لحدة عشرة قروش في صرف
بعض المعاشات المحولة على الاقاليم والمحافظات بزيادة عن الاستحقاق وتراكمها بالعهد

وتبادل المكاتب عن تفصيلها وكون رؤساء حسابات تلك الجهات ومن هم تحت ادارتهم
 ملزمون بمراجعة طلبات الصرف التي وقعون عليها وكان يجب عليهم ملاحظة عدم
 حصول تلك القروقات فلاجل عدم وقوع مثل هذا الغلط ولتأكيد سير الحسابات بانتظام
 ونظرا لان كتاب حسابات المصالح والكتاب المكافين بعمل حساب ما يلزم صرفه من السلفة
 المستدبة هم المسئولون عن المبالغ التي تصرف بغير حق قد قررت نظارة المالية الزام
 الكتاب المذكورين من الآن فصاعدا بسداد هذه المبالغ حالا وفصلا عن ذلك يستقطع
 من ماهياتهم يوم واحد عن أول غلطة ويومان عن الغلطة الثانية وهكذا كلما استجدت
 غلطة يستقطع عنهم اليوم من الماهية وقد ورد للدخلية ما نشرته المالية عن ذلك الجهات
 بتاريخ ١٨ نوفمبر سنة ١٨٨٤ نمرة ٩٣ بقصد اعلان الجهات التابعة للدخلية
 باتباع الاجراء بمقتضاه وبناء على ما ذكر بحرر هذا تكلم للعلم واتباعه
 محررا في ١٦ صفر سنة ١٣٠٢

منشور من نظارة الداخلية ومعه ثلاث استمارات الاولى عن
 دفاتر ترتيب الغفر بالنواحي والثانية عن صور الضمانات
 المختصة بالغفر او مشايخهم ودفاتر حصر الاجر
 والثالثة عن دفاتر ترتيب الغفر
 وصور ضمانات الغفر بالجزب
 لاتباع الاجراء على وجه
 ما هو مدون فيها

مرسل لطرفكم على هذا ثلاثة نسخ احداها استمارة عن دفاتر ترتيب الغفر بالنواحي
 والثانية استمارة عن صور ضمانات الغفر ومشايخهم ودفاتر حصر الاجر والثالثة استمارة
 عن دفاتر ترتيب الغفر وصور ضمانات الغفر بالجزب لاجل اتباع الاجراء على وجه ما هو
 مدون فيها في مسألة ترتيب الغفر حسب المدون بالقانون
 محررا في ١٩ صفر سنة ١٣٠٢

استمارة دفتر ترتيب الفقر الناحية

بتاريخ كذا سنة ١٣٠٢ صار تشكيل المجلس المشار إليه بقانون الفقر الناحية
 كذا التابعة مركز كذا بديرية الغربية تحت رئاسة فلان عدة الناحية يحفظ
 وكل من فلان شيخ يحفظ وفلان شيخ يحفظ وفلان شيخ يحفظ (جميع مشايخ
 البلد) وبحضور كل من فلان وفلان من عدم زار الناحية (صفة أعضاء) وحضرة
 الشيخ فلان مأذون الشرع بالناحية لاجل ترتيب فقر الناحية بمقتضى قانون الفقر الصادر
 عليه الامر الكريمة بتاريخ ٢٢ محرم سنة ١٣٠٢ الذي استلتم منه نسخا من
 المديرية

وبعد تلاوة بنود القانون والمداولة بالمجلس عن اللازم ترتيبه من مشايخ الفقر (ان كان
 شيخا واحدا أو اثنين) ومقدار الاربطة اللازمة داخل السكن وأتمام الطرق والحدود
 والموارد والمعادى ان كان موجودا

استقر رأى المجلس على ترتيب شيخ واحد مثلاً وشيخين حسب جسامه البلدا وصغر
 سكنها مثلاً

وباتفاق الآراء صارت نسبة كل من فلان أو فلان لشيخا الفقر لاتصافهم بالادامات
 المقررة بالقانون وانضموا الى عند أعضاء المجلس

وبالمداولة فيما يلزم من الطوافة استقر رأى بأن يكونوا عدد كذا بحسب ما يناسب
 حالة البلد كما سيأتى ايضاح اسمائهم أدناه

وبالمداولة في مقدار ما يلزم من الاربطة داخل وخارج الناحية تقر بأن اللازم لحفظ
 وصيانة البلد وأتمام الطرق والحدود والمعادى والموارد اذا كان موجودا ربطه عدد
 كذا منهم اربطة كذا داخل سكن الناحية وأربطة كذا في الحدود وأتمام الطرق
 كل رباط مرتب من فقرين ماعدا اربطة كذا وكذا بينهم تقاريزا كذا بتوضيح
 مقدارهم لا هميتهم ومن بعد أخذ رأى شيخ أو مشايخ الفقراء في تعيين الأشخاص
 اللازمين لكل نقطة صار وضع فقر النقاط والحدود كالآتي

الجهة

نقر

١ فلان شيخ غفراء يتوضح سنه
مذكورون بطوافه ويتوضح سن كل منهم أمام اسمه

نقر

١ فلان
١ فلان
٣ ١ فلان

وهكذا الحد عشرين حسب المدون بالقانون

مذكورون غفراء الأربطة داخل السكن

نقر

رابط بالنقطة الفلانية مساقته من الرابط المذكور ولحد الرابط الفلاني
قصة كذا وهكذا

نقر

١ فلان
٢ ١ فلان

يتوضح سن كل منهم

٢ رابط بالنقطة الفلانية شرحه بالصفة المذكورة

مذكورون غفراء أقسام الطرق يتوضح سن كل منهم

نقر

١ فلان
١ فلان

وان تصادف اشتراك أي رابط من أربطة أقسام الطرق بأحدى أربطة
الحدود فيصير إيضاح ذلك مع ملاحظة زيادة ترتيب أنفار غفراء بتلك
النقطة زيادة عن تفرين

٢

٢ رابط بهم الطريق الفلاني وهكذا

١ فلان غفراء مودة الجهة الفلانية أو المعدية الفلانية يتوضح اسمه وسنه

٢ غفراء الصراف وعليهم أن يرافقوا حال توجههم بالنقطة للخرقة يتوضح أسمائهم

وسنهم

مذكورون غفراء الحدود خارج الناحية

نقر

مذكورون غفراء الرابط بالجهة الفلانية ويتوضح بيان حدوده من الأربع
جهات والمسافة فيما بينه وبين الرابط الثاني كم قصة

نقر

١ فلان سن كذا
٢ ١ شرحه

وهكذا باقي الأربطة

٢

على الوجه المشروح قد تحرر هذا الدفتر بن ثلاث تسع عن الفقراء الذين صار ترتيبهم
 بناحية البلديات الفلانية داخل السكن والحدود وأقسام الطرق والموارد والمعادي وغفرا
 الصراف باتحاد آراء الواضعين أسماءهم وأختامهم فيه أذناه بحسب ما تقرر له ومنه لحفظ
 وصيانة الناحية داخل وخارج وهو لا يجتمع متصفون بالصفات المدونة بقانون الغفر وقد
 تحررت عنهم الضمانات اللازمة طبق المادة (١١) من القانون ثم تحررت الضمانات عن
 شيخ أو مشايخ الغفر حسب المادة العاشرة من القانون وبعد أن صار انضمام ترتيب الفقراء
 حسب الموضوع بهذا الدفتر قد جرى تخصيص قيمة ما هيأهم على أهل الناحية بحسب
 حالة المنازل واقتدار أربابها وتحررت عنهم الدفاتر اللازمة حسب القانون وعند صدور
 أمر الاعتماد على هذا الدفتر ~~كون~~ كون ملازمين بطوع الانسحاب المذكورين وانتظام
 الغفر بذكراته ومكلفين بإحضار الأسلحة اللازمة حسب المدون بالمادة (٣٩) من القانون
 مع ملاحظة غفر العزب الداخلة زمام الناحية بمقتضى المادة الثالثة والخمسين من
 القانون وعلى ~~كل~~ كل من أن يجري مقتضى بنود القانون على حدتها بدون مخالفة
 ومدانين عن كل ما يحدث بالناحية وقابلين المعاملة حسب القانون على الوجه المشروح
 قد تحرر هذا الدفتر بأقرار الواضعين أسماءهم وأختامهم فيه بحضوري ولهذا الزم
 التصديق

فلان
 شيخ وأعضاء

فلان
 عمدة ورئيس
 المجلس

فلان
 مأذون الشرع
 بالناحية

فلان
 عمدة من أربعين
 وأعضاء

فلان
 عمدة من أربعين
 وأعضاء

فلان
 شيخ وأعضاء

بعد انتهاء كتابة التعهد لحد (وقابلين المعاملة حسب القانون) يجري وضع التاريخ
 وأسماء رئيس المجلس وأعضائه وبعد الختم منهم على التعهد يكتب تصديق المأذون تحت
 التعهد ويختم عليه بغيره حتى يكون تصديق المأذون بعد وضع أختام أرباب المجلس على
 التعهد

استمارة صورة الضمانات التي تؤخذ على كل نفر غفير

نحن الواضعين أسماءنا وأختامنا فيه أدناه فلان وفلان بناحية البلدة الفلانية قد ضمنا فلان
أخيئنا وابن عمنا مثلا أو من الناحية الذي صار تعيينه ضمن غفرا أو الحدود أو السكن مثلا
بالقطة الفلانية حسب اقرار المجلس الذي تشكل بمقتضى قانون الغفر الصادر عليه
الامر الكريم بتاريخ ٢٢ محرم سنة ١٣٠٢ ضمان حضور وغروم والزام وإذا
لاسمع الله - حصل أي أمر محفل بالحفظ والصيانة فنكون نحن الملتزمين والمدانين عنه
حسب المدون بينود قانون الغفر وقد تحررت هذه الضمانة تحت ملزوميتنا كما ذكر
لحفظها بمحل الاقتضاء

تصديق

هذه الضمانة تحررت من فلان وفلان أخوة فلان أو أولاد عمه مثلاً بضمانه في وظيفة
الغفر بالناحية والمذكوران مقتدران ومن أرباب الاملا للناحية وكفأ لهذه
الضمانة ولأجل الاعتماد لزم التصديق منا فلان

شيخ الضامين

تصديق

هذه الضمانة تحررت بحضورنا مصداقاً عليه من فلان شيخ الضامين وبذلزم التصديق
منافى سنة ١٣٠٢ مأذون الشرع

بالناحية

صورة ضمانات شيخ الغفراء

نحن الواضعين أسماءنا وأختامنا فيه أدناه عمدة أو عدو مشايخ البلدة الفلانية قد ضمنا
فلان الذي تعين شيخ غفرا بالناحية حسب اقرار المجلس الناحية الذي تشكل بمقتضى
قانون الغفر الصادر عليه الامر الكريم بتاريخ ٢٢ محرم سنة ١٣٠٢ ضمان حضور
وغروم والزام وإذا لسمع الله حصل أمر محفل بالحفظ والصيانة فنكون نحن الملتزمين
والمدانين عنه حسب المدون بينود قانون الغفر وقد تحررت هذه الضمانة تحت مسئوليتنا
كما ذكر لحفظها بمحل الاقتضاء

فلان
عمدة

فلان
شيخ

فلان
شيخ

وهكذا

تصديق

هذه الضمانة تحررت من عمدة أو عدو مشايخ الناحية بضمانة فلان شيخ الغفراء وإذا كانوا
اثنتين يذكرا ولأجل الاعتماد لزم التصديق منا فلان

مأذون الشرع

بالناحية

دفتر

عن بيان حصرو تعداد أجرة الغفراء الذين صار ترتيبهم بالناحية بلدنا بداخل السكن والحدود وأنشأ الطرق والمعدى والموارد (إذا كان موجوداً ذلك) وهذا التقدير هو على عموم مساكن الناحية بمعرفة الواضع أسماءهم وأختامهم فيه أرباب مجلس ترتيب الغفر بالناحية وذلك على مقتضى المدون بالمادة ٤٣ و ٤٤ و ٤٥ من قانون الغفر الصادر عليه الامرالكريم بتاريخ ٢٢ محرم سنة ١٣٠٢ وبيان ذلك كالآتي

عدد

١٥٠	٢	مشايخ غفراء (أو واحد مثلاً)	٧٥
٣٦٠	٨	طوافه أو أقل أو أكثر	٤٥
٦٠٠	٢٠	غفراء سكن وحدود	٣٠
١١١٠	٣٠	باعتبار الشهر الواحد	

عن

١٣٣٢٠ سنوى

شهرى

ف

١٢٠٠	١	منزل فلان	١
٣٦٠٠	٢	منازل فلان	٣

وهكذا

١٣٣٢٠ ٠٠

على الوجه المبشور قد تحرر هذا الدفتر من نسختين بيان تخصيص أجرة الغفر على منازل الناحية بلدنا وبلغ قدره شهرى وذلك حسب حالة المساكن اقداراً أربابها كالمدون بالمادة الرابعة والاربعين من القانون بدون مغدورية أحد وبعده توزيع هذه الاجرة على عموم المساكن أعطى الى كل شيخ حصته من مشايخ الناحية كشف مخصوص مبين فيه المقرر على كل منزل لاعلان أربابهم بذلك حسب المدون بالمادة ٤٥ من القانون

وقد مضت مدة الثمانية أيام من تاريخ الاعلان ولم يحصل شكوى من أحد من هذا
التقدير (وان كان وقع ضرر من أحد فصار تخفيف ما عليه أو اقناعه يتوضح) وقد
تحرر هذا الدفتر من نسختين لكي بعد صدور اذن المديرية باعقاده يكون تحصيل الاجرة
على مقتضاه حسب المدون بالمادة السابعة والاربعين ومراعاة الاجراء بمقتضى المواد ٤٨
و ٤٩ عند تأخير أحد في تأدية ما عليه في سنة ١٣٠٢

فلان شيخ
وأعضاء
فلان عمدة
ورئيس المجلس

يصير وضع امضا جميع ارباب المجلس على النفاذ

استمارة دفتر عزبة فلان بالبلد القلائية

يتضمن بيان أسماء الفقراء الذين صاروا تحتهم وترتيبهم بعزبة فلان القلائية بمقتضى قانون
الفقر الصادر عليه الامر الكريم بتاريخ ٢٢ محرم سنة ١٣٠٢ وذلك الترتيب هو
بمعرفة الواضع اسمه وختمه فيه أدناه (أو الواضعين أسماءهم وأختامهم فيه أدناه) ان
كانوا اثنين أو ثلاثة (صاحب أو ناظر أو وكيل أو مستأجر العزبة المذكورة) بحسب
ما نظر من كفاية المتخمين المذكورين لفقارة سكن العزبة تحت ضمانات الواضعين أسماءهم
وأختامهم فيما لتطبيق المادة الحادية والخمسين من القانون المشار عنه وانهم يكونون
منقادين لمشايع الفقراء والنوبة بالناحية المذكورة فيما يتعلق بالحفظ والصيانة بحسب
منطوق المادة الثالثة والخمسين من القانون

اذا كانت العزبة تشغل على جملة مساكن ويلزمها رباطان أو ثلاثة أو أربعة فيؤخذ فيها
البيان الآتي
نقر

رباط بالنقطة القلائية من سكن فلان الى سكن فلان قسبة كذا

نقر

١ فلان القلائي من البلد القلائية سن كذا

٢ ١ فلان شرحه

رباط بالنقطة القلائية من سكن فلان الى سكن فلان قسبة كذا

نقر

١ فلان من البلد القلائية سن كذا

٢ ١ فلان شرحه

٢ وهكذا

٦

فقط وقد رسمتة أنصار صارت بينهم بغفر العزبة وقيمة أجرهم هي (مرتباً لهم المعطاة لهم من الملاك) إذا كانت أشغال العزبة جارية بمعرفة مال الكهاوان كانت مؤجرة فيقال وقيمة أجرهم هي مقابلة ما هو معطى لهم من الزراعة بمعرفة المستأجر أو المستأجرين وصار الفقراء المذكورون لا يكفون بشئ من أشغال الزراعة بخلاف الاشتغال بالحفظ والصيانة فقط حسب المدون بالحادية والحسين من القانون وقد تحرر هذا الدفتر من ثلاثة نسخ في سنة ١٣٠٢

صاحب العزبة أو الناظر

أو الوكيل

أو المستأجر

إذا كانت العزبة مستقلة جداً ويلزمها رباط واحد يكون البيان كما سيأتي
نقر

١ فلان الفلاني من البلد الفلانية كذا { على عموم العزبة
١ فلان الفلاني شرحه

٢

التفقيطة تكون حسب الموضوع بالتفقيطة السابقة

وان كانت العزبة تابعة لفلان وليس للأشخاص الساكنين فيها أطيان ولا عقار فيكون انتخاب الفقراء لها والضمائم التي تحرر عليهم بمعرفة ناظر الزراعة وامضائه عليها بتصديق المفتشين

انتخاب وترتيب فقراء العزبة المذكورة هو بحضورنا وملاحظتنا وبإلزام التصديق

في سنة ١٣٠٢ عمدة ورئيس مجلس فلان فلان
ناحية شيوخ من عمد المزارعين
كداء وأعضاء وأعضاء

جميع أرباب المجلس

صورة الضمائم

أنا الواضع اسمي وختمتي فيه أذن فلان صاحب العزبة الفلانية أو فلان الساظر أو فلان المستأجر قد ضمنت فلان الفلاني من البلد الفلانية المتوطن بالعزبة المذكورة في قامته غفيرا بالنقطة الفلانية بتلك العزبة حسب الوارد بدفتر الغفر المحرر عن مقتضى قانون

القرار الصادر عليه الامر الكرم رقم ٢٢ محرم سنة ١٣٠٢ ضمان حضور وغروم
والزام واذا الاحم الله تعالى حل امر محل بالحفظ والصيانة بنقطته فتكون نحن المزمون
عنه حسب المدون بقود القانون وقد تحررت هذه الضمانة لحفظها بجعل الاقتضاء
في سنة ١٣٠٢ فلان

ناظر أو وكيل أو صاحب
العزبة أو المستاجر

صورة تصديق

هذه الضمانة تحررت بحضورنا برضا وقبل الضامن وبذلزم التصديق في

سنة ١٣٠٢ مآذون الشرع

بناحية
كذا

وان كانت العزبة تابعة لقطاع فتكون الضمانة من الناظر وتصديق المفتش

منشور من نظارة الداخلية بما

يتبع اجراؤه في شأن

التونسين

صورة افادة الواردة للداخلية من نظارة الخارجية بتاريخ ٦ صفر سنة ١٣٠٢

نمرة ١١٤

قد صدر من المالية منشور رقم ٣٠ يونه سنة ١٨٨٤ بناء على ما كان تحرر لها من
الخارجية في ٢ شهره نمرة ٤٠٣ بخصوص التونسيين يظهر منه أنه لاح لها عدم
الاقتضاء لمراجعة الكشوفة المقدمة من قسلا توجرال دولة فرانس المشتملة على أسماء
الاشخاص المقتال انهم من الفئة الخصوصية التابعة لتلك الدولة اكتفاء بالاوامر
الصادرة لعموم المصالح من نظارة الداخلية باعتبار كافة الاشخاص الذين يحضرون للديار
المصرية بأوراق معطاة لهم من المصالح الفرنسية كسبعة فرانس بدون تثبيت التحقيق
بلدهم الاصلية وقد تنوّه ايضا بهذا المنشور عن اتباع الاجراء على حسب الاواصر المشار
اليها فيما يخص باثبات التبعية الفرنسية والحال أن في ذلك اختلاف يجب ملاشاته

ونظارة الخارجية بعكس ما نشر لم تزل محافظة قبل كل شيء على ضرورة مراجعة
الكشوفة المقدمة من القنصلان و جنرال والتي سيقدمها وهذه هي القاعدة المقننة
اتباعها في معرفة التونسيين وعلى هذا لجميع الأشخاص المدرجة أسماءهم بتلك
الكشوفة يجب معرفتهم من تبعة قرائنهم ولا يستثنى من هذه القاعدة سوى
التونسيين الذين يحضرون أول دفعة للديار المصرية أو يرسون بأحدهما حاملين
أوراق سفرهم معطاة لهم من المصالح الفرنسية وهؤلاء الأشخاص يقتضى معاملتهم
عند حضورهم أسوة بتبعة قرائن اعتماد على تلك الأوراق الذين ما يصير درج أسمائهم
بالكشوفة التي يقدمها القنصلان الخارجية فيما بعد عند ما يقيمون بهذا القطر ومراعاة
هذه القاعدة وما استثنى منها كما توضح لا يترتب عليه أدنى مانع من أن جهات الحكومة
تخبر الخارجية عن الأشخاص المدرجة أسماءهم بالكشوفة المذكورة أو عن
يكونون مستعجلى الحضور ويكون عند هام معلومات تمكن هذا الذي ان من عدم معرفتهم
من تبعة قرائن الان الخارجية حفظت لنفسها الحق دواما في مناقشة ومعارضة هذه
الصفة كما صار الاتفاق على ذلك فيما بين الخارجية وجناب قنصل جنرال الدولة المشار
اليها ولما كان ذلك هو حقيقة الامر المقصود بالتعليمات التي صدرت من هنا عن هذا
الشأن ومحافظة مصر صادقت موانع في تطبيق التعليمات المتنوعة التي صدرت لها
بخصوص التونسيين قبادرنا بتعريضه لسهادة تكمل للمعلومية بما توضح وبتاريخه تحرر
من هنا المالية بهذا المضمون وبعث بصورة لمحافظة مصر للاجراء على الوجه المشروح
أفندم

ما تشرط أعلاه صورة الافادة الواردة الآن للداخلية من نظارة الخارجية بتاريخ ٦ صفر
سنة ١٣٠٢ ١١٤ ببيان حقيقة المقصود بالتعليمات السابق صدور هامتها في شأن
التونسيين نظرا للاختلاف الذي حصل فيما نشرته المالية عنهم بتاريخ ٣٠ يونيو
سنة ١٨٨٤ على الكيفية التي تعلم من المطالعة وبناء عليه لزم اعلان
بصورة تلك الافادة لعل بمافيها ومراعاة اتباعه بجهة طرفكم
تحريرا في ٢٠ صفر سنة ١٣٠٢

منشور من نظارة الداخلية بشأن اعمال قياسات
عن مياه النيل ووضع علامات بالجهات
التي يكون فيها خطر على
سفر المراكب

جناب الجنرال استيفتس فائد عموم العساكر الانكليزية مخاطب الداخلية في ٦ دسمبر
الجاري بما مضاه أن العادة الجارية في هذا الفصل وقت نزول مياه النيل هو أن يجري
اعمال قياسات بالبحر، معرفة جهات الادارة بالاايم الكاثنة على شاطئ النيل للوقوف على
التغيرات التي تكون حدثت في الجهات الرملية بقاع البحر والعوائق التي تعيق سير
المراكب ويصير وضع علامات في المواقع التي يكون بها خطر ولكون سفر المراكب
لقبلي هو من أهم الامور فيما تعلق عواصلات تجريدة الحروطوم يراد التحري بالجهات الاقتضاء
باتخاذ الاجراءات اللازمة لذلك وحيث ان أهمية سفر المراكب بالبحر غير خافية خصوصاً
المراكب المستغلة فيما يخص عواصلات التجريدة العسكرية فيذبحى التاكيد باعمال
القياسات المذكورة في جهات البحر الى في حدود المديرية ووضع العلامات اللازمة
بالجهات التي يكون فيها خطر على المراكب حتى بهذه الواسطة تيسر سفر المراكب
بالراحة ويرتفع الضرر وقد كتب في تاريخه لباقي المديرية التي على شاطئ النيل بالاجراء
هكذا

تحريراً في ٢٢ صفر سنة ١٣٠٢

منشور من نظارة الداخلية بما قرره مجلس النظار
من عدم اعطاء ضميمه ما للمستعلمين على
ما هيأهم لغاية ٣١ دسمبر
سنة ١٨٨٥

نظارة المالية بلغت الداخلية بما ورد من آخر ٢٠٦ مقرر مجلس النظار بجلسته يوم
الاثنين ١٠ نوفمبر سنة ١٨٨٤ (٢٢ محرم سنة ١٣٠٢) من أنه لا يسوغ اعطاء
ضميمة للمستعلمين على ما هيأهم لغاية ٣١ دسمبر سنة ١٨٨٥ ويستثنى من
ذلك الترقيات بالنقل من وظيفة الى أخرى في المصلحة نفسها والانتقالات من مصلحة الى

أمر على أن كل ضميمة يستحقها المتوظف بواسطة النقل من وظيفة الى أخرى
لا يسوغ اعطاؤها بدون تصديق خصوصى من مجلس النظارة كانت الضميمة تزيد سنويا
عن ستين جنيم امصرياً وإذا كان هذا المتوظف قد سبق له انه أخذ ضميمة في أثناء السنتين
السابقتين وكل رئيس مصلحة يتصرف بخلاف الاحكام المذكورة فهو مسئول عن ذلك
وبناء عليه لزم اعلان نكلم للعلم بما ذكر
تحريراً في ٢٢ صفر سنة ١٣٠٢

منشور من قطارة الداخلية بما يتبع اجراؤه
في حق الأشخاص الذين يكونون مسجونين
بأقسام ومديريات الوجه
القبلى لحين استيفاء
قضاياهم

بناء على ما علم للداخلية من أن بعض قطار الاقسام بجهات قبلى في أغلب الاحيان يحجرون
بسجن أشخاص مذنبين أو متهمين في مواد مئة مستطيلة لحين ما يعمل عنها تحقیقات
و يصير منهم هالواترا آمن لزوم تحرير منشور لتع مديري قبلى من بقاء أولئك الأشخاص
بالسجن أكثر من عشرين يوماً بدون ارسال أوراق قضاياهم للمجلس وكذلك منع قطار
الاقسام التابعين لهم من بقاء الأشخاص المذكورين بالسجن أكثر من أربعة أيام بدون
ارسالهم مع أوراق قضاياهم للمديريات الداخلية في دائرتهم اصارا مستعجلاً رأى الحفانية
فيما ذكر ووردت اقاذهما رقم ٢١ الجارى غرة ٢٤٦ بموافقة ماترا الداخلية
في هذا الشأن وأن التنبيه على المديرين بعدم ابقاء أشخاص بسجن المديرين بزيادة عن
عشرين يوماً بدون تقديم أوراقهم للمجلس يكون في القضايا العادية السهلة أما في القضايا
التي يترا فيها صعوبات تستلزم استغراق مدة زيادة عما ذكر للتحقيق فالد كرتو
الصادر أخيراً اتحدت بمدة ثلاثة شهور وباقضائهم ترفع الدعوى للمجلس وأنه لا جمل
عدم التأخير في التحقيقات من جهة وعدم الخروج عن الدكر يتومن الجهة الاخرى
يتنبه بأنه متى ترا المديرين أن التحقيق يستلزم مدة زيادة عن العشرين يوماً فرفعوا
الامر للداخلية ويقدموا لها الاسباب الموجبة للتأخير وهي تقرير عاترا وحيث ان
نظار الاقسام في كل الاحوال لا يجب عليهم مع ما ذكر أن يقولوا أي شخص كان بسجن

القسم أكثر من أربعة أيام فيقتضى اتباع الاجراء على الوجه المشروح ولزم الشرع
ذلك لم يلزم وبالجملة هذا تكم
تحريرا في ٢٥ صفر سنة ١٣٠٢

منشور من نظارة الداخلية بطلب الافادة بما يكون
عند الجهات من المعلومات فيما
يلزم لعقر البنادر

حيث انه شرع في عمل قانون لعقر البنادر وتحضير ذلك القانون يستلزم اخذ معلومات
المديرين والمحافظات فيما يلزم لعقر البنادر التابعة لها بحسب ما يناسب كل بندروا أفكار
حضرات المديرين والمحافظين في ذلك فقد تحرروا في تاريخه للجهات عن هذا الخصوص
ولزم تحريره تكم لرد الافادة بما عند تكم من المعلومات في ذلك به الاوة
أفكار تكم بعد أخذ رأي من يلزم من مشايخ و عمد تجار كل بندر في غفره بحسب
حاله لينظر في عمل القانون اللازم لذلك
تحريرا في ٢٨ صفر سنة ١٣٠٢

منشور من نظارة الداخلية الى النظارات العالية بشأن ارسال
جميع ما يصدر منها من المنشورات والقرارات
المعتبرة أساسا لالاعمال الادارية الى
تلك النظارة لدرجه في الوقائع
المصرية وطبع مجاميع
شهرية مما يدرج
فيها

لا يخفى على تكم أن مجلس النظارة كلف نظارة الداخلية باستجتماع الاوامر
والذكريات الخديوية والقرارات والمنشورات وغيرها اتخذت أساسا للاجراءات
الادارية وطبعها في مجموعة كما حصل فيما سبق طبعه وأشار باستمرار جمع كل ما يصدر بعد

ذلك من الاوامر والدكرينات والمنشورات وقرارات المجلس وطبعها شهريا كما هو جار في
الفرنساوى واذلک قد حصل الشروع في العمل على الوجه المطلوب هذا وان القاعدة
المتبعة في ادارة الجرنال الرمى الفرنساوى من حيثية طبع تلك المجاميع هي تخصيص
ما يصدر من ذلك لملايدرج في الجرنال المذكور وهذه الطريقة في الحقيقة أسهل وأخف
خصوصا من جهة عدم زيادة المصاريف اللازمة للطبع واشتغالات النظارات مع بعضها
في المراسلات والمكاتبات واستتساخ الصور فتطرا الان جريدة الوقائع المصرية هي
الجريدة الرسمية العربية وهي معدة أيضا لنشر الاوامر والدكرينات والقرارات
والمنشورات وغيرها من الاعمال الرسمية ومن الضروري ان يكون محصورا فيها أيضا كافة
ما يصدر مما ذكر حتى انه بعد درجها في الجريدة يؤخذ مع السهولة ويجعل منه المجاميع
الشهرية التي طلبها مجلس النظارة وتوزع شهريا شهر على جميع النظارات والمصالح فقد
تقرر ان من ابتداء سنة ١٨٨٥ تطبع في آخر كل شهر مجموعتان احدهما للاوامر
العالية والدكرينات والثانية للقرارات والمنشورات وغيرها مما يدرج في الجريدة العربية
المذكورة وبما على هذا قد نشر في تاريخه لمطبعة بولاق التي هي محل طبع الوقائع
المصرية الا ان بان تراعى العمل على ذلك من أول سنة ١٨٨٥ ومن هذا كله تزود
أن كل نظارة يلزمها ان تؤكد على المنوطين بذلك بأن يرسلوا من الآن فصاعدا الى هذا
الطرف نسخة من كل ما يصدر منها من القرارات والمنشورات وغيرها التي تعتبر اسما
للاعمال الادارية لدرجها في الجريدة الرسمية العربية وبعد طبعها فيها تطبع ضمن
المجموعة الشهرية كما ذكر هذا واذا كانت المجاميع الشهرية المذكورة تصدر في بعض
الشهور خالية من نشر بعض اوامر نظارة تمكمها ومنشوراتها او قراراتها التي من
ذلك القليل وكن السبب في خلوها عن ذلك عدم ورودها من النظارة في وقته المناسب فلم
المطبوعات يكون خليا من المسئولية
تحريرا في ٢٩ صفر سنة ١٣٠٢

(شهر ربيع الاول سنة ١٣٠٢)

منشور من نظارة الداخلية التأكيد على كافة ما موري

الجهات وعدم مشايخ البلاد بعدم

تأخير أشغال التاريخ

صورة مترجمة ما تحرر من مصلحة التاريخ الى نظارة المالية

انهم منذ انشاء التاريخ لا يرال يحصل اهمال شديد من مأموري الحكومة في هذه

جهات فيما يتعلق بأشغال مصلحة التاربع وقد تحقق حصول ذلك في غالب الاحيان حتى
اننى بنفسي اضطريت مرارا لتجاوز صعوبات حاصلتها من اهمال المشايخ والمأمورين
والصيارف وغيرهم من المتوظفين وبناء عليه فلا يسهى الا الاحلاح لادى سعادتكهم في
استلقات نظركم الى ضياع الوقت الجسيم وخسارة النقود الكثيرة المسببين عن ذلك
الاهمال الذى من شأنه أنه يظهر الاعمال التاربعية كأنهم ببطيئة جدا وكثيرة التكاليف
فان مساحى التاربع اضطر وامرارا ان يضيعوا أسابيع بدون أن يأتوا بعمل ما وقد ورد
الآن من حافظ افسندى توفيق التلغراف المرفوق بهذا الذى به يتشكى من ان مديرية
الغربية لم تعين الى الآن لا معاون ولا أهل الخبرة ولا القضاة لمساعدته على تحديد
ومساحة الاطيان التى تعطىها الحكومة بمقتضى الامر العالى الصادر فى ٩ ستمبر الماضى
فغاية رجائنا من سعادتككم هو أن تصدروا الى المديرين الاوامر الشديدة حتى
ان مأمورى الحكومة فى الجهات بساءدون كل واحد بما يخص به فى اتخاذ الاعمال
التاربعية طبقا للمادة العاشرة من الامر العالى الصادر بتاريخ ١٠ أغسطس
سنة ١٨٧٩

المسطر أعلاه صورة ترجمة افادة لندارة المالية من ادارة التاربع بالتشكى من
اهمال مأمورى الجهات ومشايخ وعمد البلاد فى الاشغال التاربعية وقد وردت تلك
الترجمة بافادة للداخلية من النظارة المشار اليها بتمرة ٢١١ بقصد التاكيد على المديرين
بالمبادرة باجراء ما فيه تغيير اشغال التاربع وعدم تأخيرها تحاشيا من الضرر الذى يتأتى
بسبب ذلك وحيث ان هذه المصلحة لم تخرج عن كونها من المصالح الاميرية التى يلزم
الاهتمام والاعتناء بتغيير اشغالها، فعلى المديرية حينئذ أن تؤكد على كانه مأمورىها وعمد
ومشايخ بلادها بعدم تأخير اشغال المصلحة المذكورة كما هو حاصل حتى لا يحصل منها
تشكى فيما بعد وقد تحرر فى تاريخه لحضرة المديرين بذلك وبالجملة هذا
للمبادرة باجراء مقتضاه

تحريرا فى ٤ ربيع الاول سنة ١٣٠٢

منشور من قطارة الداخلية لكافة المديريات بالتأكيدها
على المأمورين وعمد ومشايخ القرى والبلاد بمتنع
أبناء الاهالى عن رى الاجار على
قطارات السكة الحديد

كثيرا ما أصدرت قطارة الداخلية أوامر ومنشورات لكافة المديريات بقصد إصدار
التأكيدها منها على المأمورين وعمد ومشايخ القرى والبلاد بمتنع أبناء الاهالى عن رى
الاجار على قطارات السكة الحديد وكان ذلك لم يأت بقائدها اذ أن قطارة الاشغال بعثت
مكاتبة افرنكية للداخلية مؤرخة ١٧ ديسمبر سنة ١٨٨٤ بناء على ما ورد لها من
مصلحة السكة الحديد بما يتضمن انه ينبغي ~~كان~~ قطار الركاب سائر من أسبيوط فى
يوم ٦ منه هجعت عليه عصابة من الاولاد بقرب محطة المنيا وصاروا يرمونه بالحجارة حتى
كسروا ألواح القزاز وجرحوا الكمسارى وبناء على ذلك رغبنا النظر الى المشار اليها
اتخاذ التدابير المانعة لوقوع هذا الامر وحيث ان هذه الاجراءات المخيرة لحالة النظام
فضلا عن كونها تعود بالتلف والخسارة على مصلحة السكة الحديد فانها ربما أضرت
بأرواح المسافرين وحينئذ يكون من الوجوب على كل مديرية أن تصدر التأكيدات
والتحذيرات لكافة المأمورين والمستخدمين وتأخذ التعهدات على عمد ومشايخ البلاد
والغفراء المقيمين بالدرجات والطرق الكائنة على خط السكة الحديد بزيادة الالتفات لمنع
وقوع تلك الافعال مرة ثانية وبأنه لو وقع أمر مثل ذلك فى المستقبل ففضلا عن معاقبة
مركبيه من الاولاد المذكورين لا بصير اخلاء أهلهم ومن هم مكلفون بالمراقبة من
الحاكمة على الاهمال فقد تحرق فى تاريخه للمديريات بمذاكر وبالجملة لمديرية المنيا
وتأكد عليهم ابدقة التحرى عن الأشخاص الذين تجرؤوا على هذا الفعل وضبطهم وحالة
محاكمتهم هم والمتسببين فى الاهمال على جهة الاختصاص واتفقنى تحريره تسكم
لنعملوا ذلك وتبدلوا الهمة فى اجراء مقتضى ما سلف ايضاحه
تحريرا فى ٨ ربيع الاول سنة ١٣٠٢

منشور من نظارة الداخلية باستبدال لفظة يعتمد في محل لزومه
الجاري وضعها على صور الاوراق التي يطلبها ذوو الشأن
من جهات الادارة بعبارة مسلم بدون
مسئولية الحكومة لدى
أى انسان كان

حيث ان بعض جهات الادارة قد اعتادت اصطلاحا محال تحسّر بمرور الاوراق أو
الكشوفات التي يطلبها من ذوو الشأن فيها ويتصرّح أو يكون من اختصاصاتهم التسليم
فيها على أن يضعوا عليها عبارة (يعتمد في محل لزومه) وقد علم الآن مما وردت به مكاتبة
نظارة الحفائية في ٢٩ صفر سنة ١٣٠٢ غرة ٢٥٨ بناء على ما ورد لها من قلم قضايها
ان الاستمرار في توقيع هذه العبارة على صورة تستسخ من احدى الجهات بعد التصديق
عليها بما ينشأ عنها مشاكل للحكومة لاحتمال وجود حقوق لا تعلم للجهة المستسخنة لتلك
الصورة من دفاترها وبذلك يجوز لاربائها أن يقيموا الحجّة عليها بالطرق القانونية في وجهه
من يكون اسمه واراد بتلك الصورة فتعذّر من ذلك يقتضى حذف هذه العبارة من الآن
فصاعدا واستبدالها بعبارة (مسلم بدون مسؤولية الحكومة لدى أى انسان كان عما
يتعلق بالوارد بالمكففة) أو الصورة كما كتب في تاريخه لجهات الاقتضاء حتى بذلك تكون
الحكومة آمنة من أى مشكلة مما من هذا القبول حسبما هو اجل الغاية
تحريرا في ١٠ ربيع الاول سنة ١٣٠٢

منشور من نظارة الداخلية بما صدر به الامر العالي بتاريخ ١٠ ربيع
الاول سنة ١٣٠٢ مما يتبع في حق الاشخاص ذوى السوابق
العديّة والاشخاص السابق نصيبهم للجهات
السودانية وعادوا منها ويوجدون
دائرين في هوى أنفسهم بدون
صناعة ولا ماوى

وأدرجت صورة الامر المذكور في مجموع أوامر سنة ١٨٨٤ فاستغنى بذلك عن
درجها هنا

المسطر أعلاه صورة الامر العالي الصادر في ١٠ الجارى عما يتبع في حق الاشخاص
ذوى السوابق العديدة والاشخاص السابق تفهم للجهات السودانية وعادوا منهم بالثاني
ويوجدون دائرين في هوى أنفسهم بدون صناعة ولا مأوى وقد وردت تلك الصورة لهذه
بكتابة من رئاسة مجلس النظار رقم ٢٧ دمج سنة ١٨٨٤ نمرة ٢٥٦ لاجراء
مقتضى الامر فبناء عليه قد كتب على صورة الامر لعموم جهات الادارة في تاريخه
ومن الجملة هذا تنكم لاتباع الاجراء بمقتضى ما تدون بالامر
محررا في ١١ ربيع الاول سنة ١٣٠٢

منشور من نظارة الداخلية بالزام ما مورى ومعاونى البوليس باتباع
أوامر ما مورى المراكز ونظار الاقسام الذين هم تحت
ادارتهم لدى اجراء ضبط وقائع جنائية

بلغنا أن بعض ما مورى ومعاونى البوليس لدى اجراءهم ضبط وقائع جنائية يستعملون
الاستقلال فيما بانفسهم دون تلقى ما يلزم من تعليمات وأوامر ما مورى المراكز ونظار
الاقسام الذين هم تحت ادارتهم وأوامرهم مع وجودهم وأقربهم من محال تلك الوقائع
على ان هذا اذا كان واقعا يكون أولئك المأمورون والمعاونون قد سلكوا طريقا
مخالفا لما يوجب عليهم قانون واجبات البوليس الذى صار نشره من منذ أيام فلابد من منع
حصول ذلك كليا والوصول الى ضبط الاشغال وانتظامها ومسرها على محورها الاصولي
ينبغي التأكيد باجتناب المذكورين ما سلف ذكره وانهم يكونون في سير الاشغال متبعين
نصوص ذلك القانون خصوصا ما تدون بالبند الاول من الواجبات العمومية الذى نصه
(البوليس يكون تحت أوامر الحكام الملكية في دائرة ادارتهم ولما كانت فائدة
خدمة البوليس لا تنأى الا يجعله منتظما ومطمنا على أشغاله وهذا النظام لا يتأى
الابو اسطة ضباط متدربة على ذلك فرجال البوليس تتلقى الاوامر المختصة واجباتهم
ولوازماتهم النظامية من ضباطهم وعلى كل حال يجب أن يصير احاطة المديرين والمحافظين
بهذه الاوامر وما تدون بالبند التاسع أيضا من واجبات رجال البوليس بالارياض
خصوصه الذى نصه (ومن واجبات البوليس عندما يبلغه وقوع جنائية يتوجه في الحال
الى محل الواقعة وياخذ الاحتياطات اللازمة لضبط الفاعلين ويحصل على الادلة التى
بها يمكن اظهار الحقيقة وبكل طريقة يجرى الاستعدادات اللازمة لحضور الحاكم المحلى

الذي بالقرب منه الواجب احضار ممره او حال حضوره يكون البوليس خاضعا لوامره)
 أما ان كان مأمورا مستقلا يجب ان تكون خارجه عن ادارة المركز أو القسم فيكون تحت
 أوامره وتعليمات حضرة المدير أو وكيله وفي كل حال فان ما يجروونه مستخدموا البوليس
 المحكمي عنهم لا يكون خارجا أو مغايرا لاحكام القانون المحكمي عنه وللإجراء على هذا الوجه
 لازم ترقيمه لاتباعه وفي تاريخه كتب لباقي المديريات بمذاكر أيضا
 تحريرا في ١٣ ربيع الاول سنة ١٣٠٢

منشور من نظارة الداخلية بأن طلب أي مسجون لاستجوابه
 يلزم أن يكون بمقتضى اذن يقصر لأموال المسجون

جناب مدير عموم السجون المصرية أفاد الداخلية بما ورد منه رقم ٢٤ دسبر سنة ١٨٨٤
 غمرة ٢٣٢ بأن الطريقة المستعملة بأغلب المديريات في طلب المسجونين من طرف
 مأموري السجون لأجل استجوابهم بدون أوامر رسمية أو بوصول ينشأ عنهم أخطرات وخال
 بنظام السجون من فحش وبهض المسجونين وغير ذلك وتعد هذا الحصول على معرفة
 المتسبب ولوذا ومنع ما عساه أن يتأني بأسباب ما ذكره رغب جنابه بخبرة المديريات
 والمحافظات بأنه عند طلب أي مسجون يلزم أن يكون بمقتضى اذن يقصر لأموال المسجون
 فبناء على ذلك لازم ترقيمه تكتم للإجراء كما ذكر
 تحريرا في ١٣ ربيع الاول سنة ١٣٠٢

منشور من نظارة الداخلية بإجراء ما فيه زيادة أحكام نظام الأمن
 والراحة بالبندار بوضع الخفر بها حسب ما هو جار

انه وان كان قبل تاريخه طلب من المديريات والمحافظات ايضاح ملحوظاتهم فيما يختص
 بخفر البندار لوضع قانون له وشرعت الحكومة فعلا في سنة لكن حيث عاق اتمامه وتتميزه
 بعض دواحي فليكن معا وما ذلك ولكن يحسن اهتمامكم وتية تنظيم مجرى ما فيه زيادة
 أحكام نظام الأمن والراحة بما تليق البندار بوضع الخفر بها حسب ما هو جار وفي تاريخه
 كتب لباقي المديريات والمحافظات بذلك لاتباعه
 تحريرا في ١٣ ربيع الاول سنة ١٣٠٢

• (القرارات الصادرة من نظارة الداخلية في سنة ١٨٨٤) •

• (شهر يناير سنة ١٨٨٤) •

قرار من نظارة الداخلية برفع وظيفة مكتب صحة العريش

(نحن ناظر الداخلية)

بعد الاطلاع على ما عرضه علينا مجلس الصحة البحرية والكورتينيات قررنا ما هوأت
المادة الاولى

ألغيت وظيفة مكتب صحة العريش

المادة الثانية

يكون رفق الموسيوي يتسنى صاحب هذه الوظيفة من غرة يناير سنة ١٨٨٤

تحريرا في القاهرة في ١٢ يناير سنة ١٨٨٤

(الامضا)

(ثابت)

قرار من نظارة الداخلية يتضمن تعديلات في وظائف الصحة البحرية والكورتينيات

(نحن ناظر الداخلية)

بعد الاطلاع على ما أشار اليه مجلس الصحة البحرية وعلى ما عرضه علينا رئيس هذا المجلس
قررنا ما هوأت

عين الموسيولو جبر باشكاتب كورتينية جبل الطور كاتباً أولاً لمكتب الصحة بالسويس
بدلاً من احمد أفندي صادق

والموسيو ميمار رئيس مكتب صحة الزيلع باشكاتباً لمكتب صحة الطور بدلاً من
الموسيولو جبر

والموسيو كوز شيمد كاتباً أولاً لمكتب الصحة بالسويس رئيساً لمكتب صحة الزيلع بدلاً من
الموسيو ميمار

والموسيو لاندى السكاتب الثالث بمكتب صحة الاسكندرية كاتباً أولاً لمكتب صحة
السويس بدلاً من الموسيو كورثيد

والموسيو جالاتولى الكاتب الثانى فى مكتب صحة السويس **كاتباً** ثالثاً المكتب صحة الاسكندرية بدلا من الموسيولاندى
والموسيو مالىارئيس مكتب صحة **مكتب** فى فير رئيسا المكتب صحة القنطرة الجديدة فى الاسكندرية بدلا من الموسيو بولزى
والموسيو بولزى رئيس مكتب صحة القنطرة الجديدة كاتباً ثانياً للارازاتو القنطرة الجديدة بدلا من الموسيولومباردو
والموسيو لومباردو والكاتب الثانى للارازاتو القنطرة الجديدة باشكاتب مكتب صحة بورت سعيد بدلا من الموسيو بيانكى

المادة الثانية

على الموسيو بيانكى رئيس مكتب صحة بورت سعيد أن يطلب من المعاش ماله حق عليه
تحريرا فى القاهرة فى ١٢ يناير سنة ١٨٨٤ (الامضا)
(ثابت)

* (شهر فبراير سنة ١٨٨٤) *

قرار من نظارة الداخلية برفت الدكتور فريدريك ما مور صحة السويس
(نحن ناظر الداخلية)
بناء على ما عرضه رئيس مجلس الصحة البصرية والكورنتينات وموافقة رأى أعضاء هذا
المجلس قررنا ما هوآت
ان الدكتور فريدريك الذى سبق استخدا منه ما مور صحة السويس وكان مؤخر امدير
كورنتينة الطور رقت من وظيفته
تحريرا فى ٥ فبراير سنة ١٨٨٤ (الامضا)
(ثابت)

قرار من نظارة الداخلية بلعو المراكز الصحية فى أجيح ورواجا

(نحن ناظر الداخلية)

بناء على ما عرضه رئيس مجلس الصحة البصرية والكورنتينات وموافقة رأى أعضاء هذا

المجلس قررنا ما هوأت

ان المراكز الخمسة في أجمع ورواجا ألغيت مؤقتا

تحريرا في ٧ فبراير سنة ١٨٨٤ (الامضا)
(ثابت)

قرار من نظارة الداخلية بتعيين المسيو اشيل اغناقي رئيسا لمرکز صحة أي قير

(نحن ناظر الداخلية)

بناء على ما عرضه رئيس مجلس الصحة البحرية والكورتينات وموافقة رأي أعضاء هذا

المجلس على تعيين الطبيب الآتي ذكره قرارنا ما هوأت

ان المسيو اشيل اغناقي تعين رئيسا لمرکز صحة أي قير

تحريرا في ٩ فبراير سنة ١٨٨٤ (الامضا)
(ثابت)

قرار من نظارة الداخلية بفصل كل من الموسيو كانسوك مأمور صحة أجمع

والموسيو يتاسي مأمور صحة رواجان وظيفتهما

(نحن ناظر الداخلية)

بعد اطلاعا على قرارنا الصادر في ٧ فبراير القاضي بالعامر مرکز صحة أجمع ومرکز صحة

رواجا مؤقتا

و بناء على ما عرضه رئيس مجلس الصحة البحرية والكورتينات وموافقة آراء هذا المجلس

قررنا ما هوأت

ان المسيو كانسوك مأمور صحة أجمع والموسيو يتاسي مأمور صحة رواجان فصولا من

وظيفتهما

تحريرا في ١٢ فبراير سنة ١٨٨٤ (الامضا)
(ثابت)

* (شهر ابريل سنة ١٨٨٤) *

قرار من قطارة الداخلية بتعيينات بحملة العمة

(نحن ناظر الداخلية)

بعد الاطلاع على قرار مجلس العمة البحرية والكورتيينات الصادر بتاريخ ١٩ فبراير سنة ١٨٨٤ وعلى ما عرضه علينا رئيس هذا المجلس قررنا ما هوات
المادة الاولى

قد رقت على وجه الاستعانة عبد المجيد افندي رئيس مكتب كورتيينة القنطرة وعلى
افندي عيسى كاتب بمكتب كورتيينة رشيد

المادة الثانية

عين الموسيوجا الاولي كاتب بمكتب كورتيينة المنيا القديمة رئيسا لمكتب كورتيينة
القنطرة

والموسيوجا الثاني رئيس مكتب أبي قير كاتب بمكتب المنيا القديمة
والموسيوجا الثاني الذي كان سابقا رئيس مكتب رواج رئيسا لمكتب أبي قير
تحرير بالقاهرة في تاريخ ٢٣ ابريل سنة ١٨٨٤ (الامضا)
(عبد القادر)

* (شهر يوليو سنة ١٨٨٤) *

قرار من قطارة الداخلية بتعيين الموسيوجا ديمون فيلا كاتباً بالمالكيت

حجة السويس بدلا عن الموسيوجا هيكس

(نحن ناظر الداخلية)

بعد الاطلاع على ما أوراه مجلس العمة البحرية والكورتيينات وعلى ما عرضه رئيس
هذا المجلس قررنا ما هوات

قد عين الموسيوجا ديمون فيلا كاتباً بالمالكيت حجة السويس بدلا من الموسيوجا هيكس
المستعفى

تحرير بالقاهرة في ٢٠ يوليو سنة ١٨٨٤ (الامضا)
(عبد القادر)

* (شهر سنة بر سنة ١٨٨٤) *

قرار من نظارة الداخلية بشأن وضع لائحة لبيع المشروبات
ومواد المأ كولات وأصنافها

(ناظر الداخلية)

تظر الزوم وضع لائحة لبيع المشروبات ومواد المأ كولات وأصنافها حفظاً للصحة العمومية
وتظر الامكان اتباع اللائحة الآتية نصها في المهرسة

وبعد الاطلاع على قرار مجلس النظارة المؤرخ ٢٨ أغسطس سنة ١٨٨٤ قرر
ما هوآت

(الباب الاول في بيان المخالفات)

(المادة الاولى)

أولاً يعاقب كل من وجد مخزنه أو دكانه أو حانوته أو محله التجارى أو كان عنده في
الاسواق والمولد وغيرهافواكه أو مشروبات أو مواد أو أصناف من المأ كولات
والادوية تكون مغشوشة أو مقلدة أو نالفة

ثانياً يعاقب كذلك كل من يمنع المأمورين المكلفين بتنفيذ نصوص هذه اللائحة من
الدخول في مخزنه أو دكانه أو حانوته أو محله التجارى

(الباب الثانى في كيفية اصدار الاحكام على من تكبى المخالفة)

(المادة الثانية)

أولاً تصدر الاحكام على الوطنيين من لدن المحاكم الاهلية

ثانياً تصدر الاحكام على الاجانب من لدن القناصل أو المحاكم المختلطة على حسب
اختصاصها

(المادة الثالثة)

المواد التى يترتب على بيعها أو استعمالها أو امتلاكها حصول مخالفة أو جناية بصير حجزها
ووضع الاختام عليها الى أن يصير تحليلها والنظر فيها

(الباب الثالث في التقبىس والحجز)

(المادة الرابعة)

يصير اجراء الملاحظة الصحية فى الاسواق والمولد وغيره باعتراف مفتش صحة البلدة
أو نوابه

(المادة الخامسة)

لأجل التأكد من حسن سير الاشغال الطبية يجب على البوليس أن يجعل تحت تصرف ادارة الصحة عددا كافيا من المأمورين على حسب اللزوم لتحقيق حصول الجنايات المنوّه عنها بهذه اللائحة

(المادة السادسة)

عينات المواد والاصناف المذكورة قبل يصير أخذها بغير فة مأموري البوليس المعينين لهذا الامر بمساعدة أحد مأموري الصحة
ويأخذ هؤلاء المأمورون العينات من مخازن ودكاكين وحوانيت ومحلات تجارة رعايا الدول الاجنبية بمقتضى رخصة تعطى لهم بالكتابة من القناصل

(المادة السابعة)

يصير أخذ العينات المذكورة بناء على طلب ادارة الصحة

(المادة الثامنة)

تقسم العينات الى ثلاثة اجزاء يرسل أحدها الى المعمل الكيماوى لتحديدوى تحليلها به والثاني الى القنصلو التابع لها مرسكبوا الحافظة لمضاهاة العينة عند اللزوم والثالث الى البوليس لحفظها به بمحل مخصوص

(المادة التاسعة)

يختم على هذه العينات من البائع ومن المأمورين المعينين لذلك

(المادة العاشرة)

على البوليس أن يعلن القناصل عن العينات المأخوذة من الاجانب في مسافة أربع وعشرين ساعة من أخذها

(المادة الحادية عشرة)

يصير احضار المحضر المختص بأخذ العينات والبحث الذى اجراه المعمل الكيماوى الى البوليس ليحكم فى ذلك على حسب الاصول

(المادة الثانية عشرة)

الاحكام الصادرة على مرسكبى المخالفة يبعث بها لادارة الصحة ويجوز نشرها بالجرائد حرقيا كان أو ملخصا

(الباب الرابع في تأويل الكلمات)

(المادة الثالثة عشرة)

يجوز بيع مواد المأكولات والمشروبات بالشروط الآتية

أولاً لا يباع شيء مضر بالصحة

ثانياً لا يخبر عن الشيء المعرض للبيع

ثالثاً لا يخبر عن الشيء المذكور بصفة واضحة جلية

رابعاً أنه لا يصير غش المشتري

(المادة الرابعة عشرة)

الجنائيات التي يترتب عليها العقاب بمقتضى هذه اللائحة هي بيع المحصولات المغشوشة

والمحصولات التالفة

(المحصولات المغشوشة) تتألف المخالفة من تغيير وغش المشروبات والمأكولات

وأصناف المأكولات والمواد الدوائية تغيير الاختيار بما يجزها بمواد عديدة الناعلية أو ذات نوع أدنى منها

لا تقتصر المخالفة على ادخال صنف ذي خاصية أخرى في الاصناف المذكورة قبل فقط

بل تتألف أيضاً من مزج صنف من نفس نوعها يكون أقل درجة منها بصفة محسوسة بحيث

تصير الاصناف المذكورة أقل صلاحية للاستعمال المخصصة له أو من مزج نوع أدنى

قيمة عن القيمة التي يعنونها به البائع والتي تستنتج من غش البضاعة

لا تقتصر المخالفة على ادخال عناصر في البضاعة لا يجب وجودها فيه بل تحصل أيضاً

بإخراج الجوهر التي تباع في الأصل لاجلها منها وأيضاً بتغيير هيئة المحصول بأي مادة لا خفاء

نوعه الذي ولو كانت تلك المواد غير مضر بالصحة

(المحصولات التالفة) تتألف المخالفة من بيع مأكولات ومشروبات وأدوية

تكون تالفة بأي سبب طبيعياً كان أو عرضياً

وليس من الضروري أن تصل المواد التالفة لدرجة العقوبة حتى يعد ذلك مخالفة

وليس من الضروري أيضاً أن تكون المواد التالفة مضرّة في آن واحد بالصحة حتى يترتب

على بيعها عقابه

(المادة الخامسة عشرة)

تنزه هذه اللائحة عما هوأت

أولا المصنوعات المعشوشة

ثانيا بيع المصنوعات المعشوشة والتالفة

ثالثا عرضها للبيع

رابعا الاستحواذ عليها بدون حق أو وجه شرعى

(المادة السادسة عشرة)

تكون هذه اللائحة نافذة الاجراء على كل من يكون عبده فواكه أو مشروباً

أو أصناف المأكولات أو مواد الادوية من تبعة أى دولة يكون

(المادة السابعة عشرة)

سيحضر فيما بعد رخصة لباقى مدن القطر المصرى

(المادة الثامنة عشرة)

على محافظ مصر ومدير المصالح العصبية ومدير المعمل الكيماوى تنفيذ هذه اللائحة

كل منهم فيما يخصه

تحريراً فى ٤ سبتمبر سنة ١٨٨٤ الموافق ١٣ ذى القعدة سنة ١٣٠١

(الامضا)

(عبد القادر حلمى)

قرار من نظارة الداخلية بتسهيل نقل الحيوانات المعدنية بالسكة الحديد

(ناظر الداخلية)

بناء على طلب مدير مصالح الصحة العمومية ومن بعد حصول الاتفاق مع نظارة الاشغال

العمومية وتصدق مصلحة السكة الحديد

ونظر الان حصول نقل الحيوانات بسكة الحديد يترتب عليه حصول وسائل سهلة لنقل

الامراض المعدية والوبائية فيكون حينئذ من الضرورى أن العربات المستعملة

لهذا الغرض تكون فى رعاية من اخطار العدوى واتخاذ الوسائط فى هذا الشأن قرر

ما هوآت

(المادة الاولى)

ينبغى تظافة كل عربة بغاية الاعتناء وتبخيرها بعد كل نقل ويكون اجراء هذه العملية

حسب الآتى

أولاً يصير إزالة البراز والسبلة (الروث) والمواد الأخرى التي توجد وكسها
ثانياً يصير غسلها في الحال
ثالثاً يصير استعمال جهاز مركب من محلول الجير والماء يحتوي كل غالون على ربع
ليتر من حمض الفينيك فيرش على الخشب والحواجز والسقف أما البراز والسبلة
وغيرهما فيصير حرهاً ودفنها بعد ذلك

(المادة الثانية)

عدد الحيوانات الممكن نقلها في كل عربة يكون كإحدى طبعاً لتعريف نسبة العمومية للصحة
السكة الحديد

عدد

٠٧ خيل أو بغال أو ثور أو بقرة

١٢ جحر

٠٦ جواميس

٠٤ جمال

٤٠ من الغنم

٥٠ من المعز

٣٥ خنازير

(المادة الثالثة)

يكون لدى مصلحة السكة الحديدية معلومات بالخبرات الرسمية التي تصدر إليها من إدارة مصالح
الصحة العمومية عن وجود الأمراض الحيوانية وعن الحملات المصابة

(المادة الرابعة)

هذه البلاغات ترسل إلى كافة نظارات المخطات الذين يجب عليهم أن يرفقوا قبل كافة
الحيوانات التي لم ترفق بشهادات دالة على أنها لم تصدر من الجهات المصابة ولم تعبر منها إلا لجل
توجهها إلى محطة السكة الحديدية

(المادة الخامسة)

هذه الشهادات ينبغي امضاؤها من حكيم أو طبيب الحكومة أو من مفتش البوليس أو
وكيله أو من مستخدم

(المادة السادسة)

ينبغي رفض نقل كافة الحيوانات ما عدا الحيوانات ذات الحافر للداخل أو الصادر من

مركز مصاب للعاية وجود بلاغ رسمي ينبي بزوال المرض وانقضاء مدة الكورتينة المينة
بالتشور الصادر في ٢٧ مارث سنة ١٨٨٤ فيما يخص بالتيقوس البقرى
أما الامراض الاخر فيسير تحديدا المدة فيها حسب وقت التفريح بمعرفة ادارة مصالح
الصحة

(المادة السابعة)

يجوز لمصلحة سكة الحديد بناء على تقديم شهادة ممضاه من ادارة الصحة التصريح في أحوال
استثنائية بنقل المواشى السليمة المعدة لما كور الا هالى بداخل المنطقة المصابة ولكن
لا يمكن نقل هذه المواشى أكثر من دفعة واحدة في كل أسبوع وهذا النقل يحصل
في عربات خصوصية مهيئة كورتينة الى المحلات المنفردة المينة مقدما بمعرفة المفتش
البيطرى

(المادة الثامنة)

مع ما يكمل من الاجراءات الاحتياضية للنظافة والتجيز لا ينبغي استعمال هذه العربات في
نقل المواشى السليمة قبل مضي ٤٨ ساعة

(المادة التاسعة)

اذا لاحظ أحد مستخدمي السكة الحديد في أى وقت انه صار نقل حيوانات مصابة في
بعض عربات يجب عليه في الحال اعمال التحريات اللازمة لمنع استعمال هذه العربات
ثانيا قبل تجيزها بتجيز اجيدا

(المادة العاشرة)

كل من ادارة مصالح الصحة العمومية ومصلحة السكة الحديد مكلف فيما يخصه بتنفيذ هذا
القرار

تحريرا في ٢٠ سبتمبر سنة ١٨٨٤ الموافق ٢٩ ذى القعدة سنة ١٣٠١

ناظر الداخلية

(الامضا)

(عبد القادر حلى)

• (شهر ديسمبر سنة ١٨٨٤) •

قرار من نظارة الداخلية بقفل على أفندي كمال الحكيم البيطري من
وظيفته في كورتينة القنطرة

بناء على ما تراءى المجلس الصحة الجبرية والكورتينات وما تقدم من رئيسه

ونظرا لما قرره لجنة الجزار بهذا المجلس المؤرخ غرة نوفمبر سنة ١٨٨٤

تقرر فصل على أفندي كمال الحكيم البيطري من وظيفته في كورتينة القنطرة

تحريرا في ١٣ ديسمبر سنة ١٨٨٤ (الامضا)

(عبد القادر حلي)

• (المنشورات الصادرة من نظارة المالية في سنة ١٨٨٤) •

• (شهر يناير سنة ١٨٨٤) •

منشور من نظارة المالية الى جميع مصالح الحكومة بشأن تأجيل

التصديق على ميزانية سنة ١٨٨٤

بناء على الذكر يتوانخديوي الصادر بتاريخ ١٨ صفر سنة ١٣٠١ الموافق

١٨ ديسمبر سنة ١٨٨٣ المقررة وجوب مراعاة ميزانية سنة ١٨٨٤ اعتبارا من

٢٩ فبراير سنة ١٨٨٤ على الكثير ومصرح النظارة المالية بربط ايرادات ومصرفات

شهرى يناير وفبراير سنة ١٨٨٤ على حسب مربوطهما في ميزانية سنة ١٨٨٣ مع

مراعاة التعديلات المصرح بها في ظرف السنة المذكورة بقضى اتباع الاجراء في المصلحة

ادارة تكتم على الكيفية الاتى ايضاها

ايرادات

أموال مقررة

الاموال الخراجية والعشورية وعشور النخيل والاموال الغير اعتيادية عن الاراضى

البحرية من الترخمة الابراهيمية بعقل في ربطها السنة ١٨٨٤ البالغ المقررة لها

ومصدا عليها في ميزانية سنة ١٨٨٣ مضافا اليها الزيادة المحققة في ايرادات مع

المستحقات المصدق عليها في ظرف السنة ويستترل من مجموع ذلك قيمة التجهيزات التي

تحققت ونصرح برفعها على طرف الديوان في ظرف السنة أما التجهيزات في نظير الشرائق فلا تدخل ضمن المقتضى استنزاه بالنسبة لانها واقعية والباقي يكون عن الذي يستحق سداده للحكومة في سنة ١٨٨٤ ويعتبر أساسا في التحصيل فبناء عليه يقتضى التنبيه على صياف البلاد (استمارة رقم ١٠٠١) بأن يوردوا إيرادات سنة ١٨٨٤ في دفاترهم على هذا الاساس ويحروا الاوراد الى الممولين أما باقى الاموال المقررة مثل الويركو وعوائد الاملاك وغيره فيستحضر تكلم عنها تعليمات خصوصية من هذا الطرف (ادارة الاموال المقررة)

أموال غير مقررة

من حيث ان هذه الإيرادات ليست تحت حصر فيكون تحصيلها بدون صعوبة على سبب القوانين واللوائح المرعية الاجراء

مصرفات

مستخدمين

تصرف ما هبات المستخدمين على حسب مروط ميزانية سنة ١٨٨٣ والتعديلات التي حصلت في ظرف هذه السنة بموجب نصريحات خصوصية سواء كانت صادرة عن علاوات أو مستحقات أو عن الغاؤوظائف أو تنقيص في الوظائف فبناء عليه لا يلزم اعطاء علاوات أو استجداد وظائف قبل التصديق من مجلس النظر على ميزانية جهنتكم سنة ١٨٨٤

مصرفات متنوعة

تصرف هذه المصروفات بحسب لزوم المصلحة وعلى مقتضى اللوائح المرعية الاجراء فهذه هي الاجراءات التي ترااها المالية لزوم تقريرها انباءا للدكرية المتواليه لنا كيد سير المصلحة ادارة تكلم لحين التصديق على ميزانية تكلم سنة ١٨٨٤
تحريرا في ٥ يناير سنة ١٨٨٤

منشور من قنطرة المالية الى جميع مصالح الحكومة بشأن

احتساب المنصرف من المضاف بغير حق

من حيث ان المنصرف من الإيرادات المتحصلة بغير حق بمعرفة مصالح الحكومة كان

جاريا لحسنة الآن خصمه بالجهات بمصرفاتها التبرية فقد تقرر بالمالية اضافة فصل
مخصوص ضمن الخدمات المتنوعة في ميزانية المصروفات عنوانه (مصرف من المضاف
بغير حق) بحيث يخصم بذلك الفصل جميع الضرائب والعوائد المتحصلة بغير حق
ومضافة للإيرادات كالامانات الساقط حق اربابها وسبق اضافتها لاجانب الديوان
على مقتضى منشور غرة ٢٨ الصادر في ٨ ابريل سنة ١٨٨٣ فبناء عليه يقتضى
ان كل ما يصرف من هذا النوع بالمصلحة ادارة تسكن من اول يناير سنة ١٨٨٤
يجرى خصمه على المالية (ادارة الخزينة العمومية) وهي تجرى احتسابه بمصرفاتها
ومن المعالوم انه لا يصرف أدنى مبلغ من هذا القبيل بدون تصريح من النظارة التابعة
لها الجهة

تحريرا في ٨ يناير سنة ١٨٨٤

منشور من نظارة المالية الى جميع مصالح الحكومة بجمع الجهات
عن تأدية الوازم الى مذ كورين أو الى مستخدمين بدون
تسديد الثمن نقدا ومقدما

قد اتضح للمالية في أثناء مراجعة الحسابات الشهرية بأنه ما عدا المبيعات لمواعيد التي
صدر بشأنها منشور بتاريخ ٤ ديسمبر سنة ١٨٨٣ غرة ٤ فبعض الجهات
تؤدي الوازم لحساب مذ كورين بدون أن تطلب دفع الثمن مقدما فتعال الصعوبات التي
تحصل للجهات بتحصيل قيمة تلك الوازم وتجنبها من مصادرها قد قررت نظارة المالية أنه
من الآن فصاعدا لا يسوغ للجهات أن تؤدي الوازم سواء كان الى مذ كورين أو الى أى
مستخدم كان الا مقابلة دفع الثمن نقدا ومقدما أما في الا-وال الخصوصية حيث لا تسمح
الطروف من تأخير تأدية الوازم فيجب على الجهات قبل تأدية الوازم أن تقدم لمن يطلبها
كشفاً ببقية ما تستدعيه من المصاريف ليؤثر عليه منه بالقبول وذلك حتما للتنازع
حين تسديد أثمان تلك الوازم فبناء عليه قد صار النشر عموما وهذا تسكن
للمعالم به والاجراء عوجه

تحريرا في ١٩ يناير سنة ١٨٨٤

منشور من نظارة المالية الى جميع مصالح الحكومة بتنبيه الجهات
عن لزوم ارسال الحوافظ الشهرية وأوراق المناقصات في
المواعيد المقررة بالتعليمات

نظارة المالية سبق استلقت الجهات أكثر من مرة وخصوصاً بمشورها الصادر بتاريخ
٢٨ ديسمبر سنة ١٨٨٣ غرة ١٩ الى وجوب ارسال حوافظ المنصرف والمحصل
وأوراق المناقصات للمالية بالمواعيد المقررة باللائحة وأوردت لهم ما يترب من الاشكالات
في حسابات جميع المصالح من عدم مراعاة ذلك فرغم عن التعليمات الصريحة الصادرة
منها بهذا الشأن قد قصرت لها حصول تأخير بجميع الشهور في ارسال الحوافظ والاوراق
المذكورة حتى انها اضطر لارسال استجالات متواصله للحصول عليها فلاجل رفع هذه
المشغولية عن المالية ومنع الحصول تأخيرات مثل هذه قد قرر أنه من الآن فصاعدا
لا يرسل من المالية سوى استجالات واحد بخصوص الاوراق التي لم تصلها بالمواعيد المقررة
باللائحة واذا لم يأت هذا الاستجالات بفائدة فتصدراً امرها باستقطاع ثلاثة أيام من ماهية
باشكاتب ورئيس حسابات الجهة المتأخرة تنبيهها لهما بمراسلات المنشورات التي تصدر من
المالية وقد تلاحظ أيضاً أن المناقصات التي ترسل للجهات عن حسابات أحد الشهور
يتكرر حصولها في الأشهر التالية وهذا عمداً على ان كتاب الحسابات لم يتبصر واجيداً
في أوراق المناقصات ومن اللزوم أن يعلموا أن هذه الاوراق هي معدة لاطهار كل ما يوجد
غير مستوف في الحسابات ومتى صار اخطار الجهة عما يكون في حساباتهم غير مستوف فمن
المقتضى أن لا يتكرر حصوله في حسابات الأشهر التالية فمنع الماساءة يحصل من زيادة
العمل على المالية لوانضطرت لتكرار المناقصات التي من هذا القبيل قد تقرر أنه من
الآن فصاعداً تنذر المالية الجهة مرتين فقط عن وجوب مراعاة اللائحة فيما يختص بما
يكون وجد غير مستوف بحساباتهم أما إذا التزم الى انذار ثالث عن الخصوص ذاته
فتصدراً امرها باستقطاع ثلاثة أيام من ماهية باشكاتب ورئيس حسابات الجهة وقد
نشر هذا عموماً للعمومية

تحريراً في ٢٠ يناير سنة ١٨٨٤

منشور من نظارة المالية الى جميع مصالح الحكومة بشأن تقديم
مقاصدات الصيارف عن سنة ١٨٨٣

مرسل مع هذا عند من مقاصدات الصيارف عن سنة ١٨٨٣ لاجل
توزيعها على صيارف البلاد ليتبعوا في تحريرها أحكام المنشور نمرة ٣٣ الصادر في أول
مايو سنة ١٨٨٣ الذي سبق ارسال نسخة منه لكل صراف انما يقتضى مراعاة
التعديلات الآتية التي ترا لزوم اجرائها

يجب أن يكون تم تقفيل حسابات الصيارف بمديريات الوجه القبلي في ٢٠ من شهر
فبراير على الكثير وفي مديريات الوجه البحري في ٢٠ من شهر مارت وأما المقاصدات
فيجب تسليمها الى ما دونى الشرع بمديريات الوجه القبلي في ٢١ من شهر فبراير
ومديريات الوجه البحري في ٢١ من شهر مارت

فيتبدى والحالة هذه بتقديم المقاصدات في الوجه القبلي اعتبارا من ٢٥ فبراير وفي
الوجه البحري اعتبارا من ٢٥ مارت وتقدمها يكون في مديريات الوجه القبلي مع
توريد مقصلات شهر مارت وفي مديريات الوجه البحري مع توريد مقصلات شهر
ابريل

فبناء عليه يجب أن يكون تم تقديم مقاصدات الصيارف وجميع دفاترهم المقتضى
حفظها بالدفتر خانة في ١٥ مارت بمديريات الوجه القبلي وفي ١٥ ابريل بمديريات
الوجه البحري على الكثير وعلى المديرين ان يشرعوا في مراجعة المقاصدات عند
ورودها أولا فاولا واجرا تسليم الدفاتر للدفتر خانة

ومن ضمن أحكام المنشور السابق ذكره وجه يقتضى الانتفاة اليه بنوع خصوصى
وهو اجتماع شايخ البلاد والممولين عندهم اذ وفى الشرع في النواحي في ٢٣ من الشهر
والقصد من اجتماعهم بطرف المأذون هو لكي يعلم الممولون ما اشغلت عليه المقاصدات
بواسطة تلاوتها عليهم معرفة المأذون حتى يسدوا المحوطاتهم ومدعياتهم في الحال
ويصدقوا على المقاصدات اذا اتضح لهم صحتها وفي حالة حصول ادعاء من أحد الممولين
يلزم التأشير عنه حالا في أول صفحة من المضافة

فبموصول هذا المنشور يقتضى التعرير الى ما دونى الشرع والى الشايخ بلزوم اتباع الاجراء
على وجه ما توضح بخصوص اجتماع الممولين مع التنبيه على المأذونين بأنهم مسئولون
عن تلاوة المقاصدات وان هذه المسئولية تشمل أيضا الشايخ اذا تم وانوا في أخذ
المحوطات التي يسدها الممولون حيث قد يتحقق المالية عند تقديم مقاصدات

سنة ١٨٨٢ أن بعض المشايخ والمأذنين أهملوا بالكلية اتمام هذه الاجراءات المقررة وسلموا أختامهم الى الصيارف ووزر كوالهسم كأل التصرف فيما بدون أن يهتموا في أخذ واينات ملحوظات واعتراضات الممولين بخصوص المقاصدات المذكورة وعلى ذلك فالشايخ الذين ارتكبوا هذه المخالفة قد جرى رفعتهم حين صدور الحكم عليهم من المجلس بما يستحقونه من الجزاء ويكون معلوماً أن الحكومة لا تتأخر عن اجراء مثل هذه التأديبات عند اللزوم في حق كل من لم يراع أحكام لوائحها تطبيقاً للمنشور الصادر من نظارة الداخلية الرقم ١٠ ربيع الاول سنة ١٣٠١ (٩ يناير سنة ١٨٨٤) هذا وسترسل فيما بعد التعليمات اللازمة بخصوص تحرير خلو المعارف الى الصيارف وضمائهم

تحريراً في ٢٦ يناير سنة ١٨٨٤

(شهر فبراير سنة ١٨٨٤)

منشور من نظارة المالية لجميع مصالح الحكومة بتقديم كشف شهرياً
لنظارة المالية عن الإيرادات التي ليست تحت حصر

انه لأجل الوقوف على ماذا كانت الاوامر السابق صدورها عن تحصيل الإيرادات التي ليست تحت حصر جارياً من اعادة تنفيذها فيقتضى أن تقدم المصالح من الآن فصاعداً الى نظارة المالية كشفاً يرفق بالمستخرج الشهري بما يتحصل من الإيرادات المذكورة موضحاً به كل نوع من أنواع هذه الإيرادات بالبيان وتاريخ تحصيلها وتاريخ مغرة الامر الصادر بتحصيلها واسم الشخص الذي سددها ومبلغها بالقرش والبارة واذا ترا آعمل ملحوظات عنها فيصير تحريراً في الخانة المعدة لها ويصير توضيح الإيرادات المذكورة على حدة في المستخرج الشهري فالإيرادات المقتضى توزيعها بالكشف البادي ذكره هي التي بحسب نوعها وأصلها لا يمكن حصرها ابتداءً بنوع قطعي مثل المتسدد من المنصرف بدون حق والجزء آت والاصناف والحيوانات المباعة من متعلقات الحكومة وباقي الإيرادات المماثلة لذلك أما المستقطع من ماهيات المستخدمين وصيارف التواحي نظير حرات فهذا ينبغي توزيعه بالكشف المذكور ببيان أسماء المستقطع منهم حتى بذلك يمكن الوقوف على ماذا كانت الجزاءات التأديبية الصادرة في حق المستخدمين صارت تنفيذها هذا ولأجل

أن تفكّن المالية من مراجعة متحصلات الإيرادات المذكورة بوجه حقيقى يلزم على الجهات أن تقدم شهر بالابتداء من شهر فبراير للكشف المحكى عنه (استمارة نمرة ١٢٣) وأن تتبع الاجراء على حسب ما توضع أعلاه
تحريرا فى ١٢ فبراير سنة ١٨٨٤

منشور من نظارة المالية الى جميع مصالح الحكومة
بشأن مصلحة التخصيلات بالبندار

ان الدكر يتوالى الصادر فى ٢٣ ديسمبر سنة ١٨٨٣ يقضى بالغامض بطيات البندار بالاقاليم اعتبارا من أول فبراير سنة ١٨٨٤ وبما ان مأمورى ضبطيات البندار المذكورة فضلا عن اختصاصهم بأشغال الادارة محال عليهم أيضا النظر فى كافة المسائل المتعلقة بربط وتحصيل أموال البندار المقيمين بها فلا جمل نأ كيدسير المصلحة المالية المعهود بها الى مأمورى الضبطيات قد تقرر بالمالية ما يأتى
يجب على المدير أن يتخذ بالالتزام مع مأمور عموم التخصيلات كافة الاجراءات اللازمة لتأيدسير المصلحة المالية بالبندار الكائن فيه كزديوان المديرية و اذا اقتضى الحال يعين أحد معاونين مخصوصا لهذا العمل ويساعده فيه من حيثية التخصيلات الخدمة السائرة بالمديرية

أما المصلحة المالية بالبندار الاخرى خلاف البندار الكائنة بها كزديوانين المديريات فيعهد بها الى مأمورى المراكز التابعة لها تلك البندار ويقضى ملاحظة أنه بالنسبة لحالة الحكومة الراهنة لا يمكن للجزئية اجراء صرف مصروفات جديدة نظير ما هيأت مستخدمين وبناء عليه فالمالية تعتمد على غيرة فككم واختباركم حالة مدير يتكم لتأيدسير المصلحة المالية بالبندار بدون حصول أدنى زيادة فى ميزانية مصروفات جهتكم

تحريرا فى ١٣ فبراير سنة ١٨٨٤

منشور من نظارة المالية الى الجهات يثبت فيه ما يجب اجراؤه اذا وقع
من احداها تأخير في الاشغال المحددة بمواعيد المتعلقة بإدارة عموم
الاموال الغير المقررة والدخوليات

بناء على منشور المالية نمرة ٥١ الصادر للجهات في ٢٠ يناير سنة ١٨٨٤ المتخصص
فيه أنهم من الآن فصاعدا يرسل من المالية سوى استجبال واحد بخصوص الاوراق
التي لم تصلها في المواعيد المقررة باللائحة واذ لم يأت ذلك الاستجبال بضائدة فتصدر أمرها
باسـتـقطـاع ثلاثة أيام من ماهية باشكاتب ورئيس حسابات الجهة المتأخرة تنبيه الهما
بمراجعة المنشور فالاشغال المتعلقة بإدارة عموم الاموال الغير مقررة والدخوليات التي تحت
مواعيد يلزم حصول الهمة في انما بمواعيد المقررة لها وان حصل فيها تأخير فتكون
المعاملة فيما على حسب هذا النص وعلى هذا قلن تحرر لعموم الجهات وبالجمله هذا
تسليم المعالمة

تحريرا في ١٣ فبراير سنة ١٨٨٤

منشور من نظارة المالية الى جميع مصالح الحكومة بشأن رسوم
قيدية العرض والات وتصدق الضمانات

ان التعديلات التي صار داخلها في التعليمات الخاصة بمصالح الحكومة وأعلنت للجهات
بالمشور نمرة ٤٦ محكوما به بالبند الثامن مكرر من فصل أول ايرادات بأن رسوم قيدية
العرض والات يصير توريدها مباشرة الى صراف الخزينة بدون استعمال الحافظة المطبوعة
(استمارة نمرة ١٤٠) وان الصراف يعطى لمن يورد هذه الرسوم وصلا مقطوعا من دفتر
قسمة (استمارة نمرة ١١٢) مشتملا على مائة وصل وعند ما يتم صرف الوصولات
المشتمل عليها دفتر القسمة يورد الصراف الى الخزينة قيمة رسوم القيدية المتحصلة بمعرفة
مقتضى حافظة (استمارة نمرة ١٤٠) يرفق بها دفتر القسمة الذي صار قطع الوصولات
منه فالقسائم اللازمة لهذه الايرادات سبق ارسالها من المالية للجهات لكن من
حيث ان المائة ورقة المشتمل عليها دفتر القسمة يحتوي كل منها على وصلين وبالتسبة لما
نرا أن من عدم موافقة توريد رسوم القيدية المتحصلة بمعرفة الصراف بعد اتمام صرف كافة

الوصلات المستقل عليها دفتر القسيمة قد تقر بأن رسوم قيدية العرض خالات يوردها
 الصراف في آخر كل شهر الى الخزينة بمقتضى حافظة (استمارة نمرة ١٤٠) ومعها
 دفتر القسيمة ليتيسر للمديرية اجراء المراجعة ثم يجب على الصراف لاجل أن تكون
 المراجعة على صحة أن يورد بالحافظة قيمة كافة الوصلات المنصرفة من دفتر القسيمة
 ويستزل منها المبالغ التي يكون سبق توريدها منه مع بيان تواريخ لتوريدها الباقي يكون
 عن المبلغ المقتضى توريده ويجب على الصراف أيضا عند صرف الوصلات أن يضع عليها
 بالخبر النمرة المتسلسلة حتى لا يلزمه أن يعيد الوصلات ويجب على الجهات ارسال دفترين
 من القسيمة المذكورة الى كل من: أموري المراكز لاستعمال أحدهما في رسوم قيدية
 العرض خالات التي قيمتها عشرون قرشا والاخر في رسوم تصديق الضمانات التي قيمتها
 عشرة قروش ويجب على الأمورين عند تسليم الوصلات المطبوعة عن رسوم تصديق
 الضمانات أن يشطبوا منها الكلمات (رسم قيدية عرض خالات) ويستعرضوها بكلمات
 (رسم تصديق ضمانات) ويجب أيضا أن يسلم الى صيارف خزائن المديرية دفتر مخصوص
 من القسيمة نمرة ١١٢ المذكورة لتقدير رسوم التصديق وحيث أنه جار تحصيل عشرين
 قرشا من كل متعهد مصلح نظير رسوم تصديق الضمانات المعين عليه تقديمها منها عشرة
 قروش نظير تصديق مأمور المركز وعشرة قروش نظير تصديق ماذون القاضي فيعطى
 والحالة هذه لكل متعهد ابصالا لكل منها بعشرة قروش وما يتحصل من رسوم قيدية
 العرض خالات والضمانات يورده مأمور المركز الى صراف البندراكائن به المركز مرتين في
 كل شهر قبل ميعاد توجه الصراف الى المديرية يوم بمقتضى حافظة (استمارة نمرة ١٤٠)
 والصراف يورده هذه التسديدات بالورد (استمارة نمرة ١٥) الذي يسلمه مأمور المركز
 ليكون تحت يده فبنا على ذلك يجب على الجهات ارسال المطبوعات اللازمة الى
 الأمورين المذكورين أما حواظ التوريده (استمارة نمرة ١٤٠) الذي يجري تحريرها
 بمعرفة المراكز فيجب أن تشمل على ذات البيانات الواردة بالحواظ المحررة بمعرفة صراف
 المديرية وعندما تصير دفاتر القسيمة على وشك الانتهاء يجب على صيارف المديرية
 ومأموري المراكز أن يطلبوا خلافا من المديرية وأن يبينوا في طلبهم عدد الابصالات
 التي أجروا صرفها

تحريرا في ١٤ فبراير سنة ١٨٨٤

منشور من نظارة المالية الى جميع مصالح الحكومة بشأن حدود
تداخل المشايخ في مسائل تعيين ورفق وتنقلا
وعملية صيارف البلاد

قد سينا في غالب الاحيان تكون طلبات البعض من المديرات لرفق الصيارف مبنية
على طلب المشايخ والحمد لذلك على أنه يجب ملاحظة أن الطلبات من هذا النوع لا بد
أن تكون مبنية على أمور تثبت سوء ادارة الصيارف المطلوب رفقهم لاعلى طلب المشايخ
أو مجرد تشكياتهم التي ينشأ أغلبها عن أغراض ومقاصد ذاتية أو مصالح شخصية قد
لا تصادف معظمها مناسبا للمصلحة الحكومية فعليه وبناء على ما لوحظ من المضار الناتجة
من توسط المشايخ في مثل هذه المواد قد كان نشر من نظارة المالية للجهات بتاريخ
١١ أغسطس سنة ١٨٨١ بمقتضاه ان رفق وتعيين الصيارف بناء على طلب
المشايخ فقط مما يجعل صيارف البلاد تحت سيطرتهم المطلقة بحيث انهم يجبروا محافظة
على معاشهم على طاعة المشايخ وهو اعادة مصالحهم الشخصية

ومن منطوق هذا المنشور أيضاً أن الصيارف المذكورين ما خرجوا عن كونهم من
مستخدمي الحكومة ورفقهم أو تعيينهم مما يجب معاملتهم فيه بمقتضى اللوائح العمومية
الضامنة لمستخدمي الحكومة وظائفهم فبناء على هذه التعليمات صار الحق في طلب تعيين
الصيارف للمديرات فقط لا للمشايخ الذين فضلا عن ذلك لا يكون لهم صفة التوسط في
ابقاء الصيارف الذين قضت المصلحة برفقهم

هذا وطلبات الخدمة التي تقدم من الراغبين الاستعداد بصيرت قد يعيها مباشرة للمديرية
التي يجب عليها أن تفحصها قبل العرض عنها للمالية طبقاً للوائح والمنشورات
وأما فيما يخص بالتشيكات والتداعيات التي تقدم للمديرية ضد البعض من الصيارف
فعليكم أن تنبهوا على الأمور التي تدارتكم أن يبلغوا المشايخ أن تشكياتهم
سيتطرق فيها بكل دقة وتامل لكن اذا ظهر من التحقيق براءت مساحة المدعى عليهم مما اتهموا
به فتكون المسئولية على المدعين أما اذا أظهر التحقيق أن التشكي الواقع في حق الصراف
له صحة ومثبت فيرسل طلب الرفق للمالية مر فوفاً بالتشكي المتقدم من المطاعين
والقرار الذي يقدم من أمور التحقيق والاجابة التي يعطيها الصراف بخطة اجابة على
مذاكرة التحقيق

أما مدعيت الصراف في نفس البلد المعين فيها فقد قرر أن تكون خمس سنين فقط وقد

كان أعلن بأن الصيارف الموجودين من قبل صدور منشور غرة ٩ تحسب لهم هذه المدة من ابتداء سنة ١٨٨١ فيقتضى أن تلاحظوا هذه التعليمات وترفضوا كل طلبات النقل سواء كانت مقدمة من نفس الصيارف أو المشايخ والأهالي هذا ما لم يترأكم أن طلب النقل ضروري تنفيذه لا تنظم سير العمل وأنه غير مبنى على مصالح شخصية

ويقتضى أن ترسلوا نسخة من هذا المنشور لكل من مأموري المراکز التابعة للمديرية وأن تأمرهم بأن يبلغوا ما ينضم إلى المشايخ ويعرفوهم أن تدخلهم في مسائل الصيارف لا يكون إلا في الأوجه الآتية

أولاً مسئوليتهم بالمحافظة والتخفيف على الأموال الأميرية من ابتداء تحصيلها من الممولين لغاية توريدها لخزينة المديرية

ثانياً مضاهاة المكلفات الجديدة على المكلفات القديمة والمراجعة اليومية على النقود الموجودة بعهد الصراف والتمسك على المكلفة وأمام إجماع المتحصلات باليومية

ثالثاً اجابة مأموري المراکز عندما يدعونهم لتحويل الأهالي في تخصيص الأموال المقررة بموجب الجدول السنوية (أي تقدير الوير كود الاغنام وعوائد الاملاك)

رابعاً جمع الممولين في حضور ما ذون الناحية في وقت حلول الميعاد المقرر في الواضع لاستماع تلاوة المقاصدة حتى يقبلوا معارضة الممولين إذا رأى هؤلاء مخالفة بها للحقيقة

خامساً للمشايخ أن يعرضوا للمديرية عما يحدث من الصيارف وعن تشيكات الممولين في حقهم أيضاً لكن من المعلوم أن ما يدعى به على الصيارف يكون تحت مسئوليتهم وعلى المشايخ أن يعلنوا للمديرية أولاً وأخيراً عن تغيب الصيارف من محل خدمتهم بغير إذن

لا يحق للمشايخ المداخل في أعمال الصيارف إلا في هذه الأوجه الخمسة الموضحة بالمنشور غرة ٩ وبما صدر من التعليمات والواضع وعليه فكل مدخل منهم خارجة عما توضع تعتبر مخالفة وعلى المديرية أن ترفض مثل هذه الطلبات

تحريراً في ٢٣ فبراير سنة ١٨٨٤

منشور من نظارة المالية الى جميع مصالح الحكومة

بشأن مراجعة المقاصدات

قد ثبت للمالية أن كثير من المديريات لم تهتم حق الاهتمام في مراجعة حسابات الصيارف
وفي تسليمهم خلوا الطرف اللازم عن عملية سنة ١٨٨٢ وقد تلاحظ لها أيضاً أن ثلاث
الجهات لم تراعى في هذه الاجراءات المواعيد المحددة بالمشورات

فلما كان هذا العمل مستجداً وينشأ عن تنقيده في بادئ الامر صعوبات وبالنسبة
للمشغولية الناجمة عن وجود الوباء وحصول عطل بسببها في فجاز الاعمال فخطر الهسهة
الاعتبارات قد أظهرت نظارة المالية كل الفرق نحو المديريات المتأخرة ولم تتخذ في حقها
الاجراءات اللازمة

غير أن هذه الاعذار لا يمكن الارتكان عليها في المستقبل فيقتضى والحالة هذه التنبيه على
مستندى المديرية اذ اذرة حضر تكمل المناط بهم ذلك بأن كل اهمال أو تأخير يحصل منهم
أو مخالفة تصح الواجب والمشورات لا بد من مقاصد منها بأشد القصاص

ولما كان من الضروري الوقوف على حقيقة انتماء مراجعة المقاصدات في المواعيد المقررة
بالمشورات قد استصوب انه اعتباراً من أول شهر مارس في الوجه القبلى ومن أول
أبريل في الوجه البحرى ترسل المديريات لنظارة المالية كشوفه يومية (استقارة نمرة ٢٦)

بيان المقاصدات التى صار مراجعتها في اليوم

فيتوضح بالكشوفه المذكورة

أولاً اسم البلد التى قدمت عنها المقاصدات

ثانياً القسم أو المركز التابعة له

ثالثاً اسم المصروف الذى قدم المقاصدات

رابعاً أسماء ضمامه

خامساً تاريخ تقديم المقاصدات

سادساً نتيجة المقاصدات

ويتوضح في هذه الخطة السادسة

أولاً عدد الممولين المتأخرين ومقدار المبلغ المطلوب منهم ومقتضى ترحيله الى

سنة ١٨٨٤

ثانياً عدد الممولين الذين لهم فوائد تجاوز التسعة فقه ومقدار هذه الفوائد

المقتضى احتسابه لهم في سنة ١٨٨٤

وفي الخاتمة السابعة تتوضع نتيجة ما ظهر من المراجعة فإذا كانت المقاصد مطابقة بالنسبة لدفاتر الصراف وموافقة لدفاتر المديرية فعلى المراجع أن يحرر في الخاتمة المذكورة هذه الكلمات (المقاصد صحيحة) وأما إذا كان فيها مخالفات فيبينها في الخاتمة نفسها بسطرين أو ثلاثة على الكثير

والخاتمة ثمة ٨ هي مخصصة لامضاء المراجع الذي يكون مسئولاً شخصياً عن عمله وإذا ثبت فيما بعد أنه لم يجر المراجعة بما تقتضيه من الدقة فيقاص بما يستوجب تصوره من التاديبات التي لا يستثنى منها تأديب الزفت أيضاً

الخاتمة ثمة ٩ تبقى محفوظة لنظارة المالية ويجب على رئيس قلم الإيرادات أن يصادق تحت مسؤوليته بأن عمل المراجعة جرى حقيقة بعرفة العمال حسب التوزيع الذي أجراه عليهم أما بالبشكائب فثبت أنه مسئول عن الملاحظة العمومية لكافة أشغال المديرية فعليه أن يقرر أن الصيارف سلموا حقيقة دفاترهم في الدفترخانة إذا أنه مسئول شخصياً عن تنفيذ هذا الإجراء

فالعشم أنه باتباع هذه التعليمات بغاية الدقة على حسب ما توضع لا يعود سببيل لوقوع إهمال من الصيارف أشبه بإهمالهم في العام الماضي حيث إن قصور المديرية كان السبب في أن دفاتر الصيارف لم يجر تسليمها في الدفترخانة إلا بعد مراجعة المقاصدات بجهة أشهر

هذا ويقتضى التنبيه على من يلزم بأنه يجب تسليم المقاصدات للدفترخانة حالاً بعد مراجعتها

ولما كانت غير حضر تكم على صالح البلاد معاونة ماغ لنظارة المالية أن تعتمد على همتكم في عدم تأخير تنفيذ هذه الأجراءت على أنه ليس خاف على حضر تكم أنه نظر لأن التخصيلات تكون قليلة في شهر مارث في الوجه القبلي وفي شهر ابريل في الوجه البحري يكون لمديرية قبلي الوقت الكافي لإجراء مراجعة كافة مقاصدات البلاد في ظرف شهر مارث ولديريات بحري في ظرف شهر ابريل

فعلى هذا لا تقبل المالية عن أي تأخير يحصل وأول مخالفة تقع لهذه التعليمات يعقبا استقطاع خمسة أيام من ماهية مرتكبا

ثم يقتضى قبل لوصول كشوفة المراجعة يومياً لنظارة المالية أن يتوقع عليها بامضاء حضر تكم أو بامضاء أمور المالية فهذه الكشوفة يجرى إرسالها يومياً أعياد الجمعة والاعباد وإذا ودف أنه في بعض الأيام الاعتبادية لم يجر مراجعة مقاصدات كلياً

فيرسل كشف على يياض عن ذلك اليوم وتتوضح فيه أسباب عدم اجراء المراجعة ولاجل وقوف المالية على معرفة عدم ضياع ككشوفة يلزم وضع غمرة متسلسلة عليها حتى على الكشوفة التي على يياض وبناء عليه فرسل مع هذا عدد ٣٠ من الاستمارة ٢٦ وبعد انتهاء مراجعة المقاصد اذا تقدم لكم في المواعيد المقررة بالمشورات تشيكات من الممولين ضد بعض الصيارف عن عملية سنة ١٨٨٣ فيقتضى البحث فيها بدقة وترسل لاه اليه نتيجة عما ظهر من التحقيق الذي تكون أجرته المديرية وبعد مضي ميعاد تقديم التشيكات من طرف الممولين ضد الصيارف أي في ٢٥ ابريل في الوجه القبل في ٢٥ مايو في الوجه البحري ترسل لكم قسم خلو الطرف عن الصيارف وضمائم بصيراملاؤها بمعرفة المديرية وارسالها لهذا الطرف وبعد ذلك تعاد لكم موقعها عليها باضا محضرة بمدير عموم الحسابات لاجراء تسليمها الاربابها
تحريرا في ٢٥ فبراير سنة ١٨٨٤

• (شهر مارث سنة ١٨٨٤) •

منشور من نظارة المالية الى جميع مصالح الحكومة بشأن تحرير
طلب مخصوص عن كل نوع من أنواع المنقولات

مصلحة السكة الحديدية أخطرت نظارة المالية بأنه كثيرا ما أن مصالح الحكومة تحرر طلبا واحدا ينقل ركاب وبضائع وحيوانات وان هذا مما يجعل تأخيرا في النقلات ثم صعوبات في اجراء المراجعة وتسوية الحسابات فلأجل اصلاح هذه الطريقة قد تراا بالمالية وجوب اخطا والجهات بأنه من الآن فصاعدا يجب تحرير طلب مخصوص من الاستمارة غمرة ١٥٧ عن كل من أنواع المنقولات أي طلب مخصوص عن الركاب وطلب مخصوص عن البضائع وطلب مخصوص عن الحيوانات
تحريرا في ١٥ مارث سنة ١٨٨٤

منشور من نظارة المالية الى جميع مصالح الحكومة بشأن تعديل

الفصل العاشر (سلف مستديمة)

من تعليمات المصالح

ان المنشور غرة ٤٦ كان حصل فيه تعديل البند الثالث من الفصل العاشر (سلف مستديمة) من تعليمات المصالح بكيفية انه يمكن للجهات صرف مصاريف الانتقال وبدل السفرية من أصل السلفة المستديمة ~~التي~~ كنه قد ثبت لنظارة المالية أن صرف تلك المصروفات من أصل السلفة جار بسهولة كليا وبدون تأييد حقوق أربابها فيها وقد نتج من ذلك صعوبات عظيمة في تحصيل المنصرف بغير حق فبناء عليه قد عزمت نظارة المالية على الغاء ما قرره أولاً في هذا الشأن وأصدرت هذا المنشور اخطار الجهات الموضحة في العميقة بعد (٢) بوجوب الاقتصاد على ما يأتي فيما يخص بأحكام السلفة المستديمة وهو يقرر عشرة جنيه مصري للسلفة المستديمة

الجهات التي تقرر لها سلفة مستديمة زيادة عن عشرة جنيه مصري يقتضى تنقيص مقدارها الى هذا المبلغ وتوريد الزيادة الى الخزينة أما الجهات المربوطة بها السلفة المستديمة بأقل من عشرة جنيه مصري فيمكنها اذا رأت لزوم ذلك إبلاغها الى العشرة جنيه

لا يصرف من السلفة المستديمة الأجر التلغرافات والمصاريف الجزئية التي مقدارها دون المائة قرش في سائر الاحوال

لا يجب على الجهات الموجودة فيها خزينة أن تصرف مصاريف الانتقال وبدل السفرية من أصل السلفة المستديمة المقررة لها

وحيث ان صرف كل مبلغ من أصل السلفة المستديمة لا يكون بمقتضى اذن من مأمور الجهة نفسه فعليه أن يتدب عنه وكيل المصلحة أو مأمور ماليتها أو أحد المتوظفين الكبار في الجهة ليراجع بعد اجراء الصرف كلام من أوراق مستندات المبالغ التي يصير صرفها من أصل السلفة المستديمة ويجب على المتوظف المذكور أن يتحقق أن المبلغ المنصرف لا يظهر أنه باهظ وان اجراء الصرف حصل بغاية ما يمكن من التوفير وله أن يرفض أو ينقص مقدار كل مصروف يظهر أنه باهظ ويطلب تسديده سواء كان عن المبلغ بأمله أو عن النسيء بين المبلغ المطلوب صرفه والمبلغ الذي ثبت له أحقيقته ويؤشر على كل من أوراق المستندات بلفظ (موافق) ويوقع باسمه ثم يحجر على المستند كلمة (صرف) دلالة على ابطالها حتى لا يطالب مرة ثانية بصرفها فبناء عليه يقتضى التنبيه على ككتاب

حسابات جهتكم بأن كل مستند لا يكون مشحولا بالتأشير المحكي عنه لا يصير قبوله بإدارة
 عموم الحسابات
 تحريرا في ١٦ مارث سنة ١٨٨٤

(٢) وهذا بيان الجهات التي تسرى عليها هذه الاحكام

عدد

- ١٤ مديريات
- ٧ محافظات
- ٢ دوائر بلدية
- ١ قنطرة خيرية
- ١ محوذية والحوض
- ١ مطربة
- ١ مصلحة الاملاك بالسكندرية
- ١ روزنامچه
- ١ القنارات
- ١ وابورات البوستة الخديوية
- ١ ديوان بحرية
- ١ نظارة المعارف العمومية
- ١ ادارة الصحة العمومية بمصر

منشور من نظارة المالية الى جميع مصالح الحكومة بشأن
 تعليمات تختص بخدمة السجنون

ان المنشور المحرر بجبر الكويا الصادر لخدمتكم بتاريخ ٤ فبراير سنة ١٨٨٤
 نمرة بخصوص ما هيأت خدمة مصلحة السجنون قد صار ابطال ما فيه من الاحكام
 متعلقا بكيفية قيام ما يصرف من الماهيات المذكورة في تضي والحالة هذه ان يتبع
 الاجراء من الآن فصاعدا على حسب التعليمات الآتية في جميع ما يصرف من خزنة

جهتكم لحساب ادارة عموم السجون وهي
مستخدمو السجون الكاثنة في دائرة الجهة ادارة حضرتكم بصير قيدهم بمعرفة هذه
الجهة وكل تعديل أو تغيير يحدث في هيئة المستخدمين المذكورين بصير اخطارها عنه
من ادارة عموم السجون

ما هيئات المستخدمين المذكورين تصرف من خزينة جهتكم بناء على تقديم كشوفة
موقعها عليها من ناظر السجون المندوب من طرف مدير عموم السجون ليرسل شهر باصرف
الماهيئات المستحقة لمستخدمي مصلته

المصروفات المترعة لا تصرف من خزينة الجهة الا بموجب طلب قانوني موقع عليهم من
ناظر السجون ومصدق على صرفه من مدير عموم السجون

المصروفات التي بصير احوالها لحساب ادارة عموم السجون تورد بحسابات جهتكم ضمن
باب خصوصي على حسب البيان الآتي

٢١. ادارة عموم السجون

بند ١ مستخدمون

بند ٢ مصروفات متنوعة وبيانها

ثمن خبز للمسجونين والسجانين

حفظ السجون

مصاريف انتقال (المسجونين والسجانين)

بل سفرية

أدوات ككتابة

مصاريف تربيته

بند ٣ بناء وتصلح السجون

تقرر في ١٩ مارس سنة ١٨٨٤

منشور من نظارة المالية الى جميع مصالح الحكومة بخصوص اذن

بقرار رئيسه واحدة فقط من المستخرج والحوافط الشهرية

ان التعليمات السابق صدورها في سنة ١٨٨٠ تقضي على مصالح الحكومة بحفظ

نسخة عندها من كل من المستخرجات الشهرية وكافة الحوافظ التي ترسلها شهر بالنظارة المالية وكان القصد من ذلك سهولة البحث عن الاستعلامات التي تطلبها المالية فيما بعد عما يكون ظهورها من مراجعة الحسابات لكن حيث ان في مدة الثلاث سنوات الاخيرة كان للمصالح كل الوقت اللازم لاجل أن تأتلف على سير الاشغال على حسب الطريقة الجديدة المتبعة بواسطة الاصلاحات التي صار ادخالها في حساباتها فقد صار والحالة هذه لازوم لحفظ صورة في المصالح من المستخرجات والحوافظ الشهرية المستخرجة من نفس دفاترها ومن حيث ان هذه المستخرجات والحوافظ ما خرجت عن كونها منسوخة حرفيا من الدفاتر الموجودة بالمصالح ففي امكان هذه المصالح من الآن فصاعدا الاجابة بمجرد الطلب عن كل ما يلزم من الاستعلامات هذا وحيث ان المالية ترغب بتخفيف وتسهيل أعمال كآب الحسابات فقد قررت بأن المصالح لا تلتزم بحفظ نسخة بطرفها من الحوافظ والمستخرجات الشهرية المذكورة خصوصا وان ما قد سبق تقريره بخصوص حفظ تلك الحوافظ والمستخرجات ما كان الامو قتنا ومن قبيل الاحتياط بالنسبة للترتيبات الجديدة فبناء عليه يجب على المصالح أن لا تستخرج من دفاترها سوى نسخة واحدة من الحوافظ والمستخرجات الشهرية وهي التي ترسل للنظارة المالية وأن تراعى أحكام هذه التعليمات من حيثية طلب الاستمارات المطبوعة

تحريرا في ٢٢ مارث سنة ١٨٨٤

منشور من نظارة المالية بجميع مصالح الحكومة
بما يتبع اجراؤه في حوافظ التوريد

انه قد تبين بالنشور الصادر بتاريخ ١٤ دمبر سنة ١٨٨٣ نمرة ١٧ الطريقة الواجب على الصيارف اتباعها في توريد مستحصلاتهم لخزائن المديران لكن حيث ان الامر العالي الصادر بتاريخ ٢٧ جوني سنة ١٨٨٣ يقضى بوجوب تقبيل حسابات كل سنة في ٣١ دمبر فقد صار من اللازم والحالة هذه تعديل أورنيك حافظة التوريد التي كانت تدرج بها سابقة ايرادات السنة الجاري تقبيل حساباتهم وايرادات السنة الحالية فبناء عليه يقتضى على الصيارف اعتبارا من أول مايو سنة ١٨٨٤ أن لا يحرروا

حافضة مخصوصة عن ايرادات كل بلد بل يلزم أن تدرج بالحافضة غمرة ١ ايرادات المقررة عن جميع بلاد الصيرافية أما ايرادات المصلح وورق الخففة وغيرها الغير جارى تحصيلها بمعرفة الصراف بل مسئلة لاجل توريد الخزانة المديرية فلا يصير درجها ضمن الحافضة المذكورة بل تورد بمقتضى الحافضة (استمارة غمرة ١٤٠)

الحافضة غمرة ١ هي محررة بكيفية تمكن من درج ايرادات الصيرافية المؤلفة من أربعة بلاد في خانات منفصلة فيها عن كل بلد على حدتها واذ كان بنوع الاستثناء تحتوى الصيرافية على أكثر من أربعة بلاد فيجب على الصراف أن يوضح على ظهر الحافضة المذكورة بيان ايرادات البلاد بأجمعها على حسب الوضع الكائن بالحافضة بمعنى أن الاجالى يورد في الوجه المطبوع والبيان يورد في ظاهر الحافضة أما تحرير العلم خبر في حالة وجود أكثر من أربعة بلاد بالصيرافية فيجب على المديرية أن توضح على ظهر العلم خبر أسماء البلاد والمبلغ الذى يخص كل منها

يجب على الصراف أن تعطى لحواظ التوريد غمرة متسلسلة يصير ترتيبها الى الخاتمة السادسة في يوميتهم لان هذه الغمرة هي نفس غمرة العلم خبر الذى يعطى لهم من المديرية ويجب على المديرية أيضاً أن تعطى للاعلام الخبر نفس غمرة كل صراف المتسلسلة وهذه الغمرة يصير ترتيبها الى دفتر الاموال المقررة

يجب أن تكون غمرات سيدات الصراف متسلسلة من أول يناير لغاية ٣١ دسمبر من كل سنة لكن بالنظر لكونه قدمضى لحد الآن ثلاثة أشهر من السنة الجارية فيجب على الصراف أن تعطى غمرة واحدة لاول دفعة يجزونها بمقتضى الحافضة الجديدة وهكذا بالتعبئة للتسديدات التى يوردونها لغاية ٣١ دسمبر ولا بد أن تلاحظ المديرية أن فى ذيل خانة بيان أصناف العملة المؤلفة منها دفعة الصراف موضحاً عن الصرافيات التى أجراها الصراف لحساب المديرية وسيرسل اليها فيما بعد تعليمات بهذا الشأن

فى كل الاحوال يجب ان المبلغ قرين (جملة الوارد من طرف الصراف) يشتمل على اجمالى جميع ايرادات المقررة المتحصلة بمعرفة الصراف

يجب على الصراف أن تعصب حافضة التوريد لادفتر اليومية فقط بل بدفتر اجمالى أموال الساحة فالمديرية تضاهى بكل دفعة حافضة التوريد على يومية الصراف وقضاهاى أيضاً دفتر اجمالى أموال الساحة على يومية الصراف وعلى جرائد الاموال المقررة الموجودة بالمديرية ويجب على المديرية اخطار المالية تحت مسئوليتها عن كل تأخير أو اهمال أو خلل يقع من الصراف فى عملياته وان لاحظت المديرية فى أحد الدفقات بدفتر اليومية

شبهة فتطلب من الصراف أن يحضر معه جريده عند حضوره في الدفعة التالية لمرجعته
ونظهور الحقيقة

بقية الاحكام الواردة بنشور غرة ١٧ بخصوص الطريقة الواجب اتباعها في توريد
محصلات الصيارف بخزائن المديريات تبقى على ما هي عليه

فيقتضى تبليغ هذه التعليمات للصيارف البلاد وحيث ان حافظة التوريد هي الورقة
الحسابية الوحيدة التي تقدمها الصيارف فنبهوا عليهم بدقة مراعاة الاحكام المذكورة
أعلاه ويقتضى أيضا التنبيه على المأمورين الذين تحت ادارتكم بأن المالية تعاقبهم عن
كل اهمال يصدر منهم في مراجعة حسابات الصيارف كما تعاقب الصيارف الذين
لا يكونون تابعوا في تحرر حواظ التوريد الاجراء على حسب الكيفية الموضحة به هذا
المنشور

تحريرا في ٢٥ مارث سنة ١٨٨٤

• (شهر ابريل سنة ١٨٨٤) •

منشور من نظارة المالية لجميع مصالح الحكومة بكيفية
العمل في دفتر سجل قيد أسماء الصيارف

ان دفتر السجل الجارى فيه والحالة هذه بالمديريات قيد أسماء صيارف النواحي مبين به عن
كل صراف قيمة الخدمة المستحقة له وتاريخ صرفها اليه فهذه الطريقة كان جائزا لاتباعها
لما كان صرف الخدمة لم يجز شهر ابريل في أوقات غير منتظمة بحسب طلب الصيارف
لكن لما تقرر بالنشور غرة ٢٧ الصادر بتاريخ ٣١ مارث سنة ١٨٨٣ القاعدة
المقتضى اتباعها في صرف الخدمة للصيارف وترتب على المديريات أن تعلى بأماناتها
قيمة الخدمة التي من نوع الاستثناء لم يجز صرفها صار بذلك لازوم للتأشير عن صرف
الخدمة بما أنه يكن للمديرية الاستكشاف عن ذلك من جرائد الاموال المقررة ويمكن
على الدوام الوقوف عن ذلك من دفتر الامانات على أسماء الصيارف الذين من نوع الاستثناء
لم يستولوا على خدمتهم وتعالى لهم في دفتر سجل قيد الصيارف يجب أن يتوضح فيه
بالاخص التأشير الادارية المتعلقة بالصيارف ليتمكن للمديرية ولنظارة المالية الوقوف
على الكيفية المتبعة بالصيارف في اتمام عملهم وعلى ذلك فقد صار تجديد دفتر

مخصوص استمارة رقم ٢٨ ليجرى فيه العمل على ثلاث سنوات سنة ١٨٨٤
وسنة ١٨٨٥ وسنة ١٨٨٦ وكل صفحة من الدفتر منقسمة الى قسمين معدتين
للقيد اسماء اثنين صيارف وفي أعلى كل قسم موضع اسم المديرية والمركز أو القسم
والصيرافية وقيمة الخدمة محتسبة على جميع الاموال المقتضى تصديرها بمعرفة الصراف
على حسب الميزانية قسمها الدفتر بينهما أولا اسم الصراف ثانيا وظائفه السابقة
(هذه لا يصير التأشير عنها في هذه الخانة الا عن الصيارف المستجدين اعتبارا من أول يناير
سنة ١٨٨٤ أما اذا نقل الصراف من صيرافية أخرى فيؤشر فقط عن نقله من البلد
الفلاينية) ثالثا تاريخ تعيين الصراف (يتوضع عن التاريخ على الحساب الا فرنكي
واذا كان تعيين الصراف قبل سنة ١٨٨٤ فيتوضع فقط عن السنة التي عين فيها)
رابعا اسماء اضمنان الصراف في كل سنة خامسا مراجعة عملياته (توضع المديرية في هذه
الطامة نتيجة ما طهر من مراجعة مقاصد الصراف وتاريخ تسليمه ولصماته خلوا لطرف
فاذا كانت المقاصد على صحة تحرر المديرية هذه الكلمات فقط (العملية صحيحة) أما
اذا طهر وجود مخالفات فتوضع بالثلاثة أو أربعة كلمات مثلا شطب أو قشط في الكتابة
دفاتر بمزقة أو راد لم يحرق توزيعها ويتبين عددها ترجيلات مغلوطة اختلاس محقق
وتبين قيمة المبلغ وهكذا الخ) سادسا تنفيذ عملية الصراف (تاريخ اجراء التنفيذ
واسم المفتش ومخلص تقريره بكل اقتصار على حسب ما توضع عنه في الخانة المعدة
لمراجعة عملية الصراف) سابعا الجزآت التأديبية التي ترتبت على الصراف (توضع
المديرية فقط الجزآت المرتبة على الصيارف اعتبارا من أول يناير سنة ١٨٨٤ ثم
تبين أيضا في هذه الخانة تاريخ الامر الصادر بالاستقطاع وقيمة المبلغ المستقطع وعدد
الايام وأسباب الاستقطاع بحيث ان اوضح هذه الاسباب يكون محصورا في ثلاثة أو
أربعة كلمات مثلا مراجعة مقاصد السنة للفلاينية تقرير بتاريخ كذا
تأخير في ترديد المصلاات ونحوه) ثامنا ملحوظات عمومية تختص بنقل الصراف وتاريخ
نقله وحمل اقامته الجديدة واستعقائه وورفته والاجازات المعطاة ونحو ذلك وبالأجالي
بكمال الاعمال المتعلقة بسيره الاداري (اذا تصادف ردت أو وفاة صراف في ظرف الثلاث
سنوات فلا يجب قيد خلفه بصفحة جديدة بل يلزم قيده بنفس الصفحة الواردة فيها اسم
الصراف المتوفى أو المرفوت ويتضمن أن يراعى في بيانات القيد الاحكام المدرجة بهذا
المتشور ثم يجب على المديرية ان تبقي ثلاثة أو أربعة صفحات على بياض بعد قيد
صيارف كل مركز أو قسم للرومها اذا اقتضى الحال لاجراء ترحيل)

الصارف الطهورات تقيداً ماؤهم بالصيرافية المعينين بها ولهم الحق في الماهية الشهيرة
وقدر حاجته واحداً في الخدمة أما الصيارف الموجودون بالخدمة إذا أحيل عليهم
مؤقتاً عمل صيرافية أخرى فلا يكون لهم حق إلا بالخدمة المقررة لهذه الصيرافية غير مضاف
اليها البنحية الواحد الشهرى فيقتضى التأشير عن هذه البيانات في خانة المخونات وإذا
حصل في ظرف السنة بعض تعديلات في مبلغ خدمة الصراف سواء كان بسبب إضافة بلد
على صيرافيته أو حذف بلد منها فيؤشر عن هذه التعديلات في الخانة المذكورة

العمل في دفتر الصيارف هو من خصائص ورشة الاموال المقررة فيجب اجراء القيد بالدفتر
المذكور حالاً بعد ورود الاوامر من نظارة المالية وكتاب الورشة مسئولون عن كل تأخير
يحصل

بعد وصول الدفتر بشمرواحد على الكثير يجب أن يتم تحرير الدفتر المذكور في جميع
المديريات التي يلزم أن تحرر منه نسختان وترسل احدهما لادارة عموم الحسابات المصرية
بالمالية باقائه متوضح بها اجمالاً عدد الصيارف واجمالاً عدد بلاد كل مركز أو قسم
بعد اتمام تحرير الدفتر المحكى عنه وصدر امر نظارة المالية بخصوصه يجب على المديريات
ابطال الدفاتر القديمة المقيمة فيها الصيارف

ومن المقتضى استلقات حضرتكم خصوصاً نحو هذا الدفتر فالأمر أن تبلغوا حضرة
مأمور عموم التصيلات أنه من الواجب عليه مراجعة الدفتر المذكور أقله مرة في الشهر
ليكون معلومه ويعلم حضرتكم عن سير الصيارف الادارى الذى يجب على موطنى
المديرية أن يراجعوا عمليتهم في محل اقامتهم أقله مرة في السنة طبقاً لاحكام الفصل الرابع
من منشور غرة ٩ ثم يقتضى التنبيه على كتاب الحسابات بأنه هم المالية جداوله
مراجعة عملية الصيارف وان دفتر قيد الصيارف الموضحة بياناته في هذا المنشور جعل
مخصوصاً لكي تتحقق المالية أن تلك المراجعة صار اجراءها فعلاً فالأمل ملاحظة أن
يكون العمل بالدفتر البادى ذكره بغاية الاعتناء والضبط

تحريراً فى ٥ ابريل سنة ١٨٨٤

منشور من نظارة المالية لجميع مصالح الحكومة بكيفية صرف
واحتساب المصروفات السرية

الحقا المنشور بالجبر المكتوب الصادر بتاريخ أول مارش سنة ١٨٨٤ نفيسد

حضر تكتم أنه قد فتح اعتماد مخصوص لنظارة الداخلية لاجل تأدية المصروفات السرية
بالاقاليم والمحافظات فالبالغ التي تصرفها جهتكم من أصل هذا الاعتماد لا يجري خصمها
حالا بالمصروفات بل تضاف بحساب الهدوفى يوم ٢٠ من كل شهر يرسل لنظارة
الداخلية كشف استقارة غمرة ١٤٨ مينة فيه جلة المصروفات السرية قلم واحدا
أمام فرداتهم ان يصير تبليغها السعادة باطر الداخلية مخصصا وبعد أن تراجع نظارة الداخلية
الاوراق المختصة بتلك المصروفات تبعد الاستقارة غمرة ١٤٨ للجهة ادارة حضر تكتم
مشمولة بأذن الاعتماد فجري حينئذ الجهة تسوية حساب العهد وتخصم قيمة المصروفات
على ادارة الخزينة العمومية لاحتسابها بها من مصروفات ديوان العموم بنظارة
الداخلية

تحريرا فى ١٢ جمادى الثانية سنة ١٣٠١ الموافق ٨ ابريل سنة ١٨٨٤

منشور من نظارة المالية الى جميع مصالح الحكومة بشأن المستخدمين
الذين ألغيت وظائفهم وتوضيح منشور الداخلية الصادر
فى ١٥ مارث سنة ١٨٨٤ فى هذا الشأن

ان المنشور السابق صدوره من نظارة الداخلية بتاريخ ١٥ مارث سنة ١٨٨٤ ونشره
فى جريدة الوقائع المصرية قد صار تأويله بما لا ينطبق على مرغوب الحكومة من حيثية
استمرار صرف ماهيات المستخدمين الذين ألغيت وظائفهم على ان القرار الصادر من دولتاو
رئيس مجلس النظر يقضى على المديرين والمحافظين باستمرار صرف الماهيات الى موظفى
الضبطيات التى ألغيت بمقتضى الامر العالى الصادر بتاريخ ٣١ ديسمبر سنة ١٨٨٣
لحين اتخاذ اجراءات جديدة بخصوصهم فذهبت المصالح ان هذا القرار لا يجوز لها مداومة
صرف ماهيات المستخدمين السابق رقمهم من ديوان عموم الجندومة والبوليس ومن جهة
أخرى فإنه قد ترتب على ذلك القرار تقديم عدد عظيم من العرضيات لرائسة مجلس
النظر ولنظارى المالية والداخلية من مستخدمى بعض المصالح الذين صار رقمهم قطعيا
بناء على الاملاحات الاقتصادية التى صار ادخالها فى تلك المصالح يطلبون معاملتهم على
مقتضى أحكام القرار المذكور

فلاجل ايضاح مقاصد الحكومة في هذا الشأن نفيدكم ان المستخدمين المذكورين في الامر العالي الصادر بتاريخ ٣١ ديسمبر سنة ١٨٨٣ بالعاء الضبطيات أى مستخدمى الضبطيات المحلية بالمديريات والمحافظات فقط لهم الحق في استمرار قبض ماهيات وظائفهم الملقاة وما ذلك الا لكون أولئك المستخدمين ملزومين بالبقاء تحت أوامر الحكومة لاستخدامهم فيما بعد بحسب لزوم المصلحة

وأما مستخدمو ديوان عموم الجند رمة والبوليس وغيرهم من المستخدمين في مصالح أخر الذين صار رفتمهم شخصيا بوجه قطعى فليس لهم حقوق سوى التى تخولهم اياها أحكام الامر العالي الصادر بتاريخ ١٠ ابريل سنة ١٨٨٣ وبناء على ذلك فهو لاء المستخدمون سواء كانوا طلبوا أو لم يطلبوا تحويلاهم على المعاش أو استبعادهم أو صرف المكافأة الممنوحة لمن يرفق بالاستغناء لا يحق لهم فى أى الاحوال قبض ماهيات وظائفهم الملقاة

فيلزم والحالة هذه أن لا يصرف للمستخدمين المذكورين ماهياتهم التى لم يعد لهم حق فيها اعتبارا من يوم رفتمهم وأن يعاملوا بحسب نص المادة الثانية عشرة من الامر العالي الصادر بتاريخ ١٠ ابريل سنة ١٨٨٣ أو بمقتضى نصوص لوائح المعاشات اذا كانت متوفرة فيهم الشروط التى تخولهم الحق فى معاش التقاعد أما من يكون منهم قد سبق صرف مكافأة فلا يحق له تقديم أدنى طلب

هذا ومن اللازم استلقات حضرتكم الى الاجراءات الآتية وهى

لا تعطى رفاة مستخدمى الضبطيات السابق قيدهم بدفاتر جهتهم وصار رفتمهم بناء على الامر العالي الصادر فى ٣١ ديسمبر سنة ١٨٨٣ حتى لا يمكنهم أن يستخدموا مصلحة أخرى فى أخذون والحالة هذه ماهيتين وأما اذا طلبوا رفاةهم فلا يلزم تسليمها لهم شخصيا بل ترسل الى الجهة التى يرغبون الاستخدام فيها ومن ذلك الوقت يصير محو أسمائهم من دفاتر جهتهم وتوقف صرف ماهياتهم عن الوظائف التى كانوا مقيدين بها بالضبطية

ولا يسوغ لمستخدمى الضبطيات الملقاة أن يأخذوا ماهياتهم الامن خزينة المصلحة التى كانت مقيمة أسماءهم بها وانما اذا انتقلوا الى جهة أخرى لاسباب جبرية فعليهم أن يعطوا من يعقدونه توكيلا قانونيا قبض ماهياتهم وتوصيلها لهم وما تصرف جهتهم من هذا القبيل تصيقه على ادارة الخزينة العمومية لحصه بها على حساب البوليس فالامل من حضرتكم مراعاة هذه التعليمات بقايتها ما يكون من الدقة وعدم صرف أى

مبلغ لا تجزئها حكمها حتى لا تكونوا مسئولين عنه أمام نظارة المالية
تحريراً في ١٤ أبريل سنة ١٨٨٤ الموافق ١٨ جمادى الثانية سنة ١٣٠١

منشور من نظارة المالية لجميع مصالح الحكومة بشأن مسئولية
مأمورى الجهات فى الأذن بالصرف

من حيث ان مديرية الخيزة قد تجاوزت المبلغ المربوط بميزانيتها التصالح الذهبية بدون أن
تفصل على التصريح بذلك وبناء عليه قد اضطرت المالية لتحرير اذنها فصار من اللازم
استئذان حضرات مأمورى الجهات الى المسئولية التى تعود عليهم فى تحرير أذونات
صرف المصروفات على أنه قد تصادف فى بعض الظروف تجاوز بمبالغ الاعتمادات المربوطة
بالميزانية لبعض أنواع المصروفات بدون أن يتصرح بتلك الزيادات بموجب قرار خصوصى
من النظارة التابعة لها المديرية أو المصلحة التى أجرت الصرف فالحكومة لا يمكنها أن تتولى
لأموارها أن يتجاوزوا من بادئ ذأهم مقدار الاعتمادات المقررة بالميزانية وكذلك لا يمكنها
أن تتغاضى عن مخالفة اللوائح الواضحة فيها صريحاً ما هو واجب على رؤساء المصالح من
هذا القبيل فبناء عليه نظارة المالية فضلاً عن كونها تؤكده على حضراتكم بعدم تجاوز
مقدار الاعتمادات المقررة للمصلحة اذارتكم فانهم انعم لكم أيضاً بانها لا تتأخر عند اللزوم
عن الزامكم بكامل المبلغ الذى يصرف زيادة عن المربوط وفى هذه الحالة تعتبركم نظير
مديونين بلهجة الحكومة لغاية سد ادمقدار تلك الزيادة وعلى ذلك فىكون مفروض لها أن
توقف صرف جزء أو كامل مرتب الموظفين الذين يوجدون فى هذه الحالة الى أن يتم
تسديد مبلغ الزيادة بجميعه لخزينة الحكومة ومن ثم فإن المالية تتخذ أيضاً هذه الاجراءات
ذاتها مع كل من موظفيها المعهود اليهم تقود ويكون مديوناً للخزينة على وجه المسموم
وعلى الخصوص مع الموظفين الذين يكون صرف لهم بمبالغ مجبولة ويؤخرون تسويتها
زيادة عن الموايد التى تقرر لهم

تحريراً في ١٧ أبريل سنة ١٨٨٤

منشور من نظارة المالية لجميع مصالح الحكومة بشأن
بدلية السفيرة لموظفي الاقاليم

الحاقا بالمشورعة ٣٤ الصادر في ٧ مايو سنة ١٨٨٣ نفيدهم حضرة تكتم اذا
موظفي الاقاليم المقرر لهم مرتب شهري نظير بدل سفيرة لايحق لهم اخذ بدل السفر
الاعتيادي اذا اضطرروا بسبب اشغال المصلحة للانتقال الى جهة خارجة عن دائرة جهتهم
بل تصرف لهم اجرة اتقائهم بالسكة الحديد فقط على مقتضى اللوائح المرعية
تحريرا في ٢٢ ابريل سنة ١٨٨٤

منشور من نظارة المالية لجميع مصالح الحكومة بشأن التعليمات التي
تختص بالحكم في حسابات مصارف النواحي وخطوطهم

الحاقا بالمشور المالية نمرة ٥٧ المؤرخ ٢٥ فبراير سنة ١٨٨٤ مرسله التعليمات
المختصة بخطوطهم المصارف

مدير عموم الحسابات يناط بالحكم في حسابات المصارف وبناء عليه يكون له الحق في
اعطاء خبرا لدارف المصارف وضمائمهم

حيث ان مسؤولية مراجعة حسابات المصارف عائدة على المديرية فبعد وفوقها على
مطابقة مقاصد المصارف لدقاته ودقاتها وتحققها من عدم تقديم شكوى عن
تلك المقاصد في ميعاد الشهرين المحدد بالمشورات وذلك بواسطة اقتضاها كافة الطرق
اللازمة للوقوف على معرفة ذلك تقدم المديرية شهادتها وهذه الشهادة تكون أساسا يبنى
عليه القرار الذي يصدر من مدير عموم الحسابات لاجل خطوطهم المصارف وضمائهم

وفضلا عن القرار الصادر من مدير عموم الحسابات بالحكم في حسابات المصارف وتسليم
خطواتهم له فانهم مع ذلك يسوغ لمدير عموم الحسابات إعادة مراجعة الحساب سواء كان
بناء على طلب ارباب الاموال هذا اذا كان الطلب على أساس مستند الى أوراق مؤيدة له
أو من يادى رأيه اذا ظهر له وجود غلط بعد ذلك

واذا وجد في هاتين الحالتين أن العملية أو المقاصد ليست على صحة فالمسئولية تعود على
المشايعضو على نائب القاضي وعمال المديرية بحسب الحدود المربوطة لكل منهم باللوائح

الجاري العمل به الاسماء المنشورات غرة ٢٢ و ٥٢ و ٥٧

التصديق بصير معرفة مندوب من ادارة عموم الحسابات
بعد أيام قليلة ترسل للمدير يات دفاتر قسائم خلو الطرف وهذه الدفاتر تشغل على أوراق
منقسمة الى قسمين القسم الاول شهادة المديرية الدالة على حصول دفعة مراجعة
المقاصدة والثاني قرار مدير عموم الحسابات

خلو الطرف تبين فيه قيمة المتأخرات والفوائض لغاية ٣١ ديسمبر سنة ١٨٨٣ التي
أجرى ترحيلها الصراف بدفاتر سنة ١٨٨٤

و يلزم توضيح هذه البيانات من المديرية في المحلات التي على يياض المعتدة لذلك سواء كان
في شهادتها أو في قرار مدير عموم الحسابات وكذلك يجب أن تبين أسماء الضمان في خلو
طرف الصيارف وبالأجمال على نفسها كافة البيانات الخاصة بشهادتها وبالقرار بحيث
ان العمل يرد جازما مستوفى لجناب مدير عموم الحسابات

هذا ومن الضروري حصول الاعتناء لمنع حصول المخالفات التي وقعت في السنة الماضية
في اعطاء خلو الطرف وتسامحت المالية فيها بالنسبة لتجدد العمل
انه من باب تجنب أسباب الغلط يلزم اتباع قاعدة وهي أن خلو الطرف لا يعطى الا
للصراف الذي يقدم المقاصدة موقعا عليها منه

اذا كان في طرف السنة بصير نقل أحد الصيارف أو ابدلها بخريف من المسؤولية عند
تسليم حساباته وتأيد هاو المسئول هو الخلف بلا حيلة المديرية بحيث ان الصراف الذي
يقدم المقاصدة بمضائه هو الذي يعطى له خلو الطرف

اذ اتوفى الصراف بعد تسليم مقاصدته وعمل حسابه وظهر خلو طرفه يعطى خلو الطرف
لورثائه الشرعيين ونهاته الذين صاروا مسئولين عنها

بصير وضع غمرة تسلسلة على كافة شهادات خلو الطرف وكل شهادة يتوضع فيها تاريخ
مراجعة المقاصدة وهذا التاريخ يلزم أن يطابق تاريخ أوراق مراجعة المقاصدات
السابق ارسالها لادارة عموم الحسابات

مضاهاة المبالغ الواردة بالشهادات على المبالغ المقيمة بكشوفات المراجعة بصير اجراؤها
بمعرفة ادارة سكرتارية الحسابات وتفتيش الصيارف التي يلزمها أيضا أن تحقق أن امضاء
العامل الموضوع على الشهادة مضاهاة للامضاء الموضوع على أوراق المراجعة

مباشرة العمل في الدفاتر تكون في ٢٥ ابريل عن مديريات الوجهة القبلية وفي ٢٥

مايو عن مديريات الوجه البحرى وقد أعطى لكل منها مائة عشرة أيام لاجل اتمام هذا العمل

ثم يصير ارسال هذه الدفاتر لخواب مدير عموم الحسابات وجنابه يجرى اعادتها اليها مشهولة بامضائه وحال وصولها للمديريات يلزمها أن تسلم خلوا الطرف للصيارف مقابلته أخذ وصل منهم على ورقة الشهادة

حيث ان الصيارف يحضرون للمديرية في طرف الخمسة عشر يوما لاجل توريد تقودهم فيلزم المديرية أن تسلم خلوا الطرف لكافة الصيارف بعد مضي خمسة عشر يوما من تاريخ وصول الدفاتر اليها مشهولة بامضا مدير عموم الحسابات ويلزم المديرية أن تفصل قرار مدير العموم من الشهادة والشهادة تبقى بالدفاتر موقعا أسفلها من الصراف

عند اعادة أوراق الشهادات الى ادارة عموم الحسابات ترفقها المديرية بإفادة يوضح بها عدد الخلو طرف المحررة بعرقته وعدد صيارف المديرية والفرق يكون عن الصيارف المرفوتين بأسباب الاختلاسات الظاهرة من مراجعة عملياتهم فقط ويبين أيضا بالإفادة المذكورة أسماء هؤلاء الصيارف المرفوتين وصيرافياتهم

يلزم المديرية لاجل الحصول على كشف اجمالى عن حسابات الصيارف بحسب ما يظهر من مقاصداتهم أن ترسل للمالية عند اتمام مراجعة المقاصدات المذكورة وقبل تحرير شهاداتها بالمطابقة كشفين غمرة ٢٩ وغمرة ٣٠ تدرج بهما بوجه الاجمال حساب نواحي المديرية عند تنقيط عملية السنة انما في هذه السنة ومن باب الاستثناء تعطى المديرية للمالية نفس الايضاحات عن سنة ١٨٨٢

كشف غمرة ٢٩ يبين فيه عن السنتين أسماء النواحي وقيمة المتأخر والفوائض بالقرش والباردة وعدا رباب الاموال المتأخرين والمسدين مقدما

كشف غمرة ٣٠ يورد فيه بنوع اجمالى حاسبة المراكز والاقسام ويبين فيه أيضا الايضاحات الواردة بكشف غمرة ٢٩ وعدد اجمالى نواحي كل قسم أو مركز ويجب على المديرية اتمام تحرير هذا الكشف في طرف العشرة أيام التي تلى تاريخ وصول الكشف للمديريات على يباض

يلزم استئلفات حضرات المديرين الى وجوب دقة العمل بهذه التعليمات والاعتماد على غيرتهم في اتمام العمل المختص بخلو طرف الصيارف وارساله لادارة عموم الحسابات في المواعيد المحددة بهذا المنشور

تحريرا في ٢٣ ابريل سنة ١٨٨٤

منشور من نظارة المالية لجميع مصالح الحكومة بشأن كيفية
صرف أجرة انتقال المسجونين والمحاظنين عليهم

حيث ان الطريقة المتبعة في صرف أجرة انتقال المسجونين والمحاظنين عليهم بالسكة الحديدية تقدر أقدنشا عنها بعض صعوبات في كيفية تسليدها فقد قررنا أنه لا يجب على مصلحة السكك الحديدية أن تطلب في المستقبل دفع هذه الأجرة نقدا بل يصير نقل المسجونين والمحاظنين عليهم بناء على طلب يتقدم الى السكة الحديدية محررا بالكتابة الاتية بيانها وهي

عند ما يقتضى الحال نقل مسجونين يتقدم ناظر السجون الى البوليس ككشف بعدد المسجونين اللازم تقاهم وعلى البوليس أن تعين عددا للمحاظنين الذى يترأى له الزومه لاجل مرافقة المسجونين وتحرر في هذه الحالة طلبا واحدا عن المسجونين والمحاظنين عليهم بايضاح عدد المسجونين وعدد المحاظنين عليهم كل منهم ما على حدة ويوقع على الطلب من مفتش البوليس ويقدم للسكة الحديدية لتضيف مصلحة السكة الحديدية على حساب نظارة المالية قيمة أجرة النقل من مقتضى الطلب وادارة الخزينة العمومية تخصم تلك الأجرة بمصروفات مصلحة البوليس

تحريرا في ٢٦ ابريل سنة ١٨٨٤

منشور من نظارة المالية الى جميع مصالح الحكومة
في شأن صرف الاصناف من مطبعة بولاق

حيث ان مطبعة بولاق قد صادرت جميعا بنسبة الحكومة العمومية اعتبارا من سنة ١٨٨٤ فالاستثناء المعقود به بند ١١ من فصل ١٢ من التعليمات المختصة بمصالح الحكومة صار لاغيا وبناء عليه من أول يناير سنة ١٨٨٤ تسرى عليها جميع الاحكام المتعلقة بتأدية الوازم بين مصالح الحكومة وبعضها وحيث ان كافة المصروفات التى تجرى بها المطبعة جارا احتسابها من أصل الاعتمادات الواردة لها بالميرانية فلا يجب بعد ذلك أن يخصم على الجهات قيمة الاصناف التى تصرف لها من المطبعة بل تضيف الجهات تلك الاصناف بحساباتها بالوجه ويلزم الجهات أن تحرر بكمال الاستيفاء طلبات صرف الاصناف

والوصل الذي تعطيه بما يسلم لها بحيث تكون طلبات الصرف والايبالات مطابقة
لبعضها ليتيسر مراجعتها او مضاهاتها على بعضها
تحريرا في ٢٩ ابريل سنة ١٨٨٤

مشور من نظارة المالية الى جميع مصالح الحكومة في كيفية صرف وخصم مصروفات تفقيش الملاحات

انه بالنسبة لاحالة تفقيش عموم الملاحات على المالية (ادارة عموم الاموال الغير مقررة
والدخوليات) يلزم درج كافة مصروفات تلك المصلحة من الآن فصاعدا في حسابات
جهتكم الشهرية وخصمها بمصروفات المصلح وبناء عليه فما يصرف من خزينة جهتكم
في هذا الخصوص يتبع فيه الاجراء على حسب التعليمات الآتية وهي
مستقدمو الملاحات الكائنة ضمن دائرة الجهة ادارة حضرتكم بصير قيدهم بالجهة وفي
أي حال لا يجوز لحضرتكم التداخل في أمر التعيين والنقل فان كل ما يحدث من الرقت
والامد بصيرا خا طار حضرتكم عنه من مدير عموم الاموال الغير مقررة والدخوليات
ما هيأت المستخدمين المذكورين تصرف من خزينة جهتكم بناء على كشوفه الما هيأت
التي تقدم بها موقعها عليهم من مأموري الملاحات المندوبين من مدير العموم ليطلبوا شهريا
صرف الما هيأت المستحقة لمستقدمي مصالحهم

المصروفات المتنوعة لا تصرف من خزينة جهتكم الا بموجب طلب قانوني موقعه عليه
من المأمورين المذكورين ومصدق عليه من مدير العموم

فلا يجزى صرفه من هذا القبيل يورد في حسابات جهتكم على حسب البيان الآتي

قسم ثالث استقراج المصلح والنظرون وملاحظة الملاحات

- | | |
|-------|---------------------------------------|
| بند ١ | مستقدمين |
| بند ٢ | مصروفات المستخدمين المتنوعة |
| بند ٣ | مصروفات الادارة وأجر مشال الى الاشوان |

تحريرا في ٣٠ ابريل سنة ١٨٨٤

«(شهر ما يوسنة ١٨٨٤)»

منشور من نظارة المالية الى جميع مصالح الحكومة

في شأن تعيين الوظائف الخالية

حيث انه تراا مجلس النظارة يوجد في مصالح الحكومة على وجه العموم خدمة
زيادة عن اللازم للقيام بالاشغال قد قرر بجلسته المنعقدة في ١٤ ابريل سنة ١٨٨٤
انه لا يصرف في المستقبل تعيين أحد في الوظائف الخالية بالنظارات أو في المصالح التابعة
لها الا بعد الوقوف على ما اذا كان الغاء الوظيفة الخالية يتسبب عنه تعطيل سير المصلحة
أو لا وبناء عليه يلزم أن لا تطلبوا من الآن فصاعدا تعيين البديل الا اذا كانت هيئة
القلم أو المصلحة الخالية فيها الوظيفة لا تسمح بتوزيع عمل الموظف الذي لم يعين له
بديل على باقي الخدمة ويكون معلوما أن الوظائف الخالية التي يلزم تعيين عمال لها
يعين لها بالاولوية مستخدمون من الموجودين زيادة عن الزور في الاقلام الاخرى أو من
المستودعين

تحريرا في أول ما يوسنة ١٨٨٤

منشور من نظارة المالية الى جميع مصالح الحكومة في شأن الاشعار

اللازم تسليمه الى المستخدمين المقولين

انه لاجل تخفيف العمل ومنع طلب الاستعلامات وتبادل المكاتبات الكثيرة في بعض
الاحيان الناشئ عنها على الدوام تأخير انجاز الاشغال يلزم اتباع الاجراء على حسب
التعليمات الآتية من جنيّة نقل مستخدمى المصلحة ادارة حضر تكم وهي
أى مستخدم ينقل من جهة الى أخرى لا يصرف له مرتبه من الجهة المنقول اليها بدون
تقديم اشعاراته قال (اسمارة فقرة ١٠٧) فعلى المستخدم المنقول أن يحضر بنفسه
الى الجهة المقيد استحقاقه فيها لاجل استلام اشعار الانتقال

اذا كان النقل حاصلين مصلحتين تابعين لجهة واحدة فلا يلزم تحرير اشعار الانتقال
مثلا اذا نقل أحد مستخدمى المصلحة الملكية باحدى المديريات الى المصلحة المالية بنفس
تلك المديرية فلا يحتاج لاشعار الانتقال المذكور لان ما هيأت مستخدمى المصلحتين
المذكورتين تصرف من خزينة تلك المديرية أما اذا نقل المستخدم المذكور الى مصلحة

أخرى بديرية ثانية في الواجب أن يكون يده اشعار الانتقال
المستخدم المنقول من مديرية أو مصلحة إلى مديرية أو مصلحة أخرى بصرف له مرتبه لغاية
يوم تسليمه اشغال وظيفته ويوضح في اشعار الانتقال قيمة الماهية المنصرفة له مع بيان تاريخ
تسليمه اشغال وظيفته ليتيسر بذلك للجهة المنقول اليها قيده بدفاترها اعتبارا من اليوم
الذي يلي تاريخ نقله بناء على اذن مستوفى يصدر بقيده
المبالغ اللازم استقطاعها من مرتب المستخدم المنقول مثل حجوزات أو تنازلات يجري
توريدها في اشعار الانتقال في الخانة المعدة لذلك ويوضح اذا كان لازما استقطاع قيمة تلك
المبالغ من مرتب المستخدم مرة واحدة أو على أقساط شهر بتمرة فاذا كان استقطاعها
على أقساط فيبين المبلغ اللازم استقطاعه شهريا أما الاستقطاعات الاعتيادية مثل
اليوم الاحتياطي وغن ورق التغة فلا يصير درجها في اشعار الانتقال ورئيس المصلحة يوقع
على هذا الاشعار

عند دخول المستخدم المنقول في وظيفته الجديدة يؤثر في اشعار الانتقال عن تاريخ
دخوله واذا استغرق في حضوره محل اقامته الجديدة مدة زيادة عن التي يستلزمها النقل
فيصير توقف صرف مرتب هذه المدة وتعرض المسئلة على نظارة المالية للنظر فيها
الاحكام الموضحة قبل تجرى أيضا على مستخدمى البوليس الا انه عوضا عن تسليم
اشعار الانتقال من ادارة الخزينة العمومية المقيدة بها مرتبات هؤلاء المستخدمين يسلم
لهم ذلك الاشعار من مقتضى البوليس أو من الموظفين المكلفين بصرف استحقاقات
المستخدمين المذكورين وما هيأت عساكر البوليس
عندما يقتضى الحال نقل مستخدم واحد أو عسكري من عساكر البوليس يجري
المقتشون أو الموظفون المذكورون اشعار الانتقال على استمارة نمرة ١٠٧ أما اذا
كان الاشعار يشتمل على نقل جملة من عساكر البوليس فيصير تحرير رده على استمارة

نمرة ١٠٨

تحريرا في ٣ ما يوسنة ١٨٨٤

منشور من نظارة المالية الى جميع مصالح الحكومة في شأن اضافة المبالغ

المسدة بغير حق لبيت المال الى ايرادات الخزينة

ان مصالح الحكومة ارتكبا على البند الثامن من الفصل الثالث من القانون الهمايوني

انه بالطرق قرب وقت استخراج المبلغ اللازم بلهات الطرق قصد نصريه وتخصيص اللازم
منه لكل جهة حسب المعتاد في كل سنة بعد استخراجها تأمل التنبيه على من يلزم بتحرير
كشف بغاية الضبط على صورة الاسماء المحررة قبل وارسله للمالية في الحال بالكمية
اللازمة لكل شون من اشوان عن سنة ابتداءها أول لوليوسنة ١٨٨٤
وانتهاؤها غاية جونيوسنة ١٨٨٥ وبالكميات المبينة قبل بحيث انه لا يحتاج
الحال الى تقديم أى طلب الى المالية في طرف السنة المذكورة ونأمل أيضا التنبيه
بأن يوضع في الكشف اللازم تقديمه عن موقع كل شون أمام كل اسم ان كان الشون على
خط السكة الحديدية وعلى مورد من موارد النيل وقد تحرر في هذا اليوم الى جميع
السديريات والمصالح المختصة بذلك وهذا بالجملة
الكشف المذكور

تحريرا في ١٢ رجب سنة ١٣٠١ الموافق ٨ مايسنة ١٨٨٤

منشور من نظارة المالية الى جميع مصالح الحكومة بشأن اعلان الرقت الى المستخدمين

انه فيما مضى نظر لعدم التبصر جيدا في تعهدات الحكومة أمام المستخدمين المأخوذين
بموجب كوتيراتات كثيرا ما كان يحصل رقت هؤلاء المستخدمين بغير وقته وكانت عاقبة
ذلك تكليف الخزينة بدفع تعويضات جسيمة في بعض الاحيان ثم انه في ظروف أخرى
بالنسبة لعدم اعلان المستخدمين المرفوتين عن التاريخ الذي لغايته انقطعت ماهايتهم
تحت صعوبات في صرف تلك الماهايات فمعال هذه الاشكالات والتداعيات التي تنشأ
من اعلى الحكومة يلزم ما موري الجهات قبل اتخاذ أى اجراء بخصوص رقت المستخدمين
بموجب كوتيراتوا أن يتأكدوا أن ذلك الكوتيراتوا قد انتهت مدته وأن الحكومة
صارت خالية من تعهداتها فالأمورون الذين يحصل منهم اهمال بعد ذلك في مراعاة
الاجراء على حسب ما توضع يكونون مسئولين عما يحصل من التداعى على الحكومة من
المستخدم المرفوت ثم يكون هؤلاء الأمورون مسئولين أيضا عن الازمال الذي يحصل
منهم في اعلان الرقت رسميا بالكتابة الى المستخدمين اللازم رقتهم سواء كان هؤلاء
المستخدمون من المأخوذين بكوتيراتات أو بغيرها ويجب تحرير اعلان الرقت لكل

من المستخدمين المرفوتين باسمه ويوضح فيه التاريخ الذي لقا به انقطعت ماهيته
تحريراً في ١٠ ماوسنة ١٨٨٤

منشور من نظارة المالتديرات الوجه القبلي بشأن تحصيل الاموال صنف عين

حيث ان مجلس النظارة قد رخص في جلسته المنعقدة في يوم ٢٨ ابريل سنة ١٨٨٤
لاهلالي الوجه القبلي بأن يسددوا أصناف غلال بقيمة الاموال المطاوعة منهم فيقتضى
اتباع الاجراء في ذلك على حسب التعليمات الآتية وهي
يقض لراى الممولين أن يسددوا مقدار قيمة الاموال المطاوعة منهم اذا تراألهم امكان
تصريف محصولاتهم بأنعمان فيها زيادة أرحمة لهم عن الاثمن التي تقررها الحكومة غير
أنه يجب عليهم سداد الاموال المطاوعة منهم في المواعيد المقررة وفي حالة حصول تأخير
منهم تصير معاملتهم اذ ذلك على حسب أحكام الامر العالى الصادر بتاريخ ٢٥ مارت
سنة ١٨٨٠

فمن هذا الخصوص استلقت حضرتمكم الى مراعاة نص البند ٢٥ من الفصل الاول
من المنشور بقررة ٩ القاضي على الصيارف بتقديم كشف للمديرية في ٢٥ من الشهر
باسماء الممولين المتأخرين في السداد و يلزم التنبيه على جميع الذين تحت ادارتكم
من مأمورى الاقسام ومشايخ وصيارف النواحي بأن يفهموا الاهالى أنه اذا كانت
الحكومة قبلت فتح أشوانها وارتنكاب خطر الحسارة في الاثمن في المستقبل فاذلك
الاتسهل على الممولين وسائط سداد الاموال المطاوعة منهم وفي مقابلة ذلك فانهم يتجربى
جميع حقوقها ضد الممولين الذين يتأخرون من السداد

ومن ثم فان الحكومة تعتمد على غيرة وهمة حضرتمكم لاجل تحصيل كافة الاسوال
المستحقة والتي تستحق فيما به ذلك الاموال المتأخرة من السنين الماضية

وعلى مقتضى منطوق قرار مجلس النظارة السابق ذكره فطرة المالية سقرر لاثمن انى
بموجبها يصير قبول الغلال في أشوان الحكومة على ألا يكون فيه اغدر لاعلى الاهالى
ولا على الحكومة وهذه الامهاري يصير تبليغها لحضرتمكم تاغرافيا من المالية في كل عشرة
أيام لتعلنوها بدون تأخير لمأمورى الاشوان وللمولين مستعملين في اعلانها كافة الوائظ

التي في وسعكم
ويلزم المدير بات أن تجابو تلفرافيا عن وصول تلفرافات المالية وتكرز كرزات الاسعار
التي تحدثت لها من المالية

وحين ان الاموال المطلوبة لكل مديرية يجب سدادها في المديرية نفسها فلا يسوع
لحضرتمكم حيث قد قبول غلال أصلا في أشوان مدير يتكم لحساب مديرية أخرى
ولاجل كمال الضبط في الحسابات قد قررت نظارة المالية أن لا يؤخذ شيء من الغلال التي
توجد في أشوان مدير يتكم بقصد القيام بما يلزم لمصروفات المديرية بل ان الغلال التي
يتراكمها المديرية بصير شرؤها بنقص المديرية وصرف عنها من أصل الاعتمادات
المروطة بميزانية جهتكم

وستقرر نظارة المالية لحضرتمكم عن الجهات التي يلزم ارسال الغلال اليها
ولا يسوع لكم ارسال أي كمية كانت من الغلال بدون تصريح من نظارة المالية
ويلزم أن تبهوا على قطار الاشوان بمدير يتكم وعلى السكاكين بأن الحكومة لا تقبل في
سداد الاموال المطلوبة لها الا الغلال التي من الحصول الجديد وأنهم اذا خالفوا هذا
الامر القطعي يععون تحت مسئولية كبيرة

أصناف الغلال الجائرة قبولها سداد الاموال المطلوبة المبرى هي الآتي بيانها دون
غيرها وهي

القمح والفول والشعير والعدس
استلام وتسليم الغلال يكون بكيل القادوس وقد تقرر أن يكون المعدل عن جميع
أصناف الغلال المذكورة باعتبار اثنين وعشرين قيراطا ونصف وهذا يكون أساسا لتقدير
المستولسة التي تعود على قطار الاشوان مما يحصل من المنازعات والمجوزات بخصوص
الكيل والمعدل

حسابات التسديدات صنفين

يجب على ناظر الشئونة قبل استلام الغلال أن يخبر موردها عن الاثمان حتى لا يحصل
سوء فهم

يسلم ناظر الشئونة لمن يورد الغلال ايصالا (استمارة نمرة ٣١) يقطع من دفتر قسمة بذكر
فيه تاريخ التوريد واسم الممول واسم البلد المطلوب لها المال واسم القسم التابعة له وكمية
كل صنف من الغلال الواردة وفيات الاسعار المقررة من نظارة المالية وقيمة ثمن الغلال
الواردة بالقرش

وهذه البيانات نفسها تورد في القسيمة وترحل فيها جلة القسائم السابقة بالقرش فقط
فيستبرئ بذلك المديرية والمفتشين الوقوف على ما اذا كان لم يحصل اختلافات في القسائم
أو مداخلتها

كل من دفاتر القسائم ثمة ٣١ يحتوي على ١٠٠ نسخة فالإديرية تسلم لكل ناظر شونة
خمس من هذه القسائم وعندما تتم كبة ثلاثة دفاتر منها يجب على ناظر الشونة أن يخبر
المديرية بذلك وهي تسلمه ثلاثة دفاتر غير هاتحي لا يحصل تأخير في العمل أما دفاتر القسائم
فيصير حفظها بعمل أو صندوق مقدول ويجب أن يرحل في أول قسيمة من الدفتر الجديد
قيمة أجالى قسائم الدفاتر السابقة بالقرش

يحفظ تطار الاشوان هذه القسائم عندهم الى نهاية الموسم والى حين تسليم حساباتهم
للمديرية. ويجب عليهم أن يقدم واحد اياتهم للمفتشين بأى وقت يرغبون الاطلاع عليها
وأن يجيبوهم عن الايضاحات التى يطلبونها منهم
كل شونة تضع فى الوصولات التى تسلمها من دفاتر القسيمة ثمة متسلسله غير منقطعة من
حين ابتداء الموسم الى نهايته

ولاجل منع الخلل وعدم تكرار استعمال الدفاتر يجب على كل شونة أن تنزه نفسها
بالجبر دفاتر القسائم ويجب أن تكون ثمة الدفتر الجديد الذى يسلم لناظر الشونة تابعة لثمة
الدفتر السابق

الاىصال الذى يستلمه الممول من ناظر الشونة يسلمه الى صراف البلد المطلوبه لهما الاموال
فيجب على الصراف أن يراجعها ليتحقق اذا كانت كيات العلال الواردة بتضريرها
بفنيات الاسعار تبلغ القيمة بالقرش اللازم خضعها لحساب الممول والى صراف مسئولون
أمام نظارة المالية عن اجراء هذه المراجعة وفى حالة وجود غلط يذهب الصراف الممول
بأن يذهب الى ناظر الشونة لكي يجرى التعديلات اللازمة فى الاىصال ويصدق عليها
بختمه

وهذه التعديلات يصير اجراؤها أيضا فى القسيمة وفى يومية ناظر الشونة فى خانة القرش
وبعد مراجعة الاىصال يورد صراف البلد القيمة فى يوميته من أصل الاموال المطلوبه من
الممول الذى ورد العلال وكذلك فى الورد الذى يسلمه الممول

وبين الصراف فى جريدته فى خانة المحفوظات ثمة الاىصال المعطى للممول من ناظر الشونة
التي وردت فيها العلال ويجب على الصراف أن بين أيضا فى يوميته من باب التفكير قيمة
عن العلال المتسدة فى نظير الاموال ويدرج ذلك فى الخانة الثانية التى على يماض قبل خنة

الامانات في باب متحصلات اليوم فيورد في تلك الخانة قيمة مبلغ الايصال المعطى من ناظر الشونة وحيث ان القيد في الخانة المذكورة هو لاجل المعلومية فقط فلا يلزم درج اجمالي هذه الخانة ضمن اجمالي الاموال الوارد في خانة الاجمالي بل عند توريد النقود الى المديرية يكون الصراف المبالغ الواردة نظير تفكرة في الخانة المحكى عنها ويورد اجماليها في حافظة التوريد غمرة ١ تحت عنوان (قيمة المتصرف من طرف الصراف لحساب المديرية)

فالمدبر يتسمع اضافته الانواع الايرادات قيمة المبالغ الواردة بحافظة التوريد بتصنيف على صراف الخزينة قيمة لتقود الواردة بالخزينة ثم تصيف قيمة المبالغ الواردة بايصالات الغلال المتدرجة ضمن حافظة صراف البلد بحساب موقت تفحص بدفتر الشطب تحت عنوان (حاصل الغلال المسددة من الاموال المقررة) ولجل سهولة العمل على المديرية يضيف صراف البلد الى ايصالات تسديدات الغلال حافظة (استمارة غمرة ٢٢) يوضع فيها بتفصيلات مختصرة مقادير الغلال وقيمها بالقرش الواردة في كل ايصال صار قبوله لتسديد الاموال

وعلى قلم ايرادات المديرية ان يضاهي الحافظة (استمارة غمرة ٢٢) على الايصالات غمرة ٢١ وان يراجع أولا عما اذا كانت فيات الاثمان موافقة للقياس المقررة من نظارة المالية ثانيا اذا كان لم يخصص للممول مبالغ زائدة او ناقصة عن التي له فيم احق بالاثمان والتضريب

اما مضاهاة الايصالات على صورة يومية الشونة (استمارة غمرة ٢٣) ومراجعة حسابات الصنف في صيراج او هما معرفة ورشة حسابات الوجه بالمديرية الحساب الذي يصير تفحصه في دفتر شطب المديرية تحت عنوان (حاصل الغلال المسددة من الاموال المقررة) يوضع فيه اجماليات البيانات الواردة في الحافظة غمرة ٢٢ انما الخانة غمرة ١ تحت عنوان (غمره اعلام الخبر) يصير استبدال عنوانها باسم البلد اما في دفتر اليومية ودفتر الشطب فلا يورد الا اجمالي المبالغ الواردة في الحافظة غمرة ٢٢ لا مفرداتهم او مرسل لكم استماره من دفتر الشطب ليكون العمل على موجبها

ما يباع من الغلال يعتق في تصريحات من المالية يخصص لحساب (حاصل الغلال المسددة من الاموال المقررة) وعلى الجهات ان تفتح هذه حسابات التسوية حسابا موقعا عنوانه (مصاريف عملية الغلال) فتضيف بالحساب المذكور ما هيأت مستخدمى الاشوان واثمان الزكائب التي يصير مشتملا واجر النقل والقبانة واليكالة والتوأجرة المخازن المستأجرة لعدم كفاية مخازن الميرى وبوجه الاجمال جميع المصاريف المسببة عن تحصيل الغلال

ونصرفها

وترسل الجهات مع حساباتها الشهرية كشفا (استمارة نمرة ١٠١) ببيان المصروفات المذكورة معصوبا بأوراق المستندات ويكون لها نمرة متسلسلة شهرية

حسابات صنف الوجه

حسابات الشونة يتخذ ناظر الشونة يوميتين احدهما للإيراد والثانية للصرف فيوضح في يومية الإيراد استمارة نمرة ٣٣ ما يأتي

أولا تاريخ ورود الغلال

ثانيا نمرة الإيصال (لا يجب أن يحصل خلل أو انقطاع في قيده هذه النمرة لانها نمرة متسلسلة ومستمرة لكل شونة)

ثالثا اسم الممول الذي ورد الغلال

رابعا الغلال التي صار قبولها (يوجد خانات منفصلة لكل من أجناس الغلال الآتية)

القمح الشعير القول العدس

يقيد المخزنجي الغلال الواردة بالإردب وكسوراته

خامسا خانة بالقرش تورد بها قيمة كل إيصال

سادسا خانة معدة للمحفوظات (يقيد كاتب الشونة في هذه الخانة تاريخ ونمرة كل أمر يصدر من المديرية بتحديد الاسعار وجميع البيانات التي يترآه لزومها)

سابعا هذه الخانة تبقى محفوظة للمديرية لتتقيد فيها الوصولات التي تقدمها لها اصيارف البلاد ثم يوضح في يومية الصرف استمارة نمرة ٣٤ تاريخ صرف الغلال وتاريخ

ونمرة الامر الصادر من المديرية واسم الجهة المرسله لها الغلال والمقادير بالإردب

وفي خانة المحفوظات يبين كاتب الشونة عدد الزكائب وتاريخ ونمرة البوليصة

وكيفية اجراء النقل واذا اقتضى الحال توضح المصاريف المسببة عن النقل

يومية الإيراد تشمل على عشر من ورقة فالمدبرية تسلم لكل ناظر شونة دفترين وحين ما يتم عمل أحدهما يطلب ناظر الشونة دفتره من المديرية بكية فيجب أن لا يحصل تعطيل

في الإيراد تحت أي تجة كانت

أما يومية الصرف فتشتمل على أربعة أوراق كذا لكل مدة المحصول فتناظر الشونة يكون مبالغ اليومية فيهما في ١٠ و ٢٠ وفي آخر يوم من الشهر ويرحل الجملة من العشرة

أيام الاولى الى العشرة أيام التالية وهكذا الى أن تنتهي عملية الغلال

الحسابات اللازمة لتقديمها

يحفظ ناظر الشئونة بطارفيه يومياته وقسائم الإيصالات إلى نهاية الموسم لكي يكون تحت طلب كل مفتش يرسل من طرف نظارة المالية أو من طرف المديرية
وعليه أن يقدم في اليوم الأول والحادي عشر والحادي والعشرين من كل شهر للمديرية كشفين مستخرجين حرفياً أحدهما من يومية الإراد والثاني من يومية الصرف ببيان ما ورد له من العلال وما صرف منها في العشرة أيام الماضية
وبالنظر لعظم أهمية عملية الغلال يقع كاتب الشئونة تحت القصاصات التأديبية إذا حصل منه تأخير في تقديم تلك الكشف للمديرية
تستخرج الكشف من اليوميات على أوراق استمارة نمرة ٣٣ و ٣٤ من اليوميات
وسيرسل للمديرية من هذه الأوراق مقدار كاف وترحل في الكشف المذكورة أجمالاً
عدد العشرة أيام السابقة وقبل إرسال الكشفين المذكورين إلى المديرية يجب التصديق عليهما من ناظر وكاتب وكال الشئونة بآختامهم

حسابات المديرية

تفتح المديرية جريدة مخصوصة للغلال (استمارة نمرة ٣٥) يكون فيها حساب خصوصي لكل شئونة وحساب عمومي لكافة غلال المديرية
حساب كل شئونة يكون من مقتضى الكشف المستخرجة التي يرسلها نظار الاشوان في كل عشرة أيام للمديرية
يورد في الحساب المذكور بالاصول بيان تاريخ كل مدة عشرة أيام أي من أول الشهر إلى ١٠ منه ومن ١١ إلى ٢٠ ومن ٢١ لغاية الشهر وأجالي مقادير الارادب الواردة من كل من أجناس العلال الأربعة والقيمة بالقرش من باب التفكير ويوجد خانة مخصوصة للمحفوظات
أما خصوم الحساب المذكور فتورد فيه ذات البيانات الموضحة ما عدا الخانة المعدة للقيمة بالقرش

وكذلك يكون حساب عموم الاشوان بالمديرية ويوضع فقط في خانة (بيان تاريخ كل مدة عشرة أيام) بدلا عنها أسماء الاشوان فبذلك يكون متأخر هذا الحساب العمومي عبارة عن الموجود من العلال في جميع أشوان المديرية

يجب على المديرية أن ترسل لإدارة عموم الحسابات المصرية بدون تأخير وعلى الأكثر في ١٥ و ٢٥ من الشهر صورة من حساب عموم الاشوان (استمارة نمرة ٣٦) ومن

اللازم ارسال هذا الحساب في التواريخ الموضحة وكل تأخير يحصل في ذلك يعاقب عنه
باشكاتب المديرية وكاتب حسابات الوجهها

مراجعة حسابات الوجه

كما سبق التوضيح فالمديرية تورد بحسابات نظارة الاشوان الغلال الواردة والمنصرف من
مقتضى الكشوفة التي يقدمون في كل عشرة أيام وإذا طهر غلط فيما بعد يصير تسويته
أو لا فلا حال تحقيقه

يجب على ورشة حسابات الوجه مراجعة الجمعيات الواردة بالكشف المستخرج من
يومية الشونة ومضاهاتها على الايصالات نمرة ٣١ التي يقدمها صراف الناحية مع
حواظ التوريد (استمارة نمرة ٣٢)

وعلى قلم الايرادات بعد توريد النقود أن يسلم جميع الايصالات الى ورشة حسابات الوجه
فتجري ترتيبها بحسب تواريخها عن كل شونة على حدة

وعلى ورشة حسابات الوجه أن توشرف في الحانة نمرة ٧ الواردة في الكشف المستخرج من
يومية ايراد الشونة المحفوظة للزومها بالمديرية عن تاريخ تقديم الودولات من صراف
البلد بكيفية أن يكون ظاهر في ذلك الكشف المستخرج الايصالات التي لم يصر درجها
بحسابات الاموال

يجب على المديرية أن تخطر صيراف النواحي عن الايصالات التي يكون تأخر تقديمها مدة
شهر لكي يتمكن اجراءها بمرم في سرعة قبولها وعليها أن تقدم في الخامس من كل شهر الى ادارة
عموم الحسابات مع حساب العشرة أيام الاخيرة جميع الايصالات (استمارة نمرة ٣١) بقيمة
ما ورد في الشهر الماضي مع موصوفة بحواظ المقررات (استمارة نمرة ٣٢) وفي آخر الموسم
يسلم نظار الاشوان الى المديرية دفاتر حساباتهم المشتملة على يوميات ودفاتر قيمة تفحص
المديرية هذه الدفاتر في دفتر خاتمتها

هذا ومع تبليغ هذه التعليمات لحضرة مأمور مالية المديرية بجهتكم بصير تفهميه بأن
المالية تجعله شروع خصوصي مسئولاً أمامها اذا لم يلاحظ مراعاة اجرائها بوجه الدقة
فيجب عليه حينئذ أن يكون مرم ومكرر الاجل أن يتحقق أنه جار مراعاة صوالح
الحكومة وصوالح الممولين معاً بلزم أن يتأكد بنفسه حالة الاشوان ويتحقق مما اذا
كانت الغلال الواردة هي على حسب المعدل المقرر من حينية التظافة وإذا كانت الاسعار
التي صار قبول الغلال على موجبها أعلنت الى الممولين وإذا كان جرى كيل الغلال بالضبط
بالقادوس وإذا كانت الاحتمياطات المتخذة في خضر الغلال جار اتباعها على حسب اللازم

من حيثية عدد الخفراء

وعلى مأمور مالية المديرية أن يتحقق بضامن أن أواخر المالية الصادرة عن صرف الغلال غير حاصل فيها توقيف ولا تأخير وأن ارساليات الغلال صار اجراءها على أحسن شروط من الاقتصاد ويؤثر في يوميته ودقاتها ثم ناظر الشئونة عن تاريخ مرور و يجب عليه أن يلاحظ أنه لم يحصل أدنى تدخل من نظار الاشوان واذا قدمت اليه اشكيات من الممولين فيلزمه أن يتقار فيها بدون تأخير وأن يقدم للمالية في كل خمسة عشر يوما تقارير عما ظهر له في أثناء مروره بالتفتيش ويدين فيها المخالفات من سائر الانواع التي يكون تحقيقه وجودها وهذه التقارير يصير رسالها الى ادارة عموم الحسابات المصرية في أول يوم وفي اليوم السادس عشر من كل شهر

يلزم فتح الاشوان في أول يوم من شهر جونيوا القادم وسيصلكم قبل هذا الميعاد مطبوعات الاستثمارات اللازمة لعملية الغلال فحين وصول الاستثمارات اليكم يلزم أن تستدعوا كتاب الاشوان الحضور الى المديرية لكي يعرفه كتاب المديرية بصير تفهيمهم بأوضاعهم عن كيفية العمل بحسابات الغلال حتى لا يمكنهم فيما بعد ابداء عذراء ووجهة عند حصول أى تأخير أو غلط منهم

ويلزم تسليم نسخة من هذه التعليمات لكل من مأموري الاقسام ونظار الاشوان وصيارف البلاد وأن تنبهوا على كل منهم بمراعاة نصوصها خصوصا فيما يتعلق بمصلحته ثم يلزم بالاتحاد مع مأمور المالية والباشكاتب تقرير الاجراءات اللازمة لتأكيدهم سير العمل على مقتضى التعليمات الواردة بهذا المنشور بمعرفة كتاب نفس مركز المديرية لتكون عددهم كافيا لتأدية جميع عمليات حسابات الغلال بدون أن يحصل تأخير وأن يكون من لزوم لتقديم طلب اعتمادات اضافية أماما يختص بكتاب الاشوان فيصرح لحضر تكلم في الوقت اللازم بأخذ العدد اللازم منهم

تحريرا في ١٥ مايو سنة ١٨٨٤

(شهر يونيه سنة ١٨٨٤)

منشور من نظارة المالية الى جميع مصالح الحكومة بما يتبع

اجراؤه في المنشورات التي ترسل من ادارة الاموال

المقررة لجهات الحكومة

انه لاجل انتظام تيسد المنشورات التي تصدر من ادارة الاموال المقررة بنظارة المالية وسهولة الكشف عنها عند الاقتضاء قد استصوب أن كافة المنشورات التي ترسل من الادارة المذكورة لجهات الحكومة من ابتداء يونيه سنة ١٨٨٤ يكون لها نمرة خصوصية بخلاف نمرة العموم الجارية وضعها على بقية المراسلات لتبدأ بالتسلسل من نمرة ١ ويصير قيد هابذة فخر خصوصي للجارية بمنشورات ادارة عموم الحسابات وهذه المنشورات يصير ارسالها لجميع مصالح الحكومة سواء كان بها ايرادات أو أملاك أو أعمال تابعة لادارة الاموال أولا وذلك للاجراء بمقتضاها بالجهات التي يكون بها اشغال تابعة للادارة المذكورة فيما يكون مختصا بها والجهات الاخر لاجل العلم بها فقط فعلى ذلك يجب على مصالح الحكومة المينة بالجدول المرفوق بهذا التي بها اشغال تابعة لهذه الادارة أن تجدد كل واحدة منها دفتر مخصوصا مستديما لقيد المنشورات التي ترسل اليها من ادارة الاموال المقررة سواء كانت مختصة بها أولا حتى تكون جميع المنشورات في الجهة متسلسلة والقيد بالدفتر المذكور لا يكون حرفيا بل يكتبني بأخذ تاريخ ونمرة كل منشور وما هو مختص به كالأوضاع في هامش ذات المنشور وإذا احتاجت إحدى المصالح الى أن تستند في مكاتباتها النظارة المالية على مضمون أحد منشوراتها فيجب عليها أن توضح في المكاتبه تاريخ المنشور ونمرته واسم الادارة اصدارتها بدون توضيح ملخصه (بالقول منشور رقم كذا نمرة كذا حسابات أو أموال مقررة) وأن تضع اسم الادارة الصادر منها المنشور لاجل سهولة معرفته والمنشورات المذكورة ترسل منها لكل جهة ثلاث نسخ احدها تحفظ بدفتر خاتمة الجهة والثانية تبقى بطرف الباشكاتب والثالثة تسلم لقلم الاموال المقررة لتكون تحت يد الكتاب للكشف منها على ما يلزمهم عند الاقتضاء وتجميع هذه الثلاث نسخ دفاتر منفصلة حتى عند ورود كل منشور يصير له نسخة الذي قبله ويجب على كتاب الاموال المقررة أن يطلعوا على المنشورات المذكورة حال وصولها وأن يعضوا أسماءهم على النسخة التي تسلم لهم قبل أن يضعوها بالدفتر المحكي عنه

تحريرا في أول يونيه سنة ١٨٨٤

منشور من نظارة المالية الى جميع مصالح الحكومة
في شأن ارسال الكشوفات

حيث انه قد استصوب استبدال التلغرافات والكشوفات الاسبوعية التي ترده من
المديريات والجهات الاخرى في كل يوم خميس مع بيان تسديدات الايرادات التابعة
لادارة الاموال المقررة بالاسبوع ومقدار النقديات الموجودة بها بكشوفات (استمارة
نمرة ١٠١٢) بصير ارسالها لادارة الاموال المقررة من ابتداء شهر يونيو سنة ١٨٨٤
كل عشرة ايام بالتسديد بالجهة من أنواع الايرادات التابعة للادارة المذكورة بالكمية
الآتي بيانها ولا حاجة الى ايضاح النقديّة الموجودة بالجهة اكتفاء بالكشوفات التي ترد
منها القسم الاداري في اليوم الاول والحادي عشر والحادي والعشرين من كل شهر يرسل
كشف (استمارة نمرة ١٠١٢) بالتسديد بالجهة في العشرة ايام بمعنى أن الكشف الاول
يكون عن المتسدد من أول الشهر لليوم العاشر منه والثاني عن المتسدد من اليوم الحادي
عشر الى العشرين والثالث عن المتسدد من الحادي والعشرين لغاية الشهر ويحضر كتاب
قلم الحسابات هذه الكشوفات من واقع دفاتر الشطب بغاية الضبط حتى يكون اجماليها عن
كل شهر مطابقا للكشف تسديدات الشهر الذي يستقر به قلم الاموال المقررة من جوائده
ويرسله الى ادارة الاموال المقررة أثناء العشرة ايام الاولى من كل شهر ومن الآن فصاعدا
لا حاجة الى ارسال الكشف الاجمالي الشهري فان الكشوفات الثلاثة المذكورة
تغني عنه

وعلى ذلك يجب على باشكافة بورئيس حسابات الجهة أن يتأكد دائما أن المقارنة عن
التسديدات ما بين الوارد بجرائد قلم الاموال المقررة ويومية وشطوبات الحسابات جارية
يوميا بغاية الدقة وان الشطب بجرائد الاموال المقررة جار من ذات حوافظ التوريد كما
تقضي بذلك التعليمات الصادرة في هذا الخصوص لمنع وقوع أي غلط أو سهو وما لا يمكن
في عمل مستخدم جهة كم انه اذا اتضح لنظارة المالية فروقات ما بين الوارد بالكشوفات
الجارية ورودها لادارة الاموال المقررة والمستخرجات الجارية ورودها لادارة عموم
الحسابات فلا تتوقف حينئذ عن مجازاة المتسبب بذلك بفسامة تستقطع من ماهيته
بتفاوت مقدارها عن ماهية يوم الى ماهية خمسة عشر يوما واذا حصل هذا الامر منه ثانيا
فيكون الرقت فاقبه ويعامل ايضا بهذه المعاملة كل من يتسبب بتأخير ارسال الكشوفات
المذكورة عن المواعيد المقررة لها أي أنه ينبغي على كافة الجهات أن ترسل كشف
العشرة ايام (استمارة نمرة ١٠١٢) في اليوم الاول والحادي عشر والحادي والعشرين

من كل شهر بحيث يصل لتظارة المالية في الثاني والثالث عشر والثاني والعشرين وهذا
أمر واجب على كافة الجهات التي بها إيرادات تابعة لإدارة الأموال غير أنه يجوز لمدير
القيوم وأسيوط أن تتأخر يوماً في إرسال الكشف المذكور نظراً للمسافة الموجودة
بينهما وبين القاهرة وأن لا يصل منها إلا في الثالث والثالث عشر والثالث والعشرين
من كل شهر وحيث أنه لا يتيسر لمديريات جرجا وقنا واسنا ومحافظة العريش أن ترسل
هذا الكشف في الأيام المحددة لرسالة بما أنها ليست على خط السكة الحديد فلا بأس من
إرسالها بإياه بأول بوستة بدون مراعاة المواعيد غير أنه إذا تأخرت عن إرساله بأول بوستة
فيعتبر ذلك تأخيراً منها انما يحدث أن المالية تحتاج إلى الإطلاع على مقدرات تسديدات
الثلاث مديريات المذكورة في المواعيد المقررة لباقي الجهات فيجب على كل منها أن ترسل
في الأول والحادي عشر والحادي والعشرين من كل شهر تلفرافاً بين فيه مقدرات التسدد
بمسند المديريات في أثناء العشرة أيام من نفس الأهل فقط أعني غير المتسدد من الدائرة
السنية وقومسيون الأراضي الميرية وتظارة المعارف وإدارة الأوقاف فإن المتسدد من
هذه المصالح يكتب بتوريد في الكشف (استمارة نمرة ١٠١٢) ولا تذكر في التلفرافات
المدة التي حصلت التسديدات في أثناءها فإن ذلك يعلم بداهة من مجرد تاريخ التلفرافات
التي يجب أن تحرر بالصورة الآتية

إلى الأموال المقررة بالمالية

أموال جنسية أخرى جنسية سنة ١٨٨٤

مدير أو أمور

تخصيلات جرجا

أوقاف واسنا

وأما القسم الأول وهو الأموال فينبغي أن يشتمل مبلغه على تسديدات الثلاثة أنواع
الواردة التقييد وهي المال الخراجي والعشوري وعشور الخيل والثاني على تسديدات
الإيرادات الأخرى المبينة بالكشف (استمارة نمرة ١٠١٢) ولا حاجة إلى وضع كسور
الجنسيات بل تمحل في التلفرافات

وبما أن إيرادات العريش قليلة الأهمية لا يلزم محافظة هذه الجهة أن ترسل كشوفاتها
كل عشرة أيام ولا أن ترسل التلفرافات المفروضة على غيرها من الجهات بل تكفي بإرسال
كشوفاتها في أول فرصة تسع لها

ويجب على الجهات أن تحرر الكشفين المذكورين (استمارة نمرة ١٠١٢) وكشف

التسديدات الشهرى) في نسختين احدهما تبقى محفوظة بالجهة والثانية ترسل بمضمة
وتحتوما عليها لادارة الاموال المقررة

هذا وسيُرسل لحضرتكم من المطبعة الاميرية ببولاق مائة نسخة من استمارة
نمرة ١٠١٢ لاستعمالها بجهتكم ولا بأس من تحريرها بخط اليد لحين وصولها
تحريرا في يونيه سنة ١٨٨٤

منشور من تطارة المالية الى جميع مديريات الوجه القبلي بشأن ارسال الغلال

الحقا بمشور نمرة ٧٦ اقتضى الحال ايضا التعليمات الآتية المختصة بارسال الغلال وهي
ما عدا الكسوف المقررة على تطارا الاشوان تقديدها في كل عشرة ايام يجب على النظار
المذكورين ان يرسلوا للمديريات في كل يومين بل في كل يوم ان ممكن ~~كشفا~~ بالجاليا
بالغلال الموجودة بالاشوان

كل ما يرسل من الغلال يصير قلة بالز كاتب ولاجل هذا اقدارسل اخيرا لحضرتكم من
المالية مقدارا من الز كاتب كاف لارسالها بكم الاولى باع ارا الف ز كية لكل شون فيلزم
توزيعه على الاشوان بحسب اهمية ايراد الغلال في كل منها والتنبية على تطارا الاشوان
بأن يضعوا في كل ز كية عشرة كيلات بالضبط وانهم مسئولون عن كل فرق يتحقق
ظهوره فيما بعد ويجب أن تكون خطاطة الز كاتب بكل اعتناء

يجعل تطارا الاشوان حسبا بالز كاتب على حسب الاورنيك نمرة ٣٩ فترسل المديرية منه
نسخة لكل شون وهذا الاورنيك ميين فيه بالاصول

أولا تاريخ ورود الز كاتب

ثانيا جهة الارسال (وضح تطارا الاشوان اذا كانت الز كاتب واردة من اشوان مصر
أو من احدى المديريات أو من مندوبي الحكومة بأسسوط واسكندرية)

ثالثا تاريخ نمرة بوليصة الشحن بالسكة الحديد أو بوابورات البوصة بطريق النيل

رابعا عدد الز كاتب

خامسا خاتمة معدة للمحفوظات

وبيين بالتصوم

أولا تاريخ الارسال

ثانيا الجهة المرسل اليها

ثالثا عدد الزكائب بإيضاح ما يكون منها من تجعافا رعا وما يكون معي غلالا

رابعا تاريخ وغرة بوليصة الشحن

خامسا خانة معدة للمطونات

ويجب على نظار الاشوان أن ينهوا على الكتاب التباين لهم بعمل هذا الحساب بغاية

الدقة ليقدّموا للمديرية عند تسليم دفاتر عملية الغلال

ويجب على المديرية أن تجعل بحسابات الوجه حسابا للزكائب الموجودة بكل شون وفي

آخر الشهر تطلب من ناظر كل شون ارسال كشف بالزكائب الموجودة بطرفه

(النقل بطريق البحر الى أسبوط)

قد عهدت الحكومة الى الخواجات كوك وأولاده نقل الغلال من أشوان مديرية النيل

الاعلى الى أسبوط فصار يف المشال من الاشوان الى البحر بصيرا جواها بجرقة المديرية

التي يجب عليها اتخاذ الاحتياطات اللازمة لانتهاء هذه العمليات في أحسن شروط من

الاقتصاد والسرعة

يجب على المديرية في حال ما ترد لها الكشوفة المقررة ارسالها الى الاشوان في كل عشرة

أيام أن تعرضها على الخواجات كوك وأولاده ليطلعوا عليها ويعلوا كية الغلال الموجودة

بالاشوان وانما يمكن فتعرض المديرية أيضا على الخواجات كوك وأولاده بناء على طلبهم

الكشوفة اليومية التي تقدم من الاشوان وبهذه الكيفية يتيسر للخواجات كوك

وأولاده اجراء ما يلزم بسرعة نقل الغلال

المتشورة ٧٦ يقضى بعدم ارسال شئ من الغلال بدون أمر من نظارة المالية فالآن

قد صرح لكم تصرفا عاما بتسليم جميع الغلال التي ترد لاشوان مديرية يتم الى الخواجات

كوك وأولاده ومتوجه لطرفكم الخواجة اسكندر روسستوفس وكيل الخواجات

المدكورين فيلزم أن تعتمدوه في تسليم الغلال وتجهروا معه المساعدة اللازمة والخواجة

روستوفس المدكورين في كل مدير يتوكلا من طرفه ليعتقد هم نظار الاشوان في

تسليم الغلال

ويجب على المديرية أن ترسل لكل ناظر شون دفعة مبصومة على شمع وعلى ورق من ختم

وكيل الخواجات كوك وأولاده المعين لاستلام الغلال من تلك الشون

ويجب على نظار الاشوان أن يسلوا الغلال بموجب ايصال يعطى من مندوب الخواجات

كوك وأولاده بدون لزوم لطلب تصريح بخصوصي بذلك من المديرية ويوثروا

في يومية صرف الغلال دقير (استقارة غمرة ٣٤) في خانة المطونات عن اسم مندوب

الخوارج كوك وأولاده المذكورين
ويجب على نظار أشوان مديريات النيل الأعلى أن يستعملوا في صرف الغلال من أشوانهم
الدقتر (استمارة نمرة ٣٧)

ويجب على المديرية أن ترسل لكل شون نسخة واحدة من ذلك الدقتر مشتملة على ثلاثين
صحيقة تكفي لعملية الغلال لنهاية الموسم
الدقتر (استمارة نمرة ٣٧) تشمل كل صحيقة منه على قسيمة وأشعارين فأحدا الأشعارين
يسلم لوكيل الخوارج كوك وأولاده والثاني يرسل للمديرية التي بعد التأشير عليه ترسله
بدون تأخير اندوب الحكومة بأسيسوط المكلف باستلام الغلال من وكلاء الخوارج
كوك وأولاده

القسيمة والأشعاران مبين في كل منها مقدار كل صنف من الغلال المسلم لكلاء الخوارج
كوك وأولاده وناريخ آخر يوم الشحن وعدد ذكائب الرسالة ومقدار الارادب والذكائب
المؤلفة منها الكميات المنقولة بمراكب الشرايع وبالانجرارية
يجب على وكلاء الخوارج كوك وأولاده أن يوقعوا بأصنامهم على القسيمة والأشعارين
وتنظار الأشوان يوقعوا بأختامهم على الأشعارين فقط أما القسيمة الموقعة عليها بأصنام
وكلاء الخوارج كوك وأولاده فيصير حفظها بطرف ناظر الشون كسند في صرف
الغلال

يجب أن يكون قبول الغلال جميعها من الموصول الجديد بمعدل اثنين وعشرين قيراطا
ونصف واستلفت خصوصا حضر تكتم الى ذلك لكي تنهوا على نظار الأشوان بعدم قبول
غلال بأقل من المعدل الموضح

يجب تسدوي الخوارج كوك وأولاده أن يحضروا وقت تسليم الغلال من المولدين الى
أشوان الحكومة للوقوف على أجناس الغلال الجارية قبولها من حيثية النظافة انما
لا يحق لهم المدخل في أشغال الممرتين مع نظار الأشوان بل اذا تحقق لهم وجود مخالفات
فيخبرون عنها المديرية لتجري ما يلزم من ذلك

اذا حصل اختلاف بين نظار الأشوان وتسدوي الخوارج كوك وأولاده في معدل
الغلال فالمديرية تعين بدون تأخير معقدا من طرفها للتطرق ذلك الاختلاف
اذا كان معدل الغلال أقص من اثنين وعشرين قيراطا ونصف فالنواجات كوك وأولاده
يستلمون مع ذلك تلك الغلال ويوضعون بالقسيمة والأشعارات (استمارة نمرة ٣٧) بمعدل
الغلال التي استلموها وفي هذه الحالة تازم المالية نظار الأشوان بدفع الفرق باعتبار واحد

في المائة عن كل ربع قيراط بحز

ولاجل أن تكون مرابحة معدل الغلال على صفة يؤخذ من كل رسالة ثلاث عينات يخبث
عليها من ناظر الشون ومن مندوب الخواجات كوك وأولاده وتبقى إحدى العينات المذكورة
بالشون وترفق الثانية بالرسالة والثالثة تسلم لمندوب الخواجات كوك وأولاده
يضع نظار الاشوان غرق متتابعة بالخبر على القسيمة والاشعارين في الدفتر (استمارة ٣٧)
وتوضع ذات النمرة على العينات

(النقل بالسكة الحديد)

يجب على كافة المديرات الكائنة على خط السكة الحديد أن ترسل الغلال بطريق السكة
الحديد

ترفق الرسائل بمفسرين يعينون بعرفة نظار الاشوان الذين يكونون مسئولين عنهم
وتصرف لهم أجرهم بعرفة المديرية وبما أن المفسرين يعتبرون نظيرو كلا نظار الاشوان
وبالنسبة لكون النظار المذكورين وحدهم مسئولين أمام الحكومة عن كل بحز
يحصل في المقادير وفي المعدل الا في حالة حصول نواب متسبية من السكة الحديد في
اللازم أن يتبها جيدا الى انتخاب الاشخاص الذين يعينونهم من طرفهم نظير مفسرين
على الرسائل

أجرة المفسرين يصير تقريرها بعرفة المديرات بالموافقة مع المفسرين وتصرف لهم على
حسب العادة الجارية ويجب على المديرات إرسال كشف للمالية بالمصاريف التي
يستدعيها سفر كل مفسر عن كل رسالة أو شهر

جميع ارساليات الغلال تصدر باسمي الكردي لبونيه والبنك الهوى المصرى
بالاسكندرية ويصير تحرير بوالص الشحن بالسكة الحديد باسمي ما

عند ما يبلغ الموجود من الغلال بالشون أفتاد بظنناظر بشارت رساله بدون انتظار
تصرح من المديرية

يجب على المديرات أن تلاحظ ان الاشوان متبعة الاجراء بغاية الدقة على مقتضى هذه
التعليمات ويلزمها أن تخبر مصلحة السكة الحديد عن مقادير الغلال الموجودة بكل شون
ليمكن للمصلحة المذكورة اتخاذ الاجراءات اللازمة لسرعة نقلها

أجرة النقل بالسكة الحديد يصير تسويتها بتجارة المالية بناء على كشوفات تقدمها مصلحة
السكة الحديد وتصر مرابحة فيما بعد على بوالص الشحن

يبين قطار الاشوان في دفتر صرف الغلال (استمارة نمرة ٣٤) في حانة المحفوظات اسم المتسفر
المرافق الرسالة

ارسال الغلال بالسكة الحديد يكون بمقتضى (استمارة نمرة ٣٨) مستخرجة من دفتر قسمية
فالقسمية الموقع عليها من المتسفر تبقى بطرف ناظر الشون نظير مستند في صرف الغلال
والاشعار الاول يسلم به المتسفر ليقدمه لمندوب الحكومة بالاسكندرية والاشعار الثاني
يرسل للمديرية مع بوليصة الشحن بالسكة الحديد فيجب على المديرية بعد التأشير على
الاشعار وبوليصة الشحن أن ترسلهما بدون تأخير الى الكريدت ليونيوم والبنك العمومي
المصري بالاسكندرية

ويلزم أن يبين بالقسمية والاشعارين من الدفتر (استمارة نمرة ٣٨) تاريخ الارسال
وكية المرسل من كل نوع من الغلال بايضاح مقدار الارادب وعدد الزكائب واسم
المتسفر أما ناظر الشون والكيال فهما مسئولان عن المعدل باعتبار اثنين وعشرين قيراطا
ونصف

بعد ورود الغلال للاسكندرية واستلامها يوقع مندوب الحكومة على الاشعار الاول
المسلم له من المتسفر وقد توضح في الايصال أن الغلال وصلت بحالة جيدة بدون أن يكون
فيها عجز في الكيل وفي المعدل أما اذا ثبت لمندوب الحكومة وجود فروقات فيوشرعتها
في نفس الاشعار

وعند رجوع المتسفر للمديرية يسلم لها الاشعار الموقع عليه بالاستلام من مندوب
الحكومة بالاسكندرية أما حساب ناظر الشون فلا يصير الخصم له الا عند تقديم سند
الاستلام المذكور الى المديرية التي يجب عليها ارساله لادارة عموم الحسابات مع
مستندات حساب الشهر

ومن خصوص الاشعار الثاني المرسل بطريق البوستة لمندوب الحكومة بالاسكندرية
فيحفظه المندوب المذكور بطرفه كستند في عملياته
يلزم ارسال نسخة من هذه التعليمات لكل ناظر شون والتأكد عليهم بمراعاة الاجراء
على مقتضاها

تحريري في ٥ جونيوس سنة ١٨٨٤

منشور من نظارة المالية الى مديريات الوجه القبلى فى شأن بيان
الاموال المقتضى قبول تسديد هاصنف عين وحسابات
المنصرف فى خصوص مصلحة الغلال

قد ارسل من المالية بتاريخ ٨ الجارى تلغراف لمديريات الوجه القبلى ومن الجملة
لحضر تكم بان يصير قبول الغلال من المال الخارجى والعشورى ومن اموال الاطيان
الجارى ربه من التركة الابراهيمية فقط دون غيرها وان باقى اقلام الارادات المقررة يجرى
تحصيلها نقدا واستلفت حضر تكم الى نص منشور غمرة ٧٦ القاضى بتحصيل اموال
الاطيان من المولين سواء كانت نقداً وصنف عين بالمواعيد المقررة وان حصل منهم
تاخير فتصير معاملتهم على حسب احكام ذكره ٢٥ مارت سنة ١٨٨٠

ثم من حيث ان بعض المديريات استفهمت من المالية عما اذا كان يجب ان يوضح
فى الحافظة اسقارة غمرة ١ بيان المتسدد من الاموال غلال قلم وتقديرية قلم فنقول انه لم ير
لزوم لذلك البيان بالحافظة المذكورة وقد استفهمت ايضا المديريات عما اذا كان الحساب
الموقت الذى على مقتضى منشور غمرة ٧٦ يصير فقهه ضمن حسابات التسوية بدقتر
الشطب تحت عنوان (مصاريف عملية الغلال) يوضح فيه بيان تلك المصروفات والحال
انه لا يلزم توريد مفردات تلك المصروفات بدقتر الشطب بل يكفى بتوريد اجمالى عمليات
اليوم بالشطب اذ ما مفردات المصروفات المذكورة فيجعل لها جريدة مخصوصة يوضح فيها
انواع تلك المصروفات بجذات منفصلة وهى

أولاً ماهيات مستخدمى الاشوان

ثانياً اجرة وتزيم الاشوان

ثالثاً تصليح زكائب وغن دبارة وشمع

رابعا اجرة مشال من الاشوان الى البحر او الى السكة الحديد (اجرة النقل بالبحر او
بالسكة الحديد يصير تسويتها بنظارة المالية)

خامساً اجرة يكالين

سادساً اجرة متسقرين ومصاريف انتقالهم

سابعاً اجرة تلغرافات

ثامناً مصاريف سائرة

فمع ذلك يقتضى جعل الخانات بعصيفة الجريدة الفرعية بالكيفية الاتية وهى

الخاتمة الاولى لتاريخ الصرف
 الخاتمة الثانية لقرن أوراق المستندات
 والخاتمة الثالثة تكون لانواع المصروفات أى كل خاتمة يتروى فيها كل من أنواع
 المصروفات المينة أعلاه
 تحريرا في جنوبي سنة ١٨٨٤

منشور من نظارة المالية الى جميع مصالح الحكومة فى شأن صرف
 ماهيات خدمة البوليس بالمرأ كزوالاقسام
 من خزائن المديريات

من حيث ان ماهيات خدمة البوليس بالمرأ كزوالاقسام سيكون صرفها من خزينة
 المديرية فيقتضى اتباع الاجراء فى ذلك على حسب ما يأتى
 فى يوم ٢٥ من كل شهر يرسل مأمورو البوليس بالمرأ كزوالاقسام الى مفتشى
 البوليس بالمديرية كشوفة (استخارة نمرة ١٧١) بالمبالغ المنظورة ومالك كل مركز
 أو قسم لصرف الماهيات الشهرية المستحقة لخدمة البوليس فيوضحونها
 أولا الرتب

ثانيا العدد المقتضى من كل رتبة

ثالثا العدد الحقيقى الموجود وقت تقديم طلب الصرف

رابعا مقدار المبلغ المطلوب لصرف ماهيات الشهر الجارى

يوقع مأمورو البوليس بالمرأ كزوالاقسام على الكشوفة المذكورة بعد وضع التسامخ
 عليها ويوضحونها بالكاتب مقدار المبلغ اللازم لصرف ماهيات رجال البوليس التابعين
 لهم

فمن بعد مراجعة هذه الكشوفة بمعرفة مفتشى البوليس بالمديرية وتتحققه أن مأمورى
 المرأ كزوالاقسام لم يطلبوا الا المبالغ اللازمة يؤتمرها عليهم بالصرف من خزينة المديرية
 فالمديرية ليس لها ان تجرى اذنى مراجعة على الطلبات التى تقدم لها من المفتش اذ أنه
 هو وحده مسئول عن مراجعة الطلبات المقدمة له من مأمورى المرأ كزوالاقسام
 التابعين له بل عند تحرير الاذن باعتماد الصرف يوقع عليه باشارة الباشكاتب وختم

المدير أو مأمور المالية

يجر منسوب مأمور المركز أو القسم الايصال بالمبلغ المنصرف له على ذات الكشف الذي يرسل شهره الى ادارة عموم الحسابات كستند عن المبالغ المنصرفة من المدير بقسط حساب البوليس

ولاجل أن يكون صرف ماهيات خدمة البوليس باريا على غط واحد يجب على المفتش أن يستعمل ذات الاستمارة نمرة ١٧١ المذكورة قبل قبض ماهيات خدمة قسم عموم البوليس بالمديرية

يجب على مأموري المراكز أو الاقسام تأييد الصرف ماهيات رجال البوليس التابعين لهم ان يجزوا شهره باريا كشفا (استمارة نمرة ١٧٢) بالماهيات المستحقين بعد أن وقعوا عليه برسالته الى مفتش البوليس بالمديرية من بعد مضي الشهر بخمسة أيام على الكثير يجب على المفتش عند ما ترد اليه جميع كشوفات ماهيات البوليس من المراكز أو الاقسام التابعة له أن يجزوا عنهما كشفا اجماليا (استمارة نمرة ١٧٣) يورد فيه أيضا بيان الماهيات المنصرفة الى خدمة قسم عموم البوليس بالمديرية

فهذا الكشف (استمارة نمرة ١٧٣) مع جميع كشوفات المراكز أو الاقسام والمستندات التي تتعلق بها يصير ارسالها الى ادارة عموم الحسابات بحيث يكون وصولها اليها من بعد انتماء الشهر المنصرفة ماهياته بعشرة أيام على الكثير

اذا كان المبلغ المنصرف الى مفتش البوليس بالمديرية أو الى أحدهم مأموري المراكز أو الاقسام تجب اوز قيمة الماهيات المنصرفة فيجب على مفتش البوليس بالمديرية أو على مأمور المركز أن يحفظ بطرفه المبلغ الزائد نظير أمانه ويسه تنزل قيمته من كشف ماهيات الشهر التالي

تحريرا في ٢١ يونيو سنة ١٨٨٤

منشور من نظارة المالية الى مديريات الوجه القبلي بشأن
ايصالات الغلال الواردة

نظار الاشوان الذين يرسلون الغلال بطريق السكة الحديد لا يجوز ان يفرغهم منها الا بقتضى
الشهادات التي تعطي من مندوب الحكومة بالاسكندرية ميناها أن ارساليات الغلال

وصلت بحالة جيدة وانه ما وجد فيها عجز لافي الكيل ولا في المعدل ولا في عدد الزكاتب
ونظراً لشوان مديريات النيل الأعلى لا يتخلو طرفهم من الغلال التي يرسلونها الا بموجب
الابصالات التي تعطى من وكلاء الخواجات كوك وأولاده بشرط أن يكون جرى تسليم
البضاعة الى وكلاء الخواجات كوك وأولاده المذكورين على معدل اثنين وعشرين قيراطاً
ونصف

فبناء عليه يجب على مندوبي الحكومة بأسسوط واسكندرية أن يخطر واوله بانتظاره
المالية عن ارساليات الغلال الواردة لهم

وعند ورود الغلال ترسل نظارة المالية لكل مديرية ايضاً لاستخراجه من دفتر قسيمة
(استمارة نمرة ٤٧) وهذا الايصال محرر على نسختين ترسلان الى المديرية لتصفها احدهما
عندها وتبعث الاخرى الى ناظر الشون

وفي الايصال (استمارة نمرة ٤٧) مبين اسم الشونة الراسلة الغلال ونمرة الاشعار نمرة ٣٧
أو نمرة ٣٨ المرفوق بالرسالة ومقدار الغلال المرسل بالاردب ومقدار المعجوزات الناشئة
أولاً من فقد الزكاتب ثانياً من العجز في الكيل ثالثاً من العجز في المعدل رابعاً قيمة ثمن
المعجوزات المذكورة على حسب الاسعار المحددة من نظارة المالية لقبول الغلال في يوم
تاريخ منح من الرسالة

بورود الايصالات المذكورة للمديرية يصير التأشير عنها في الحساب بالدفتر نمرة ٣٥ المعد
لحسابات الاشوان بخانة المحفوظات حيث يوضع مقدار المعجوزات بالركبة والاردب
والقرش ويجب على المديرية الحاق الايصالات نمرة ٤٧ بحسابات الاشوان لتسهيل
وجودها عند اللزوم لها وأن ترسل لكل ناظر شون الايصال الذي يخصه بعد أن تؤشر بذيله
في حالة وجود عجز عن الكيفية التي على موجبها يلزم تحصيل قيمة ذلك العجز وبما أنه عند
شحن كل رسالة يورد ناظر الشون مقدارها في يومية صرف الغلال استمارة نمرة ٣٤ بحسب
الاشعار الذي يسلمها ويجب عليه انذار أن يؤشر في خانة المحفوظات بتلك اليومية عن
مقدار المعجوزات الثابتة بالركبة والاردب والقرش وهذه المعجوزات يجب تسديد
ثمها على القور ويجب على المديرية اقامة قطاع قيمتها من ماهيات نظار الاشوان ومن آخر
الكيالين لكونهم ماسؤولين عن المعجوزات وفي حالة تسديد ثمن المعجوزات يصير اخطار
نظارة المالية عن واسطة الاشعار المسطر بذيل الاستمارة نمرة ٤٧ ونظارة المالية
لا تقبل بأي مهلة تعطى ولا بأي استثناء يحصل في تحصيل ثمن المعجوزات المحكي عنها
وموظفوا المديريات المستوفون مستوفون في عدم تنفيذهم تعليمات المالية عن هذا

الخصوص وما يتحصل من هذا القبول يصير توريده الى حساب (حاصل الغلال المسدد من الاموال المقررة)

تظار الاشوان والكيلون لا يتخلو طرفهم من عملياتهم وبالمثل ضمانهم لا يكونون خالين من ضمانتهم الا عند نهاية الموسم وبعد تسديد قيمة جميع المحوزات أما اخلاو الطرف فيصير تسليمه لهم في الوقت اللازم من نظارة المالية

فمع ارسال نسختهم من هذا المنشور لكل من تظار الاشوان التابعة لجهتكم مقتضى تهمهم بأن يكون من صالحهم جعل غاية الانتظام في رسائهم وملاحظة ضبط الكيل وبالاخص تنمير الاشعارات استقامة ٢٧ أوغرة ٢٨ منعاً من وقوع غلط في الرسائل

وعلى مقتضى نص المنشور غرة ٧٧ الصادر في ٥ جونيوس سنة ١٨٨٤ فنظار الاشوان الذين يشحنون الغلال بطريق السكة الحديدية يحكم عليهم بإرسال بوليصة الشحن والاشعار الثاني الى المديرية التي بعد التأشير عليها ترسلهم الى البنك العمومي المصري والكريدي ليونيه غير أنه قد ثبت لنظارة المالية ان كثيراً ما كان يتأخر وصول بوالص الشحن الى الاسكندرية حتى ما كانت تزدل ذلك الطرف الا بعد وصول الغلال فيقتضى والحالة هذه التنبيه على نظار الاشوان بأنه حال شحن الغلال بالسكة الحديدية يرسلون بوالص الشحن رأساً الى الاسكندرية باسم البنك العمومي المصري والكريدي ليونيه مع الاشعارات الثانية غرة ٢٨ ويجب على نظار الاشوان اخطار المديرية عن ارسال بوالص الشحن والاشعارات وذكراً لغيرهما أما نظار الاشوان في مديريات النيل الأعلى فيستقروا على ارسال الاشعارات غرة ٢٧ كما في الماضي
تحريراً في ٢٣ جونيوس سنة ١٨٨٤

(شهر يوليو سنة ١٨٨٤)

منشور من نظارة المالية الى جميع مصالح
الحكومة في شأن الاموال المقررة

قد أعطيت لحضرتكم التعليمات المقتضية عن الكيفية التي يكون بها جرد المباني بواسطة ارسال النسخ اللازمة لجهتكم من التعليمات التي عملت لجردي مباني مدينة مصر لتطبيق الاجراء على مقتضاها في جرد المباني في البنادر والبلاد التي تكون تابعة لجهتكم

وواردة ضمن الجدول المرموز له بحرف (أ) المرفوق بالذكر يتوالى الصادر عن عوائد الاملاك في ١٣ مارث سنة ١٨٨٤ ومصدر بعد ذلك من المكاتبات لزيادة البيان والآن اقتضى الحال اصدار هذا المنشور بالتعليمات الآتية وهي

• (في فهرست دفاتر جردات الاملاك) •

يحدد دفتر بقلم الاموال المقررة بصيرتس طيره باليد حسب الاستمارة المرسلة مع هذا نمرة ١٠١١ لكل بلدة تابعة لجهتكم يكون مقررا تحصيل عوائد املاك بها بالذكر يتوالى المحكى عنه وهذا الدفتر يكون عبارة عن فهرست وحصر لدفاتر جردات كل بلد وعلى ذلك ينبغي ان كل دفتر جرد للمصلحة من قومسيونات الجرد بصيرتس يورده في الدفتر المذكور ويعطى لدفاتر الجردات نمرة خصوصية متسلسلة يتدأ بها من واحد فافوق عن كل بلد

فانخانة نمرة ١ يوضع فيها النمرة التي تعطى للدفتر ويلزم ان النمرة تكون واحدة عن المسودة والتبييض أعنى عن الاسماء في نمرة ١٠٠٨ ونمرة ١٠٠٩

وانخانة نمرة ٢ يوضع فيها اسم السكة أو الحارة الخاص بها الدفتر

وانخانة نمرة ٣ يوضع فيها نمرة الشارع أو السكة اذا كان له نمرة

وانخانة نمرة ٤ يوضع فيها عدد الاملاك المجردة

وانخانة نمرة ٥ يوضع فيها تاريخ ورود الدفتر للجهة انما يكون ورد من الدفاتر قبل وصول هذا المنشور لا يتثبت في الكشف على تواريخ منورده لوضعها

في هذه النخانة بل يصير تركها على يابض

أما النخانة نمرة ٦ فهي مخصصة لوضع تأشيرات نتيجة المراجعة حسب التعليمات السابق

مسدورها انما يلاحظ انه اذا لزم الحال لاعادة دفتر لقومسيون الجرد

لتصحيح ما عساه يكون وجد مخالفا لتعليمات الجرد فعند اعادته مصححا

لا يصير قيده مرة ثانية بل بصير التأشير أمام نمرة بذلك واذا كان سبق

اعادة دفاتر لقومسيونات لاجراء تصحيحها قبل وصول هذا المنشور

لا يصير قيدها في الفهرست المذكورة الا عند رجيعها من طرف

القومسيونات

ومتى صدر الدكر يتوالى لازم بيان حدود كل بلد حسب المدون بيند ٢٧ من دكر يتوالى

١٣ مارث سنة ١٨٨٤ يجب على الجهات ان تتحقق صحة الجرد حسب الحدود والمحكى

عنها وعدم وجود املاك ساقطة ثم تجرى تفصيل الدفاتر المذكورة بواسطة وضع مجموع

عدد الخواري في الخانة ثمرة ١ وبمجموع عدد الاملاك في الخانة ثمرة ٤ بالرقم والتفقيط
ويوضع فيها تاريخ التهو ويختم عليها من حضرة محافظ أو مدير أو أمورا الجهة
أما عن مصر واسكندرية فيفتح في دفتر القهرست المحكي عنده باب مخصوص لكل قسم أو
نمن من أقسامهما أو أغانمهما كبلدو يعطى لدفتر كل قسم ثمرة خصوصية متسلسلة
يبتدأ بها أيضا من واحد فافوق كما حرر للدائرتين البلديتين بذلك ومتى صدرد كريتو
بيان الحدود وتتحقق لهما استيفاء الجرد كما سبق القول بيجريان تكوين نتيجة جميع
جروادات الاقسام في باب مخصوص يفتح في آخر الدفتر حسب الرسم المين في الاستمارة التي
مع هذا ثمرة ١٠١١ بالكيفية الآتية

في الخانة ثمرة ١ يوضع فيها اسم القسم

في الخانة ثمرة ٢ يوضع فيها عدد الاملاك الكائنة بالقسم

في الخانة ثمرة ٣ يوضع فيها عدد دفاتر جرواداته

ثم يجريان تفصيل الدفتر المذكور على وجه ما سلف ذكره

* (في تفريع أسماء أرباب الاملاك على حروف الهجاء كل مالك وما يملكه في عموم البلد) *
انهم ضمن مائت في المادتين الرابعة والخامسة من ذكريتو ١٣ مارث سنة ١٨٨٤
أن جانبهم أعضاء بلجان التقدير ونوابهم والسنة أعضاء ونوابهم الذين يركب منهم مجلس
المراجعة يكون انتخابهم معرفة الممولين حسب الكيفية الميمنة في المادتين المذكورتين
فلا بد اذا من تحضير قائمة من الآب بأسماء أصحاب الاملاك على ترتيب حروف الهجاء حتى
تسكون جاهزة في وقت حصول الانتخابات للكشف منها على من يكون لهم حق الانتخاب
هذان من جهة

ومن جهة أخرى المادة الثالثة من اللائحة الصادرة أيضا في ١٣ مارث سنة ١٨٨٤
بخصوص عوائد الاملاك تقضى بأن انشاء جريدة تمويل وجدول كل بلد (أعنى المكلفة
وجريدة التمويل السنوية) فتكون بأسماء أصحاب الاملاك على ترتيب حروف الهجاء
بحيث ان كل اسم يكون مشتقا على بيان جميع ما يملكه في المدينة أو الناحية من الابنية
المربوط عليها عوائد حسب الوارد في دفاتر الجرد بايضاح قيمة الاجرة المقدرة لكل منها
فلاجل الحصول بواسطة عملية واحدة على هاتين الغايتين وهما تحضير قائمة التخصين
(بكسر الخاء) وتأسيس مسودات المكلفات وجوائد التمويل قد صار طبع استمارة ثمرة
١٠١٣ تشمل على عشر خانات منها ست خانات وهي ١ و ٢ و ٣ و ٤ و ٥
و ٦ يصير استعمالها الآن بالكيفية الآتية ذكرها وما بقي منها يصير رلكم عما يجري

فيه في الوقت اللازم

يجعل لكل بندراً وناحية من البنادر والنواحي المينة بالجدول المرموز له بحرف (١) المرفوق بذكر تنو ١٣ مارث سنة ١٨٨٤ تسعة وعشرون كراساً من الاستمارة نمرة ١٠١٣ لكل حرف من حروف الهجاء كراس (ولو يكون هناك بعض أحرف لا يوجد أسماء تبدأ بها) لتفريغ أسماء أرباب الاملاك رعايا الحكومة وتسعة وعشرون كراساً أخرى لتفريغ أسماء أرباب الاملاك الاجانب

ماعد امدينقي مصر واسكندرية يكون الاجراء فيها من كل قسم من أقسامهما أو أتمامهما مكدنية أو ناحية وهذه الكراس يس يلزم تغيير صحائفها وعلى ذلك كل ما يورد دفتر جرد بلهتكم بصير قبيده في دفتر استمارة نمرة ١٠١١ ثم مراجعته ومتى وجد على صحفة المدون في التعليمات الصادرة بخصوص الجرد ووجد تبينه في استمارة نمرة ١٠٠٩ مطابقاً للوارد في استمارة نمرة ١٠٠٨ يؤخذ في الحال في التفريغ من المسودة في الكراس الخاص بأول حرف من اسمه صحيفة كلمة أو أقل نصف صحيفة ليحري فيها توريد جميع أملاكه الكائنة في البندراً والناحية بالبيانات المقتضية

ففي الخانة نمرة ١ يوضع اسم المالك وأصاحب المنفعة وصناعته (بحيث يترك ما بين كل من الاسم والصناعة سطران على يياض لسهولة الكشف على الامعاء) وفي كراس تفريغ أسماء أرباب الاملاك الاجانب يوضع تحت اسم المالك وصناعته الدولة التابع لها

وفي الخانة نمرة ٢ يوضع محل اقامته

وفي الخانة نمرة ٣ اسم الحارة الكائن فيها المالك

وفي الخانة نمرة ٤ نمرة دفتر الجرد

وفي الخانة نمرة ٥ نمرة المالك

وفي الخانة نمرة ٦ أوصاف المالك حسب الوارد في ذات دفتر الجرد

أما عن مصر واسكندرية فبالنظر لجسامة تعداد أرباب الاملاك فيهما لزوم تقيم عملية التفريغ في حال تقيم عملية الجرد كباقي الجهات لا مكان تحرير قائمة المتقنين (بكسر الخاء) قبل بوقت فيصير الان ترك هذه الخانة على يياض انما يلاحظ أن يترك بين المالك والاخر أسطر كتابة لوضع الاوصاف الواردة في دفاتر الجرد

ولا يصير تكرار وضع اسم المالك ذاته ومحل اقامته في الخانتين نمرة ١ و ٢ كل مرة

وجعله ملك في ذات البلد بل يكتب في علمهما أول مرة
وكل ملك يصير نقلاً في الكراس المذكورة في اسم صاحبه يوضع في الهامش أمام اسم
صاحبه في الاستمارة نمرة ١٠٠٨ نمرة صحيفة الكراس الذي صار توريده فيه والحرف
الخاص بالكراس

(في الاملاك المشتركة فيما بالمشاع)

ومن كون لا يتناول الحال من وجود أملاك مشتركة فيما جله لا يخص بالمشاع (راجع
بند ٩ من تعليمات الجرد) وان كان لسهولة تحصيل عوائدها يصير توريدها في كل من
المكيفة ويريداً لتمويل في باب واحد باسم عموم الشركاء كمالك واحد غير أنه بالنظر لكون
كل من الشركاء مهما كانت حصته له حق الانتخاب بناء على بند ٤ من دكرتو
١٣ مارس سنة ١٨٨٤ لا بد من ورود اسمه في التفريغ على حسبه لدرجه في قائمة
المنتخبين (بكسر الخاء) الآتي التكميم عليها بعد

فعلى ذلك يكون الاجراء في عملية التفريغ بخصوص الاملاك المشتركة فيما بالمشاع
كما يأتي

يفتح باب مخصوص في الاستمارة نمرة ١٠١٣ لكل شركة ولو كان سبق فتح باب لاحد
الشركاء عن ملك خاص به ويعتبر دائماً في فتح الابواب للاسماء في هذه الحالة أول اسم وارد
في دفتر الجرد فإذا كان مثلاً الملك وارد باسم محمد عمر - وعلى محمد - ومصطفى على
يفتح الباب باسم المذكورين في كراس حرف م ويقال فيه في الخاتمة نمرة ١ محمد عمر
- وعلى محمد - ومصطفى على - بدون لزوم تبين حصص كل منهم ثم يصير مل باقي
الخانات كما سبق القول ويوضع في الهامش أمام اسم الشركاء المذكورين في
الاستمارة نمرة ١٠٠٨ نمرة صحيفة الكراس الذي صار فيه توريده اسمهم والحرف الخاص
بالكراس (وهذا الباب لزومه هو فقط لتسوية المكيفة)

وبعد فتح الباب المحكي عنه يؤخذ في تفريغ أسماء الشركاء (للزوم تحرير قائمة المنتخبين)
كل شريك في الكراس الخاص باسمه على سبيل حصر أسماء فقط من لهم حق الانتخاب
فان كان سبق فتح أبواب لهم عن أملاك خاصة بأشخاصهم بلاشرك فيها والافتح باب
مخصوص لكل منهم عافهم أول اسم ويستعمل لذلك الخانات نمرة ١ و ٢ و ٤ و ٥
بدون لزوم مل الخاتمين نمرة ٣ و ٦ بل يصير تركهما على ياض دلالة على أن الاسماء
المذكورة ليست واردة في التفريغ الاعلى قول درجها في قائمة المنتخبين (بكسر الخاء)
ولاجل التحقيق من توريدها أسماء جميع الشركاء في أبوابها يوضع فوق كل اسم في الاستمارة

غرة ١٠٠٨ صحيفة الكرامس الذي ورد فيه واذا صادف وكل أحد الشراكا مسبق فتح باب له سواء كان عن ملك خاص به بأكله أو عن حصة في ملك فلا يصير تسكرا واسمه ولا ملء الخانات غرة ٢ و ٤ و ٥ بل يكتب بالتأشير فوق اسمه في الاستمارة غرة ١٠٠٨

بواسطة وضع غرة صحيفة الكرامس المفتوح له اسم فيه

أما اذا صادف وجود ملك بعد ذلك شركة المذكورين (محمد عمر وعلى محمد ومصطفى على) دون البعض منهم أو بعلاوة آخرين عليهم مثلا باسم محمد عمر وعلى محمد فقط أو باسم الثلاثة وزيادة عليهم خليل محمد فيفتح لكل من الخاليتين باب مخصوص على وجه ما ذكره ملاحظه فيه جميع الخانات للزوم المكلفه وجر يدة التحويل ثم للزوم فائمة المنتخبين فمن يكون منهم سبق فتح باب له يكتب الخال به كما سبق القول والافتح باب بواسطة ملء الخانات غرة ١ و ٢ و ٤ و ٥ كما ذكر

أما ما يكون من الاملاك واردة باسم بعض شركات غير واضح فيها أسماء جميع الشركاء بمقولة مثلا محمد حنفي وشركاؤه فيصير بتوريد الملك في باب مخصوص تحت عنوان محمد حنفي وشركاؤه ولو كان ل محمد حنفي باب مخصوص حيث انه في فائمة المنتخبين (بكرسر الخاء) يكون بتوريد اسم المالكين في هذه الشركة تحت عنوانها أعني محمد حنفي وشركاؤه بما أنهم يعتبرون في هذه الحالة كالأشخاص ويكون الاحراء هكذا في الاملاك التي تكون مشتركة ما بين الاوقاف ومذكورين أو بيت المال ومذكورين أو البطر كخانات ومذكورين

(في الاملاك المقسمة)

أما ما يكون من الاملاك خاصا أسفله بشخص والعلا بآخر (راجع بند ٩ من تعليمات الجرد) يكون الاجراء فيها عن كل مالك جزء كالمالك قائم بداته

(في أملاك التركات)

والاملاك التي تكون واردة في دفاتر الجرد بعنوان وريثة فلان أو تركه فلان فيصير بتوريدا في الكرامس الخاص بأول حرف من اسم المتوفى على هذه الصورة في الخانة غرة ١ فلان (ورثة) أو (تركة) دلالة على أن الملك خاص بالورثة ويصير وضع اسم أرشد الورثة أو وكيلهم أو الوصى عليهم في سطر ثان في الخانة غرة ١ ثم يصير تفريغ أسماء الورثة في الكرامس الخاصة بها بالكيفية السابق توضيحها

(في العيش والابنية المهيأة من خشب أو بوص وما شابه ذلك)

العيش والابنية المهيأة من خشب أو بوص وما شابه ذلك سواء كانت دكاكين أو مخازن

أوقهاوى أو بورت طحين وغيره فإذا كانت هي والارض مالك واحد قد دخل في حكم
 باقى الاملاك أما إذا كانت قائمة فى أرض بالايجار فيصير توريدها فى التفريغ (استقارة
 غرة ١٠١٣) فى أسماء أصحاب الارض ولو كانت الارض ملك الميرى ومن حيث انه فى
 دفاتر الجرد أعطى لكل غرة غرة خصوصية بإيضاح اسم كل من صاحب العشة والارض
 كالتعليمات المعطاة من ذلك نفى بوجدها قائما فى أرض كائنة فى دائرة ملكية شخص
 واحد يصير حصره فى اسمه ويوضع فى الخاتين غرة ١ و ٢ اسم مالك الارض وصناعته
 ومحل إقامته وفى الخاتين غرة ٣ اسم الجهة الكائنة فيها العيش وفى الخاتين غرة ٤
 غرة دفاتر الجرد وفى الخاتين غرة ٥ الترخيص المعطاة للعيش المذكورة إجمالا من غرة كذا
 الى كذا وفى الخاتين غرة ٦ يقال قطعة أرض عليها عيش عدد كذا ويكون الاجراء
 كذلك أيضا فى الابنية المهيأة من خشب أو بوص وما شابه ذلك القائمة فى أراضي
 بالايجار

• (فى الابنية الخربة) •

جميع الابنية الخربة سواء كان مسكونا جزئيا منها أو خالية السكن جميعها يصير توريدها
 (فى الاستقارة غرة ١٠١٣)

(فى الابنية الجارية فيها الانشاء والتعمير)

جميع الابنية التى يكون جاريها فيها الانشاء والعمارة متى كان على يها على وجه الارض
 مهما كان مقدار ما على به يصير درجها (فى الاستقارة غرة ١٠١٣)
 وعملية التفريغ هذه تكون عن جميع الاملاك الواردة فى دفاتر الجرد وما عدا
 الاملاك الآتية بياها التى يصير لكم فيما بعد عما يكون فى أمرها وهى
 أولا الابنية المخصصة لأقامة الشعائر الدينية وهى

الجموع

الزوايا

الاضرحة والمرارات

الكائنات

الاديرة والبطركخانات الكائنة فى عقارات ملك الطوائف الدينية

ثانيا الابنية المعدة للخيرات أو الصدقة وهى

اتكيا الكائنة فى عقارات مملوكة لذات الفعل الخيرية التابعة له تلك التكايا

الاسبله على سائر أنواعها المعدة للصدقة أما العقارات المعدة للسكن أو للتأجير

وموجود ضمنها أسبيلة يتجربى قور يدها في الاستمارة نمرة ١٠١٣ ومن ثم أرباب
يصير درجهم في قائمة المنتخبين

الابنية المعدة لأقامة الجمعيات الخيرية إذا كانت داخل دائرة ملكيتها
محلات المستشفيات حتى كانت ملك الجمعيات الخيرية ولم تكن بالأيجار
ثالثا الابنية ملك الحكومة بساتر أنواعها سواء كانت معدة للمصلحة العمومية أو
مستأجرة عما يكون منها خاصا بالدائرة السنية أو بمصلحة الاراضى الميرية
رابعا دور القنسلات ملك الدول الاجنبية

هذا ومتى تمت عملية التفريغ على وجه ما ذكر عن بندرأ وناحية وفي مصر واسكندرية
عن قسم أوتن يسرع بإرسال افادة لإدارة الاموال المقررة بذلك وبينان عدد أرباب
الاملاك رعايا الحكومة وعدد أرباب الاملاك الاجانب من واقع كرارس التفريغ
المحكى عنها

• (في تحرير قائمة المنتخبين (بكسر الخاء) •

في حال انتهاء عملية التفريغ عن بلد أو قسم من أقسام مصر واسكندرية يؤخذ في تحرير
قائمة المنتخبين (بكسر الخاء) حسب الرسم الذي مع هذا المرموز له بحرف (أ) بواسطة
نقل الاسماء الواردة في قاتر التفريغ فيها على ترتيب حروف الهجاء بحيث انه يكون لرعايا
الحكومة قائمة وللمتقين للدول الاجنبية قائمة وفي القائمتين المذكورتين لا يصير درج
أسماء الشركات أو التركات بمان كلام أرباب الحصص في سما وادامه بمفرده أما
الشركات الغير مبين فيها اسم بعض الشركاء كما سبق القول (كهمدحن في شركاء) فهذه
يصير قور يدها في القائمتين المذكورتين اللتين يكون تحريرهما باليكيفية الآتية

في الخانة نمرة ١ يوضع اسم المنتخب (بكسر الخاء) أعنى الملك

وفي الخانة نمرة ٢ يوضع محل اقامته

وفي الخانة نمرة ٣ يوضع صناعته

وفي الخانة نمرة ٤ يوضع اسم الدولة التابع لها (هذه الخانة لا تستعمل الا في قائمة
الاجانب فقط)

أما الخانة نمرة ٥ فتترك على يماض لتأشيرات وملحوظات ولم الانتخاب ومتى تم تحرير
هاتين القائمتين عن بلد وفي مصر واسكندرية عن قسم أوتن يجرى الشرح عليهما من
حضره مدير أو محافظ أو أمور الجهة بأسماء مطابقة للوارد بقاتر الجردات ويصير
اخطار إدارة الاموال المقررة بذلك

• (في نشر دفاتر الجرد) •

من مقتضيات المادة الاولى من اللائحة الصادرة في ١٣ مارث سنة ١٨٨٤
نشر دفاتر الجردات بواسطة ابقائهم مدة ثلاثين يوما في ديوان كل من الدائرتين البلديتين
والمدريات والمحافظات عن البلاد والبنادر الكائنة فيها الدواوين المذكورة وعن البنادر
الآخر والقرى عند صيارفها الاطلاع ارباب الاملاك عليها وطلب تصحيح ما يجدونه فيها من
الخطا والسهو والتكرار مع رفع بيان التقدير في تم الجرد وتحقيق الجهات استيفاءه
كالواجب يصير وضع تبييض دفاتر الجردات استمارة غمرة ١٠٠٩ في المحلات السالف
ذكرها من بعد التأشير عليها بالاعتماد من حضرة مدير أو محافظ أو مأمور بالجهة مدة
ثلاثين يوما للاطلاع ارباب الاملاك عليها وهي في محلها وطلب تصحيح ما يجدونه فيها من
الغلط والسهو والتكرار كدابة من مصلحة العموم التابعة لها بالبلد والقسم الكائن فيه
الملك ويصير لصق اعلانات بذلك عن كل بلد في ذات بلدها في المحلات الموضحة في المادة
المذكورة بين فيها ابتداء وانتهاء الثلاثين يوما ومحل وجود الدفاتر المذكورة والجهة
التي تقدم لها الطلبات المذكورة وان مقدميها مزومون بأن يبينوا جيدا اسماءهم
وألقابهم وصناعاتهم ومحل اقامتهم والدولة المتقنين لها وغمر الملك المقدم في صدده
الشكوى والقسم أو القن والحارة الكائن فيها الملك حسب الوارد في دفاتر الجرد والا
تعتبر طلباتهم لاغية ويرسل اخطارات بذلك لادارة الاموال المقررة قبل بوقت مينا
فيها اسم البلد والمحل الذي وضع فيه الدفاتر وابتداء وانتهاء الثلاثين يوما لنشر ذلك أيضا
في الجريدتين الرسميتين عريسا وفرنسايا قبل حلول الثلاثين يوما وإذا اقتضى الحال
يكون اخطارها بذلك تلغرافيا وهذه الطلبات يجوز تقديمها في ورق غير مغنوع ولا يعطى
بها وصولات لتقدمها ويلزم حفظها بالجهة لتقديمها الى بلدان التقدير عند تشكيلها ولا
ينبغي عليها سقوط حق أصحاب الاملاك والمففعة من كونهم يتشكون فيما بعد لدى مجالس
المراجعة عند تشكيلها من اجراء الجرد كاللذين بالمادتين الثامنة عشرة والتاسعة
عشرة من الباب الثامن من ذكره ١٣ مارث سنة ١٨٨٤ والبند الثاني عشر من
اللائحة

ونشر الدفاتر المذكورة لا يرتفع اجر او على نحو عملية التفرغ في الاستمارة غمرة ١٠١٣

بما انها تكون من المسودات استمارة غمرة ١٠٠٨

هذا ويلاحظ لزوم حفظ دفاتر التبييض استمارة غمرة ١٠٠٩ في غاية العناية بحسب

أن يطرأ عليها من الوساخنة أو التزريق من تردد الاطلاع عليها

هذا وليس بخاف على حضرتكم أهمية لزومها الاجراءات المذكورة قبل بوقت لانها هي التي تكون أساسا للاجراءات الاخرى المدونة بالسكرتوكانه لم يكن خافيا على حضرتكم تنوع الاجراءات الباقية والمدة التي تلزم لاستيفائها خصوصا عملية التقدير وقدمضى من السنة نصفها فاملنا من حضرتكم دقة الالتفات لنهوا في اقرب وقت ما أمكن بواسطة استمرار بحث المنوطين بهذه الاعمال على سرعة النهو ودوام ملاحظة ومراقبة اعمالهم لاجل أن يكون سيرها متقدما ومنطبعا على الاوامر بحيث انه يراعى في عملية التفريغ تقدم الاهم على المهم بمعنى أن يتدأ بتفريغ دفاتر جردات البلاد والاقسام الاكثر أهمية وأرباب املاكمها أكثر عددا من غيرها العصول على تقيم ما يلزم لها قبل بوقت

أما عن عملية الانتخاب وما يلزم من الاجراءات الاخرى فسيعطى ل حضرتكم عنهما التعليمات اللازمة فيما بعد وما يلزم لجهتكم من الاسئلة غرة ١٠١٣ المرسل معه نسخة منها بصير طلبه من مطبعة بولاق الاميرية كما تحرر لها بذلك
تحررا في ٨ رمضان سنة ١٣٠١ الموافق أول يوليو سنة ١٨٨٤

منشور من نظارة المالية الى جميع مصالح الحكومة بشأن التأكيدي
تحصيل الاموال في مواعيدها وطلب كشوفات بيان المطلوب
من المتأخرين في السداد وما جرى في شأنهم

انهمع التأكيديات والتشديدات الصادرة من هذا الطرف تلغرافيا ورسميا من تحصيل المستحقات في اوقاتها وما اتخذته الحكومة من الوسائل لتسهيل السداد على ممولى الوجه القبل بالنظر لاصعوبة الحائلة بينهم وبين تصريف محصولاتهم بواسطة التصريح بقبول غلال منهم بقية الاموال المستحقة ومع عدم وجود صعوبات مثل تلك بالوجه الهري ودائمة التقاسيط المستحقة عليه في هذا الموسم كان ما مولنا انجازا التحصيلات غير انه قد اتضح لنا الآن أن الامر بخلاف ذلك حيث اتنا علمنا من كشوفات تسديدات شهر جونيو أنه لم يحصل هنالدا في انجاز فقط بل ان معظم الجهات تخلف عليها اوراق جسيمة من تقسيط شهر جونيو غير المتأخر عليهم من الشهور الماضية خصوصا مديريات الغربية والبحيرة والدقهلية والبحيرة فان ما حصلوا في شهر جونيو لا يبلغ نصف تقسيط الشهر المذكور فهذا يدل بلا شك على عدم توجيه اعتناء حضرات المديرين ومأموري التحصيلات بهذا

الامر المهم مع أنهم هم أول مسئول عنه خصوصاً وقد بلغنا أن البعض من الممولين
المقتدرين الذين عليهم مبالغ جسيمة متروكون بدون اجراء شيء معهم للحصول على سداد
ما عليهم وهذا امر لا يصح التسليم به مطلقاً فلو كان هناك التفات ودقة فحقوا التحصيل
بالسوا وتمن جميع الممولين لما كان يظهر بواق فان الذكر يتوالى الصادر في ٢٥ مارت
سنة ١٨٨٠ لا يجعل لحضراتهم أدنى وجه يعتدرون به حيث انه مدرون فيه كافة الطرق
اللازم اتخاذها ضد المتأخرين للحصول على سداد ما عليهم من الاموال والعوائد فما
عليهم سوى اتباع نصومه لخطصهم من المسئولية على أن بعضاً من حضرات المديرين
أظهروا التأن والتأخير في التصيلات ناشئ من عدم كفاية المستخدمين بطرفهم المنوطين
باجراء الانذارات ونوقيع الجوزات فلم يتأخروا من الاصل في مطالبة الممولين لما كان
حصل تراكم المتأخرات وتعدد المتأخرين فانه طبعاً مع وجود تعدد اذافر من المتأخرين
الآن يستصعب توجيه الاجراءات القانونية ضد جميعهم في آن واحد فالواجب عليهم
اجراء مفقظ في هذه الحالة هو توجيه الاجراءات المذكورة ضد الاكثر تأخيراً ولا يرتكن
في ذلك على المنوطين بها بل في امكان ما موري وتظار ومعاوفي الاقسام والمرا كتر أن يجروا
ذلك في أثناء مرورهم على البلاد ولو كان في مأموريات أخرى

هذا ولا يفتنى على حضرات المديرين ومأموري المصالح أن الحكومة لا يمكنها القيام
بتأدية ما عليها من المصروفات الا بانتظام سير تصيلات ايراداتها في المواعيد المقررة لها ولو
استمر الحال على التواني الحاصل الآن في التصيلات فلا بد من تراكم متأخرات عظيمة
في آخر السنة يصعب دفعها على أربابها ومن ثم تعود على حضرات المديرين والمأمورين
المذكورين بمسئولية جسيمة فعليه اذن مداركة هذا التأخير بواسطة بذل كامل
مجهودهم واتخاذ كافة الطرق القانونية ضد المتأخرين في السداد للتخلص من المسئولية
فأملنا من حضرتكم جعل هذا الامر دائماً نصب العين ولاجل اطلاعنا على ما تجرونه
ضد المتأخرين ومعرفة الاهتمام الحاصل منكم ينبغي أن ترسلوا لنا كشفنا حسب
الاستمارة المرفوقة بهذا بأسماء المتأخرين لغاية شهر جوينو الماضي عن سائر أنواع
الاموال المستحقة في سنة ١٨٨٤ بما فيها المتأخرة لاية سنة ١٨٨٣ وعن الباقي
لغاية التاريخ المذكور في وقت تحرير الكشف المحسكى منه من الالف قرش فما فوق ومن
يكون منهم اتخذه مديراً ات قانونية يؤشر أمام أسمائهم بذلك وقد تتحد بمعاذ عشرين
يوما من تاريخه لو رور هذا الكشف

وليكن في علم حضرتكم أن هذا الكشف به ماذل حضرتكم شهر بالتأشير أمام كل اسم

بما تم في أمره وإضافة ما يكون تجدد على أسماء غير الواردين فيه من بعد تاريخ تصديره
وما صار معهم

أما الإيجارات فمن حيث أنها ليست داخلة ضمن حكم ذكره ٢٥ مارت سنة ١٨٨٠
بما أنه خاص بالاموال والعوائد فقط فمع إرسال كشف مخصوص بها حسب الاستمارة
المذكورة يصير اتخاذ الاجراءات القانونية عنها بواسطة المجالس الأهلية وهذا ومع
الاجراء بما ذكره أملاً من الآن فصاعداً ترى التعصبات في غاية التجاوز حتى
لا تحوجونا إلى تكرار المكاتبة في هذا الشأن من الكمال مسئولية
تحريراً في ١٦ لولي سنة ١٨٨٤

منشور من نظارة المالية لجميع مصالح الحكومة بشأن استلفات الجهات إلى التعليمات المختصة بالنقل بالسكة الحديد

قد ثبت لنظارة المالية من مراجعة مستندات النقلات الجارية بمعرفة السكة الحديد
أن بعض الاحكام المدونة بالفصل ١٣ (تأدية اللوازم بمعرفة السكة الحديد) من
التعليمات المختصة بالمصالح غير جارية تنفيذها

فإن جهات الارسال تحمل كتابة اسمها في أعلى الاستمارة ١٥٧ المعدة لطلب النقل
وفي غالب الاحيان لا تذكرا اسم المصلحة المرسولة إليها النقلات ولا اسم المحطة المتصلة لها
النقلات لارسالها لجهاتهم حتى في بعض الظروف لا توضع نوع النقلات ولا توقع على
طلبات النقل فنظارة المالية تستلقت ما موري المصالح إلى هذه المخالفات على أنه
لاجل أن تكون مراجعة النقلات بالسكة الحديد من ارجعة فعالة بالحقيقة يقتضي على
الجهات اتباع الاجراء بعناية الدقة على حسب اللوائح المربية كما يجب على الجهات لاجل
تسهيل هذه المراجعة أن توضع في الخانة المعدة لبيان نوع النقلات اسم المأمور
المقتضى أن يقع على الشهادة في ذيل الاستمارة ١٥٧ وتؤمل نظارة المالية تمن همة
وتيقظ رؤساء المصالح عدم حصول خلل كالمذكور في هذا المنشور واذ امت الحاجة
فهو تعاقب بعقاب تأديب المستخدمين المسؤولين عن حصولها

تحريراً في ١٩ لولي سنة ١٨٨٤

منشور من قطار المال بجميع مصالح الحكومة بكية صرف

مصاريف الانتقال بالسكة الحديد للمستخدمين

المنقولين أو المرفوتين

قد تبين من مراجعة مستندات مصروفات بعض الجهات أنه عند صرف أحد المستخدمين من وظيفته بوجه الاستغناء ونقله إلى جهة أخرى فبناءً على الطلب الذي يتقدم منه جاز صرف مصاريف انتقاله هو وعائلته ونوابه وعرضه بالسكة الحديد من الجهة التي كان مستقلاً بها إلى الجهة المنقول إليها أو جهة توطئه الأصلية وإن الشهادات المعطاة من السكة الحديد بمصاريف الانتقال جاز تسليمها إلى الجهة المنقول إليها والتي يقصد المستخدم المرفوت التوطن بها بكية أن الجهة المنقول أو المرفوت منها المستخدم تصرف مصاريف انتقاله هو وعائلته ونوابه وعرضه بدون أن تحصل على شهادات صرفها فيما أن اتباع هذه الطريقة يسبب عنه تبادل مكاتبات مستديم فيما بين المالية وجهات الاقتضاء بدون أن تتوصل المالية رغمًا عن الطلبات المتكررة بتدعيمها بالمصالح على شهادات السكة الحديد ولاجل الاتصال بدون صعوبة على هذه الشهادات ومراجعة مصاريف الانتقال المنصرفة حقيقة من مقتضاها واتباع طريقة منتظمة في صرف مصاريف الانتقال المذكور فيجب على الجهات اتباع الاجراء على حسب التعليمات الآتية وهي

أى مستخدم بدون استثناء ينقل من الجهة المستخدم بها إلى جهة أخرى أو يرفوت بوجه الاستغناء يصرف مؤقتاً من طرفه مصاريف انتقاله وانتقال عائلته ونوابه وعرضه بالسكة الحديد من الجهة المرفوت أو المنقول منها إلى الجهة المنقول إليها والقاصد التوطن فيها أو يأخذ بذلك شهادات من السكة الحديد والجهة المنقول أو المرفوت منها المستخدم تسلم قبل سفره شعار باسم الجهة المنقول إليها والقاصد التوطن بها كى بناءً على الأشعار وشهادة السكة الحديد للذين يقدمها لها تصرف له مصاريف الانتقال التي يكون سبق صرفها من طرفه أما إذا كان في أحوال استثنائية لا يمكن للمستخدمين الأصغر المنقولين أو المرفوتين بوجه الاستغناء صرف مصاريف الانتقال من طرفهم فالجهة المنقولين أو المرفوتين منها تصرفها من خزنتها بعد أن تأخذ ضماناً معتمدة على المستخدم بأنه إذا كان في ميعاد معظمه ثلاثة أيام من تاريخ وصوله للجهة المتوجه إليها يقدم لها شهادات السكة الحديد المؤيدة لمصاريف الانتقال ولم يسدد خزينة تلك الجهة ما يكون باقياً طرفه من المبلغ المنصرفة له مقدماً لمصاريف انتقاله وانتقال عائلته ونوابه وعرضه فالضامن يكون مسئولاً بذلك وما لا يسداده ويقرر بذلك أخطار من جهة الصرف إلى

الجهة المتوجه اليها المستخدم وترسل لها صورة الضمانة حتى يوصل الاخطار اليها تطلب
منه تقديم شهادات السكة الحديد في الميعاد المعين وفي حالة حصول تأخير في تقديم
الشهادات أو في تسديدها يكون باقيا طرفه بدون صرف يتصرف منها الجهة المصرف لتجبري
ما يلزم وتطلب من الضامن تسديد قيمة المبلغ المتصرف مقدما للمستقدم المتقول أو
المرفوف منها أو ما يكون باقيا منه طرفه وبالمثل يتبع الاجراء في أجرة توابع وعفش
المتوظفين الذين يتعينون في أموريات سواء كانوا في دائرة جهة استعمالهم أو خارجين
عنها فيكون صرفها من طرفهم وعند عودتهم يقدمون شهادات السكة الحديد للصرف
لهم بحقتها

تحريرا في ٢٨ يوليو سنة ١٨٨٤

«شهر أغسطس سنة ١٨٨٤»

منشور من نظارة المالية لاداري بلديتي مصر واسكندرية في تشكيل لجن
التقدير ومجلس المراجعة في مدينتي مصر واسكندرية المنصوص
عليهما بالامر العالي الصادر في ١٣ مارس سنة ١٨٨٤
المختص بعوائد الاملاك المبنية

أعطيت فيما سبق لعهادتكم التعليمات اللازمة في الوقت اللازم فيما يتعلق بالاملاك المبنية
الحال جردها على جهات الادارة بمقتضى الفقرة الاولى من المادة الرابعة من الباب الثاني
من الامر العالي الصادر في ١٣ مارس سنة ١٨٧٤ ثم أوضحت لكم ضمن المنشور
المؤرخ في أول يوليو سنة ١٨٨٤ غمرة ٤ أموال مقررة الكيفة التي يكون بها تخضير
قوائم المنخصين (بكسر اللام) والآن اقتضى الحال اصدار هذه التعليمات الآتية
اللازم اتباعها بخصوص تشكيل لجن التقدير ومجلس المراجعة المنصوص عليهم في
الامر المشار اليه

(في لجان التقدير)

ان المادة الرابعة من الامر العالي تقضى بأن تقدير أجرة الابنية يكون بمعرفة لجان مباشر
العمل في المدن عن كل عن وهذه اللجان تؤلف من ثلاثة مندوبين تعينهم الحكومة تكون

الرئاسة لأحدهم وله رأى مخرج ومن ثلاثة أعضاء ينتخبون بالقرعة من بين اثني عشر من أصحاب الاملاك يختارهم المولون ويكون أحدهم من الثلاثة الأعضاء على الأقل أجنى الجنسية وينتخب أيضاً بالقرعة من بين هؤلاء الاثنى عشر عضوان للنسابة عن يغيب من الأعضاء

اما تعيين مندوبي الحكومة الثلاثة فيتم فيما بعد بموجب امر يصدر من المالية ويوضع فيه التدب الذي تكون الرئاسة ويصير اخباركم بما يستقر عليه رأى المالية بعد أن ترد لكم نتيجة انتخاب أعضاء اللجنة وتاريخ الانتخاب يحدد بأمر من نظارة المالية يصير اعلانه بمررتكم بالكيفية المعتادة ويوضع فيه الجهة والساعة اللتان يكون الانتخاب فيهما مع مقدار الاهالي والاجانب اللازم انتخابهم عن كل قسم أو عن ذلك حسب الجدول المبين مع هذا

وفي اليوم المعين يتبدأ في الانتخاب من الساعة ١٠ اقترنكي صباحا وينتهي الساعة ٤ مساء وهذا الانتخاب يكون تحت مباشرة قلم الانتخاب المؤلف من رئيس يعين بمررتكم ومن عضوين يؤخذان من بين أصحاب الاملاك الذين يكونون حاضرا عند افتتاح الانتخاب وأحد هذين العضوين يقوم بوظيفة سكرتير يجب على كل منتخب (بكسر الخاء) أن يحضر نفسه ويحضر قلم الانتخاب باسمه وصفته فإذا لم يكن معروفاً لأي أعضاء القلم يجب عليه أن يحصل على شهادة من الحكومة المختصة بذلك مثبتة لذلك أما النساء فيقوم مقامهن في الانتخاب من يولكنه من طرفهن والاولاد والقصر من يكون وصيا عليهم

لايسوغ لأحد الانتخاب ما لم يكن متدرجا اسمه في قائمة المنتخبين (بكسر الخاء) ولا يجوز انتخاب أحد عضوا ما لم يكن له ملك في ذات القسم أو القن البخاري عنه الانتخاب واسمه متدرج في قائمة المنتخبين ويجب على كل منتخب أن يكتب أسماء الاثنى عشر شخصا الذين يريد انتخابهم حسب العدد المبين بالجدول المصوب بهذا عن كل من الاهالي والاجانب في ورقة ثم يلقها في الآنية المعدة لذلك ويؤشر من السكرتير على قائمة المنتخبين أمام اسمه بأن ذلك المنتخب قد ألقى ورقة انتخابه

وبعد ان تمام الانتخاب يشرع حالا في فرز أوراق الانتخاب بمرقة الرئيس ويعمل عن ذلك محضر يصير امضاؤا من الرئيس

ثم ان الاهالي والاجانب الذين يكونون جعوا أصواتا أكثر من غيرهم يصير انتخابهم على حسب العدد المقرر في الجدول المرسل مع هذا وذلك بدون احتياج لعمل شيء آخر سوى

قراءة المحضر علانية بحرفة الرئيس وبعد ذلك يحفظ المحضر بطرفكم لاجراء مقتضاه عند
الزوم

وإذا صانف لاستيفاء العدد اللازم من الاعضاء الاجانب أو الاهالي وجود شخصين فأكثر
حازرين عددا متساويا من الاصوات فيصير الاقتراع عنهم بحرفة رئيس قلم الانتخاب ومن
يخرج اسمه في القرعة هو الذي يكون منتقبا

والجمل المعدل للانتخاب ينبغي أن تكون أبوابه مفتوحة على الدوام وأن يرخص لكافة
المنتخبين (يكسر الخاء) بالدخول في وقت العمليات جميعها على ما يجب على الرئيس والحالة
هذه أن يراعى حفظ النظام وفي طرف ثمانية أيام من تاريخ الانتخاب يلزمكم أن تجتمعوا
بالدائرة البلدية الاثني عشر صاحب الاملاك الذين يقع الاختيار عليهم وبحضورهم
تنتخبون بالقرعة من بينهم الثلاثة الاعضاء المعدلين للجنة

وعلى مقتضى الفقرة الثانية من البند الرابع يلزم أن أحدهم من الثلاثة الاعضاء يكون
على الأقل أجنبي الجنسية فبنا عليه إذا كان الثلاثة الاعضاء الذين يخرجون
في القرعة هم أهالي فيصير تعيين الاثنين الذين تخرج أسماءهم أو لاعضوين للجنة
ويستقر في سحب القرعة حتى يخرج اسم واحد أجنبي فعند ذلك يصير تعيينه عضوا
ثالثا للجنة ثم ينتخب بالقرعة من بين أصحاب الاملاك الباقين عضوان للنيابة أحدهما من
الاهالي والثاني من الاجانب ثم يعمل محضر بذلك وبعد مضاءه منكم يحفظ بالدائرة
البلدية

(في مجلس المراجعة)

ان المادة الخامسة من الامر العالي تقضى بإيجاد مجلس مراجعة في كل من مدينتي مصر
والاسكندرية وهذا المجلس يؤلف

أولا من مندوب تعينه الحكومة وتكون له الرئاسة

ثانيا من ستة أعضاء ينتخبون بالقرعة من بين الاربعة والعشرين صاحب الاملاك
المندرجة أسماءهم في الكشف الذي ينبغي تحريره بالكيفية الآتية ذكرها
وينتخب أيضا بالقرعة أربعة أعضاء للنيابة

فاما مندوب الحكومة الذي تكون له الرئاسة فيصير تعيينه فيما به نعلم

(في تحرير الكشف بأسماء الاربعة والعشرين صاحب الاملاك)

يجب أن تجتمعوا في ظرف ثلث أسبوع محض من تاريخ الانتخاب جميع أصحاب الاملاك

الذين انتخبوا الكل قسم أو ثمن وتطلبوا منهم أن يتقبوا بحضوركم من بينهم بالانتخاب
السري أربعة وعشرين شخصا اثنا عشر مصريون واثنا عشر أجنبيون بحيث يكونون
خلاف الذين صاروا انتخابهم للجن التقدير ونوابها (تراجع المادة السادسة من الامر
العالي)

(في تعيين أعضاء مجلس المراجعة)

بعد تحرير الكشف بأسماء الاربعة والعشرين شخصا الذين يكون وقع عليهم الانتخاب
في الحال والمجلس منعقد تكتبون اسم كل واحد منهم على ورقة فائمة بنفسها
وتأخذون اثنتين وتضعون في احدهما الاوراق المكتوب عليها أسماء الاثني عشر
المصريين وفي الاخرى أسماء الاثني عشر الاجنبيين ثم تسحبون من كل آية خمس
ورقات واحدة فواحدة فالاسماء التي تخرج على الثلاث وورقات الاولى تعين أربابها
أعضاء مجلس المراجعة والاسماء التي تخرج على الورقتين الاخرتين تعين أعضاء النيابة
وبعد ابرام هذه العمليات تحررون محضرا موقعا عليه منكم وتحتفظون به الدائرة
البلدية

جميع الشكايات المتعلقة بالانتخاب اللازم ابراءه لتسكيل لجان التقدير ومجالس
المراجعة يلزم تقديمها في ظرف ثمان وأربعين ساعة تخفى من تاريخ الانتخاب الحاصل
بشأنه التماسي والالتصا لاجبة وينبغي أن تحكموا في هذه الشكايات في ظرف ثمانية
أيام تخفى من تاريخ تقديمها في حالة ما اذا كان تحصل معارضة في حكمكم فيكون لنا
الحكم في ذلك بنوع قطعي

قبنا عليه لزوم تحرير محضر تكمل لاتباع هذه التعليمات اتباعا تاما وفيما بعد يرسل
لصفادتكم التعليمات اللازمة عن اختصاصات لجن التقدير ومجلس المراجعة

تحرر في ١٤ أغسطس سنة ١٨٨٤ الموافق ٢٢ شوال سنة ١٣٠١

(وهذا هو الجدول)

بيان عدد الأشخاص اللازم انتخابهم لكل ثمن أو قسم من أثمان وأقسام مدينتي مصر
واسكندرية بمعرفة الممولين أرباب الاملاك

(مصر)

عدد الاشخاص أرباب الاملاك اللذين يتقاعهم

رجال وجنات الدول الاجنبية	رجال الحكومت السنية	أسماء الاقسام والافلاك
١	١	قسم الازبكية
٤	٨	باب الشعيرة
٤	٨	الجمالية
٤	٨	شبرا
٢	٩	الخلقة
٦	٦	الموسكى
٣	٩	الوايلي
٤	٨	عابدين
٤	٨	السيدة زينب
٣	٩	مصر القديمة
٤	٨	الدرب الاحمر
٤	٨	بولاق
		(اسكندرية)
٤	٨	قسم اول
٤	٨	ثاني
٤	٨	ثمن خمس
٦	٦	سادس
٣	٩	سابع
٤	٨	ثامن
٦	٦	الرمل

منشور من قطارة المالية الى جميع الجهات بشأن ارسال
الملح من الجهات الى الملاحات بحسب الطلبات
التي تقم من ناظر كل شونة

كثيرا ما حدث في السنة الماضية أن بعض الجهات عندما كان يردها الملح كانت تتوقف
في استلامه بحجة ازدحام الاشوان وعدم وجود مخازن لوضع الملح الوارد اليها وهذا أوجب
استئجار محلات لتخزينه فضلا عن التأخير الذي وقع في الاستلام وعطل المسافرين عن
القيام بأعمالهم لحين وجود محلات غير واقية بالمراد في غالب الاحيان فنعلمنا بحقل
حدوثه من هذا القبيل قد تقرر أن من الآن فصاعدا لا يرسل الملح من الملاحات الى
الجهات ما لم يقدم عنه طلب من ناظر كل شونة الى
مينا قية بالضبط والدقة
كمية الملح الممكن أن يسعه الشون والكمية الباقية وقت الطلب والكمية المطلوبة وهي
ترسل الى ادارة عموم الاموال الغير مقرر والدخوليات الطلبات حال وصولها اليها والآن
حيث أنه قد قرب الميعاد الذي فيه معتاد تجديد تخزين الملح بالاشوان قبل دخول فصل
الامطار لزم تحريره تكتم بأمل التيسر على كل من نظار الاشوان بتقديم طلباتهم
الى في أسرع وقت والتيسر على ورشة الملح بارسل هذه الطلبات حالا الى هذه
الادارة العمومية مرفوعة بكشف عمومي
تحريرا في ١٤ أغسطس سنة ١٨٨٤

منشور من قطارة المالية لجميع مصالح الحكومة
في شأن صرف مكافآت الرقت

بما أن ميزانيات الجهات لم يدرج فيها اعتمادات مخصوصة تصرف المكافآت المستحقة
للمستخدمين الذين يرفقون بوجه الاستغناء على حسب الذكر في النواضير بتاريخ ٢٠
ابريل سنة ١٨٨٣ فبناء على ذلك لا يسوغ للجهات أن تأذن بصرف هذه المكافآت
وتجبري صرفها هي بنفسها على أن تسوية وصرف هذه المكافآت يختص بنظارة المالية
فإنها تصرف من خزنتها قيمة المكافآت المستحقة للمستخدمين وتخصمها بالميرانية
بالفصل السابع (مصلحة المعاشات)

فيقتضى والحالة هذه أن من الآن فصاعدا لا يصرف شيء من خزينة الجهة اذارة
حضر تكتم تطهير مكافآت مستحقة للمستخدمين المرفوتين فان صرف قيمة هذه المكافآت
يصير اجراؤه مباشرة من خزينة نظارة المالية
تحريرا في ١٧ أغسطس سنة ١٨٨٤

(شهر سبتمبر سنة ١٨٨٤)

مشور من نظارة المالية الى كافة مصالح الحكومة بشأن معافاة
حلاقى الصحة بالاقاليم من عوائد الويركو

انه على مقتضى ماوردت به المكاتبت للمالية من رئاسة مجلس النظار المؤرخة ١٤
شعبان سنة ١٣٠١ (٨ يونيو سنة ١٨٨٤) نمرة ١٨٧ بتبليغ ماقرره المجلس
من الموافقة على ما رآه ادارة الصحة العمومية من عدم ترتيب أجر لحلاقى الصحة بالاقاليم
واعفائهم من العمليات وعوائد الويركو والصحة مقابل تكليفهم بمساعدة الحكماء
في الكشف على المتوفين وتطعيم المادة الجسدوية قد سبق النشر والاعلان من نظارة
الداخلية للجهات وحيث انه في هذه الحالة لازم معرفة مقدار الويركو الذي ربط
سنة ١٨٨٤ على الحلاقين الذين يساعدون الحكماء في الكشف على المتوفين وتطعيم
المادة الجسدوية فالامل من تكتم أن يصير طلب الكشوفات اللازمة عن ذلك
وبعد أخذ الشهادات اللازمة عنهم من حكماء الصحة وقرار المديرية عليهم بمرر الجدول
اللازم اسماءهم وبعطى عليه القرار من هيئة المديرية بأحقية الخصم ويرد بالافادة لاجل
تصريح المديرية بما تجز به كما أن من ابتداء سنة ١٨٨٥ يصير ملاحظه ذلك حال
التحويل

تحريرا في ٧ سبتمبر سنة ١٨٨٤

منشور من نظارة المالية الى جميع مصالح الحكومة بشأن ابطال
أذونات الصرف ومستنداتهم بعد صرفها
وارسال أختام لهذا الغرض

انه لاجل تأكيذ ابطال مفعول كل مستند بعد صرف قيمته قد تقرر وجوب التوقيع
على أوراق المستندات بختم يدل على صرف قيمتها ولاجل ذلك فتجارة المالية عملت
أختاماً منقوشاً عليها بالعربي والفرنساوي كلمة (مصرف) ومرسل منها مخرطة لكم ختم
واحد من فوق بالعلبة اللازمة له ليصير تسليمها الى صراف خزينة مصلحة ادارة
مصرفكم لكي يوقع بالختم المذكور على كل اذن حال صرفه وفي آخر اليوم يسلم الختم الى
كاتب اليومية فيوقع به على كافة أوراق المستندات المرفوقة بكل اذن مصرف دلالة على
ابطال مفعولها

تحريراً في ١٥ سبتمبر سنة ١٨٨٤

(شهر أكتوبر سنة ١٨٨٤)

منشور من نظارة المالية الى جميع مصالح الحكومة بتعليمات تختص
بالعلاوات على ماهيات مستخدمى ورجال البوليس
بالمديرية والمرأ كزوال الأقسام

يتصادف في أغلب الاحيان أن حكمدارى البوليس في الاقاليم والمرأ كز يعيّنون بعضاً
من رؤسهم علاوات على ماهياتهم وبصرفونهم الهام بدون انتظار التصديق عليها من
أولياء الامر وحيث ان هذه العلاوات في بعض الاحيان يصير رفضها أو التصديق
عليها اعتباراً من تاريخ يعقب تاريخ منح صرفها الارباباً فينتج عن ذلك أن الحكومة تلتزم على
الدوام باتخاذ اجراءات للاستحصال على مبالغ التي بالنظر لعمومية تخصيصها في أغلب
الافاق تستلزم مبادلة مكاتبات يمكن اجتنابها بسهولة وحيث ان اتباع طريقة كهذه
يعود بالضرر على الحكومة فيقتضى على حكمدارى البوليس في الاقاليم والمرأ كز
أن يتجنبوا اجراءات تغيير من أى نوع كان في مربوط ماهيات رؤسهم الا اذا كانت
التغييرات المطلوب اجراءها وردت بالامر البوليسى أو تصرح بها بأمر خاصى وبنائه

عليه فالعلاوات التي تعطى بغیر حق تستقطعها نظارة المالية من ماهية حكم دار البوليس
الآمر بصرفها

تحريرا في ٤ أكتوبر سنة ١٨٨٤

(تنبيه) هذا المنشور يخص مصلحة البوليس فارساله الجهات عموما هو الالاجل
المعلومية فقط

منشور من نظارة المالية لجميع مصالح الحكومة بشأن ارسال موازين الجهات لنظارة المالية

مرسل لحضرتكم صورة الافادة الواردة لنظارة المالية من طرف رئاسة مجلس النظار بناء
على قرار المجلس الصادر بجلسته المنعقدة في يوم ٢٨ أغسطس سنة ١٨٨٤ القاضي
على جميع المصالح سواء كانت المصالح الخارجة عن الميرانية العمومية أو المصالح الاميرية
بأن تعرض موازينها لنظارة المالية للنظر فيها وتقديمها الى مجلس النظار وبناء على ذلك
نؤمل من حضرة ~~تكم~~ اتخاذ جميع الاحتياطات اللازمة كي يصير ارسال ميرانية
مصلحتكم عن سنة ١٨٨٥ ابتداء لنظارة المالية
تحريرا في ٦ أكتوبر سنة ١٨٨٤

صورة الافادة الواردة من دول فورئيس مجلس النظار لنظارة المالية رقم ١٢ ذي القعدة
سنة ١٣٠١ غرة ٢٨٣

انه بناء على ما وردت به مذكرة اللجنة المالية رقم ٢٨ أغسطس الجاري ومراعاة للاسباب
التي توضحتم باقرار المجلس بجلسته المنعقدة يوم الخميس ٧ ذي القعدة سنة ١٣٠١
(٢٨ أغسطس سنة ١٨٨٤) أتمن الآن فصاعدا الايصديق على أية ميزانية من
ميزانيات المصالح الميرية أو ميرانيات المصالح الخارجة عن الميزانية العمومية ولا يجري
العمل بمقتضاها الا بعد البصفت فيها ابتداء بنظارة المالية ومتى تقدمت منها المجلس
وتصدق عليها منته تعاد الى النظارة للمشاركة اليها لاجرا ما يلزم فيها وبناء عليه لزم تحريره
لسعادتكم للنشر عموما عن ذلك بعمرة نظارة المالية أقدم

منشور من نظارة المالية لجميع مصالح الحكومة بشأن تعليمات
مختصة بالخدمة السائرة الذين لم يستقطع
منهم اليوم الاحتياطي

قرر مجلس النظارة بجلسته المنعقدة في يوم الاثنين الواقع في الخامس والعشرين من شهر
ذي القعدة سنة ١٣٠١ الموافق ١٥ سبتمبر سنة ١٨٨٤ بأن أصحاب الوظائف
المينة بالجدول المرفوق بهذا بصيراء عاؤهم من الاستقطاع الاحتياطي وعلى ذلك اذا
رقتوا فلا يكون لهم حق لا بالعاش ولا بالمكافاة
وحيث ان الأشخاص المتني عنهم هذا المنشور سبق اجراء الاستقطاع الاحتياطي من
مرتباتهم بدون حق فقد قرر المجلس بأن ترد اليهم المبالغ التي استقطعت منهم من هذا
القبيل

فبناء عليه يقتضى عند وصول هذا المنشور أن تبلغوا هذا القرار لجميع المستخدمين الذين
يخصهم ذلك وأن تطلبوا منهم تحرير كشف ببيان أسماء المصالح التي استخدموا بها وحال
ما نتقصلون على هذه الكشوفة يجب التحرى للوصول الى معرفة مقدار ما استقطع من
كل منهم من ابتداء استخدامه لغاية صرف ماهيته شهر سبتمبر سنة ١٨٨٤ سواء كان
بالاستخدام من الدفترخانة المصرية أو من المصالح المذكورة كما أنه يجب على أمين
الدفترخانة المصرية وعلى رؤساء المصالح أن يحسبوا عن تلك الاستقدمات في مدة وجيزة
وبالدقة التامة وعند ورود الايضاحات عن ذلك من المصالح تسلم الكشوفة الى
الباشكاتب أو الى رئيس الحسابات لمراجعتهما وبعد الوقوف على صحة المراجعة بعرفة
المنسوب المعين لذلك تأذنون به مرف الاستقطاعات المذكورة لارباها تحت مسئوليتكم
وتأخذون من كل منهم وصلا يذكر به أن بواسطة صرف الحكومة له قيمة اليوم
الاحتياطي السابق استقطاعه منه لم يبق له أدنى طلب عليها في المستقبل وعلى ذلك فبعد
صرف المبالغ السابق استقطاعها اذا رقت أحد من المستخدمين المتوهم عنهم فلا تلزم
الحكومة أن تدفع له شيأ مقابل مدة خدمته وما يجري صرفه من هذا القبيل يخصم به
على نظارة المالية واعتبارا من شهر أكتوبر الجارى يجرى صرف ما هيأت الأشخاص
المذكور عنهم في هذا المنشور بالكامل بعد أن يستبعد منها ش ورق التبعة فقط وانا كان
يوجد في المصلحة ادارة تكلم بعض وظائف لم تدرج ضمن الجدول المرفوق بهذا
ولكنكم اعتبر نظير وظائف ثانوية فيه تنضى قبل اتخاذ أى قرار بخصوصها ارسال كشف

بها النظارة المالية بأقرب وقت ممكن ببيان هذه الوظائف بالتفصيل ليتحرر
بشأنها

فبناء عليه يقتضى مراعاة الاجراء على حسب المتصوص بهذا المنشور والاعتماد على
الجدول المرسل طيه في تنفيذ قرار مجلس النظارة
تحريراً فى أكتوبر سنة ١٨٨٤

ترجوة كشف ببيان المستخدمين الملكيين الذين لم يحجز منهم اليوم الاحتياطي وبناء عليه
لم يكن لهم حق فى معاش التقاعد أو المكافأة عند الرقت
أتمه ومؤنوني

مراسله (جاو يشية وقواصة وسعاة بيادة وسوارى وهجانة ماعداد جاو يشية
المعية السنية الذين ينبغي معاملتهم حسب اللائحة العسكرية)

عيانى مساحه ومساحين وقصابة وقياسين

طوبجية غير حربية فى المديرىات والمحافظة

مطبخية ومساعدى مطبخية ومضمين وجامى حروف ومجدين وختامين
بوابين وغفراء وسجائين ومخبرين (الضبطية السرية)

فراشين وسقائين وخدماء وجنائنية وبخشونجية وسفرهجية وطباخين
وقهوجية

سعاة وختامى البوستة

رؤساء ذهبيات ومستعملين برانى وطوائف ومراسكية وقلاعين وقلعة طية

وخطامين وباضورجية

أهل خبرة ومقدى الاشوان

خولة وكلافين وعرجية

معلّى ومساعدى غاز ورشاشين وكسامين ومسيامين وجامين وغسالين

وأوسطاوات وأتقارز كيب بالسكة الحديد وغفراء السيمافورات

معلّى القسج

كابلين ووزائين وقبانية ومساعدين

أمناء النمرة ومحلى عوائد مرورك برىات السكة الحديد

عنالين ومتسفرين

محضرى وحجابهاكم
 ترجية وترجية حريمك ومراضع
 ما كانسين (أعنى الخدمة المختصين بشغال سواقه الواورات) وأوسطاوات وأنشجية
 وابورات
 استنجية ونشالجية ومساحى ونشات وعدادى الخشب وفتاحين
 بويجية ونجارين ورؤساء طواحين الهواء واسكانيسه وخياطين وسباكين
 وحلاقين وحدادين وقزائجية
 وعلى العموم جميع الصنائعية

منشور من نظارة المالية الى كافة المصالح مبينة فيه الاوقات التى ينبغى
 أن تقدم لها كشوفات الماهيات فيها وأوقات
 الصرف منها لكل مصلحة

ان نظارة المالية تصادف صعوبات كلفة فى استيفاء مراجعة كشوفات ماهيات
 المستخدمين الشهرية وصرفها فان النظارات والمصالح تقدم كشوفاتها فى آن واحد
 لادارة عموم الحسابات فيترتب على ذلك ازدحام فى المرور بالنظارة والخزينة وعدم نجاح
 الصرف

ويوجد ايضا سبب آخر مختلف للاصول يجب ملاشاته وهو أن مندوبى المصالح هو ضاعن
 أن ييقوا كشوفات الماهيات بطرق المراجعين رهة ليتيسر لهم مراجعتها بدقته فانهم
 يلحون عليهم لاجل انجاز طلباتهم حالابدون أن يهتمهم الشغل الموجود اذ ذلك بين أيدي
 المراجعين

فينجم عن ذلك أن أقلام ادارة الخزينة رغماعن الاوامر المشددة المعطاة لها تكون
 فى الايام الاخيرة من الشهر فى غاية من الاضطراب الذى يعود بضرر على حسن سير المصلحة
 وهذا بقطع النظر عن الوقت الذى يضيعه مندوبو المصالح فى انتظار كشوفات
 ماهياتهم

فمنعنا حصول مثل هذا الخلل وللاجل اجراء مراجعة كشوفات الماهيات مراجعة
 مستوفاة وصرف الماهيات فى وقت مناسب قدرنا آو جوب اتباع الاجراء على حسب
 التعليمات الاتية فالامل التنبه بمراجعاتها بالمصلحة ادارة تكم وهي

كشف ماهيات مستخدمى المصلحة ادارة تكتم يجب تسليمه الى نظارة المالية في التاريخ المعين بالجدول المرفوق بهذا ويلزم الكاتب المكلف بتحرير الكشف المذكور أن يدرج فيه أسماء كافة مستخدمى المصلحة الحاضرين وأسماء الذين مع عدم وجودهم بأمورية ولا بإجازة يمكنهم أن يحضروا الاشغال وظيفتهم قبل اليوم العاشر من الشهر التالى أماماهايات الخدمة السائرة فيطير تحريرها على كشف مخصوص وأما الطلبات التى تقدم فيما بعد عن صرف ماهيات المستخدمين الغائبين فيجب أن يبين فيها أسباب غيابهم والا فيصير توقيف صرف ماهياتهم الى الشهر التالى وحينئذ يدرج ضمن كشف هذا الشهر ماهيات أولئك المستخدمين عن شهرين

ماهيات المستخدمين المرفوتين لا يلزم تقديم طلب خصوصى بصرفها بل يصير درجها ضمن كشف ماهيات الشهر بإيضاح تاريخ زفتم ويجب على مندوب المصلحة ادارة تكتم أن يحضر لطارة المالية في التاريخ المعين بالجدول المرفوق بهذا وفى أثناء المدة الفاصلة بين تاريخ تسليم كشف الماهيات وتاريخ الصرف تشرع نظارة المالية فى مراجعة كشف ماهيات مستخدمى المصلحة ادارة تكتم وتحرير الاذن الى الخزنة حتى يوصل مندوب مصلحتكم بجد كمل الاجراءات مستوفاة ولا يبقى عليه الا الذهاب الى الخزنة للقبض بدون ضياع وقت واذا لم يصل كشف استحقاقات مستخدمى المصلحة ادارة تكتم الى نظارة المالية فى التاريخ المذكور واذا حضر مندوب المصلحة للمالية فى غير اليوم المعين لحضوره فلا يصير صرف ماهيات مستخدمى مصلحتكم الا فى اليوم الاول من الشهر التالى

أما الجيش المصرى وبوليس مصر وأساس بوليس فيقدمون طلبات السلف لصرف الماهيات بطريق البوستة فى ٢١ الشهر وفى ٢٩ منه يحضر مندوبهم لخزنة نظارة المالية ويدهم تصريحات من الحكمدارية بقبض النقود فيستولون على قيمة الطلبات التى صارت تقديمها

فبإتباع الاجراء بكل دقة على مقتضى هذه التعليمات يتيسر صرف ماهيات المستخدمين الشهرية بانتظام مع تجنب الخلط الحاصل فى الحال هذا واتناخيط تكتم علما بأن نظارة المالية ستلاحظ تنفيذ هذه التعليمات بكل دقة

تحريرا فى ٢٠ أكتوبر سنة ١٨٨٤

تابع الجدول المشار اليه في المنشور

أسماء المصالح	تاريخ تسليم كشوفات المهامات لتجارة المالية	تاريخ تسليم القود لاجل مصرف المهامات
	٢٦ الشهر	٢٩ الشهر
محكمة مصر الكبرى	•	•
قطارة الحرية والبصرة	•	•
ديوان العموم	•	•
قلم السردارية	•	•
ضباط انكلز	•	•
صف ضباط انكلز	•	•
الجيش المصري (طلب سلف لصرف المهامات)	•	•
ياوران الحضرة الخديوية	•	•
بلاط الصنائع	•	•
ورش مهمات حرية	•	•
مخازن حرية	•	•
ورشة التزينة	•	•
مخازن التعينات	•	•
المدرسة العسكرية	•	•
مدرسة الموسيقى	•	•
استبالية الجيش	•	•
سجن الجيش	•	•
البوليس	•	•
تفتيش العموم	•	•
ادارة فقر مصر	•	•
بوليس مدبنة المحروسة (طلب سلف لصرف المهامات)	•	•
أساس البوليس (طلب سلف لصرف المهامات)	•	•
مصالح صحية	•	•
ادارة العموم	•	•
خدمة صحة مصر	•	•
استبالية مصر	•	•

منشور من نظارة المالية الى جميع مصالح الحكومة بتتبع عمل
التلغرافات المختصة بصعود المياه وعدم اطلال شرجها

قد اتضح لنظارة المالية جسامه المبالغ التي صرفتها الجهات في زمن النيل سنة ١٨٨٣
في أجر التلغرافات ولذلك تستلقت حضرتكم بنوع خصوصي الى ملاحظة عدم ارسال
التلغرافات المستطيلة الشرح ولا التلغرافات التي في بعض الاحيان لا يكون من لزوم
لارسالها وان من الآن فصاعدا يجعل حد لعدد التلغرافات التي ترسل من الجهة ادارة
حضرتكم بحيث لا يصير توسط التلغراف الا في الاحوال الضرورية جدا مع ملاحظة
الاقتصار في تحريرها وان يكون مضمونها مختصرا واضحا بنوع ان يكون عدد الكلمات
قليل بقدر الممكن حتى لا تصعب الخزينة اجرة زائدة

تحريرا في ٢١ أكتوبر سنة ١٨٨٤

منشور من نظارة المالية الى جميع مصالح الحكومة بخصوص أجر السكة
الحديد والتلغرافات لحساب السودان بمصرفات الجهات

ان أجر السكة الحديد والتلغرافات التي تصرفها جهات الحكومة لحساب السودان جار
خصمها الحد الآن على نظارة المالية لاضافتها على حساب جاري السودان لكن حيث
ان ما يظهر زيادة في حساب السودان جار خصمه الآن بمصرفات الحكومة فلاجل
عدم مشغولية الجهات بالخصم والاضافة قد قررنا ان اعتبارا من أول نوفمبر من السنة
الحاضرة ما تصرفه جهات الحكومة في أجر السكة الحديد والتلغرافات لحساب السودان
تخصم من أنواع أجر السكة الحديد والتلغرافات المربوطة بميزانيتها كالجاري فيما تصرفه
لحسابها

تحريرا في ٢٢ أكتوبر سنة ١٨٨٤

منشور من نظارة المالية الى جميع مصالح الحكومة بمنع صرف
مبالغ مقدما عن الاشغال التي تخص بالاها الى

ان الذكر بتوا الصادي في ٢٥ يناير سنة ١٨٨١ بشأن اشغال النيل والزرع مبين فيه

أنواع الأشغال التي يكون إيجارها على منصرف الحكومة والأشغال التي يكون إيجارها على حساب الأهالي وإلى الآن كانت نظارة الأشغال العمومية تجري الأشغال على حساب الأهالي وتصرف من خزينتها النفوذ اللازمة لها لتصل إليها فيما بعد فاختار هذه الطريقة في مدة تزيد عن سنتين أظهر عدم موافقتها إذ أن الحكومة كانت في أكثر الأحوال تستحصل بكل معونة على تسديد ما قد سبق صرفه منها وعلى ذلك قد قرر أنه لا يصير إيجار أشغال في المستقبل على حساب الأهالي قبل أن يسددوا قيمة تلك الأشغال بالكامل على مقتضى المقاييس وبناء على هذا يلزم من الآن فصاعدا الإبراء على حسب ما ذكر فيما يخص بأشغال الليل والترع التي تتعلق بالأهالي
تحريرا في ٢٦ أكتوبر سنة ١٨٨٤

• (شهر نوفمبر سنة ١٨٨٤) •

مشور من نظارة المالية إلى جميع مصالح الحكومة بشأن تعليمات
مخصصة بالوظائف التي تتخلوا وتعدد

أنه لأجل تقرير طريقة تتبّع في شأن الوظائف التي تتخلوا وتعدد في مصالح الحكومة مقرر
مجلس النظارة في جلسته المنعقدة يوم الاثنين ١٦ ذي الحجة سنة ١٣٠١ (٦ أكتوبر
سنة ١٨٨٤) ما يأتي

لابعين أحد في وظيفة مقررة في الميزانية أو في وظيفة تعدد لا ي سبب كان الأبعد تصديق
لجنة المالية ومجلس النظارة معا على لزوم هذا التعيين وكل من يعين بصفة مخالفة لهذا
القرار لا تصرف له ماهيته من الخزينة

وزيادة على ذلك فلاجل أن يتمكن المستخدمون المستودعون من الدخول ثانيا في خدمة
الحكومة وينقص مقدار ما هي مكلفة بصرفه اليهم من الخزينة عن مرقات
الاستيداع قد قرر المجلس أنه إذا ترا تعيين مستخدم في وظيفة على حسب الكيفية
الموضحة قبل فيلزم أن تعطى هذه الوظيفة لأحد المستودعين أو المرفوتين بالوفور أو
الاستغناء فيكون انتخابه بمعرفة رئيس المصلحة على حسب احتياجاتها إلا إذا كانت
الوظيفة تستدعي شخصا من المعارف خصوصية

ولقد ترا اعتمادا بلاغكم هذا القرار الصادر من مجلس النظارة لزوم إخطاركم بأن نظارة
المالية تلتق عليكم المسؤولية إذا سلمكم على خلاف الأحكام الواردة في هذا القرار

وبناء على هذا فينبغي انه كلما خلت وظيفة أو تبين لكم لزوم تجديد وظيفة تعرضون الامر على المالية برقيم يكون بغير ادلة عموم الحسابات اذا كانت الوظيفة الخالية من مسنف الوظائف المنصوص عليها في المنشور الصادر في غرة يناير سنة ١٨٨٣ بمرة ٢٣ وفيما عداها يكون الرقيم بغير ادارة المالية وذلك مع الاعتناء بذكر الاسباب المؤيدة لطلب التعيين وكل رقيم يرد الى المالية من هذا القبيل يبلغ عند وصوله الى اللجنة المالية لتتقرر فيه فاذا صدقت عليه بعثت الى مجلس النظاريقرب بشأنه ما يستصوبه على أنه وان كان نص القرار المتقدم ذكره بأن الوظيفة الخالية يلزم أن يعين فيها أحد المستودعين أو المرفوقين بسبب الوفرة والاستعانة الا انهم من البين الواضح أنه عندما تترأ ضرورة تعيين أحدهما كما ذكر سابقا يلزمكم طبقا لاحكام الامر العالي الصادر في ٢ يونيو سنة ١٨٨٣ أن تراعوا أولوية ترقى المستخدمين الموجودين في الخدمة وعلى هذا فيلزم في هذه الحالة ان تعرضوا على النظارة التي تكون الوظيفة تابعة لها عن الترقيات التي ترون امكان منحها للمستخدمين بحسب استحقاقهم والوظيفة الخالية التي تبقى بعد ذلك يعين فيها أحد المستخدمين الحاليين من الخدمة الحائزين للشروط المطلوبة على وجه ما ذكر غير أنه لما كان يوجد بين الوظائف المقررة في الميزانية وظائف لا يمكن ابقاؤها خالية من موظف يقوم بأداء أعمالها الوقتية الى أن تتم الاجراءات المتقدمة ذكرها بدون أن ينشأ من ذلك ضرر للخدمة وتعطيل المصلحة كما يحصل في دائرة البلدية بالخرصة والاسكندرية ومصالح القنارات والبوستان والجوارك فيما يتعلق بقرع هذه المصالح قد مدح للمصالح المذكورة عند خلو وظيفة في أحد فروعها لا يصح تأخير التعيين فيها أن تعين مستخدم التلك الوظيفة الخالية بحيث انها تعرض الامر بعد ذلك على اللجنة المالية للتظرفيه ولا بد من أن يكون انتخاب المستخدمين في مثل هذه الحالة جاريا بالطبيعة على مقتضى احكام قرار المجلس المتقدم ذكره أما الخدمة السائرة في حيث انه صرح لكم من مجلس النظاريقرب المنعقدة في ٢٩ جويلية سنة ١٨٨٤ أن تنظروا فيما يتعلق برفقهم وتعيينهم وتنته لاتهم بحسب ما تستصوبونه وأن الحكومة غير ملزمة بشيء من التمهيد لمن يرفق منهم فلا بأس من استمرار الاجراء على ذلك بشرط أن لا يتجاوزوا المقادير المقررة في الميزانية وأن لا يعين منهم أحد الا بحسب أهمية اللزوم وكل تجديد وظيفة من هذا القبيل يلزم أن يتبع فيه الطرق المتخذة بشأن المستخدمين

تحريرا في أول نوفمبر سنة ١٨٨٤

منشور من نظارة المالية الى كالات مصالح الحكومة يثبت فيه كيفية

تخصيل عوائد المباني في سنة ١٨٨٤

انه بالنظر الى العيوب التي طرأت في تنفيذ الامر العالي الصادر في ١٣ مارس سنة ١٨٨٤ المختص بعوائد المباني من جهة ما يتعلق باختيار لجان التقدير ومجالس المراجعة قد عرضت الكيفية على الاعتبار السنية وصدر الامر الكريم في ٩ نوفمبر سنة ١٨٨٤ بتوقيف على الامر الصادر في ١٣ مارس سنة ١٨٨٤ الى ان يصدر امر آخر وان يكون تخصيل عوائد المباني عن سنة ١٨٨٤ بالتطبيق لاحكام الاوامر واللوائح الرعية الاجراء في هذا الشأن الصادر قبل ذكره ١٣ مارس سنة ١٨٨٤ فمع هذا المنشور تجدون صور من الامر الكريم المؤرخ ٩ نوفمبر الحاضر والعريضة المرفوعة من الضرة الخديوية في هذا الشأن

وحيث ان سنة ١٨٨٤ صارت على وشك الانتهاء فاللزام اجراء في هذه الحالة هو ربط العوائد المذكورة بالمرايد المعدة لذلك حسب المربوط لغاية سنة ١٨٨٣ وتخصيلها حالامع الاخذ أثناء التخصيل في تحقيق ما يكون تجدد في سنة ١٨٨٤ سواء كان عن ابنية حدثت او زيادة ايجار وتقدر ربط عوائده مع تحقيق ما يوجد ايضا مستحق رفع عوائده واستبعادها وهذا وذلك يكون بالتطبيق لما كان جاريا لغاية سنة ١٨٨٣ بجهتكم ويسرع بارسال كشوفات عما يصير ربطه الآن وما تجد اضافته فيما بعد يرسل به كشوفات اولافا ولا وما يستحق الاستبعاد او الرفع يرسل به افادات وقرارات كما كان جاريا بحيث ان جميع هذه الاجراءات تتم قبل انتهاء السنة هذا ولا اري من لزوم ان ابين فكتم اهمية تخصيل هذه العوائد بغاية كل سرعة وامل في همتكم ان يتم

تخصيل جميع المستحق في زمن قريب

تحريري في ١٢ نوفمبر سنة ١٨٨٤

منشور من نظارة المالية الى المديرين والمحافظات يثبت فيه ما يجب في شأن

الاصناف التي وردت الى الجهادية وفروعها من امان مدة الثورة

العسكرية بطريق الشراء لا التبرع

تقدم التشر للمديرين والمحافظات بتاريخ ١١ مارس سنة ١٨٨٣ عن لزوم تقديم

كشوفات بالاصناف التي حصل توريدها للجهادية وفروها لمدة الثورة العسكرية من أشخاص بالمستري لا بالتبرع وأربابهم يطالبون بأثمانها بحيث تكون الكشوفات شاملة كافة الطلبات واضعافها أثمان الاصناف الواجب صرفها نقدا والاعتماد اللازم خصم قيمتها من الاموال المطلوبة من أرباب الحقوق ويرفق مع الكشوفات كافة الافادات والاشعارات المحررة من جهات الاستلام وجميع أعلام الخبر التي يبدأ ربابها وفوائم المزايدات والمحاضر المستوفاة الى آخر ما فيه وتحدد ميعاد ذلك آخر شهر مارث سنة ١٨٨٣ وفي ٢٢ مارث سنة ١٨٨٤ تحرر منشورا آخر وأعيدت معه الاوراق وقوائم المشتريات التي كانت قدمت من الجهات ووضع فيه ما يلزم اتباعه في الخصم من المطلوب من أرباب التوريذات وعن لزوم الاستئذان عما يلزم صرفه نقودا لمن لم يكن مطلوباً منه شيء ليحضر بما يتبع اجراؤه وحيث انه لم يقته تقديم الطلبات الى ذلك الميعاد بل لا يزال يحدث بعض طلبات لغاية الآن ويعتذر أربابها بأوجه حملتهم على التأخير هذا ولكون الغرض هو هذه المسألة وقفل باب المطالبة بالكلية لزم إعادة النشر للجهات وبالجملة تكتم وتحدد ميعاد في هذه المرة آخره يوم ٣١ دسمبر سنة ١٨٨٤ فالأموال بوصول هذا الجراء اعلانه بجهة حتى ان كل من كان عنده مستندات بما يكون أو رد بالمستري لا بالتبرع يقدمها لجهة تكتم في خلال تلك المدة وبهنا هو يعمل المجموع اللازم بالكمية السابقة النشرة او يقدم بالافادة للمالية ومعه المستندات بحيث انه بعد هذا الميعاد لا يصير قبول أدنى طلب يقدم من هذا القبيل

تحريرا في ١٣ نوفمبر سنة ١٨٨٤

منشور من نظارة المالية الى جميع مصالح الحكومة بشأن ابطال صرف
الماهيات التي كانت تصرف الى الآن لخدمة الضبطيات
المفقتة بموجب الامر العالي الصادر بتاريخ
٣١ دسمبر سنة ١٨٨٣

بناء على قرار دولت اورئيس مجلس النظارة قد صرح سابقا للمدريات والمحافظات باستقرار
صرف ما هيئات خدمة الضبطيات المفقتة بموجب الامر العالي الصادر بتاريخ ٣١
دسمبر سنة ١٨٨٣ فهذا القرار الذي كان يجب أن يبقى مرعيا الى أن يتقرر

في شأن أولئك الخدمة قد بطل مفعوله بالنظر لما قرره مجلس النظاري في جلسة ١٣ أكتوبر سنة ١٨٨٤ من أنه لا يترك صرف الماهيات الى الخدمة المذكورين الا لغاية شهر ديسمبر سنة ١٨٨٤ وقد أرسلت التعليمات اللازمة بهذا الشأن من المجلس لنظارة الداخلية

وبناء عليه يلزم انه بعد تاريخ ٣١ ديسمبر سنة ١٨٨٤ لا يصرف لهؤلاء الخدمة ماهياتهم اذ لم يعد لهم حق بها ويصير اخطارهم من الآن كآفة باء اذا كان لهم حق في معاش أو في مكافأة على حسب القوانين المرعية فعليهم أن يثبتوه وفي التاريخ نفسه تبطل معاملتهم على حسب المنشور الصادر من ادارة عموم الحسابات بتاريخ ١٤ ابريل سنة ١٨٨٤ نمرة ٦٥ التي من ضمن أحكامه عدم تسليم رفاة اليهم فانه بالنسبة اقطع ماهيات الخدمة المذكورين لا يرى مانع من اعطائهم رفاة بهم بأيديهم بعد التحقق من خلوطرفهم

تحريرا في ١٦ نوفمبر سنة ١٨٨٤

منشور من نظارة المالية الى جميع مصالح الحكومة بشأن مستولية كآب الحسابات عن الغلط الذي يحصل منهم في صرف المعاشات

قد انضج للمالية من مطالعة مفردات العهد المنقولة من الروزنامة على ادارة الخزينة العمومية أن بعض المعاشات المحول صرفها من الاقاليم والمحافظات بالنسبة لتوطن أربابها هناك ظهر فيها الذي تسويتها بالروزنامة سالغ صرفتها الجهات زيادة عن المستحقة حقيقة لاربابها ولذلك فان الصروفات الناشئة عن ذلك ككسور البارة من عشرة قفصة وأزيد الى مادون القرش وما هو أزيد من قرش الى عشرة قروش قد أضادت الروزنامة بحساب الهدو وتخايرت مرار مع جهات الصرف بشأن تحصيلها ولما كان رؤساء حسابات الاقاليم والمحافظات والخدمة الذين تحت ادارتهم لا يجهلون مسئوليتهم في مرابعة طلبات الصرف التي يقعون عليها كان من الواجب عليهم أن يلاحظوا عدم حصول فروقات ينتج عنها تراكم المتأخرات بحساب العهد وتبادل مكاتبات كان يمكن اجتنابها

فلاجل منع وقوع غلط مثل هذا ولتأكيده الحسابات بانتظام قررنا أن يلزم من الآن فصاعداً كتاب حسابات المصالح والكتاب المكفون به حمل حساب ما يلزم صرفه من السلقة المدستديعة بتسديد المبالغ التي تصرف بغير حق حالاً حيث أنهم مسئولون عنها وفضلاً عن ذلك فإنه يستقطع من ماهياتهم يوم واحد عن أول غلطة ويومان عن الغلطة الثانية وهكذا كلما تجددت غلطة يستقطع عنها يوم من الماهية

تحريراً في ١٨ نوفمبر سنة ١٨٨٤

مشور من نظارة المالية الى جميع مصالح الحكومه بشأن منع اعطاء
ضمانة للمستخدمين على ماهياتهم لغاية

٣١ ديسمبر سنة ١٨٨٥

المسطر أذناه صورة الرقم الوارد من مجلس النظار بتاريخ ١٠ نوفمبر سنة ١٨٨٤ القاضي بعدم اعطاء ضمانة للمستخدمين على ماهياتهم لغاية ٣١ ديسمبر سنة ١٨٨٥

تحريراً في ٢٤ نوفمبر سنة ١٨٨٤

صورة الرقم الوارد من مجلس النظار لنظارة المالية بتاريخ ١٠ نوفمبر سنة ١٨٨٤
نمرة ٥٧١

اطلع المجلس بجلسته المنعقدة في يوم الاثنين الواقع في ١٠ نوفمبر الجاري (٢٢ محرم سنة ١٣٠٢) على المدكرة المقدمة من اللجنة المالية بتاريخ ١٤ أكتوبر الماضي
نمرة ٢٩٩ فقرراً الاحكام الآتية

لايسوغ اعطاء ضمانة للمستخدمين على ماهياتهم لغاية ٣١ ديسمبر سنة ١٨٨٥ ويستثنى من ذلك الترتيبات بالنقل من وظيفة الى أخرى في المصلحة نفسها والانتقالات من مصلحة الى أخرى على أن كل ضمانة يستحقها الموظف بواسطة النقل من وظيفة الى أخرى لايسوغ اعطاؤها بدون تصديق خصوصي من مجلس النظار متى كانت الضمانة تزيد سنوياً عن مائة جنيه مصرى وإذا كان هذا الموظف قد سبق له أنه أخذ ضمانة في أثناء السنتين السابقتين

كل رئيس مصلحة يتصرف بخلاف الاحكام المتقدم بيانها فهو مسئول عن ذلك
فانهم تحريره لسعادتكم. لا ينشر هذا القرار لجميع المصالح الميرية لاحاطتهم اعلم اليه

(القرارات الصادرة من نظارة المالية في سنة ١٨٨٤)

(شهر ابريل سنة ١٨٨٤)

قرار من نظارة المالية بالحق تفتيش عموم الملاحات بإدارة
عموم الاموال غير المقررة والدخوليات
(نحن ناظر المالية)

بعد الاطلاع على قرار مجلس النظارة الصادر في تاريخ ٢٤ مارس سنة ١٨٨٤ الذي
من مقتضاه نقل تفتيش عموم الملاحات من نظارة الاشغال العمومية الى نظارة المالية
وبعد الاطلاع على القرار الصادر من نظارة المالية في تاريخ ١٦ مايو سنة ١٨٨٣
ومن مقتضاه ترتيب ادارة عموم الاموال غير المقررة والدخوليات
وعلى القرار الصادر بتاريخ ٢ يونيو سنة ١٨٨٣ ومن مقتضاه تعيين خصائص هذه
الادارة قررنا ما هوآت

(المادة الاولى)

يلحق تفتيش عموم الملاحات بإدارة عموم الاموال غير المقررة والدخوليات ويكون تابعا
للقسم الثاني من هذه الادارة

(المادة الثانية)

على حضرة مفتش عموم الاموال غير المقررة والدخوليات أن ينفذ أمرنا هذا
تحريرا بالقاهرة في ٥ ابريل سنة ١٨٨٤

(ناظر المالية)

الامضا (مصطفى فهمي)

(شهر مايوسنة ١٨٨٤)

قرار من نظارة المالية بتعيين الموسيوجورج طالاماس وكيلا
لادارة عموم المحاسبة والموسيوا فرائيم عاره وكيلا
لادارة قلى الموازين والمستخدمين

بمقتضى قرار صادر من سعادتنا و قد قدم ناظر المالية بناء على طلب حضرة مدير عموم
الحسابات عين الموسيوجورج طالاماس رئيس ادارة الخزينة العمومية وكيلا لادارة
عموم المحاسبة والموسيوا فرائيم عاره رئيس قلى الموازين والمستخدمين وكيلا
لادارتها

تحريرا فى ١٧ مايوسنة ١٨٨٤

(شهر يونيه سنة ١٨٨٤)

قرار من نظارة المالية بتعيين الموسيوقاليان مديرا
لاحد اقسام ادارة عموم الحسابات

بناء على قرار صادر من سعادتنا ناظر المالية فى ١٢ يونيه سنة ١٨٨٤ قد عين الموسيو
قاليان اجابة لطلب حضرة مدير عموم الحسابات الميريه مديرا لاحد اقسام ادارة عموم
الحسابات بعد نقله فى غرفة مايوسنة ١٨٨٤ الى نظارة المالية من مصلحة الاملاك
الاميرية حيث كان مدير عموم السكرتارية والحسابات

تحريرا فى ٢٦ يونيه سنة ١٨٨٤

(شهر أغسطس سنة ١٨٨٤)

قرار من نظارة المالية بتحديد نواحي الانتخابات اللازم اجراؤها بمحروسة
مصر لتعيين الاعضاء الذين تشكل منهم لجن تقدير
اجرا ملاك المحروسة ومجلس المراجعة

بناء على الامر العالى الصادر فى ١٣ مارث سنة ١٨٨٤ بخصوص عوائد الاملاك
البلدية واللائحة العمومية المدونة فيها كيفية تنفيذها والتشورين الصادرين من نظارة

المالية في أول يوليو سنة ١٨٨٤ غرة ٤ وفي ١٤ أغسطس الحاضر غرة ٦ أموال
مقررة قررنا ما هوآت

(المادة الاولى)

توزيع الانتصابات اللازمة اجراؤها بمحروسة مصر لتعيين الاعضاء الذين تشكل منهم لجنة
تقدير اجراؤ ملاك المحروسة ومجلس المراجعة حددت كما يأتي
قسم الازبكية يوم الاثنين ٢٥ أغسطس سنة ١٨٨٤ الموافق ٤ ذي القعدة
سنة ١٣٠١

قسم باب الشعرية	• الثلاثة	٢٦ منه	• ٥ منه
قسم الجالية	• الاربعة	٢٧ منه	• ٦ منه
قسم الخليفة	• الخميس	٢٨ منه	• ٧ منه
قسم الموسيقى	• السبت	٣٠ منه	• ٩ منه
قسم عابدين	• الاثنين	١ سبتر سنة ٨٤	• ١١ منه
قسم السيدة زينب	• الثلاثة	٢ منه	• ١٢ منه
قسم الدرب الأحمر	• الاربعة	٣ منه	• ١٣ منه
قسم شبرا	• الخميس	٤ منه	• ١٤ منه
قسم الوايلي	• السبت	٦ منه	• ١٦ منه
قسم مصر القديمة	• الاثنين	٨ منه	• ١٨ منه
قسم بولاق	• الثلاثة	٩ منه	• ١٩ منه

(المادة الثانية)

على سعادة مأمور دائرة بلدية مصر تنفيذ قرارنا هذا

تحريرا بمصر في ١٨ أغسطس سنة ١٨٨٤

قرار من نظارة المالية بتعيين الموسيها لتون بك مدير العموم وابورات

البوسنة الخديوية مع ابقائه مدير المصلحة البوسنة

(نحن ناظر المالية)

بعد الاطلاع على التقرير الذي قدمه الموسيها اليار فيما يتعلق بما ينبغي اصلاحه
في مصلحة وابورات البوسنة قررنا ما هوآت

عين الموسيقي هالتون بك مدير اللواورات الخديوية المصرية مع إبقائه مديراً لمصلحة
البوستة

تحريراً بالقاهرة في ٢٨ أغسطس سنة ١٨٨٤

ناظر المالية

الامضا (مصطفى فهمي)

قرار من نظارة المالية بتحديد قوائم الانتخاب اللازم اجراؤها بنظر

اسكندرية لتعيين الاعضاء الذين تشكل منهم بلجان

تقدير أملاك اسكندرية ومجلس المراجعة

بناء على الامر العالي الصادر في ١٣ مارس سنة ١٨٨٤ بخصوص عوائد الاملاك

البنية واللائحة العمومية المدونة فيها كيفية تنفيذ المنشور الصادر من نظارة

المالية في أول يوليو سنة ١٨٨٤ غرة ٤ وفي ١٤ أغسطس سنة ١٨٨٤ غرة ٦

أموال مقررة قرارها هوأت

(المادة الاولى)

قوائم الانتخاب اللازم اجراؤها بنظر اسكندرية لتعيين الاعضاء الذين تشكل منهم بلجان

تقدير أملاك اسكندرية ومجلس المراجعة حددت كما يأتي

قسم أول يوم الاثنين ٨ سبتمبر سنة ٨٤ الموافق ١٨ ذى القعدة ١٣٠١

قسم ثاني - الثلاثاء ٩ منه - ١٩ منه

ثمن خامس - الأربعاء ١٠ منه - ٢٠ منه

ثمن سادس - الخميس ١١ منه - ٢١ منه

ثمن سابع - السبت ١٣ منه - ٢٣ منه

ثمن ثامن - الاثنين ١٥ منه - ٢٥ منه

قسم الرمل - الثلاثاء ١٦ منه - ٢٦ منه

(المادة الثانية)

على حضرة مأمور دائرة بلدية اسكندرية تنفيذ قرارنا هذا

تحريراً بمصر في ٢١ أغسطس سنة ١٨٨٤

• (شهر سبتمبر سنة ١٨٨٤) •

قرار من نظارة المالية بتعديل القرار الصادر في ٢٥ سبتمبر سنة ١٨٨٣

فيما يتعلق بنظام ادارة الاموال المقررة على الوجه الآتي يانه

(نحن ناظر المالية)

بما أنه قد صار الحاق ادارة املاك الميرى الحرة بدارة عموم الاموال المقررة وذلك بمقتضى

قرار صادر من مجلس النظاري تاريخ ١٨ مارث سنة ١٨٨٣ غير أن كثرة الاشغال

الملقاة على عاتق هذه الادارة تمنعها من حسن القيام بهذا الامر

ولما أنه في وسع ادارة عموم التاربع القيام بهذا الامر لما أن الاشغال المختصة بالاملاك

الحرة مشابهة نوعا لاشغالها ولما أنهم مطلعة على أحوال هذه الاملاك أكثر من غيرها

فانه كثيرا ما تستل للنظر فيما يتعلق بها

وبناء على قرار مجلس النظار الصادر في ٢٥ أغسطس سنة ١٨٨٤ قررنا ما هوأت

(المادة الاولى)

قد صار تعديل القرار الصادر في ٢٥ سبتمبر سنة ١٨٨٣ فيما يتعلق بنظام ادارة

الاموال المقررة على الوجه الآتي

ابتداء من غرة سبتمبر سنة ١٨٨٤ قد أحييت اختصاصات قسم ثالث ادارة الاموال

المقررة الموضحة في المادة السابعة الى ادارة عموم التاربع وعلى هذه الادارة أن تشير الى

ما ينبغي تقريره من الضرائب على الاراضى التى يبيعها الميرى وأن تحصى عدد الاملاك

الميرية الحرة وعدد هذه الاملاك التى تنتفع منها الآن المصالح الميرية

(المادة الثانية)

على حضرة مدير عموم التاربع ومدير الاموال المقررة تنفيذ قرارنا هذا كل واحد منهما

بمقدار ما هو من اختصاصه

تحريرا في ٢ سبتمبر سنة ١٨٨٤

ناظر المالية

الامضا (مصطفى فهمى)

(المنشور الصادر من مجلس التطار في سنة ١٨٨٤)

(شهر مارث سنة ١٨٨٤)

منشور من مجلس التطار للمدير يات الموجود فيها أراض

لمصلحة الاملاك الاميرية بشأن استئجار

تلك الاراضى وبيعها

قد شاعت الاخبار بأن في عزم الحكومة استرجاع أطيان الدومين لاعطائها مجازاً
للأشخاص الذين يرغبون استئجارها المدة معلومة وهذه الاشاعة من شأنها أن تضر ضرراً
بليغاً بالحكومة التي هي كافلة لمصلحة الاراضى الاميرية ومربطة بها فيلزم أن تكذبوها
بكافة مآلديكم من الوسائط فانه لم يتغير شيء في ادارة تلك المصلحة الحالية وكل من له رغبة
في استئجار أو مسترى شيء من تلك الاراضى يلزمه توجيه طلبه الى حضرات أعضاء
القومسيون أو الى وكلائهم في الجهات وهم المفتشون والتطار كما كان ذلك جارياً فيما
مضى هذا وان الحكومة وحضرات أعضاء القومسيون متفقون على توسيع نطاق
التأجير بقدر ما يصل اليه الامكان ولا يقصدون الا الحصول على أثمان متواذرة ومن أجل
ذلك فانهم مستعدون أن يؤجروا قطعاً يتمكن من استئجارها أى شخص كان
وأن يربطوا شروطاً إجبارية عن ثلاث وست سنوات بل وعن تسع سنوات وأن يبيعوا
للمستأجرين المواشى والآلات الزراعية بحسب تقيمين أهل الخبرة ودفع ثمن ذلك يكون
يتقاسم سنوية مناسبة الى مدة الإيجار وبدون فوائد وأن يبيعوا الهسم أيضاً ما هال السقي
بدون ربح أى بالأثمان التي تكلفها المصلحة وللوصول الى هذه الغاية المقصودة سيكون
الاجراء على الوجه الآتي

أولاً انه في جهات الجفالك تعنى الانتصار الذين عند المستأجرين لا طيان الدومين من
الخروج الى العمليات ومن دفع بدلية العونة

ثانياً انه في جهات العهد يكون للمستأجرين الحق في معافاة عشرة أنقار عن كل مائة
فدان بواسطة دفع البدلية عنهم وذلك في بلاد الارزوغمانية أنقار عن كل فدان في باقى البلاد
والوصول على هذا الحق لا يلزمهم الا دفع ١٢٠ قرشاً عن كل نفر في جهات
الوجه البصرى فهذه تسهيلات عظيمة يلزم أن تعلنوا بها العامة بكافة مآلديكم من الوسائط
ويمكنكم أن تعلنوهم أيضاً بأن كل شخص يرغب في استئجار شيء من أطيان الدومين يمكنه
تقديم طلبه لناظر زراعة الجهة أو لاه مفتشين أو لحضرات أعضاء القومسيون بمصر
أولاً الحكومة رأساً بواسطة تكلم والحكومة تتداول فيما يلزم مع القومسيون

أما من خصوص بيع تلك الاطيان فوجوب ذلكم لا تحت شروط البيع وكشوفات الثمن التي تقررت في العام الماضي ولهذا يكون في امكانكم أن تقيّدوا العامة بكل ما يلزم من الاستعلامات والايضاحات هذا واثنتهم هذه الفرصة لتكرار ما قد كنتم به مرارا حضرات سلفائنا وهو أن الحكومة أكبر صالح في نجاح وتقدم مصلحة الاراضي الاميرية فيلزم في هذه الحالة أن تساعدوها أشد وأخلص المساعدة في كافة الظروف وكلما سئمت لكم الفرصة ينبغي أن تحثوا الناس على أن يتقدموا الى الاستجار وأن تدعوا العمل والمشايع الى أن يحشوهم أيضا وأرسلوا الى الحكومة الطلبات التي تحصلون عليها بشرط أن تكون مسندة بضمائم قوية والحكومة ترسلها الى القومسيون ويلزم أيضا أن نسملوا طرق تصميل الاجارات وذلك بمساعدة المفتشين كل طلبوا المساعدة من تكم هذا وللازوم لان نضيف قولا هو نتيجة كل ما ذكر قبل وهو أن المفتشين يداومون كما كانوا سابقا على ادارة النواحي تحت ملاحظةكم رؤساء فلزم نشرها الى كافة المديرات وهذا تكمل والامل ورود افادة الوصول من تهاجها أنكم ستبعون هذه التعليمات حقا بحرف

تحريرا في ٤ جادى الاولى سنة ١٣٠١ (٢ مارش سنة ١٨٨٤)

(القرارات الصادرة من مجلس النظاري سنة ١٨٨٤)

(شهر يناير سنة ١٨٨٤)

تقرير رفوع الحضرة الخديوية من دولتورئيس مجلس النظاري بتاريخ

٢١ ربيع الاول سنة ١٣٠١ (١٩ يناير سنة ١٨٨٤)

بشأن لغو الامر العالي الصادر في ٢٤ جادى

الاولى سنة ١٢٨١

(مولاي)

ان الامر العالي الصادر لمجلس الاحكام بتاريخ ٢٤ جادى الاولى سنة ١٢٨١
نمرة ٤ يقضى بغير مستغنى الحكومة من مشترى أو استجار اطيان في المديرية
الموظفين فيها أو أخذ تلك الاطيان بالغارقة أو المشاركة ما خلا اطيان الحكومة التي
تباع بالزاد فانه أبيع لهم مشتراها سواء كانت موجودة في المديرية الموظفين فيها
أو في خلافها

وحيث ان الغرض من هذا المنع كان حذرا من ان أولئك المستخدمين يتوسلون بحالهم
من السطوة والنفوذ لشترى واستتجارا طيان بدون القيمة فيضرون بحقوق أربابها ولم
تكن المجالس اذذاك في درجة من الانتظام والاعتدال يمكن معها انقاذ المظلوم من الظالم
وايما مال كل ذي حق حقه

والآن قد انتشرت أولوية العدل في ظل ساحتكم العلية وأصبحت الرعية في أمن من
الغدر والتعمدي والاحفاف بحقوقها ونشككت محاسنكم أهلية للقضاء بين الناس بالحق
والانصاف بلا فرق بين القوي والضعيف وبين الحاكم والمحكوم فلا يعدم من باعث لابقاء
الامر المشار اليه من الأجراء ولذا رأى مجلس نظار حكمومتكم وجوب الغائه فبناه
على ذلك صارت تضيير مشروع أمر عال مؤذن بالغاه الامر المشار اليه وها هو من فروع
استنكم العلية حتى اذا وافق ما تضمنه الادارة السنية يكرم بتشريفه بالتوقيع المنيف
والامر لولييه

رئيس مجلس النظار

الامضا (نوبار)

• (شهر مارث سنة ١٨٨٤) •

قرار من مجلس النظار بتشكيل لجنة مالية تحت

رئاسة سعادة ناظر المالية

قرر مجلس النظار في جلسته المنعقدة يوم الخميس ٨ جمادى الاولى سنة ١٣٠١
(٦ مارث سنة ١٨٨٤) تشكيل لجنة مالية تحت رئاسة سعادة ناظر المالية مؤلفة
من جناب المستشار المالي بوظيفة نائب الرئيس ومن ثلاثة أعضاء وهم حضرات وكيل
المالية ومدير عموم الحسابات ومدير عموم الاموال الغير مقررة وأن المسائل التي تؤثر
على مالية الحكومة ويكون من اللزوم عرضها على المجلس لا تعرض عليه الا بعد أن تبحت
فيها هذه اللجنة بمقتضى دقيقا

تحريرا في ٦ مارث سنة ١٨٨٤

قرار من مجلس النظار بعدم قطع اليوم الاحتياطي من مرتبات
أرباب المعاشات المقيدين بالمالية لانتظار الاستخدام
اعتباراً من أول يناير سنة ١٨٨٤

في الحادي عشر من شهر فبراير سنة ١٨٨٤ قدم معادة ناظر المالية الى مجلس النظار
مذكرة طلب فيها النظر فيما هو جار بالمالية من قطع اليوم الاحتياطي من مرتبات
أرباب المعاشات المقيدين بالمالية لانتظار الاستخدام وقد تناول مجلس النظار في هذا الشأن
فقرر عدم قطع اليوم الاحتياطي من تلك المرتبات اعتباراً من أول يناير سنة ١٨٨٤
ثم بحث الى نظارة المالية مكتبة بذلك في ٢٨ ربيع الثاني سنة ١٣٠١ فقررته
المالية الى كافة فروعها وجميع المديرات والمحافظات وغيرها وهذه صورة ما بعثه مجلس
النظار الى المالية في هذا الشأن

بالجلسة المنعقدة يوم الخميس ٢٤ ربيع الثاني سنة ١٣٠١ (٢١ فبراير سنة ١٨٨٤)
صار الاطلاع على المذكرة المقدمة للمجلس من سعادتك المورخة ١١ فبراير
سنة ١٨٨٤ المطلوب فيها النظر فيما هو جار بالمالية من قطع اليوم الاحتياطي
من مرتبات أرباب المعاشات المقيدين بالمالية تحت الاستقدام لكون اجراء ذلك لم
يكن مبنياً على أي نص أو أي مادة من لائحة معاشات المستخدمين المالكين بل انه على
حسب العادة المتبعة قديماً فقط وقد رغب سعادتك من المجلس الاقرار على عدم قطع
اليوم الاحتياطي من أرباب المعاشات المذكورة اعتباراً من أول سنة ١٨٨٤
لما ساءت في المعاملة بتمتاعدي الروزناجة والمستودعين الجاري اعطائهم ما هيأت
الاستيداع على حسب نص المادة الثانية عشرة من الامر العالي الصادر في ١٠ ابريل
سنة ١٨٨٣ الشامل للائحة المستخدمين المالكين فلدَى المداولة فيما ذكر قد
تقررت الموافقة على ما طلبته نظارة المالية من عدم قطع اليوم الاحتياطي من مرتبات
أرباب المعاشات المقيدين بها اعتباراً من أول سنة ١٨٨٤ وانه جعفرتها يجرى النظر في
قيدها جميع أرباب المعاشات بالروزناجة وبناء عليه لم تحرر لمساعدتك لاجراء مقتضى
ما تقرر

تحريراً في ١٠ جادى الاولى سنة ١٣٠١ الموافق ٨ مارس سنة ١٨٨٤

• (شهر ابريل سنة ١٨٨٤) •

قرار من مجلس النظار بمنح التصريح للنظار بتعيين أحد في وظيفة
من الوظائف التي تخول في المصالح الادارية والمالية
الا اذا كان تعيينه ضروريا لسير المصلحة

في السادس والعشرين من شهر مارث سنة ١٨٨٤ رفعت اللجنة المالية لمجلس النظار
مذكرة عن بعض اجراءات رغبتم اتخاذها بالنسبة للوظائف التي تخول في المصالح الادارية
والمالية سواء كانت في البنادر والاقسام أو في بقية الفروع
وقد تداول مجلس النظار في هذا الشأن بجلسته المنعقدة يوم الاثنين ١٨ جمادى الثانية
سنة ١٣٠١ (١٤ ابريل سنة ١٨٨٤) فقرروا اذا دخلت وظيفة من الآن فصاعدا
سواء كانت في النظارات أو في الفروع التابعة لها فلا يصح النظار بتعيين أحد فيها
الا اذا كان تعيينه ضروريا لسير المصلحة
وقد أرسل هذا القرار من رئاسة مجلس النظار الى النظارات للعمل بما اقتضاه
تحريرا في ١٤ ابريل سنة ١٨٨٤

• (شهر مايو سنة ١٨٨٤) •

قرار من مجلس النظار بمنح دخول جديدة العروة الوثقى بالقطر المصري

قرر مجلس النظار في جلسته المنعقدة يوم الخميس ٥ رجب سنة ١٣٠١ منع
دخول هذه الجديدة وتداولها في القطر المصري حفظا للنظام العمومي وكتب منه
لنظارة الداخلية باجراء ما يلزم لتنفيذ هذا القرار فكتب نظارة الداخلية الى المحافظات
والمديريات وادارة عموم البوستان وادارة الكمارك ولتفتيش البوليس بذلك كما تقتضي به
المادة السابعة عشرة من قانون المطبوعات
تحريرا في أول مايو سنة ١٨٨٤

قرار من مجلس النظارة بمعاملة من يدخل من الآن فصاعداً في الخدمة
العسكرية في ترتيب المعاش حسب لائحة المعاشات العسكرية
المزمع على تحضيرها لائحة الجارى
العمل على مقتضاها الآن

قرر مجلس النظارة في جلسته المنعقدة يوم الخميس ٢٦ رجب سنة ١٣٠١ (٢٢ مايو
سنة ١٨٨٤) أن من يدخل من الآن فصاعداً في الخدمة العسكرية يعامل في ترتيب
المعاش حسب لائحة المعاشات العسكرية المزمع على تحضيرها لا بحسب لائحة المعاشات
العسكرية الجارى العمل على مقتضاها الآن
تحريراً في ٣ شعبان سنة ١٣٠١ (٢٨ مايس سنة ١٨٨٤)

(شهر أغسطس سنة ١٨٨٤)

قرار من مجلس النظارة لنظارة المالية بتشكيل قوميون للنظر في مسألة
العمل الحالية في مصر وإدخال الإصلاحات وأعداد
كل طريقة شرعية يلزم وضعها ثم عرضها
على مجلس النظارة للتصديق عليها

انه مصر اعادة للضرورة الداعية الى اصلاح طريقة العملة الحالية في مصر قد تداول مجلس
النظارة في ذلك في جلسته المنعقدة في ٤ أغسطس سنة ١٨٨٤ (١٢ شوال
سنة ١٣٠١) وقرر ما يأتي

أولاً قد تشكل قوميون للنظر في مسألة العملة الحالية بمصر وإدخال الإصلاحات
التي تقر ضرورتها وأعداد كل طريقة شرعية يلزم وضعها ثم عرضها على مجلس
النظارة للتصديق عليها

ثانياً قد تشكل هذا القوميون من رئيس وهو سعادة طر المالية ومن أعضاء هم
صاحب الفضيلة قاضي أفندي مصر وشيخ الاسلام وحضره مستشار المالية
وكيلها وناظر الضريبة والموسى وشيخ وكيل ادارة عموم الكبارك والموسى
كل من مديرك كريدى ليونيه بالاسكندرية

تحريراً في ٤ أغسطس سنة ١٨٨٤

قرار من مجلس النظارة بإصلاح بعض الغلط والصعوبات الحاصلين
في فهم تطبيق أحكام الذكرين الصادر في ٣١ ديسمبر
سنة ١٨٨٣ المختص بترتيب إدارة البوليس

قرر مجلس النظارة بعض الإصلاحات في نظامه وبعث بصورة من هذا القرار إلى نظارة
الداخلية لتعلنه لكافة المصالح التابعة لها وتكلفهم بالإجراء على ما اقتضاه في أقرب وقت
فنشرته النظارة المشار إليها إلى كافة الجهات وهذا هو القرار
حيث إن الذكرين الصادر في ٣١ ديسمبر سنة ١٨٨٣ المختص بترتيب إدارة البوليس
حصل في فهم تطبيق أحكامه بعض غلط وصعوبات ومن اللازم إصلاح ذلك لما قبله من
صالح المصلحة قد تقر ما هوأت

(المادة الأولى)

إدارة عموم البوليس تكون تابعة لنظارة الداخلية تحت عنوان قسم الضبط والربط
(المادة الثانية)

يكون البوليس في المديرية والمحافظات تحت أوامر المديرين والمحافظين مباشرة لأنهم
هم المسئولون عن الأمن العمومي

(المادة الثالثة)

يكون بوليس الأقسام أو المراکز تحت أوامر نظارة الأقسام وأمورى المراکز مباشرة
فإنهم بصفة مندوبين من طرف المدير

(المادة الرابعة)

رؤساء البوليس في المديرية يصبح قسمتهم باسم مأمورى البوليس ورؤساء البوليس في
الأقسام أو المراکز باسم معاونى البوليس

(المادة الخامسة)

كافة التقارير المتعلقة بالجنايات أو الجنح والمختصة بالأمن والراحة يجب على معاونى
البوليس أن يقدموها إلى نظارة الأقسام أو أمورى المراکز ومنهم المديرين وهؤلاء
يبلغونها إلى نظارة الداخلية

(المادة السادسة)

على مشايخ النواحي أن يخبروا أقرب نقطة بوليس بكل جنائية أو جنحة تحدث في جهتهم
حالا لاجرا مما يلزم فيها كما تقتضى به الأصول

(المادة السابعة)

لا يجب على بوليس المدير بأن يباشر أعمال التحقيقات القضائية بل يجب عليه عند حصول جنابة أو جنحة أن يتوجه لحل الواقعة في أقرب وقت للوقوف على الحقيقة واتخاذ الاحتياطات الوقتية بدون انتظار أمر ما وأن يجبر ناظر القسم أو مأمور المركز بها حال احتي معرفته يعجز عن القيام به.

ان ما سبق توضيحه بهذا من التغييرات يكون في المديرات أما في المحافظات فلا يحدث أدنى تغيير في أشغال البوليس بل تبقى على ما هي عليه الآن موقفاً

(المادة الثامنة)

على نظارة الداخلية أن تعلن كافة المصالح التابعة لها بما تقرره من هذا وتكلفهم بالاجراء على مقتضاها بدون تأخير

تحريراً في ٢٤ أغسطس سنة ١٨٨٤

* (شهر سبتمبر سنة ١٨٨٤) *

قرار من مجلس النظارة بحالة قسم أملاك الميرى على مصلحة

التاريخ من أول سبتمبر سنة ١٨٨٤

قرر مجلس النظارة أن يحول قسم أملاك الميرى الذي كان من ملحقات ادارة الاموال المقررة بالمالية على مصلحة التاريخ من أول سبتمبر سنة ١٨٨٤ وقد بعث بهذا القرار الى نظارة المالية في ٣ سبتمبر سنة ١٨٨٤ فبعثت نظارة المالية عمال ذلك القسم مع أعماله الى

مصلحة التاريخ في ٩ سبتمبر سنة ١٨٨٤

وعلى هذا نشرت مصلحة التاريخ الى جميع الجهات بأنه يلزم أن تكون جميع الخطاطبات التي تتعلق بعمل الاملاك معنونة بعنوان مصلحة التاريخ بمرور خصوصية

(قررة أملاك)

تحريراً في ٣ سبتمبر سنة ١٨٨٤

قرار من مجلس النظار بعدم تعيين أحد من الآن فصاعدا من الوطنيين
ولامن الاجانب في الوظائف العسكرية أو الملكية التي تخلو
أو تتجدد متى تجاوز مروط الوظيفة ألى قرش شهريا
الابعد الاستئذان عن ذلك من مجلس النظار

فري مجلس النظار بجلسته المنعقدة يوم الخميس ١١ ستمبر سنة ١٨٨٤ (٢١ ذى القعدة
سنة ١٣٠١) انهم الآن فصاعدا لا يعين أحد من الوطنيين ولا من الاجانب
في الوظائف العسكرية أو الملكية التي تخلو أو تتجدد في المصالح الميرية متى تجاوز مروط
الوظيفة ألى قرش شهريا الابدع الاستئذان عن ذلك من مجلس النظار سواء كان المطلوب
توظيفه سبقت لخدمة في الحكومة أم لا
وقد بعث مجلس النظار الى كل نظارة من النظارات في ٢٧ ذى القعدة سنة ١٣٠١
(١٧ ستمبر سنة ١٨٨٤) صور من هذا القرار العمل بمقتضاه في ديوان النظار وفيما
يتبعه من الفروع
تحريرا في ١١ ستمبر سنة ١٨٨٤

قرار من مجلس النظار بالغاء مصلحة القناطر الخيرية وتتبع أشغالها المديرية المتوفية

قرر مجلس النظار في جلسته المنعقدة في ٢٥ ذى القعدة سنة ١٣٠١ (١٥ ستمبر
سنة ١٨٨٤) بناء على طلب نظارة الاشغال العمومية الغاء مصلحة القناطر الخيرية
وأن تتبع أشغالها الى مديرية المتوفية وأن يسلم مأمورها ما بعهدته من المخازن والمهمات
والادوات لمن يعين من قبل نظارة الاشغال العمومية
وقد بعث الى نظارة الداخلية في ٢٧ ذى القعدة سنة ١٣٠١ بهذا القرار لاجراء
ما اقتضاه وبناء على ذلك كتبت نظارة الداخلية الى تلك المديرية والى بقية المصالح بما يلزم
في ذلك
تحريرا في ١٥ ستمبر سنة ١٨٨٤

قرار من مجلس النظار بإبطال ما ذكر بالقرار الصادر بتاريخ ١١ سبتمبر سنة ١٨٨٤ واتباع مائنص بالامر العالي المؤرخ ٣ يونيه سنة ١٨٨٣ المتعلق بالوظائف التي تتخلوا وتتجدد

قرر مجلس النظار في جلسته يوم الخميس ١٨ سبتمبر سنة ١٨٨٤ (٢٨ ذى القعدة سنة ١٣٠١) انه بدلا عما ذكر بالقرار الصادر بتاريخ ١١ سبتمبر سنة ١٨٨٤ من عدم تعيين موظفين بما هيته فوق الالتي قرش شهريا الابدع الاستندان من المجلس بتأكد على مصالح الحكومة عموما باتباع مائنص بالامر العالي المؤرخ ٣ يونيه سنة ١٨٨٣ المتعلق بالوظائف التي تتخلوا وتتجدد وعلى الخصوص مائنص في المادة الاولى منه القاضية بعدم توظيف أحد ممن لم تسبق لهم خدمة في مصالح الحكومة الابدع الاستندان من مجلس النظار وبناء على هذا لزم تحرير له لقرار الاول ولاجل مراعاة نص الامر العالي المشار اليه فيما يتعلق بالديوان نظارة سعادتكم وبالفروع التابعة له
تحريري في ٣٠ سبتمبر سنة ١٨٨٤

(شهر أكتوبر سنة ١٨٨٤)

قرار من مجلس النظار بعدم تعيين أحد في وظيفة ما الابدع تصديق لجنة المالية ومجلس النظار معا على لزوم هذا التعيين وتقديم أحد المستودعين أو المرفوتين في هذه الوظيفة على غيره الا اذا كانت تستدعي شخصا تزا المعارف خصوصية

هذه ترجمة ما ورد لنظارة الداخلية من مجلس النظار في ١١ أكتوبر سنة ١٨٨٤ غرة ٥٠٤ بشأن ما يتخلوا وتتجدد من الوظائف في مصالح الحكومة السنية قد اطلع مجلس النظار في جلسته المنعقدة يوم الاثنين ٦ أكتوبر سنة ١٨٨٤ (١٦ ذى الحجة سنة ١٣٠١) على المذكرة المقدمة له من لجنة المالية في ذلك التاريخ متعلقة بالطريقة التي يجب اتخاذها في شأن الوظائف التي تتخلوا وتتجدد في مصالح الحكومة وبعد المداولة في ذلك استقر رأي المجلس على ما هوآت
لا يعين أحد في وظيفة ما مقررة في الميزانية أو في وظيفة جددت لا سبب كان الابدع تصديق لجنة المالية ومجلس النظار معا على لزوم هذا التعيين وكل من يعين بصفة مخالفة لهذا القرار فلا يصرف له ماهية من الخزينة

وزيادة على ذلك فلاجل أن يتمكن المستخدمون المستودعون من الدخول ثانياً في خدمة الحكومة ويخفف مقدار ما هي مكلفة بصرفه اليهم من الخيرية من مرتبات الاستيداع قد قرر المجلس أنه إذا ترا آتعيين مستخدم في وظيفة على حسب الكيفية الموضحة قبل فيلزم أن تعطى هذه الوظيفة لاحد المستودعين أو المرفوقين بالوفراً أو الاستغناء ويكون اقتضاه بمعرفة رئيس المصلحة على حسب احتياجاتها الا اذا كانت الوظيفة تستدعي شخصاً من المعارف خصوصية وعلى هذا فالرجوع من عطفكم اتباع الاجراء بما اقتضاه هذا القرار فيما يتعلق بنظارة الداخلية وفروعها
تحريراً في ١١ أكتوبر سنة ١٨٨٤

(شهر نوفمبر سنة ١٨٨٤)

قرار من مجلس النظائر بتتبع ضباط وصف ضباط
وعساكر الطلبات لمصلحة البوليس

هذا ما ورد من رئاسة مجلس النظائر لنظارة الداخلية بتاريخ ٦ نوفمبر سنة ١٨٨٤

مرة ٢٢٩

بالمجلس المنعقد يوم الاثنين ١٥ محرم سنة ١٣٠٢ (٣ نوفمبر سنة ١٨٨٤) تليت
المذكرة المقدمة للمجلس من نظارة الداخلية بتاريخ ١٥ ذي الحجة سنة ١٣٠١ الواضح
بها أنه بالنظر لتتبع ضباط وصف ضباط وعساكر الطلبات في الضبط والربط والنظام
العسكري لإدارة البوليس وفي الحسابات والمهامات وغيرها للمديرين والمحافظة
الموجودين هم فيها وكون هذا المختل بالنظام سير الاشغال وربما يؤدي لوقوع الالتباس
في الامور المختصة بالضبط والربط بين البوليس وتلك الجهات قدر رأى جناب مفتش عموم
البوليس بموافقة نظارة المالية ان ضباط وصف ضباط وعساكر الطلبات يكونون
تابعين في الادارة والحسابات من مهامات وخلافها لمصلحة البوليس بصفة مصلحة واحدة
ومرغوب النظر في ذلك بالمجلس وصار الاطلاع أيضاً على رأى المعطى من اللجنة المالية
وبالدولة قررت الموافقة على تتبع ضباط وصف ضباط وعساكر الطلبات
في الادارة والحسابات من مهامات وخلافها لمصلحة البوليس بحيث انه لا ينبغي على ذلك
زيادة مصاريف وبناء عليه قد كتب في تاريخه لنظارة المالية بما لزم واقتضى تحريره
لسعادتكم للاجراء على مقتضى ما تقرر

وقد بعثت نظارة الداخلية بذلك الى كافة الجهات العمل بما اقتضاه

تحريرا في ٦ نوفمبر سنة ١٨٨٤

(المنشورات الصادرة من نظارة الخارجية في سنة ١٨٨٤)

(شهر يناير سنة ١٨٨٤)

منشور من نظارة الخارجية الى حضرات قناصل الدول المتحابة
بشأن الاعلان بتشكيل وزارة جديدة تحت رئاسة دولتو
نوبار باشا ناظر الخارجية والحقانية

أتشرف باخبار حضرتكم أن سيدي ومولاي جناب الخديوي المعظم كلفني بتشكيل
وزارة جديدة وولاني أمور نظاري الخارجية والحقانية كما يتضح ل حضرتكم من صورة
الذكر المتوارفة بهذا المدون بها أسماء حضرات النظارات الذين انتظموا في سلك الوزارة
الجديدة وأرجو أن يكون لي الحظ الاوفر من حسن العلاقات والمودة التي حظيت بها
سابقا الى نواب دولكم الفضيحة

تحريرا في ١٠ يناير سنة ١٨٨٤

(شهر فبراير سنة ١٨٨٤)

منشور من نظارة الخارجية الى حضرات قناصل الدول المتحابة
بشأن اجتماع اللجنة الدولية المكلفة بالنظر
في أمر المجالس المختلطة

لا يخفى ل حضرتكم أن اللجنة الدولية التي التأمت في حسنة ١٨٨٠ وسنة ١٨٨١
لتعديل لائحة نظام المجالس المختلطة والقانون المتبع فيما كان اجتماعها الاخير في الثالث
والعشرين من شهر ابريل سنة ١٨٨١ حيث أجمع أعضاؤها على أن يكون اجتماعهم
فيما بعد في الخامس من شهر نوفمبر من السنة نفسها ولكن كما لا يخفى ل حضرتكم ما أمكنهم
ذلك ولاعموا العمل الذي كانوا قد باشروه من جزاء الحوادث التي طرأت فيما بعد على البلاد
ولما لمقدعين الآن في الذكر المتوارف الصادر في التاسع عشر من يناير سنة ١٨٨٤

أن تبقى المجالس المختلطة في العمل خمس سنين جديدة فغن الصواب أن تعود اللجنة الى أعمالها النظر فيما يلقى اليها من المسائل وفي الطلب الذي أرسله حضرتمكم دولتيوسريف باشا في تاريخ ٣٠ يونيو الماضي بشأن توسيع نطاق المجالس المختلطة في المسائل الجنائية وأن يكون اجتماعها في السادس عشر من فبراير حتى يتسهل لها أن تنهى أعمالها قبل أن يسافر أغلب أعضائها الى أوروبا على جرى عادتهم وأمل أن حكومتكم الفخيمة تستصوب هذا التاريخ وأن حضرتمكم تساعدوني على الحصول على استصوابها وأرجو أن أتحصل على استصواب حكومتكم الفخيمة وأن يكون ذلك بمساعدة حضرتمكم

تحريرا في ٢ فبراير سنة ١٨٨٤

منشور من نظارة الخارجية الى حضرات قناصل الدول المتحابة
بشأن تأجيل تاريخ التمام للجنة الدولية

قد أخطرت حضرتمكم بتاريخ ٢ فبراير الجارى أن الحكومة عينت تاريخ ١٦ فبراير لاجتماع اللجنة الدولية المكلفة بالنظر في الامور المختصة بالمجالس المختلطة والآن أنشرف باخطار حضرتمكم أنهم حيث ان معظم نواب الدول المتحابة لم يتحصوا إلا الآن على موافقة الدول النائية هم عنها فقد رأت الحكومة المصرية أن تؤخر الاجتماع الى غرة مارث عسى أن يناسب هذا التاريخ حضرات النواب الكرام الذين لم ترد لهم الى هذا الوقت أو امر حكوماتهم

تحريرا في ١٤ فبراير سنة ١٨٨٤

منشور من نظارة الخارجية الى حضرات قناصل الدول المتحابة
بشأن عوائد البائات والدمغة

لا يخفى حضرتمكم أن الاجانب المستوطنين في مصر بقوا مدة وهم معاقون من دفع بعض الضرائب التي كانت تشغل كامل الاهلين وخدمهم من دون أن يستثنى منهم أحد اليمة وأن الدول الاجنبية رأت فيما بعد أنه لا انصاف في ابقاء رعاياهم معاقين من كل هذه

الضرائب وهم في الحالة التي أصبحوا عليها الآن كما أن الحكومة المصرية رأت أن العدل يقتضي بتسوية الجميع شيئا فشيئا في أمر الضرائب ولذلك رتبت عوائد الدخولية على الجميع وأزهدت الآن على أن تقرر عوائد الاملاك على البنائات خاصة الاجانب وأعدت لذلك لائحتين مختصتين الاولى بالبنائات والثانية بالدمغة وبما أن المصريين يدفعون للحكومة عوائد البنائات المقررة في اللائحة الاولى من هاتين اللائحتين فالامل أن حكومتكم الفخيمة تؤكدها مسلف من حسن معاملتها للحكومة المصرية باعانتها على تقشير العوائد المذكورة على الجميع سواء كانوا من الاجنبيين أو من الاهليين حتى يكف بذلك ما يلحق المصريين من الضرر في التجارة بسبب معافاة الاجانب لا غيرهم من هذه العوائد ولا يخفى حضرتم أن لائحة البنائات لا تعد أمرا جديدا فان عوائد الباطنا مقرر في البلاد الاجنبية والممالك الخروسة أنهم اتعدوا على الحكومة بحجم الفائدة والخير الجزيل وحضرتمكم علم من أن تذكروا أن تقرير هذه العوائد لا يجمع بحق أحد حيث الغرض من ذلك معاملة الجميع بالقسط والسوية فالامل أنكم تستصوبوا كلاي هذا وتسلوا بحكومتكم الفخيمة أن توافق على معاملة زعماءها في القطر المصري بمقتضى اللائحتين المذكورتين من وقت ما يصير اصدارهما
تحريرا في ١٦ فبراير سنة ١٨٨٤

(شهر مارث سنة ١٨٨٤)

منشور من تطارة الخارجية الى حضرات وكلاء وقناصل جنرالية الدول

باجتماع اللجنة المكلفة بالنظر في اصلاح قانون ولوائح

المجالس المختلطة في ١٠ مارث سنة ١٨٨٤

الساعة الثالثة بعد الظهر

أنشرف باخطار حضرتمكم بأنه قد وافقت كافة الدول على الطلب الذي قدمته الحكومة المصرية في منشورها المؤرخ في ٢ فبراير وأن اللجنة المكلفة بالنظر في اصلاح قانون ولوائح المجالس المختلطة ستجلس أول جلسة يوم الاثنين عاشر الجارى الساعة الثالثة بعد الظهر في قاعة من قاعات ديوان الحفانية

تحريرا في ٦ مارث سنة ١٨٨٤

منشور من نظارة الخارجية الى حضرات وكلاء وقناصل جنرالية الدول
 بالسماح لادارة الاحصاء المحلية أن تستفهم من وكالتي مصر
 والاسكندرية عما تحتاج اليه من المعلومات لاستيفاء
 احصاء كاتبة القاطنين في القطر المصري

قد أرسلت نظارة الخارجية الى حضرة ~~تكم~~كم صحيفة منشورها المؤرخ في ٤ يناير
 سنة ١٨٨٢ صورة الذكرية والصادر في الثالث من ديسمبر سنة ١٨٨١ بأحصاء كافة
 القاطنين في القطر المصري سواء ~~تكم~~ كانوا من الاهالي أو من الاور وباوين وقد سألتكم
 حينئذ أن تساعدوها في هذا العمل وقد تم الآن التعداد وانتهى غير أنه يظهر أن عدد
 الاور وباوين الذي انضح بعد ذلك ليس في الواقع عدد كافة الاور وباوين الموجودين
 في القطر المصري بل أقل منه وبما أن نظارة الداخلية رأيت لزوم تدارك هذا الخلل فالامل
 من حضرتكم أن تكم تسمحوا لادارة الاحصاء المحلية أن تستفهم من وكالتي حضرتكم
 في مصر والاسكندرية عما تحتاج اليه من المعلومات حتى يتيسر لها بذلك أن تستوفي عملها
 وتجعله حسن الفائدة جمه المائدة
 نحريراً في ١٦ مارس سنة ١٨٨٤

منشور من نظارة الخارجية الى حضرات وكلاء وقناصل جنرالية المانيا والنسا
 وبليكا والدانمارك واسبانيا والولايات المتحدة وفرنسا وهولندا
 والبرتغال واسودوزوج بعرض صورة المعاهدة التجارية
 والكمركية التي عقدت أخيراً بين الحكومة المصرية
 وحكومة اليونان على دولتكم الفضيحة واعلامها
 أن الحكومة المصرية تود المذاكرة بين
 الطرفين لعقد معاهدة مثل المعاهدة
 المفقودة مع حكومة اليونان

قد أخطرت نظارة الخارجية حضرتكم في منشورها المؤرخ في ٢٣ ابريل سنة ١٨٨١
 برغبة الحكومة المصرية في الاتحاد مع حكومة دولتكم الفضيحة لاصلاح تعريف
 الكارك وعقد معاهدة تجارية توافق مصالح التجارة والصناعة على ما هي عليه الآن

أكثر من المعاهدات السابقة والآن مرسل لحضرتكم بحجة هذا بعض نسخ من نسخ
المعاهدة التجارية والكمركية التي عقدت أخيراً بين الحكومة المصرية وحكومة اليونان
بعد المذاكرة اللازمة مع وكيلها في القطر المصري والرجاء أنكم تعرضوا صورتها على
حكومة دولتكم الفخيمة وتعلموها أن الحكومة المصرية تؤيدوا مكن المذاكرتين
الطرفين لعقد معاهدة مثل المعاهدة المعقودة مع حكومة اليونان
تحريراً في ٢٤ مارث سنة ١٨٨٤

(شهر سبتمبر سنة ١٨٨٤)

منشور من نظارة الخارجية الى قناصل الدول المتعاقبة فيما يتعلق
باحصاء المولودين من الاور وباوين

لما أنه من الضروري أن تعرف ادارة الصحة عدد المولودين من الاور وباوين الذين تخفرون
القنصلات الاجنبية بولادتهم فالامل من حضرتكم أنكم تشيروا الى حضرات
قناصل الجهات التابعة لحضرتكم أن يخبروا الجهة التي هم فيها بكل مولود من تابعهم
يصير اخطارهم بولادته حتى يتيسر بذلك لادارة الصحة الاطلاع التام على عدد المولودين
في القطر المصري ولا يخفى ما في هذا الاحصاء من جم الفائدة وحضرتكم أعلم من أن
تذكروا بذلك وأنتم بهذه الفرصة لشكر حضرتكم على ما تلتطفون به من المساعدة
في هذا الامر وأرجوكم أن تقبلوا اهداء متجياتي الوافرة
تحريراً في ٢٥ سبتمبر سنة ١٨٨٤

(شهر أكتوبر سنة ١٨٨٤)*

منشور من نظارة الخارجية الى حضرات وكلاء وقناصل جنرالية
دولة فرنسا والنمسا والروسيا وايتاليا بشأن
توقيف استهلاك الدين

بعد الاطلاع على التلغراف الذي تكرمتم بارساله الى باقامة الخجة على توقيف استهلاك

الذين أتشرف بمجاوبة حضرتكم (ولا يتألى يقال) أتشرف بمجاوبة حضرتكم بعد ابداء التشكر على ما احتوى عليه محرركم من ليز العبارة) انه لما كانت الحكومة المصرية عولت على توقيف الاستهلاك لولم تحوجها الظروف الى ذلك وأنهم ان أخلت بلائحة التصفية فذلك لاضطرارها الى أن تدفع فوراماهيات المستخدمين ولعدم امكانهم أن تنظر الى غير وقت ولولم توقف الاستهلاك لكانت اضطرت الى عدم دفع اماماهيات المستخدمين واماخراج مصر وكل من هذين الامرين وخيم الوقتية فالاول يعوق المصالح المبرية عن حسن العمل والثاني يعود على مصر من وجه السياسة بما تأباه حكومة دولتكم القهيمه وتريد أن تعرض منه وعن قريب أى فى ٢٥ أكتوبر الجارى ستزول الموانع التى هى سبب توقيف الاستهلاك فأمل أن حكومة دولتكم الجليلة ستقرى في شدة الحالة الحاضرة عذرا للحكومة المصرية وانها ستدبر لها حسن المساعدة التى مازالت تبذلها لها في الظروف العسيرة (ولا يتألى يكتب التى بذلتها الخاصة في الظروف العسيرة)

تحريرا فى ٤ أكتوبر سنة ١٨٨٤

منشور من نظارة الخارجية الى حضرات وكلاء وقناصل جنرالية الدول
بشأن المساعدة اللازمة في البحث والتفتيش في منازل
الاجانب لتحقيق الجرائم والجنايات

من المعلوم لحضرتكم أن الحكومة المحلية تطلب من اراعديدة من قناصل الدول الاجنبية المساعدة اللازمة كلما احتاج الى البحث والتفتيش في منازل الاجانب لتحقيق الجرائم والجنايات التى ارتكبها أحد منهم ولا يسهى سوى الاقرار بأن القنصلات لم تتوقف أبدا عن بذل المساعدة المطلوبة غير أنه قد حصلت بعض أمور تفضى على أن أعيد السؤال الى حضرتكم أن تهتموا ثانية عمالككم في الجهات أن يساعدا فورابوليس الجهة كلما احتاج الى البحث والتفتيش في منازل الاجانب بناء على طلب المجالس ولا يلزمى القول أن كل تأخر من طرف عمالككم في هذه المساعدة يعرقل سعى المجالس ويعوق الحكومة عن منع الجرائم والجنايات التى ينبغى الاطلاع عليها في الساعة والحال ولا ينبغي حضرتكم ما في هذا الامر من حسن الفائدة للجميع سواء كانوا من الاجانب أو الاهالى

ولهذا

ولهذا الأشد في امراءكم الى اعانة الحكومة ~~كما~~ اعنتوهما سابقا بحسن سعيكم
ووافرهمتكم

تحريرا في ٧ أكتوبر سنة ١٨٨٤

منشور من نظارة الخارجية الى حضرات وكلاء موقناصل جنرالالية

المانيا وفرنسا والنمسا والمجر وروسيا واليونان

بأن مصلحة السكة الحديد عادت الى دفع ماعليها

الى صندوق الدين العمومي

قد أخطرت حضرتكم في المنشور المؤرخ في ٤ الجاري الذي تشرفت بإرساله اليكم أن
مأجرت الحكومة المصرية من توقيف استهلاك الدين ليس الا لوقت معاوم والآن
قد عادت مصلحة السكة الحديد من تاريخ ١٥ الجاري أي من تاريخ البارح المعين لها
الى دفع ماعليها الى صندوق الدين العمومي وقد دفعت في ذات هذا اليوم ٥٠٠٠

ولهذا اقد اقتضى اشعار حضرتكم

تحريرا في ١٦ أكتوبر سنة ١٨٨٤

منشور من نظارة الخارجية الى حضرات وكلاء موقناصل جنرالالية فرنسا

والمانيا والنمسا وروسيا واليونان بأنه قد صدر الامر

الى مصلحة الكبارك ومديري الاقاليم أن يعودوا الى

دفع ماعليهم الى صندوق الدين العمومي

فيما سبق أعلنت حضرتكم في المنشور المؤرخ في ١٦ الجاري بمرة ٧١٤ أن توقيف
استهلاك الدين ليس الا مؤقتا والآن أخطر حضرتكم بأنه قد صدر الامر الى مصلحة
الكبارك والى مديري الاقاليم المخصصة أن يعودوا من تاريخ غد أي ٢٦ أكتوبر الى
دفع ماعليهم الى صندوق الدين العمومي ولهذا اقد اقتضى ارسال هذا المنشور ل حضرتكم
للاشعار

تحريرا في ٢٥ أكتوبر سنة ١٨٨٤

* (المعاهدات والاتفاقات واللائحة الكمركية) *

* (شهر مارت سنة ١٨٨٤) *

* (المعاهدة التجارية الكمركية بين مصر واليونان) *

ان صاحب الدولة نوبار باشا رئيس مجلس النظار وباطر خارجية الحضرة الفخيمة الخديوية وحضرة باشا ستاس بيزانقيوس الوكيل السياسي وقنصل جنرال دولة اليونان المقوضان الرسميان من دولتهما اتفقا على ما يأتي

(المادة الاولى)

تعامل تجارة دولة اليونان في القطر المصري وتجارة القطر المصري في البلاد التابعة لدولة اليونان فيما يخص رسوم الكرك سواء كان عن الصادرات والوارد كما عملة تجارة الدولة الاكثر مراعاة

(المادة الثانية)

لا يجزى مطلقا منع دخول أو تصدير أصناف التجارة المتبادلة بين بلاد الدولتين المتعاهدتين ان لم يعم المنع سائر الدول بالسواء على أن هذا التقييد لا يسرى في حالة وجوب اتخاذ الالات الخاصة الخصوصية من كلا الدولتين لصيانة البلاد من التيفوس البقري أو الضالو كسيرا أو بقية الاوبية

(المادة الثالثة)

تتعهد الحكومة المصرية بأن لا تمنع دخول أي صنف من حاصلات ومصنوعات البلاد التابعة للدولة اليونانية الى القطر المصري من أي جهة كان ورود ما خلا الاصناف المذكورة في المادة السادسة

(المادة الرابعة)

الرسوم التي ستؤخذ في القطر المصري على حاصلات ومصنوعات البلاد التابعة للدولة اليونانية من أي جهة كان ورودها يصير ربطا بتعريفة يقررها مندوبون مختارهم الدولتان المتعاهدتان

والاساس الذي ستقرر عليه التعريفة المذكورة يكون ثمانية في المائة من قيمة البضائع باعتبار أن ثمانها في المائة تفرعها ولكن الحكومة المصرية تحتفظ لنفسها بحق الخيار بزيادة رسوم المراكات والبضائع الزينة بشرط أن لا تتجاوز رسوم هذه الاصناف ستة عشر في المائة باعتبار أن ثمانها

والحكومة المصرية تحفظ لنفسها الحق أيضا بتحقيق رسوم الاصناف الضرورية الواردة الى القطر المصري الى خمسة في المائة أو الغائها بالمرّة
أما تصصيل رسوم الكمرك لا يمنع التفريعات المقررة بالقوانين على مواد التمريب والغش

(المادة الخامسة)

يستثنى من أحكام هذه المعاهدة البضائع كيميما كان والتبناك والمخ والنطرون والحشيش وملح البارود
والحكومة المصرية تحفظ الحق المطلق في المواد المذكورة التي يسرى قانونها على رعايا اليونان بأسوة رعايا الحكومة المحلية
والحكومة المصرية يمكنها أن تجبر ما تراه لازما من التفتيش السريع في المخازن والمساكن ونسخة الامر المتعلق بالتفتيش ترسل الى قنصلها في اليونان التي يمكنها الحضور أيضا اذا رأت ذلك موافقا لمبادئها أن يكون اخبارها بعبثا لثأخير التفتيش

(المادة السادسة)

خلافًا لمقتضيات المادة الثالثة يمنع دخول الاسلحة الحربية (ومن ضمنها السلاح الناري والسلاح الأبيض) والذخائر الحربية الى القطر المصري
أما التفتيش المذكور قبل فلا يجري على أسلحة الصيد والزينة وبارود الصيد فان دخول هذه الاصناف يكون تحت أحكام قوانين خصوصية تسنها الحكومة المصرية

(المادة السابعة)

البضائع الواردة الى القطر المصري والمتصدرة ثانية في فرصة لا تتجاوز ستة أشهر تعتبر بضائع ترانزيت وتدفع اذ ذلك رسوم ترانزيت قدرها واحد في المائة من قيمة تلك البضائع باعتبار اثمانها في ميناء التفريرغ واذا تجاوزت المدة السمة أشهر ترتب عليها استيناء كامل رسوم الوارد

وفي حالة تصدير البضائع ثانية من ميناء التفريرغ ذاتها بعد عملية الاقطرمة البسيطة أو بعد تفريرها واقامتها في البر تحت شروط الملاحظة المقررة في القوانين الكمركية في مدة لا تتجاوز شهر من الزمن فالبضائع المذكورة لا يؤخذ عنها رسم قط على أنه يجب دفع رسوم الترانزيت عند ترجيع تلك البضاعة في حالة ما اذا جرت عليها معامل تجارية بعد أن يكون قد جرى تفريرها ووضعها وقتاسوا كان في مخازن الكمرك أو في مخازن خصوصية أو في البحر

(المادة الثامنة)

إذا سارت جميع البضائع التي تكون دفعت رسوم الوارد في القطر المصري الى جهات آخر قبل مرور ستة شهور من تاريخ تغريفها فتعامل معاملة البضائع الواردة برسم الترانسيت ويسترجع مصدرها من الكمارك المصرية الفرق بين الرسوم المدفوعة ورسوم الترانسيت المدكورة في المادة السابعة

على انه يقتضى لاجل ذلك تقديم البراهين المثبتة دفع رسوم الوارد على البضائع المتصدرة

(المادة التاسعة)

حاصلات ومصنوعات القطر المصري التي يرسم بلاد الدولة اليونانية تدفع رسوم تصدير واحد في المائة من قيمتها باعتبارها ثمنها في جهات تصديرها

لاجل سهولة ربط الرسوم يجري عمل تعريف بآثمان حاصلات ومصنوعات القطر على قدر الامكان في أوقات معاومة باتفاق تجار المادرات ومصلحة الكمارك المصرية

(المادة العاشرة)

تعفى من كل تحقيق حين دخولها وخر وجوها ومن دفع الرسوم الامتعة والاشياء الشخصية فقط الخاصة بالقناصل الجنرالية والقناصل الرسميين الذين لامهنة لهم غير وظائفهم المذكورة ولا يتعاطون التجارة أو الصناعة أو لا يملكون عقاراً في القطر المصري يستفدون منه

(المادة الحادية عشرة)

يقتضى على كل قبودان أو صاحب سفينة تدخل في ميناء أو فرضة مصرية في ظرف ست وثلاثين ساعة على الاكثر من وصولها أن يقدم الى الكمارك نسختين اثنتين من مانيفستو الشحن مصدق عليهما منه بخطيها للاصل وكذلك يجب على كل قبودان سفينة أن يقدم الى الكمارك قبل سفر سفينته من ميناء مصرية نسخة من مانيفستو البضائع المشحونة في مركبه أما المانيفستو الاصل فيرسل الى الكمارك سواء كان عند القدوم أو عند السفر مع النسختين المذكورتين لتصير مضافاته عليها

وإذا اشبه الكمارك من وقوف سفينة في مرفأ مصري فيه ~~ممكنه~~ أن يجبرها على تقديم المانيفستو وأن يجسرى حالاً التفتيش اللازم عليها وبيع حينئذ بأمر التفتيش الى قونصل الدولة اليونانية كما ذكر في المادة الخامسة

وكل زيادة أو عجز يظهر عند مضافات المانيفستو على النسخة يستوجب اجراء التفريمات المقررة في قانون الكمارك الذي سيصدر وضعه من طرف الحكومة المصرية

(المادة الثانية عشرة)

قبل مباشرة عمليات الكمرك في القطر المصري سواء كان على بضائع واردة أو صادرة يقتضى تقديم شهادة ممضاة من صاحبها أو من وكيله والكمرك الحق أيضا في ظروف المنازعة أن يطلب اطهار جميع الاوراق التي ترافق ارسال البضاعة مثل فاتورة وخطابات وخلافها أما رفض تحرير الشهادة لدى وصولها أو سقر البضاعة أو تأخير تقديم الشهادة أو ظهور زياد أو عجز فيها عند مضاهاتها على البضاعة فيستوجب اجراء التعريجات المقررة بقانون الكمارك المصرية على حسب الظروف المذكورة فيه

(المادة الثالثة عشرة)

يجوز لعمال الكمرك ولضباط سفن البوستان المصرية وضباط سفن الحكومة تفتيش المراكب الانشراعية أو البخارية التي تكون جملتها أقل من مائتي طن اذا كانت راسية أو مبلطة على مسافة عشرة كيلو مترات بخارج السواحل بدون ثبوت وجود قوة قاهرة وتحقيق نوع محمولها وضبط كل بضاعة ممنوعة والجمت عن كل مخالفة للقوانين الكمركية

(المادة الرابعة عشرة)

كل ادخال بضاعة مهربة يستوجب اجراء الجزاء المقرر في قانون الكمارك المصرية ويلزم ابلاغ القرارات التي توقع الجزاء والجزاء الى قونصلاتو الدولة اليونانية في المواعيد القانونية

(المادة الخامسة عشرة)

من المقرر أن هذه المعاهدة لا يمكنها أن تمس الحقوق الادارية المتعلقة بالحكومتين المتعاهدين اللتين يمكنهما أن تسامتا تسامتا من النظامات لسريان الادارة والاشغال على نخط حسن ومنع الغش والحدبة

(المادة السادسة عشرة)

تسرى أحكام هذه المعاهدة مدة سبع سنوات اعتبارا من عشرين مارس سنة ١٨٨٤ وبانتهاء تلك المدة تبقى هذه المعاهدة مربية الاجراء في السنة التالية وفيما بعد هاسن سنة الى سنة حين الاخبار بتقضاء أوليها ابرام معاهدة جديدة اذا روى لزوم لذلك

(المادة الاضافية)

يتوقف اجراء التعديلات في تعريف الرسوم الحالية المقررة في المادة الرابعة لحين

ما تقبل بنية الدول التي لها صالح في هذه المسألة بإجراء تلك التعديلات

فبناء على ما تقدم قد أمضى الواضعان اسميهما بعد هذه المعاهدة

حررت على نسختين في القاهرة في اليوم الثالث من شهر مارس سنة ١٨٨٤

الامضا (نوبار)

الامضا (بيزاتنيوس)

• (صك الاتفاق) •

الواضعان اسميهما بعد صاحب الدولة نوبار باشا رئيس نظار وناظر خارجية وناظر حقانية حكومة الحضرة الفخيمة الخديوية وحضرة السيراقلن بارنج وزير مرخص ووكيل سياسي وقنصل جنرال دولة انكلترا في مصر المفوضان الرسميان من قبل دولتيهما بعد أن عقد اليوم جلسة لوضع معاهدة تجارية فيما بين الحكومة المصرية والدول الأجنبية اتفقا على ما يأتي

أن حكومة جلالة الملكة الانكليزية تقبل بأن يكون قانون الكارك المصرية المرحى الاجراء بمقتضى العهد التجارية والكمركية التي عقدت في ٣ مارس سنة ١٨٨٤ فيما بين الدولة اليونانية والحكومة المصرية المتعلقة برعايا وسفن ومسير البصار وتجارة الحكومة اليونانية ساريا على رعايا وسفن ومسير البصار وتجارة الحكومة الانكليزية

فكل رسم أو امتياز أو مسموحات منحتها الحكومة المصرية اليوم أو ستمنحها في المستقبل الى رعايا وسفن ومسير البصار وتجارة كل من الدول الأجنبية بصير منحها أيضا الى رعايا وسفن ومسير البصار وتجارة لدولة الانكليزية ويكون لهم الحق بالفتح بها وباجرائها

فبناء على ما تقدم الواضعان اسميهما بعد أمضا هذا الصك وذيلاه بمقتضىهما

صدر في القاهرة في ٣ مارس سنة ١٨٨٤

(الامضا) (نوبار)

(الامضا) (افلن بارنج)

* (شهر إبريل سنة ١٨٨٤) *

* (اللائحة الكمركية) *

(الفصل الأول)

(نظامات عمومية)

(المادة الأولى)

(خط الكمارك)

سواحل البحر المالح والحدود الفاصلة بين القطر المصري والممالك المجاورة تعتبر خطا للكمارك

(المادة الثانية)

(حدود دائرة المراقبة)

تخزين ونقل البضائع التي تجاوزت خط الكمارك يستمران تحت مراقبة ما موزى الكمارك على مسافة كيلومترين (أى ألفى متر) من الحدود البرية أو من ساحل البحر المالح أو من ضفتى قنال السويس والبحيرات التي يمر بها

يجوز فى خارج هذه الحدود نقل البضائع بدون أدنى معارضة غير أنه يمكن ضبط البضائع المهربة التي يطاردها عمال الحكومة وإن كانت تجاوزت حدود المراقبة

ويمكن أيضا ضبط البضائع المنوعة أو التي احتكرت بيعها الحكومة أو الدخان والتبناك الغير مرفوقين برفاقى لقلهما الى داخلية البلاد وهذا الضبط يجرى فى كافة جهات القطر

تمتد حدود دائرة المراقبة على السفن لحد مسافة عشرة كيلومترات من الساحل ويمكن للكمرك أن يكشف وأن يجرى التحقيق على القوافل المارة فى الصحراء متى اشتبه بكونها تنعاطى تجارة غير قانونية

(المادة الثالثة)

(المرور فى خط الكمارك)

لا يجوز للبضائع أن تقطع ليلا خط حدود الكمارك أى فيما بين غروب الشمس وشرقها أما السفن فيرخص لها فى جميع خطوط الكمارك البحرية الدخول ليلال إلى المين والمرسى فى السواحل التي يكون بها فروع الكمارك ولكن لا يرخص لها فى اجراء أدنى عملية تفريغ أو نقل أو شحن بضائع بدون تصريح مخصوصى بالكتابة من أمين الكمرك

(المادة الرابعة)

(شحن وتفريغ ونقل البضائع)

لا يجوز شحن أو تفريغ أو نقل البضائع بدون ترخيص من الكمارك وحضور ما مورين من طرفها

ولا يجوز شحن وتفريغ ونقل البضائع الا في الجهات التي نعينها مصلحة الكمارك ولا يرخص لقبودانات السفن بشحن بضائع جديدة في سفنهم قبل أن يتموا الاجراءات الكركية على البضائع الواردة مع سفنهم ما لم يكونوا تحصوا على تصريح بالكتابة من أمين الكمرك

ويجوز لأمين الكمرك أن يرخص بتفريغ ونقل البضائع بطريق الاستثناء بدون حضور ما مورين من طرف الكمرك

وفي هذه الحالة يصير التأشير منه بذلك على نسخة المانيفتو

(المادة الخامسة)

(التفكيك أي اذن السفر)

يلزم قبودانات السفن أن يقدموا الى الكمارك قبل سفرهم ما يفتستو البضائع التي أجروا شحنها ولا ترخص الكمارك لمصلحة الميناء اعطاء تفكيك الا بعد استيفاء هذه الاجراءات

ولا يرخص لقبودانات السفن بالخروج من الميناء أو المرفأ بدون تفكيك والكمارك الخيار في الترخيص باعطاء التفكيك قبل تقديم المانيفتو وذلك الى السفن التي لها وكلاء قيمون في مين الشحنة بشرط أن تعهدوا بالكتابة باستيفاء هذه الاجراءات في مسافة ثلاثة أيام

أما شركات البواخر فيمكنها الحصول على هذه التسهيلات أن تعطى تعهدا مستديما بضمانة وغرامة ما ينشأ من المغايرات التي يرة كبحا القبودانات التابعون لها وذلك بواسطة صك يجري تسجيله

(المادة السادسة)

(الحواظ المعروفة بالشهادات)

قبل اجراء أية عملية كركية يجب تقديم حافظة موقع عليها من أصحاب البضائع أو وكلائهم

وأما الكمارك فتعتبر من يكون يسده اذن التسليم الصادر من شراكه السفن الواردة فيها
البضائع وكذا لشرعيان صاحب البضائع (انظر مادة ١٩ و ٢٠)
(المادة السابعة)

(الكشف)

عقب تقديم الحواظ الى الكمارك تصير المباشرة بالتحقيق على البضائع والكمارك الحق
بالكشف على جميع الطرود ولكن الامين له أن يأمر بحسب الظروف بعدم اجرائه على
الطرود التي يترآه أن ماتشتمل عليه بحسب المين في الشهادة لا يستوجب الكشف
ولا يمكن الكشف على أقل من طرد واحد من كل عشرة طرود

وللكمارك الحق دائما بإعادة الكشف اذا رأت لزوماله وان كان تم الكشف الاول
على الطرود وجرى دفع رسوم الكمرات المتوقعة عليها
يصير فتح الطرود والكشف عليها بعرفة. أموري الكمرات وبحضور اصحابها ويكون ذلك
ضمن مخازن الكمرات أو دواوينه

وفي حالة الاشتباه بوجود غش فالكمرات يباشر بفتح الطرود من تلقاء نفسه وان كان
صاحبها غائبا ويحضر بحضور الواقعة
وأما البضائع التي لا يتيسر ادخالها الى المخازن بالنظر لضخامة حجمها أو لكونها تترحم
المخازن فيمكن الكشف عليها في الخارج

وأما يكس البوسطة والمراسلات والمطبوعات التي تخضر بواسطة مصالح البوسطات بحرا
وبراقعني من الكشف بشرط أن تكون مندرجة بتذاكر السفيرة القانونية
وأما طرود البوسطة فيصير الكشف والتحقيق علم اجيعا واذ المحصل اشتباه بوجود
غش فيها فيكتفي الحال بالتحقيق الاجالي ويمكن أن يفتقر مرفيه على عدم معلوم من تلك
الطرود ويجري تعيينه بعرفة أمين الكمرات

(المادة الثامنة)

(الرسوم والامتيازات وضمانات مخزينة الحكومة)

يصير تحصيل رسوم الوارد والصادر والترانسيب بمقتضى المعاهدة والاتفاقيات المرحية
الاجراء

وكذلك عوائد التخزين والامانات والشيالة والارصفة والتكبير والونشات والهويسات
وأختام رصاص الطرود والرافاق والكشوفات والشهادات والكيل وغيرها يصير تحصيلها
بمقتضى نظامات خصوصية

دفع الرسوم يكون تقديرا بالعملة الذهب والفضة على حسب تعريفة الحكومة

لا يصير الافراج عن البضائع قبل دفع الرسوم المربوطة عليها
أما البضائع التي يصير احضارها للكمرك مهما كانت الجهة المقصود ارسالها اليها فتعتبر
ضمانة للمصلحة بالامتياز لدفع الرسوم وكافة أنواع المصروفات والتغريمات التي يكون
مديوناً بها صاحبها للمصلحة سواء كان عن البضائع نفسها أو عن غيرها تخصه أيضاً
(المادة التاسعة)

(المسوحات).

تعني من اجراءات التحقيق ورسوم الصادر والوارد الاشياء الآتية بيانها
أولاً الامتعة والاشياء الخاصة بالحضرة الخديوية

ثانياً الامتعة والاشياء الخاصة بمحضرات القناصل الخيرية والقناصل الرسميين
تعني أيضاً من رسوم الصادر والوارد ولكنه يجري الكشف والتحقيق عليها فقط الاشياء
والامتعة الخاصة بالمعابد من جميع المذاهب والاديرة والجمعيات الخيرية والمدارس
ويجب على أصحاب المحلات المذكورة أن يقدموا في ابتداء كل سنة الى الكمرك بواسطة
القونصلات أو الحكومات التابعة لها كشفاً تقر به بمقدار وقيمة الاشياء التي يقصرون
احضارها في بجر السنة

ومتى تجاوزت قيمة المسوحات المبلغ المقرر بالكشف المقدم يصير توقيفها الى السنة
التالية

وهذه المسوحات ما هي الا مجرد تبرع من الحكومة المصرية ولذا يمكن للكمرك ابطالها
متى انضم له حدوث افراط فيها

تعني أيضاً من رسوم الصادر والوارد ولكن يجري عليها الكشف والتحقيق فقط
أولاً ما يتعلق بالاستعمال الذاتي من امتعة ومفروشات وكتب وأشياء أخرى خاصة
بالانحصاص الحاضر بن الى القطر المصري برسم الإقامة فيسه المرة الاولى ولكن
يقضى أن تكون الاشياء المذكورة ظاهراً عليها علامات الاستعمال والاقتدفع
الرسوم المربوطة في النظامات وفي حالة وقوع منازعة في ذلك فينظر فيها بواسطة
أهل الخبرة

ثانياً الاشياء الشخصية الواردت مع المسافرين المخصصة لاستعمالهم الذاتي

ثالثاً العينات التي لا يمكن بيعها كبضاعة ذات ثمن

رابعاً عينات حاصلات القطر المصري التي لا تتجاوز قيمتها مائة قرش

خامساً النقود (ذهباً وفضة)

سادساً السبائك (ذهباً وفضة)

سابعاً البضائع الخاصة بمصالح الحكومة وافراد الناس الذين لهم الحق بالمسموحات
بموجب أوامر خصوصية أو اتفاقيات
ثانياً الاشياء المخصصة لتموين السفن الحربية التابعة للدولة المتعاقبة والمؤنات والذخائر
المخصصة لاستعمال سفن التجارة وملاحبها
يقتضى أن تقدم كافة الطلبات المختصة باعفاء الاشياء الواردة أو الصادرة من الرسوم الى
الكمارك وأن تتضمن الايضاحات الآتية

أولاً بحسب الاشياء

ثانياً قيمتها

ثالثاً ماركات الطرود وغيرها

رابعاً اسم السفينة الواردة أو المتصدرة فيها
ويشترط في قبول المسموحات أن تكون البوليصة محررة رأياً باسم الرسالة اليه وأما إذا
كانت محررة باسم شخص آخر أو امرئ ناقلاً فلا تقبل مصلحة الكمارك اعفاء البضاعة من
الرسوم

ويقتضى ان يكون طلب الاعفاء محض من الشخص الرسالة اليه البضاعة أو من الراسل
إذا كان القصد الاعفاء من رسوم التصدير

(المادة العاشرة)

(البضائع الناتجة من الفرق)

البضائع الناتجة من السفن الغرقاء التي ليست برسم القطر المصري لا تدفع رسوماً البتة
ويجوز ترجيعها معافاة من الرسوم أيضا عقب اتمام الاجراءات المتعلقة بالتلف الحاصل
وأما اذا صار ادخال هذه البضائع للاستهلاك تماماً في داخلية البلاد فتدفع الرسوم
المربوطة

(المادة الحادية عشرة)

(تذكرة المروءة من أبواب الكمرك)

(كشف)

بعد استيفاء الاجراءات المختصة بالكمارك ودفع الرسوم يعطى مستخلص البضاعة تذكرة
مرور من أبواب الكمرك
وفي حالة طلب أحد تجار الواردات كشفاً مفصلاً عن البضائع التي يكون أجرى دفع
رسومها يعطى له ذلك بعد اطلاع الكمرك على وصل الصراف الذي يكون بيده

لابد من تقديم الكشف المذكور لاجل ترجيع البضائع الاجنبية معافاة من الرسوم
ولاجل تقرير الفرق بين رسوم الوارد ورسوم الترانسيت الذي يصير رده في حالة ترجيع
البضائع قبل مرور ستة شهور من تاريخ الافراج عنها الذي يعلم من الكشف
لا تعطى الكمارك كشفا عن البضائع القابلة للتلف أو النقصان (راجع المادة ٢٠)
لا يجوز اعطاء الكشف الا مرة واحدة وفي حالة ضياعه لا يجوز اعطاء بدله

(المادة الثانية عشرة)

(احضار حاصلات القطر المصري من البلاد الاجنبية وتصدير

حاصلات البلاد الاجنبية من القطر المصري)

في حالة ترجيع حاصلات القطر المصري اليه المسبوق تصديرها الى البلاد الاجنبية تؤخذ
عليها رسوم الوارد المر بوطه على واردات حاصلات البلاد الاجنبية

كذلك في حالة تصدير حاصلات البلاد الاجنبية التي يكون سبق ادخالها الى القطر
المصري تؤخذ عليها رسوم الصادر المر بوطه على واردات حاصلات القطر المصري ما لم
تكن مر فوقة بكشف موضح فيه حقيقة توارى يخ دفع رسوم الوارد عليها فتعفى حينئذ من
الرسوم عند تصديرها

وفي حالة شهنها قبل مرور ستة شهور يمكن تطلب استرجاع الفرق بين رسوم الواردات
ورسوم الترانسيت وفي كلا الحالتين لابد من تقديم الكشف على حسب ما ذكر في المادة
الحادية عشرة

(المادة الثالثة عشرة)

(استلام البضائع من الكمرل)

(متعاطو حرفة التخليص)

بعد استيفاء كامل الاجراآت يمكن تسليم البضائع من الكمرل الى الشخص الذي يكون
بيده اذن التسليم الصادر من القبودانات أو وكلاء السفن أو من شركات البواخر
وأما متعاطو حرفة التخليص فلا يرخص لهم في استلام البضائع الواردة برسيم شخص
آخر ما لم يستوفوا الشروط الآتية

أولا لا يمكن لمتعاطي حرفة التخليص أن يتخذوا هذه الحرفة الا بتصریح من مصلحة
الكمارك

ثانيا الطلبات المقدمة بشأن الحصول على التصريح المذكور يلزم أن تكون مكتوبة
ومرفوعة بشهادة من اثنين من أعيان التجار المعروفين بالصدق تدل على استقامة
مقدمها

ثالثا اذا اعتبرت مصلحة الكمارك كفاءة الشهادة المذكورة فيصير اعطاء صاحبها تذكرة التصريح

رابعا اذا لم تعتبر مصلحة الكمارك كفاءة الشهادة المذكورة فلها حق الخيار بأن تطلب من مقدمها دفع تأمين الى خزينة الكمارك من ألفي قرش صاغ الى عشرة آلاف قرش صاغ أو تقديم كفالة اثنين من التجار ذوي قبول لديها

خامسا يكون التأمين أو الكفالة المذكوران ضامنين لمصلحة الكمارك دفع التعريعات المقررة على متعاطي حرفة التخليص بحسب المغايرات التي يثبت عليهم ارتكابها

سادسا يجوز توقيف كل من متعاطي حرفة التخليص عن العمل بأمر مدير عموم الكمارك الى مدة معلومة بقدر أهمية الخطأ أو المغايرة التي يرتكبونها وذلك بخلاف دفع

التعريم الذي يلحق بهم ولا يمكن أن يتجاوز التوقيف ستة شهور عن أول مرة ولكن يجوز امتداده الى سنة كاملة في حالة تكرار الخطأ أو بصرا على إعلان مرتكب

المغايرات بالكتابة عن القصاص المحكوم عليه به وعن أسبابه

سابعا تسري قوانين التعريعات والجزاءات التأديبية على مستخدمى التجار الذين يفوضون في تخليص بضائع مخدومهم كما تسري على متعاطي حرفة التخليص

(الفصل الثاني)

(احضار ونقل البضائع من كرك الى آخر)

(المادة الرابعة عشرة)

(تقديم البضائع الى كمارك البر)

ان البضائع المراد ادخالها بطريق البر يقتضى أن يصير تقديمها الى الكمارك الاقرب للحدود

وفي حالة وجود الكمارك داخل الحدود يجب أن تسير البضائع في الطريق المألوف بدون الانحراف عنه ألبتة

وأما اذا كان الكمارك الاقرب للحدود غير مستعد لقبول البضائع المذكورة فيستمر على السير بها الى الكمارك الاقرب المستعد لذلك على أنه يلتزم من هي بعدها أن يستحصل

من الكمارك الاول على شهادة تدل على أنه حضر اليه وعرض البضائع للكشف الاجامى وأما اذا كان الكمارك الاقرب لا يبعد أكثر من عشرة كيلومترات عن الكمارك الغير

المستعد لقبولها فيجب ارفاق البضائع بعمل الكمارك

(المادة الخامسة عشرة)

(مايفستوالشحن)

يجب على قبودانات السفن أو وكلاء أجهابها في مسافة ٣٦ ساعة من وصولها الى ميناء أو فرضة مصرية أن يقدموا الى الكمرل١ ثنتين من مايفستوالشحن مصدقا عليهما منهم عطايتهما للاصل ويجب تقديم المايفستوالاصل في الوقت نفسه لاجل مضاهاته على النسختين

يمكن تطلب تقديم المايفستو منهما كانت الاسباب التي دعت السفينة الى المرسى في الميناء ومهما كانت المدة التي ستبقى راسية بها

وأما اذا كانت السفينة واردة من مرفأ مصري فيقتضى أن يكون مايفستوالشحن الاصل من مرفأ مايفستوالسفر ما لم تكن السفينة عفت من أخذ طبقا للمادة الخامسة

اذا دخل أمين الكمرل١ ريب في عدم مطابقة النسخة لما هو مذكور في المايفستو فيجب على القبودان أن يعطى ككامل التوضيحات ويقدم الاوراق التي يترأ لزوم لطلبها

بعد تفرغ البضائع الواردة برسم المرفأ الراسية به السفينة يعطى مخزن نجي الكمرل١ وصلا بما يستلمه على نسخة المايفستو التي يجري تسليمها بعدئذ الى صاحبها

وأما اذا كانت النسخة برمتها برسم مرفأ آخر فالكمرل١ يوشرف فقط على نسخة المايفستو

لا يرخص للسفن التي يكون كامل شحنها برسم مرفأ آخر أو التي تخضر بالصاورة أن تبقى في المرفأ الراسية فيها أكثر من ثلاثة أسابيع بدون أسباب فاهرة وتكون في أثناء هذه المدة كلها تحت مراقبة الكمرل١

وأما اذا اضطرت هذه السفينة لاطالة بقاءها بالميناء أكثر من ذلك سواء كان لاجل اجراء التصلصات أو لغواربها أو بناء على عدم موافقة الريح أو انتظار الحصول على شحنة أو لاسباب أخرى فلا يرخص لها بذلك بدون تصريح مخصوص من الكمرل١ وهذا التصريح لا ينجح الا اذا الاح أن الاسباب المعروض عنها صحيحة وقانونية

وفي حالة عدم اعطاء التصريح المذكور تلتزم السفينة بالخروج من المرفأ بدون تأخير ويجري تفتيشها قبل سفرها لمعرفة ما موري الكمرل١

وفي حالة وقوف السفينة في احدى المين لا سبب توجب الشبهة للكمرل١ يسوغ له أن يطلب تقديم المايفستو حالا وأن يجري التفتيش الذي يراه لازما

(المادة السادسة عشرة)

(ما يفتسوا الوارد)

يقضى أن يكون المائيفستو متضمنا الشروحات الآتية

اسم السفينة

اسم الميناء التي قامت منها السفينة والجهات التي رست بها أثناء سفرها بما أجاليا بأجناس

البضاعة المتنوعة المركبة منها التحفة

عدد وأجناس الطرود

ماركات ونمر الطرود

ويجب أن يكون أجاليا عدد الطرود مقطوبا بالأحرف

ويجب أيضا أن يكون المائيفستو الأصلي والنسختان المأخوذتان عنه محررة بدون تصليح

ولا حلق ولا زيادة في الحواشي

وفي حالة عدم استيفاء أحد الشروط المذكورة يصير إرجاع المائيفستو إلى مقدمه ويعتبر

كأنه لم يقدم

(المادة السابعة عشرة)

(تفريغ البضائع)

تصير مضاهاة الطرود والبضائع المقررة على إحدى نسخ المائيفستو معروفة أحدهما موري

الكمرل وقبودان السفينة أو وكيله

ويجوز نقل البضائع إلى الكمرل لأجل استيفاء عمليات التحقيق والتقصيد

وأما ما كان من الشحنة برسم جهة أخرى فيبقى في السفينة وعند سفرها يعطى الكمرل

للقبودان تذكرة ترخيص خروجه والكمرل الحق بوضع الخفراء على كل السفن

وبالتخاذ كامل الاحتياطات التي يراها لازم لتخاذها لمنع أي نقل وشحن وتفريغ بضائع

غير مأذون به

وإذا ظهر أن مقدار البضائع أو عدد الطرود المقررة أقل مما ورد في المائيفستو المعطى عن

ذلك فيجب على القبودان أو وكيله أن يوضحا عن الأسباب الداعية للجهز الحاصل وفي حالة

عدم شحن البضائع أو الطرود التي عجزت أو عدم تفريغها أو تفريغها في جهة غير الجهة

الخصوصية الواردة برسمها يجب عليهما إثبات ذلك بواسطة أوراق حقيقية تؤيد جهة

الامر

وفي حالة عدم وجود البضائع أو الطرود المندرجة في المائيفستو وطلب شاحناتها

أو المرسله لهم دفع عنها فيجب على القبودان أو وكيله أن يقدم البراهين التي تثبت دفع الثمن المذكور وأما إذا لم يتمكن القبودان أو وكيله من تقديم الاثبات المطلوبة في هذه المادة في ظرف ٢٤ ساعة فيلزم بإعطاء ضمانه أو دفع قيمة التعريم بصفة تأمين على مقتضى أحكام المادة الثامنة والثلاثين ويمكن أن يخج لهما في ذلك الطرف، يعاد لا يتجاوز الاربعة شهور لاجل تقديم الاثبات المذكورة

(المادة الثامنة عشرة)

(الحفاظ)

يقتضى أن تقدم الحفاظ المذكورة في المادة السادسة الى الكمرك في مسافة ثمانية أيام من تفرغ الشحنة

ومتى فات هذا الميعاد تسرى على البضائع عوائد التخزين (الارضية) على حسب مقتضىيات النظام الخاصى المتعلق بهذه المادة وللكمرك الحق بطلب الاوراق التي ترافق ارسال البضائع مثل فواتير وذا كرسى كورناه وقهارير وخلافها وفي حالة طلب صاحب البضائع الاذن بمراجعة محتويات الطرود الواردة برمجته قبل كتابة الحفاظ عن امكن الترخيص له بذلك

ولكن متى صار تقديم الحفاظ فلا يمكن تعديلها بدون عذرواى ونصر بفتح بالكتابة من أمين الكمرك

وأما التصريح بفتح الطرود لمراجعة محتوياتها فيعطى من أمين الكمرك أو الباش مفتش الذى يندب من يلزم لحضور التحقيق

(المادة التاسعة عشرة)

(صيغة الحفاظ)

يجب أن تحرر الحفاظ على الاسقارات المطبوعة بمعرفة الكمرك وهي تتضمن أولا اسم ولقب مقدم الشهادة وجنسيته ومحل اقامته

ثانيا الجهة الواردة منها البضائع وجهة محمولها والجهة المتصدرة اليها واسم السفينة المشحونة فيها البضائع أو المقصود منها فيها

ثالثا جنس البضائع وعدد الطرود وشكايها وماركتها ونوعها

رابعا قيمة البضائع

وأما اذا كانت قيمة البضائع مجهولة لدى مقدم الشهادة فيصير تبيينها بمعرفة ممثلى الكمرك

(المادة العشرون)

(ما ينتج عن عدم تقديم المانيقستو أو الحواظ)

ان رفض أو تأخير تقديم المانيقستو والأوراق الاخر اللازمة يعطى للكرك الحق بتفريغ البضائع وحفظها بمخازنه على مصاريف وتحت مسئولية القبودان أو أصحابها فيما يعترضهم من الخطر

ان رفض أو تأخير تقديم الحواظ والحضور لاستلام البضائع في مسافة ستة شهور من وقت تفريغها في الكرك يعطى للمصلحة الكرك الحق بجميعها بالمزاد العلني حسب الأصول الادارية وذلك بعد أن تكون أعلنت مرة واحدة صاحب البضائع عن مرادها سواء كان رأسالة أو بواسطة اعلان تنشره في جريدة البلدة الموجودة فيها البضاعة أو في جريدة الجهة الاقرب لها

البضائع القابلة للتلف أو التآكل وائل والقاصكة وخلافها لا يمكن ابقاؤها في الكرك أكثر مما تسمح حالتها فإذا لم يجر استلامها قبل ذلك فالكرك يبيعها بدون الالتزام باعلان صاحبها بعد أن يكون أثبت بمحضرفوات وقت استلامها

فتح وبيع الطرود المهمة في الكرك يتم في حالة غياب أصحابها بمحضرة مندوب من طرف القونصل أو الحكومة المحلية بحسب جنسية صاحب البضاعة وأما إذا دعى مندوب القونصل أو الحكومة المحلية ولم يحضر فيعبر بمحضرة الواقعة ويأشربيع الطرود

ويحفظ صافي الثمن في خزينة المصلحة بعد استبعاد رسوم الكرك وعوائد الارضية والتغريمات وسائر الرسوم والمصاريف ونصيرت عليه باسم صاحب البضائع وإذا لم يطلب صاحب البضاعة المبيعة أثمانها في مسافة ثلاث سنوات فيصير اضافتها الى جانب خزينة الكرك

وأما عند ما تكون البضائع باقية بدون بيع فيمكن لأصحابها استلامها عقب دفع رسوم الكرك وسائر المصاريف مع رسوم المزاد والسمسة في حالة استحقاقهما

(المادة الحادية والعشرون)

(ارسال البضائع الاجنبية من كرك الى آخر)

في حالة ارسال طرود البضائع الاجنبية من كرك الى آخر قبل دفع الرسوم عليها يقتضى على الراسل تقديم حافظة عنها قبل قيامها من الكرك

لا يلزم اعطاء التفصيلات في الحافظة عن البضائع المذكورة ما لم يكن حزم طرودها

غير مستوف الشروط أما إذا كان مستوفيا الشروط فيمكنني بتقدير قيمة البضائع فقط

يجب أن تكون الطرود مرفوعة بعلم خبر وأن تكون موضوعة عليها أختام الكمرك الرصاصية غير أنه تعني من هذه الأختام الطرود التي تكون قيمتها أقل من ثلاثين قرشا صاعا وأيضا البضائع التي لا تقبل حالتها وضع تلك الأختام عليها

وفي حالة شحن البضائع المذكورة بسكة الحديد يجرى شحنها تحت ملاحظة الكمرك الذي يستلم بالصلب الشحن ويرسلها بعمرفته إلى الكمرك المتصدرة إليه البضاعة والكمرك يعطى حينئذ صاحب الطرود علم خبر لاجراء التحقيق بموجبه عند وصول البضاعة

وفي حالة إرسال البضائع بطريق آخر من طرق البر يلتزم صاحب الطرود أن يدفع رسوم الاستهلاك أو يقدم ضمانا بقيمة تلك الرسوم

لا يؤخذ أدنى رسم جديد على البضائع الواردة في الأصل من بلاد أجنبية والمدفوع عنها رسوم الكمرك في حالة إرسالها عن طريق البحر إلى ميناء أخرى مصرية

على أن الكمرك المرسل منه البضاعة يطلب في تلك الحالة دفع رسوم الاستهلاك بصفة تأمين فقط وهذه الرسوم تسترجع لصاحبها متى قدم شهادة من الكمرك المرسل إليه البضاعة تثبت وصولها إليه

(المادة الثانية والعشرون)

(استيفاء اجراءات علم الخبر)

في مسافة سبعة أيام من وصول البضائع إلى الكمرك المتصدرة إليه يلتزم صاحبها أن يستلمها بعد دفع الرسوم عليها أو يعلن عن الجهة المقصود إرسالها إليها إذا لم يكن ذلك مؤثرا على علم الخبر

وفي حالة إبقائها في الكمرك بعد مضي الميعاد المذكور تجرى عليها عوائد الأرضية حين وصول البضائع بجرى التحقيق عليها لاجل ثبوت مطابقتها وفي حالة مضاهاتها العلم الخبر يعطى لصاحبها تذكرة بخلافه

وأما إذا تبين من التحقيق وجود مغريات وكانت على الطرود أشعار تدل على أنهم ملعوب فيها أثناء السفر فلا تعطى التذكرة المذكورة لصاحبها وبالحرى تعطى له عما وجد من البضائع مضاهيا لحكم ما هو مشروح في علم الخبر ويصير عمل محضر بيان الحالة التي وجدت فيها البضائع عند التحقيق

ويمكن أيضا إعطاء تذكرة بخلافه عن الطرود التي لم يجر التحقيق المدقق عليها عند

تسفيرها بالنظر لوجود حزمها مستوفيا الشروط ووضع أختام الرصاص عليها وذلك بعد الثبوت حين وصولها بعدم وجود أثر اللعب فيها وعدم ظهور أثار تدل على تغيير حالتها

أما تقديم التذكرة المنوطة عنها إلى الكمرك المتصدرة منه البضاعة فيعطى الحق باسترداد التأمين أو فلك الضمانة

(المادة الثالثة والعشرون)

(تصدير البضائع المصرية من كمرك إلى آخر)

تسرى القواعد الآتية فيما يخص البضائع البلدية أى على حاصلات ومصنوعات القطر المصرى التى تنقل بطريق البحر إلى ميناء آخرى مصرية

أولا فى حالة إرسال هذه البضائع إلى تغريفه قلم الدخولية وليس فيه كمرك يجب على الراسلين أن يدفعوا إلى الكمرك المرسلة منه البضاعة رسم الثمانية بالمائة وهذا الرسم يسترجع لهم متى قدموا الشهادة تثبت وصول تلك البضائع إلى محل تصديرها

ثانيا فى حالة إرسال هذه البضائع إلى بلد لا يوجد فيه قلم الدخولية يقتضى على الراسلين أن يدفعوا حين سفرها رسوم الثمانية بالمائة التى تبقى دائما للخدمة الكمرك فى الطرف الأول ترفق البضائع بعلم خبر وفى الطرف الثانى ترفق برقبة بصير استيفاء اجرا ت علم الخبر عقب وصول البضاعة على حكم الشروط المبينة فى المادة السابقة

(الفصل الثالث)

(الترانسيث)

(المادة الرابعة والعشرون)

(بضائع الترانسيث)

البضائع التى تكون برسم المرور من القطر المصرى تسرى عليها فيما يختص باجراآت الحواظ المكتوبة والكشف النظامات المقررة على البضائع الاجنبية الواردة برسم الاستهلاك المربوطة عليها الرسوم الكمركية وفيما يختص بإرسالها النظامات المقررة على نقل البضائع من كمرك إلى آخر

بعد مضاهاة بضائع الترانسيث يعطى إلى صاحبها وأرسلها علم خبر عقب دفع عوائد الترانسيث المقررة بالمعاهدات والاتفاقيات وبعد دفع تأمين أو تقديم ضمانه بقيمة الفرق بين رسوم الترانسيث ورسوم الاستهلاك

و يصير التأشير من طرف الكمرل على علم الخبر بالميعاد المعين الذي يقتضي في أثناءه تقديم
البضائع الى الكمرل المزمع على اخراجها منه وهذه المدة تكون على الاقل عشرة أيام
وعلى الاكثر ستة شهور تبعاً للمسافة التي ستقطعها البضائع
يجرى وضع أختام الرصاص على طرود الترانسيت

(المادة الخامسة والعشرون)

(استيفاء اجراءات علم خبر الترانسيت)

عند ثبوت مطابقة بضائع الترانسيت وخروجها يصير التأشير على علم الخبر من الكمرل
الخارجة منه البضائع المذكورة

ويكون لصاحب البضائع الحق باسترداد التأمين أو بفك الضمانة من الكمرل الصادرة
منه البضائع عقب تقديم علم الخبر مؤشراً عليه كذا ذكر

وأما اذا فات الميعاد المحدد في علم الخبر ولم يقدم اخلاء الطرف الى الكمرل الصادرة منه
البضائع فتعتبر هذه كأنها دخلت برسم الاستهلاك ويستولى الكمرل على التأمين
وفي حالة وجود كفاية بدلا من التأمين يصير مطالبة الكافل بدفع قيمة الضمانة

وفي حالة ثبوت فقد علم خبر الترانسيت الذي تأسر عليه من الكمرل الاخير الخارجية منه
البضاعة يلتزم الكمرل المذكور أن يعطى صاحبها شهادة بدلا عنه

وفي حالة ثبوت ضياع البضائع بكاملها يصير ارجاع المبلغ المدفوع على سبيل التأمين الى
صاحبه

(الفصل الرابع)

(التصدير)

(المادة السادسة والعشرون)

(المليقستو)

يجب تقديم ما يفسنوا التصدير الى كمرل الميناء الصادرة منها البضاعة على حسب القواعد
المقررة في المادة الخامسة

(المادة السابعة والعشرون)

(الحواظ)

البضائع التي تكون برسم التصدير يجب أن يقدم عنها حواظ على حسب القواعد
المقررة في المادتين الثامنة عشرة والتاسعة عشرة

والكمرل بعد أن يكون أجرى التحقيق على البضائع وقبض رسوم الصادر عليها يسلم

صاحبها ايصالا بالرسوم المدفوعة واذا التصريح بشحنهم بالوقت نفسه لتقديمه الى المأمور المكلف بملاحظة اسكلة الصادرات

لاسترجاع الرسوم المدفوعة الى صاحبها وان لم يجز تصدير البضائع البضائع المحضرة الى الكمرل برسم التصدير تعفى من عوائد الارضية مسافة ٢٤ ساعة وأما متى فات الميعاد المذكور فتسرى عليها العوائد المذكورة ما لم يكن عدم شحنهم اتسبب عن رداءة الطقس أو عن عدم وجود وسائل النقل وخلافها ولا تعفى من عوائد الارضية بأسباب وجود قوة قاهرة الا البضائع التي تكون دفعت سابقا رسوم الصادر

(الفصل الخامس)

(التجول والسفر في البحر)

(المادة الثامنة والعشرون)

(ارسال البضائع البلدية)

البضائع المصرية التي يجري ارسالها بطريق البحر من جهة تابعة للقطر الى جهة أخرى منه لا تفقد جنسيتها الا اذا دخلت الى جهة أجنبية وفي حالة دخول السفينة بها الى مرفأ أجنبي بسبب قوة قاهرة فلا تفقد البضائع جنسيتها من جراء ذلك

(المادة التاسعة والعشرون)

(وضع أختام الرصاص على الطرود)

الطرود المقولة ببحر يجري ختمها بأختام الرصاص اذا اراد الكمرل

(الفصل السادس)

(نظامات خصوصية متعلقة بالملاحظة)

(المادة الثلاثون)

(عدم جواز المرسى)

لا يجوز للسفن مهما كانت حمولتها أن تتراكم في الجهات الحالية من مراكز الكرك فيما خلا الظروف الناجمة عن قوة قاهرة

(المادة الحادية والثلاثون)

(ملاحظة قتال السويس ومصبات النيل)

لا يجوز للسفن المارة في قنال السويس وبجيرانه أو بالقرب من مصبات النيل أن تترسى

على البر أو أن تتخاطبه بنوع يكتمهم من نحن أو تفسر رغبتنا من دون حضور مأموري الكمارك فيما خلا الظروف الناجمة عن قوة القاهرة وعلى مأموري الكمارك أن يوقعوا المراكب الشراعية المشبوهة ويفتشوها ويحضروها إلى الكمرل الأقرب ويحجروا محضرا بالواقعة

(المادة الثانية والثلاثون)

(الملاحظات في البحر)

مضى كانت السفن لا تبعد عن السواحل أكثر من عشرة كيلومترات يجوز لمأموري الكمارك أن يصعدوا إليها وذلك إذا كانت حولتها أقل من مائتي طن لأجل الاطلاع على الماني فسستو وباقي الأوراق المتعلقة بالشحن

إذا كانت السفينة الواردة برسم ميناء مصرية خالية من الماني فسستو وإذا ظهر عليها أشبار تدل على مغايرات فيصير التفتيش عليها إلى الكمرل الأقرب وتحرير محضرا بالواقعة وإذا كانت السفينة التي تكون حولتها أقل من مائتي طن وسوقه برسم ميناء أجنبية وتقربت إلى السواحل على أقل من عشرة كيلومترات ولم تكن مرفوعة الماني فسستو أو كان الماني فسستو المرفوق معها غير مطابق للأصول المرعية فيجوز لمأموري الكمارك أن يحضروها ويتبعوها إلى أكثر من عشرة كيلومترات عن السواحل وفي حالة وقوع الشبهة عليهم يجوز لهم أن يقودوها جبراً إلى الكمرل الأقرب أو الأسهل وصولاً إليه ويحجروا محضرا بالواقعة

يجوز لمأموري الكمارك وضباط سفن البوسطة المصرية وضباط سفن الحكومة أن يصعدوا إلى السفن الشراعية أو البخارية التي تكون حولتها أقل من مائتي طن ويفتشوها إذا كانت رامية المرسى أو مبلطة على مسافة عشرة كيلومترات من دون من السواحل بدون ثبوت وجود قوة القاهرة

وفي حالة ما يجدون فيها بضائع ممنوع تصديرها أو دخولها فيضبطونها أجالياً ويحجرون محضرا بالواقعة الحال ويجب أن يذكر بالمحضر أن السفينة وجدت رامية المرسى بلا أسباب موجبة على بعد عشرة كيلومترات من البر فأقل أو أن اتجاه سيرها كان غير مطابق للجهة التي تقصدها وبدون أسباب قوة القاهرة

وفي حالة مطاردة مأموري الكمارك أو ضباط سفن البوسطة المصرية أو ضباط سفن الحكومة إحدى السفن التي تكون حولتها أقل من مائتي طن وامتناعها عن الوقوف يقتضي عليهم أن يرفعوا راية أو إشارة قاربهم أو سفينتهم وينذروا السفينة المطاردة

بطلق بارود فاذا لم تقف السفينة المتبوعة بصيراط لاقصر اقصاه أو قبله على شراعها واذا لم تقف بعدهذين الادارين تطلق عليها بجدة الاسلحة النارية ويجوز للمطاردة أن يلحقها ويقبض عليها ولو بعدت أكثر من عشرة كيلومترات عن الرت وأما السفن التي تكون حولتها أكثر من مائتي طن فيكون الخفصر فاصرا على ملاحظة حركاتها على طول السواحل وفي حالة محاولة السفن المذكورة تفريغ بضائعها سواء كان على الرت أو في الموانئ أو نقل بضائعها بجوزل أو موري الكبارك وضباط سفن البوسطة أو الحكومة اكراهها على اتباعهم إلى الكمرل الاقرب أو الاسهل وصولا اليه وعمل محضر بالمغارة

ولا يرخص لأمووري الكبارك والضباط المذكورين تفشيش السفن والمراب والقوارب الحربية التابعة للدول الاجنبية انما عليهم فقط مراقبة حركاتها وفي حالة اشتباههم بتهريب يقتضي عليهم اشعار ادارة الكبارك بما يترأ لهم ويقتضي في الظروف المذكورة قبل ارسال محاضر التفشيش الى قونصلوا السفينة الحاصل منها المغارة اذا طلبت أن تقف عليها

(الفصل السابع)

(التهريب)

(المادة الثالثة والثلاثون)

عقب أي تجزيع يقع على الاشياء المهربة تنعقد لجنة مؤلفة من أمين الكمرل وثلاثة أو أربعة من كبار الموظفين وبعد اجراء الاستنطاقات اللازمة تقرر اللجنة المذكورة فيما اذا كان ثوبه لمصادرة الاشياء المحجوزة ووضع الترخيم أم لا فضلا عن مصادرة البضائع المهربة ويجوز للكبارك مصادرة الوسائط المنقول بها أو كمل آلات التهريب

أما الترخيم فيكون قدره ضعف الرسوم المقررة على الواردات مهما كانت أجناس البضائع المضبوطة وفي حالة تكرار الخطأ يجوز زيادته الى أربعة أضعاف الرسوم الى ستة أضعافها

يقتضى أن يوضع بقرار اللجنة تاريخ ضبط البضائع والظروف التي تم بها حدوثه مع أسماء وصفة الضابطين والشهود واسم صاحب البضائع وجنسها وكيانها والاسباب الموجبة للحكم الصادر

ويجب يوم صدور القرار أن ياتي يوم صدوره أن ترسل نسخة منه، وقعا عليها من أمين

الكمر ك أو بالتوكيل عنه الى القونصل أو راساً أو الى الحكومة المحلية بحسب ما تكون جنسية صاحب البضائع المضبوطة

وفي حالة عدم حدوث مناقضة من صاحب البضائع المضبوطة وإعلانها الى الكمر ك في مسافة خمسة عشر يوماً من تاريخ إرسال نسخة القرار الى الحكومة المتنى اليها يعتبر القرار نهائياً ولا يقبل عنه أدنى مناقضة

وأما إذا عزم صاحب البضائع المضبوطة على إجراء مناقضة فعليه تقديمها الى المحكمة التجارية المختصة بذلك

تعتمد قرارات اللجنة أمام المحاكم بصفة شهادة ما لم يجز التداعي بكونها مزورة كذلك المحاضر المحررة من مأموري الكمارك تعتمد بصفة شهادة ما لم يثبت عدم مصحتها مدعى ذلك

وفي حالة صدور حكم نهائي من المحاكم بناء على المناقضة بعدم أحقية القرار الصادر من اللجنة الكمركية يكون لصاحب البضائع المضبوطة الحق بطلب تعويض يساوي الضرر الذي لحق به من إجراء الضبط

وأما إذا رفضت المحاكم المناقضة المقدمة من صاحب البضائع المضبوطة فيلتزم بدفع غرامة قدرها عشرة في المائة من ثمن الأشياء المضبوطة

ولا يقبل الاستئناف ما لم يكن المستأنف يدفع على سبيل الأمانة قيمة ما حكم عليه به في المجلس الابتدائي وقيمة التعريم المذكور الذي قدره عشرة في المائة

ومع ذلك فلمصلحة الكمارك دعا على الخيارات إجراء طريقة مساواة مع صاحب البضائع بخصف الجسزاء الى تعريم تقريره بحسب الظروف بشرط أن لا يكون التعريم أقل من ضعف رسوم الوارد

(المادة الرابعة والثلاثون)

تسرى العقوبات على طريق التضامن في مواد التهرب على فاعليه والساعين فيه وعلى ناقل البضائع المهربة وأصحابها والمشاركين في الخديعة

(المادة الخامسة والثلاثون)

فيما خلا الظروف العادية التي يرأى بها إدخال البضائع بطريق الاحتيال تعتبر كمهربة وتسرى عليها القواعد والنتائج السابق ذكرها الاشياء الآتية بيانها

أولاً البضائع الأجنبية التي يصير تعريمها بطريقة غير نظامية في المين أو على السواحل أو التي تكون حادثة عن طريقها أو فرغت قبل وصولها الى الكمر ك الأقرب

ثانياً البضائع الاجنبية التي يحاول تفريرها أو نقلها حالة كونهما غير مدونة في
المايفستو أو التي تكون مشحونة بقوارب لا تزيد حولتها عن خمسة عشر طناً
في حالة اتجاهها الى ميناء مصرية بدون مايفستو

ثالثاً البضائع الاجنبية الموجودة في قنال السويس وبحيراته أو في مصبات النيل داخل
قوارب سواء كانت متراكبة على الجسور أو متصلة بالبر بدون تصريح بالكتابة من
ادارة الكمارك والبضائع الموجودة أيضاً في السفن سواء كانت مبلطة بقرب
السواحل أو رامية المرسى أو متصلة بالبر في الجهات الداخلية من الكمارك
أما البضائع التي يثبت أنها موجودة في الحالة المذكورة قبل من جرافة قاهرة
فلا تعتبر هربية

رابعاً البضائع الاجنبية الموجودة مع أفراد الناس أو بين عفشهم أو في العربات أو
في القوارب والبضائع المخفية داخل طروداً أو متعة أو داخل بضائع أخرى من
غير جنسها متى كان وضعها بطريقة تدل على أن صاحبها متعمدا إخفاؤها عن
الكمرك

خامساً البضائع الاجنبية التي يجري نقلها من الكمرك بدون تذكرة الباب
سادساً البضائع الاجنبية المودعة في الصهراء خارج حدود الكمارك في حالة توجب
الشبهة

سابعاً البضائع الاجنبية المرتجعة بجزراً أو الجارى تسفيرها بدون رخصة على مراكب
تكون حولتها أقل من خمسة طونيلاطات

ثامناً البضائع الاجنبية التي يجري شحنها في السفن بعد اعطاء تمكين السفر وبالاجمال
جميع البضائع المربوطة عليها رسوم تصدير التي يحاول أو يصبى راجعها من دون
احضارها الى الكمرك

أما التفرير الذي يقرر في الحالة المذكورة بالوجه السابع والثامن علاوة على مصادرة
البضاعة فيكون بمقدار رسوم التصدير ست عشرة مرة وفي حالة تكرار الخطا يضاعف هذا
المبلغ ومن ثم يراد أيضاً الى ستة أضعافه

تعتبر أيضاً كمهربة وتعامل بحسب القواعد نفسها جميع البضائع المنوعة من الحكومة
الدخان والتبناك المتداولان والمرسولان بجزراً أو يزاولان داخل إقليم البلاد في حالة مغايرة
القوانين أو الموجودان في أى نقطة كانت من دون كشف أو رخصة ومن دون اختتام
الرصاص

(الفصل الثامن)

(المغارات)

(المادة السادسة والثلاثون)

تصير المجازاة على المغارات بغرامة تطلب على طريق التضامن من فاعليها أو الساعين أو المشتركين فيها ومن أصحاب البضائع وقبودات السفن المستوليين أيضا عن المخالفات التي يرتكبها مالا حوسفتهم

أما البضائع والسفن فتعتبر ضمانا لتسهيل الرسوم والتغريمات من دون أن يمس هذا الاعتبار مقتضيات الفقرة الخامسة من المادة الثامنة أو بقية الاجراءات التي يحق للكمرك اجراؤها

ويمكن عدم تقرير الغرامة اذا روى هناك قوة فاهرة على أنه يقتضي في هذا الطرف ابراز الالبينات الكافية قبل اخذ البضائع أو سفر السفن ويمكن للكمرك أيضا أن يمتنع مهلة لذلك

(المادة السابعة والثلاثون)

يجري القصاص على كل المغارات التي تحدث ضد النظامات الحاضرة أو بقية القوانين التي ستسن بصفة قانونية بدفع تغريم يجري تحديده بمعرفة أمين الكمرك وذلك في حالة وقوع المغارات في غير الظروف المذكورة فيما بعد وهذه الغرامة لا تكون أقل من نصف رسوم الكمرك ولا أكثر من ثلاثة أضعافه وأما اذا كانت المغارات ناجمة عن ظروف غير مستدركة ولا تعلق لها بدخول أو خروج بضائع فيكون التغريم من مائة قرش صاغ إلى خمسة آلاف قرش صاغ

التغريم المذكورة وعلاوة على الرسوم المقررة بمقتضى المعاهدات والشرائع والنظامات

(المادة الثامنة والثلاثون)

في حالة زيادة البضائع عن ما يقيسستو الشحن يصير تغريم القبودان بمبلغ لا يتقص عن رسومها ولا يزيد عن ثلاثة أضعافها وفي حالة ظهور جلة طرود عليها ذات الماركات والنمر المؤشرة في المانيق يستو تغريم الطرود التي تكون رسومها أكثر من سواها أنهم أغير المذكورة في المانيق يستو

وفي حالة عجز البضائع عن المانيق يستو يصير تغريم القبودان عن كل طرد ناقص بحسب المادة السابعة عشرة بغرامة لا تتقص عن مائة قرش ولا تزيد عن الالف قرش صاغ وذلك ما عدا رسوم الكمرك التي تقر بموجب التوضيحات المبينة في الاوراق التي تقدم إلى الكمرك عن هذا الشأن

أما التفرغ من البضائع المشكونة صعب بموجب المائتين ستوف يمكن إبلاغها الى خمسة
آلاف قرش صاغ
ولاحل للتفرغ في حالة ما اذا كانت الزيادة لا تتجاوز عشرة في المائة والنقصان يقل عن
خمس المائة

(المادة التاسعة والثلاثون)

في حالة ظهور اختلافات عند الكشف بين الحواظ والبضائع المتقدمة للكشف سواء
كان من حيثية الكمية أو القيمة أو الوزن أو الجنس فيصير تفرغها بقيمة لا ينقص مقدارها
عن خمس الرسوم ولا تزيد عن كاملها
وأما اذا لم تتجاوز اختلافات الكمية والوزن أو القيمة خمسة في المائة فتعفى عن التفرغ

(المادة الاربعون)

يجرى تفرغ قبودات السفن من ألف قرش صاغ الى عشرة آلاف قرش صاغ
أولا في حالة تمنعهم عن تقديم المائتين ستوف القانوني أو عدم وجودهم معهم
ثانيا في حالة تمنعهم عن قبول مأموري الكمارك في السفينة
ثالثا في حالة سفرهم أو محاولتهم السفر بدون إذن الكمارك
رابعا في حالة مخالفتهم قضية تامين مقتضيات المادة الخامسة عشرة وذلك خلاف
الحقوق المترتبة على التهريب

وتكون الغرامة من أربع مائة قرش صاغ الى ألفي قرش صاغ
أولا في حالة مرسى السفن في غير الاماكن المخصصة لها
ثانيا في حالة شحن أو تفريغ أو نقل البضائع بدون تصريح من الكمارك أو بدون
حضور مأموري الكمارك
ثالثا في حالة تأخير تقديم المائتين ستوف

رابعا في حالة عدم تقديم الرنمية أو علم الخبر الذي يجب أن تكون مرفوعة به البضائع
المتخولة في السفن أو المنقولة من كمارك الى آخر طريق البحر
خامسا في حالة شحن بضائع بدون تصريح قبل استيفاء عمليات التفريغ

(المادة الحادية والاربعون)

تكون الغرامة من مائة قرش صاغ الى ألف قرش صاغ في حالة عدم تحرير الشهادة
المذكورة في المادة السادسة والثامنة عشرة والسابعة والعشرين من هذا النظام

(المادة الثانية والاربعون)

تتكون الغرامة من أربع مائة قرش صاغ الى أربعة آلاف قرش صاغ
 أولا عند محاولة ادخال أو تصدير بضائع معافاة من رسوم الصادر أو الوارد بطريقة
 مخالفة للقواعد المقررة أو في الليل
 ثانيا في حالة تأخير وصول البضائع المرسله من كمرك الى آخر أو بضائع الترانسيت الى
 الكمرك المتصدرة اليه عن الميعاد المحدد في علم الخبر بدون أسباب حققة
 ثالثا في حالة طرق تغيير على الهياكل الخارجية من كل طرف مكشف عليه وممرسول
 برسم الترانسيت أو برسم كمرك آخر
 رابعا في حالة تأخر الكفلاء عن وفاء المبالغ المقررة في الفقرة الثالثة من المادة
 الخامسة والعشرين

(الفصل التاسع)

(التحقيقات)

(المادة الثالثة والاربعون)

في حالة وجود شبهة احتيال يمكن للمستخدمين أن يكشفوا ويفتشوا في داخل المساكن
 أو في المخازن المختصة بالعمامة
 ولا يمكن إجراء ذلك إلا بأمر صادر بالكتابة من أمين الكمرك وبحضور
 أولا مأمور كبير من رتبة مفتش على الأقل
 ثانيا مندوب من طرف المحافظة ومن طرف مجلس البلدية في المدن التي يكون فيها
 المجلس المذكور
 والكشف لا يصير إلا فيما بين شروق الشمس وغروبها
 ونسخة الامر التامضي بإجراء الكشف ترسل الى القونصلاتو التابع لها صاحب المحل
 المراد تفتيشه والقونصلاتو يمكنها اذا رأت ذلك موافقا لديم أن ترسل مندوبا من طرفها
 لحضور الكشف أما امتناعها عن ارسال أحد النيابة عنها فلا يستوجب تأخير أو منع
 التفتيش
 ويقتضي أن تذكر في المحضر الذي يحرره مأمور الكمرك أقوال وملاحظات الشخص
 الذي جرى التفتيش في محله وفي حالة غيابه يجب أن تذكر أقوال وملاحظات وكيله
 أو خادمه
 وبصير تكليف الشخص الذي جرى تفتيش محله أو وكيله أو خادمه في حالة غيابه بامضاء
 المحضر المحرر

(المادة الرابعة والاربعون)

(النظامات القديمة)

تلغى كافة النظامات المخالفة للنظام الحاضر
والحكومة المصرية الحق بالتخاذ نظامات جديدة شبيهة بهذه اذا ترا آلاها بعد الاختبار
منفعة ولزوم لاجرائها منع الغش وليسر المصلحة على غلط حسن
صدر بالقاهرة في ٢ ابريل سنة ١٨٨٤

نظرو صار اعتماده

ناظر المالية

(الامضا) (مصطفى فهمي)

مدير عموم الكمارك المصرية

(الامضا) (كاليار)

(شهر سبتمبر سنة ١٨٨٤)

(معاهدة بين انكلترا ومصر والحبش)

انهقدت المعاهدة بين جلالة ملكة المملكتين المتحدتين بريطانيا العظمى وايرلاندا
وسلطنة الهند وجلالة يوحنا نجاشي الحبشة والبلاد التابعة لها الذي أقامه مولاه عز
وجل ملكا على صهيون والجناب العالي محمد توفيق خديوم مصر
وذلك انه لازالة الخلاف الحاصل بين يوحنا نجاشي نجاشية الحبشة ومحمد توفيق خديو
مصر ولاقرار السلم بينهما قد اتفق الثلاثة على عقد معاهدة يجب عليهم وعلى ورثتهم
وأخلافهم مراعاة أحكامها وقد تم عقد هذه المعاهدة عن يد الاميرال السير ويليام هيويت
رئيس عموم المراكب الحربية الانكليزية في الهند الشرقي وقد استنابه جلالة ملكة
المملكتين المتحدتين بريطانيا العظمى وايرلاندا وسلطنة الهند وعن يد جلالة نجاشي
نجاشية الحبشة الذي لم يستب أحد او معاذة مازون بك محافظ مصوع الذي استنابه
جناب خديو مصر المعظم وقد عقدوا هذه المعاهدة بعد الاتفاق على أحكامها

(المادة الاولى)

ابتداء من تاريخ التوقيع على هذه المعاهدة يجوز لكافة البضائع ومنها السلاح والذخائر
أن تنقل من وإلى الحبش على طريق مصوع

(المادة الثامنة)

ابتداء من غرة شعبان سنة ١٨٨٤ الموافق اليوم الثامن من ماسكارا سنة ١٨٧٧
ترد الى جلالة نجاشي نجاشية الحبشة البلاد المعروفة ببلاد البوغوم وعند اخلاص جيش
الخدوي المعظم محاض كسالا وعمديب وسنيت ترتص كذلك الى جلالة نجاشي
نجاشية الحبشة ونصير ملكة الابنية الموجودة في بلاد البوغوم التي هي الآن ملك الجناح
الخدوي المعظم وترد لجلالته مع هذه الابنية كافة الذخائر ومهمات الحرب التي تكون
حبيث فيها لتكون اضمالكة

(المادة الثالثة)

يتعهد جلالة نجاشي نجاشية الحبشة بأن يسهل لجيش الجناح الخدوي المعظم الانسحاب
من كسالا وعمديب وسنيت واجتياز اتيو بيا الى مصوع

(المادة الرابعة)

يتعهد الجناح الخدوي المعظم منح كافة التسهيلات التي يحتاج اليها جلالة نجاشي نجاشية
الحبشة في امر تعيين قسس حبشيين في اتيو بيا

(المادة الخامسة)

يتعهد جلالة نجاشي نجاشية الحبشة والجناح الخدوي المعظم بأن يسلم البعضهما المحرم
أو المحرمين الذين يقرون من بلاد احدهما الى بلاد الآخر للصلص من المعاقبة

(المادة السادسة)

يتعهد جلالة نجاشي نجاشية الحبشة بتحكيم جلالة ملكة انكترافي تسوية كل خلاف
عساه أن يحصل بينه وبين الجناح الخدوي المعظم فيما بعد التوقيع على هذه المعاهدة

(المادة السابعة)

سيصدق على هذه المعاهدة جلالة ملكة بريطانيا العظمى وبارلاند و سلطنة الهند
وجناح خديو مصر المعظم ثم ترسل الى ادوا في اقرب ما يمكن من الوقت

بعد أن علمت هذه المعاهدة بادوا في الثالث من يونيو سنة ١٨٨٤ الموافق ٢٧ من
جوفت سنة ١٨٧٦ قد وقع عليها وحقها باختتامهم السير ويليام هيوات بالنيابة

عن جلالة ملكة بريطانيا العظمى وبارلاند و سلطنة الهند و جلالة نجاشي نجاشية
الحبشة بالنيابة عن نفسه وسعادة مازون بل بالنيابة عن جناب خديو مصر المعظم

ختم جلالة النجاشي

(الامضا) (هيوات)

(الامضا) (مازون)

وافقنا وصدقنا على المعاهدة الميمنة آنفا بعد الاطلاع عليها والنظر فيها وتكون أحكامها
مرعية الاجراء بكملها وللاعتقاد قد تقرر هذا موثقا بتوقيعنا عليه
تحريرا في سراي عابدين العامرة في ٢٥ سبتمبر سنة ١٨٨٤

(الامضا) * (محمد توفيق) *

بأمر الحضرة الخديوية

رئيس مجلس النظار

وناظر الخارجية

(الامضا) (نوبار)

* (شهر نوفمبر سنة ١٨٨٤) *

* (مصادقة حكومة الولايات المتحدة على لائحة الجمارك المصرية) *

قد اجتمع في هذا النهار الموقعان على هذا دولتلونوبار باشا رئيس مجلس النظار وناظر
خارجية وحقانية حكومة الجناب الخديوي المعظم والموسى كومانوس وكيل قنصلات
حكومة الولايات المتحدة في مصر وبعد المذاكرة في عقد معاهدة تجارية بين
الحكومة المصرية والدول الاجنبية اتفقا على ما هوآت بناء على التفويض المعطى لهما
من حكومتهما

أولا ان ~~حكومة~~ الولايات المتحدة توافق على أن لائحة الجمارك المصرية التي جار
تطبيقها بناء على الاتفاق الذي عقد في ٣ مارث سنة ١٨٨٤ بين الحكومة
اليونانية والحكومة المصرية على رعايا ومراكب وتجارة وملاحة اليونان يصير
أيضا تطبيقها على رعايا ومراكب وتجارة وملاحة الولايات المتحدة

ثانيا ~~كافة الحقوق والامتيازات~~ والمعافاة التي تمنحها الحكومة المصرية الآن
أو تمنحها في المستقبل الى رعايا ومراكب وتجارة وملاحة أى دولة أجنبية
تمنح أيضا الى رعايا ومراكب وتجارة وملاحة الولايات المتحدة التي يحق لها أن تمنع
بكل هذه الحقوق والامتيازات والمعافاة ولهذا قد أمضى الموقعان على هذه
المعاهدة وقعاعليها

تحريرا في مصر القاهرة في ١٦ نوفمبر سنة ١٨٨٤

(الامضا) (نوبار)

(الامضا) (كومانوس)

• (مصادقة الحكومة الإيطالية على لائحة الجمارك المصرية) •

في هذا اليوم اجتمع الموقعان على هذا حضرة الكوماندور دومارتيانو وكيل سياسي وقنصل جنرال جلالة ملك إيطاليا في مصر ودولتو نوبار باشارتيس مجلس النظار وناظر خارجية وحقانية الجناب الخديوي المعظم واتفقا بناء على التفويض المعطى لهما من حكومتيهما على ما هوآت

أولا ان ~~حكومة~~ جلالة ملك إيطاليا توافق على أن لائحة الجمارك المصرية التي جار تطبيقها بناء على الاتفاق الذي عقد في ٣ مارث سنة ١٨٨٤ بين الحكومة اليونانية والحكومة المصرية على رعاية ومرا كـب وتجارة وملاحة اليونان يصير أيضا تطبيقها على رعاية ومرا كـب وتجارة وملاحة إيطاليا

ثانيا ~~حكومة~~ كافة الحقوق والامتيازات والمعافاء التي تتمتعها الحكومة المصرية الآن أو ستتمتعها في المستقبل إلى رعاية ومرا كـب وتجارة وملاحة أي دولة أجنبية تتمتع أيضا إلى رعاية ومرا كـب وتجارة وملاحة إيطاليا التي يحق لها أن تتمتع بكل هذه الحقوق والامتيازات والمعافاء ولهذا قد أمدى الموقعان على هذا هذه المعاهدة ووقعاعليها

تحريرا في مصر القاهرة في ٢٣ نوفمبر سنة ١٨٨٤

(الامضا) (نوبار)

(الامضا) (دومارتيانو)

• (المنشورات الصادرة من نظارة الحفائية في سنة ١٨٨٤) •

• (شهر رجب سنة ١٣٠١) •

منشور من نظارة الحفائية إلى المحاكم الأهلية بشأن ما يصير

اتباعه في تحقيق القضايا الجنائية التي يكون

لبعض الأوروبيين دخل فيها

المسطر عيـنه صورة ما تحرر من نظارة الحفائية لجناب النائب العمومي لدى المحاكم الأهلية في ٣٠ جادى الثانية سنة ١٣٠١ غرة ١٠٦ بشأن ما يصير اتباعه في تحقيق

القضايا الجنائية التي يكون لبعض الاورباوين دخل فيها حسب الكيفية المينة ولاجل
المعلومية واتباع الاجراء على مقتضاه ذلك الطرف لزم الشرح
تحريرا في غرة رجب سنة ١٣٠١

صورة ما تحرر بجناب النائب العمومي في ٣٠ جادى الثانية سنة ١٣٠١
علم ما اشقل عليه مكاتبنا ذلك الطرف غرة ١١٣ وغرة ٢٨١ بخصوص القضايا
الجنائية التي يكون لبعض الاورباوين دخل فيها التي اُحيلت من قلم النيابة بمحكمة بنها
على قاضى تحقيق المواد الجنائية بالمحكمة المذكورة لاجل تحقيقها بحضور مندوب من
القونسلاتو التابع لها المدعى عليه وتجاوب من القاضى المذكور بأن القانون لا يسمح
لقاضى التحقيق بأن يحيل شيئا من الدعاوى التي يحصل تحقيقها عن يده الاعلى المحكمة
الاهلية المختصة بها ولهذا امر غوب صدور ما يستحسن اجراؤه في شأن تلك القضايا
وحيث ان حالة الدعوى على قاضى التحقيق اوعلى المحكمة هي بواسطة النائب العمومي
أو أحد وكلائه وهو لا مع باقى مأمورى الضبطية القضائية يجوز لهم فى محلات مخصوصة
موضوعة بقانون تحقيق الجنائيات اعمال تحقيقات ابتدائية فعلى وكلاء النائب العمومي
أن يتحققوا ابتداء من تبعية المتهم وان اتضح لهم أنه تابع لدولة أجنبية يحيلوا الدعوى
للقونسلاتو المتقضى اليه وان وجد فى قضية واحدة جملته متهمين البعض منهم من رعايا
الحكومة والبعض تابع لدولة أجنبية فالرعايا يحيلونهم اما المحكمة أو لقاضى التحقيق
والاجانب القونسلاتو التابعين لها بحيث أن لا يتوقف سير التحقيق فيما يتعلق بالرعايا
على وجودها بجانب فى الدعوى فلزم تحريره بلبابكم للاجراء على وجه ما ذكر وسيصير
ابلاغ المحاكم الاهلية بذلك وطيه الاوراق عدد

منشور من نظارة الحفانية لمجالس وجه قبلى بما يتبع اجراءات
القضايا الحقوقية التجارية الموجودة بمجلس مصر الملقى
التي يكون المدعى عليه فيها من جهات قبلى

علم من مكتبة وردت له نامن مجلس مصر الملقى رقم ٢٢ ربيع الثانى سنة ١٣٠١
غرة ١٤ أنه موجوده قضايا حقوقية تجارية المدعى عليه فيها من جهات قبلى ويرغب
الافادة بما يتبع اجراؤه وحيث انه قبل لغوا مجالس المحلية بجهات الوجه البحرى كان

جارى انظر القضايا التجارية المختصة به وبالوجه القبلى بالمجالس الابتدائية بمصر واسكندرية والمنصورة واستئنافها بطريق الابلو أمام استئناف مصر الذى لقى دون رفعها بالمجالس الاحكام وبالنظر لتشكيل المحاكم الاهلية المستجدة بجهات بحرى وتعيين دائرة اختصاص كل منها بمقتضى الامر العالى السابق صدوره فى ٣٠ ديسمبر سنة ١٨٨٣ لايتأتى لها انظر القضايا التجارية المختصة بالوجه القبلى واذن يكون من الزوم رؤية وفصل تلك القضايا بالمجالس المختصة بالوجه القبلى بالدرجتين الابتدائية والاستئنافية على حسب دائرة واختصاص كل منهما حسبما كان جاريا بمجالس بحرى المغاة فقد نشر للمجالس القبلية بذلك وتقرر للمجالس بأن يبعث لها بالقضايا سالفة الذكر ولزم تحريره لسعادتك المعالومية وقبول كل ما يرد للمجالس رئاسة سعادتك بما يختص به والنظر فيه على حسب القواعد المقررة بذلك

تحريرا فى ٣ رجب سنة ١٣٠١

(شهرشوال سنة ١٣٠١)

منشور من نظارة الحفانية للمعاكم الشرعية بعدم التصريح
بالتأهل لرجال البوليس سواء كانوا ملكية أو عسكرية

الابعد الخبارة مع تفتيش عموم البوليس

سبق النشر من هنا للمعاكم الشرعية بتاريخ ٢٥ صفر سنة ١٣٠١ بما قرره
نظارة الحربية والبحرية من عدم التصريح لاحد من الصف ضباط والعساكر
المحققين بالجيش بالتأهل الا اذا كان يملكه تصريح من السردارية وبالنسبة لاستفهام
بعض المعاكم عما اذا كان رجال البوليس يدخلون تحت حكم هذه القاعدة أم لا قد
جرت بعض مخبرات بهذا الصدد وتم الامر فيها على طلب نظارة الداخلية بما ورد منها هنا
بتاريخ ٤ شعبان سنة ١٣٠١ غرة ١٣٤ اصدار التسيهات الى من يلزم بعدم
التصريح بالتأهل لرجال البوليس المحكى عنهم سواء كانوا ملكية أو عسكرية الابد
الخبارة مع تفتيش عموم البوليس كى بمقتضى ما يصدر منه بحرى العمل فبناء عليه قد صار
النشر فى تاريخه بما ذكر للمعاكم الشرعية وهذا الحضر تكمل الاجراء بمقتضاه
تحريرا فى ٢٧ شوال سنة ١٣٠١

(شهر ذى الحجة سنة ١٣٠١)

جواب المحكمة استئناف مصر الاهلية لعموميتها ونشر للمحاكم
الابتدائية الاهلية بما يتبع اجراؤه في الدعاوى التي ترفع
أمامها على أشخاص من تبعة دولة ايران

بعض المحاكم الاهلية استهمت من الخفائية عما يجري في الدعاوى التي ترفع أمامها على
أشخاص من تبعة دولة ايران هل يعاملون بمناقب رعايا الحكومة المحلية في قبول الدعاوى
التي ترفع ضدهم ويجري توقيع الاحكام فيها على حسب القوانين المحلية أم كيف
وحيث ان المقاولتامة السابق عقدها في سنة بين الخارجية والسفارة الايرانية
بالاستانة العلية تعتبر الايرانيين بصفة أجنب ومن مقتضاها حضور مندوب الشاهيندرية
في التحقيقات وغيرها وبناء على ما ذكره المحاكم المختلطة اختصاصها برؤية
جميع المواد الحقوقية متى كانت مشتركة بين أحد الايرانيين ورعايا الحكومة المحلية
أو أحد الاوروبيين وبند ١٥ من الامر العالي الصادر بتاريخ سنة بترتيب
المحاكم الاهلية يقضى باختصاص المحاكم المذكورة برؤية ما يقع بين الاهالي من دعاوى
الحقوق مدنية كانت أو تجارية وبالنسبة لما توضح تكون التبعة الايرانية قد خرجت
من هذا الاختصاص في الدعاوى المذكورة أما القضايا الجنائية المتعلقة بهم فبما أن
المقاولتامة المحكي عنها جعلت هذه القضايا من خصائص المجالس المحلية ولم يوجد
للبنيات مجالس أخرى غير المحاكم الاهلية وحيث تكون من خصائصها ويجب السير فيها
بالطبق لنصوص المقاولتامة المشار اليها فبناء عليه لزم تحرير له عادتكم لعمومية
واعلان المحاكم الابتدائية بذلك ومرسل مع هذا عدد ١٢ نسخة من ترجمة تلك
المقولة وما استجد عليها من التغيرات السامية الصادرة بتفسير بعض موادها التوزيعها
على المحاكم المذكورة

تحريرا في ٢٦ ذى الحجة سنة ١٣٠١

• (القرارات الصادرة من نظارة الاشغال العمومية في سنة ١٨٨٤) •

• (شهر فبراير سنة ١٨٨٤) •

قرار من نظارة الاشغال العمومية بأن يكون مقدار بدل لينة العونة في سنة ١٨٨٤ عن كل شخص من الاشخاص الجائز قبولها منهم مائة وعشرين قرشاً في مديريات الوجه البحري وثمانين قرشاً في مديريات الوجه القبلي

بناء على المادة الثامنة من الذكر يتوالى ديوى المؤرخ ٢٤ صفر سنة ١٢٩٨ الموافق ٢٥ يناير ١٨٨١ الشامل قانون الاعمال العمومية قررنا أن يكون مقدار بدل لينة العونة في سنة ١٨٨٤ عن كل شخص من الاشخاص الجائز قبولها منهم مائة وعشرين قرشاً في مديريات الوجه البحري وثمانين قرشاً في مديريات الوجه القبلي كما كان مقرراً في سنة ١٨٨٣ الماضية
تحريراً في ٨ ربيع الثاني ١٣٠١

ناظر الاشغال العمومية
(الامضا) (عبد الرحمن رشدى)

قرار من نظارة الاشغال العمومية يتضمن أسماء الاشخاص والشركاء
المصرح لها بتقديم طلبات لانشاء محل ايدروليكي
(نحن ناظر الاشغال)

بعد الاطلاع على الاعلان الرقيين ١٧ نوفمبر و ٤ ديسمبر سنة ١٨٨٣ اللذين أدرجاني الوقائع المصرية قد قررنا على الوجه الآتى أسماء الشركاء المصرح لها بتقديم الطلبات لانشاء محل ايدروليكي يصب المياه في البحر الصغير وفي ترعة الشرقاوية في مديرية الدقهلية

الخوارج الى المدرسون وشركاؤهما

او توفاج واخوانه

جوين وشركاؤه

البارون دولور وشركه فيف ليل

شركة الري في البحيرة

كال وشركاؤه

شركة الاشغال العمومية المصرية

شركة ميدلاند انجنييرنج

ويحصل المزداد كما هو معين في الاعلانات التي سلف نشرها في في العاشر من مارث سنة ١٨٨٤ في تفتيش عموم الري بديوان الاشغال العمومية الساعة الثانية من بعد الظهر تماموا يلزم الراغبين أن تكون طلباتهم موافقة لما هو مكتوب في دفتر شروط المزداد وأن يقدموا التأمين اللازم ولا يقبل أي طلب يقدم بعد التاريخ والساعة السالف تعيينهما

تحريرا في القاهرة في ١٢ فبراير سنة ١٨٨٤

عن نائب الاشغال العمومية

وكيل ديوان الاشغال

(الامضا) (سكوت مونكرسف)

قرار من نظارة الاشغال العمومية بتعيين حضرات الموظفين

الآتي بيان أسماهم بالوظائف الموضحة فيه

بناء على ما تضمنه الترتيب الجديد الذي أجرى في إدارة عموم نظارة الاشغال العمومية وصدر عليه أمر بالاعتماد بتاريخ ٢١ فبراير سنة ١٨٨٤ وبناء على ما عرضه علينا جناب وكيل النظارة قد قررنا ما هوآت

(المادة الاولى)

قد تعين حضرة فريد افندي يازوغلى رئيس السكرتارية الاخرى بوظيفة رئيس الادارة وحضرة نجيب افندي بحري باثترجم بوظيفة رئيس قلم افرنكي مع بضائه مكلفا بملاحظة اشغال الترجمة وحضرة درويش افندي سيد احمد رئيس قلم التعريرات العربية بمهذه الوظيفة عينها والموسى ناوول اوليفية سكرتير وكيل النظارة بوظيفة رئيس القلم الثالث التابع للإدارة

(المادة الثانية)

قد تعين حضرة جلواه بك بوظيفة رئيس الهندسة

(المادة الثالثة)

يستلم كل من الموظفين الموماليهم ونظيفتهم من ابتداء تاريخ هذا القرار
تحريراً بالمحرورية في ٢١ فبراير سنة ١٨٨٤

ناظر الاشغال العمومية

(الامضا) (عبد الرحمن رشدي)

(وهذا هو الترتيب الجديد لادى ان عموم نظارة الاشغال العمومية المشار اليه في القرار)

أقسام ديوان عموم النظارة تنقسم كالآتي

أولاً ادارة

ثانياً هندسة

ثالثاً ادارة عموم التنظيم والمباني البرية

رابعاً تفتيش عموم التطهيرات

خامساً ادارة قلم القضايا

أولاً الادارة الاقلام المعروفة باسم سكرينارية افرد كية وسكرينارية عربية وقلم

مشتروات ومزادات وقلم قيودات صارت الآن تابعة لرئيس الادارة

أما خصائص الادارة فهي المستقدمون والتحريرات الافرنسية والعربية من

أى نوع كانت والترجمة وتحرير وحفظ الكوتيرات والاتفاقات والرخص

والمزادات والمشتريات العمومية والمذاكرات التى تعرض على مجلس النظارة

وقيد كافة الخطابات الواردة والصادرة والدفتر خاتمة (أى حفظ الاوراق) ومراقبة

الحسابات والمخزن وكذلك خدمة الديوان السائر مثل الجشاو بشية والسعاة

والقراشين والبوابين وغيرهم

ثانياً الهندسة هذه المصلحة تشمل على الاقلام الاتية المباحث والمأموريات والخرط

والموازين والرسم واجراء الاشغال الصناعية والمهاجر والمراجعات الهندسية

وحفظ النبل أما خصائصها فهي المباحث والمشروعات التى تحال عليها من النظارة

وتحرير المقاييس وغيرها مما يتعلق بالمزادات وكذلك أعمال الخرط والموازين

وتوزيع المأموريات بين مهندسى قلم المأموريات الخالى

(القانون الداخلى للمصالحتين المذكورتين)

أولاً الادارة رئيس الادارة يقض ويطلع على كافة الخطابات الواردة ويأمر بقسدها ثم

بتوزيعها على أقلام النظارة إماراً أو بعد عرضها على حضرة وكيل النظارة

أوعلى السكرتير العمومي بحسب التعليمات التي تعطى بشأنها وأما المخطاطات المستجيلة فتعرض في الحال على سعادة الناظر أو حضرة الوكيل والسكرتير العمومي بدون أن يترتب على ذلك توقيف أو تأخير قيدها في وقتها وبالاجال فإن كافة المسائل مهما كانت ماعدا المختصة منها بالتتظيم أو بالابنية الميرية أو بالتطهيرات تنظر في أقلام الادارة ولا يعنى للهندسة الا المسائل التي يظهر لحضرة الوكيل أو السكرتير العمومي ضرورة أخذ رأي المهندسين عنها والمسائل التي تكون من اختصاصات تلك المصلحة مثل اجراء الاعمال الصناعية البحارى العمل بها والمباحث والمنشروعات والخرط والموازن والمأموريات والمحاجر وقد يمكن تعديل هذه الاختصاصات فيما بعد بحسب مقتضيات مشروع تفريق أعمال النظارة

تنقسم عمال الادارة الى جملة أقلام يوزع عليها العمل المختص بهذه المصلحة بمعرفة رئيسها وانما لا يكون هذا الانقسام بوجه مطلق بحيث يترتب عليه تفريق بين اختصاصات الاقلام وبعضها تفريقا قطعيا بل ان العمل يوزع بمعرفة رئيس الادارة على جميع العمال بوجه المساواة بحسب الضرورة وتنقسم الادارة الى ثلاثة أقلام تكون اختصاصاتها العمومية كالآتي (القلم الاول) عموم التحريرات الا فرنكية وكافة الاوامر والاعلانات والقرارات التي تصدر من النظارة وكذا التراجم والقيودات وحفظ أوراق النظارة والدفترخانة والمزادات والمشتريات

(القلم الثاني) التحريرات العربية

(القلم الثالث) التحريرات الا فرنكية مع المصالح التابعة للنظارة ومقتضى الرى ومراقبة الحسابات والمخزن وتحضير المبرانية وكذا المستخدمون وكل من هذه الاقلام يعين عليه رئيس يكون تابعه لرئيس الادارة والمسائل التي تحال على كل من رؤساء هذه الاقلام يجرى اللازم عنها بمعرفة بعد اخذ التعليمات اللازمة فيها بمن يلزم ثم ان عرض الاوراق جميعها على حضرة الوكيل أو السكرتير العمومي سواء كان للنظر فيها أو للتوقيع عليها يكون بمعرفة رئيس الادارة أو رؤساء الاقلام بحسب التعليمات التي تصدر في هذا الخصوص والمخطاطات الصادرة التي تعرض للتوقيع عليها وكذا الاتفاقات والقوتورات يجب أن يكون مؤشرا عليها بعلامة رئيس الادارة وجميع المخطاطات الصادرة من أى نوع كانت يصير قيدها عنده

فأما الهندسة هذه المصلحة وإن كان مشغلة على جملة أقلام كاتبين قبل الآن أنها تكون عبارة عن قلم واحد يوزع فيه العمل على جميع المهندسين والعمال بحسب مقتضيات الأحوال الوقتية واستعداد كل منهم ودرجته بدون أن يخصص أي منهم لعمل معلوم على الدوام والمسائل التي تحال عليها من الإدارة بعد أخذ التعليمات اللازمة عنها ممن يلزم بصير الطرف بها بحرفتها مع تحضير المخاطبات اللازمة فحريها بشأنها وهذه المخاطبات يصير قيدها حال صدورها في أقلام الإدارة وجميع الملفات والأوراق (دوسية) يصير ترتيبها وحفظها في الإدارة أيضا أما قلم تفتيش عموم التطهيرات فيصير ادخاله ضمن المصلحة المذكورة بعد أول إبريل وأما إدارة عموم التنظيم والمباني الميرية فتبقى على ما هي عليه الآن وكذا تفتيش عموم التطهيرات وإدارة قلم القضايا والحسابات والملاحة تبقى على ما هي عليه لحين صدور أمر آخر بشأنها

في ٢١ فبراير سنة ١٨٨٤ ناظر الاشغال العمومية
(الامضا) (عبد الرحمن رشدي)

(شهر مايو سنة ١٨٨٤)

قرار من نظارة الاشغال العمومية بترتيب إدارة

عموم التنظيم والمباني الميرية

بناء على ما عرضه علينا حضرة وكيل الاشغال العمومية قد قررنا ما هو آت

(المادة الاولى)

قد ألغيت الإدارات التابعة لإدارة عموم التنظيم والمباني الميرية

(المادة الثانية)

يجعل لإدارة عموم التنظيم والمباني الميرية من الآن فصاعدا خمسة تفتيش

(المادة الثالثة)

يشتمل التفتيش الاول على كافة أشغال الطرق والتنظيم ومباني الحكومة في اسكندرية

ومديرية البحيرة ويسمى تفتيش العزب ويكون محل إقامة المفتش ثغرا سكندرية

ويشتمل التفتيش الثاني على أشغال الطرق والتنظيم ومباني الحكومة في مدن وبناجر

مديريات المنوفية والعربية والشرقية والدقهلية مع عدم مدن ترعة السويس ويقال له

تفتيش الدلتا وتكون إقامة المفتش في المنصورة

ويشغل التفقيش الثالث على مدن ونواحي ترعة السويس وهي بورسعيد والاسماعيلية
والسويس وبورتوفيق وغيرها ويسمى تفقيش الشرق وتكون اقامة المفتش في
بورسعيد

ويشغل التفقيش الرابع على مباني الحكومة وأشغال الطرق والتنظيم والجناين والغاز
وغيرها في مدينتي القاهرة وحلوان ومدن مديرتي القليوبية والبحيرة ويدي تفقيش
مصر وتكون اقامة المفتش في مصر

ويشغل التفقيش الخامس على جميع أشغال الطرق والتنظيم ومباني الحكومة
في مديريات بني سويف والقيوم والمنيا وأسيوط وجرجا وقنا واسنا ويدي تفقيش قبل
وتكون اقامة المفتش في المنيا

(المادة الرابعة)

اختصاصات كل من رؤساء التفقيش الخمسة المذكورة هي

أولا مخاطبة الموظفين ومجلس التنظيم التابعين لمصلحته مباشرة

ثانيا إعطاء رخص البناء أو غيرها من الرخص الداخلة ضمن اختصاصاته الى أربابها
مباشرة أو بواسطة مستخدميه

ثالثا تحضير رسومات خطوط التنظيم وعرضها لاجل التصديق عليها من ديوان العموم
حسب ما هو مودون باللوائح المختصة بهذا الشأن

رابعا إعطاء خطوط التنظيم متى كان موضوعها لوائح خصوصية أو موجوداتها
رسومات مصدق عليها والاوجب التوقيع على الرخصة بالاعتماد من مدير عموم
التنظيم

خامسا عمل مشروعات الاشغال وتحضير الكوتراتات وأوراق المزايدات وملاحظة
اجراء الاشغال بعد اعتماد المشروعات والكوتراتات وكذا إعطاء التسيات
للمقاولين واستلام الاشغال عند انتهائها

سادسا التصرف فيما يلزم اجراؤه من الاعمال بالامانة بعرفة التفقيش وغير ذلك من
المصروفات المتنوعة المحصنة لكل قسم منه مما لا يخفى عن حدود المبالغ المهيئة
له بعرفة الادارة العمومية وذلك فيما عدا الاعمال أو التوريدات التي تتجاوز
قيمتها الاثني قرش فانه لا يجوز للمفتش عقد شروط عنها الا بعد الاستئذان

سابعا التصديق على ما يجر به المستخدمون التابعون له من مصاريف الانتقال
والسفرية وتحضير كافة المستندات المتعلقة بمصروفات مصلحته

(المادة الخامسة)

مراقبة عموم المصالح المذكورة في القطر المصري منوطة بمدير عموم التنظيم والمباني الميرية فهو مخاطب رؤسائها مباشرة ويحرر ميزانية ادارته وجميع المصالح الداخلة فيها وبعد اعتمادها يعين لكل من هؤلاء الرؤساء مقدار المبالغ التي خصصت لمصلحته وينظر في رسومات خطوط التنظيم التي يعملها المفتشون أو الباشة هندسون ويعرضها للتظارة للتصديق عليها ويقع على رخص البناء التي يحررها الرؤساء المذكورون متى كان غير موجود لوائح خاصة بها أو غير موضوع لها رسم خط تنظيم وينظر في مشروعات الاعمال ويصدق على بعضها ويعرض البعض الآخر للتظارة لاجل اعتماده بحسب اللوائح المختصة بهذا الشأن ويرجع اليه زمام الادارة العمومية للاعمال ويصرح بما يلزم اجراؤه من التعديلات في الكوترةانات والمشروعات مما لا يخضع عن حدود المبالغ المصرح بها ويصرح بالمصروفات باعتماد النظارة أو بدونه بحسب الاحوال المنصوص عليها في اللوائح والاوامر ويؤثر بالصراف على مستندات المصروفات

(المادة السادسة)

تؤخذ الخدمة اللازمة للتفتيش الخمسة المذكورة من ضمن المستفيدين الموجودين الآن بإدارة عموم التنظيم والمباني الميرية ومن ضمن مستفيدي المديريات المخصصين لاشغال مباني الحكومة والتنظيم

(المادة السابعة)

يستلم كل من المفتشين وظيفته متى صدر أمر تعيينهم بها ويأدري في التحول بدون تأخير في انهاء التفتيش التابع له ويقدم في أسرع وقت تقرير الى المدير العمومي عن ترتيب مصلحته فينظر فيه المدير ويبدى رأيه عما يناسب ادخاله فيه من التعديلات وعن توزيع المستفيدين على التفتيش ويبعث بجميع الاوراق للتظارة لاجل النظر فيها واعتمادها

صدر بالخروسة في ٢١ مايو سنة ١٨٨٤

ناظر الاشغال العمومية

عن سعاده

وكيل الاشغال العمومية

(مكوت مونكر يف)

رئيس الادارة

(فريدباغ زغلي)

قرار من نظارة الاشغال العمومية بتعيين الموظفين
الموضحة أسماءهم فيم بالوظائف الآتية بيانها

بناء على قرارنا الصادر في ٣١ مايو سنة ١٨٨٤ غرة ٣٣٧ بشأن ترتيب المصالح
التابعة لإدارة عموم التنظيم والمباني الميرية وعلى ما عرضه علينا حضرة وكيل الاشغال
العمومية قد قررنا ما هوآت

(المادة الاولى)

قد تعين مفتش التنظيم والمباني الميرية كل من الموظفين الآتية أسماءهم وهم
المسؤولون في المكلف الآن بإدارة قلم المباني الميرية بنظارة الاشغال العمومية لتفتيش
مصر

جناب اديان بك مدير مصالح نجرسكندرية حالاً لتفتيش سكندرية
المسيو بكار بزولي وكيل ادارة مصالح المحروسة حالاً لتفتيش الشرق
الموسيو ستونوزا أحد مدعي قلم المباني الميرية لتفتيش الدلتا
حضرة بليغ بلعربيش هندسة أحد الاقسام حالاً لتفتيش قبلي

(المادة الثانية)

على مدير عموم التنظيم تنفيذ قرارنا هذا
صدر بالمحروسة في ٣١ مايو سنة ١٨٨٤

ناظر الاشغال العمومية

عن سعاده

وكيل الاشغال العمومية

(سكوت منسكريف)

رئيس الادارة

(فريد بازازوغلي)

• (شهر أغسطس سنة ١٨٨٤) •

قرار من نظارة الاشغال العمومية بعدم سريان رسوم التنظيم على

تبييض البيوت بالفرشة سواء كان من الداخل أو من

الخارج في جميع مدن القطر المصري

حيث ان تبييض المنازل بالفرشة لا يعد من الاعمال المقرراً خذ رسوم عليها بمقتضى المادة

الاولى من الذكر والصادر في ١٢ مارث سنة ١٨٨١ الموافق ١٢ ربيع الثاني سنة ١٢٩٨ ولائحة مصلحة التنظيم المؤرخة ٢٥ دسمبر سنة ١٨٨٢ فبنا على ذلك وعلى ما عرضه علينا سعادة وكيل الديوان قد قررنا ما هوآت

(المادة الاولى)

ان تبييض البيوت بالقرش سواء كان من الداخل أو من الخارج في جميع مدن القطر المصري لا تسرى عليه رسوم التنظيم بل يجوز ابرأه بدون الاستئصال على رخصته

(المادة الثانية)

مدير عموم التنظيم مكلف بتنفيذ قرارنا هذا

تحريرا في ٦ أغسطس سنة ١٨٨٤

(عن ناظر الاشغال العمومية)

(الدكتور لول سكوت مونكرسف)

قرار من نظارة الاشغال العمومية فيما يتعلق باستعمال الاهالى الشوارع

العمومية واشغالها بالمهمات والبضائع وغير ذلك

قد قررناظر الاشغال العمومية ما هوآت

(المادة الاولى)

في كافة مدن القطر المصري لا يجوز ابرأه الاعمال الاتية الا بتصرح بخصوصى من

نظارة الاشغال العمومية أو مندوبها المعين لذلك

أولا أى عمل من أعمال الحفر أو البناء على أرض الطريق العموى وفيه الترو و تارات

ثانيا بناء أو ترميم حيطان الواجحات وأسوار المباني والأراضى المجاورة للطريق العموى

أو هدم الابنية المطله على الشوارع

ثالثا وضع أى شئ من المنقولات والصناديق وغير ذلك خارج المخازن على الطريق

العموى الا في مسافة الزمن الضرورى فقط الذى يلزم لشحنها أو تفريغها أو حزمها

أو فكها

رابعا بسط بضائع أو وضع مهمات أو أى شئ غير ذلك مما يراحم المرور بأى كيفية

كانت سواء كان فى الشوارع أو على الترو و تارات

(المادة الثانية)

الرخص التي تعطى من نظارة الاشغال العمومية أو من المندوبين الذين تعيينهم ذلك يعين فيها القيود والشروط التي يجب على صاحب الرخصة اقباعها وكذلك قيمة الرسوم التي يلزم تحصيلها منه ان لزم الحال ثم تعمل لائحة خصوصية بمعرفة النظارة تقر فيها الشروط العمومية التي على موجبها تعطى الرخصة المذكورة

(المادة الثالثة)

كل من خالف نصوص المادة الاولى أو شروط الرخص المنوّه عنها بالمادة الثانية من هذا القرار يجازى بغرامة من ٥٠ قرشاً الى ١٠٠ قرش فضلاً عن الزامه بإزالة المخالفة في مسافة الاربع والعشرين ساعة التي تلى صدور الحكم عليه بهذا الجزاء وان لم يتم ذلك فيكون للمصلحة مطلق التصرف في ازالته على مصاريفه ومسئوليته

(المادة الرابعة)

يصدر ناظر الاشغال العمومية أو امر خصوصية بتعين فيها الأمور التي ينطبق عليهم اعطاء الرخص في كل مدينة من مدن القطر المصري حسب المدون بالمادة الثانية قبل وملاحظة تنفيذ هذا القرار

تحريراً في ٢٦ أغسطس سنة ١٨٨٤

وكيل الاشغال

(منكريف)

• (المنشورات الصادرة من نظارة المعارف العمومية في سنة ١٨٨٤)

• (شهر جادى الاولى سنة ١٣٠١)

منشور من نظارة المعارف العمومية للمدارس والمكاتب باستصواب

أن من يتأخر من التلامذة عن الحضور للمدرسة مدة خمسة

عشر يوماً متوالية بغير عذر مقبول يجزى رقبته بعد

استئذان الديوان وصدر الامر

حيث ان استقطاع التلامذة عن الحضور لمدارسهم بوجوب تأخيرهم عن الدروس وقد علم من المقرر سابقاً أن من يتأخر منهم مدة خمسة عشر يوماً متوالية بغير عذر مقبول ومعلوم

للمدرسة يجرى رفته فقد استصوب اتباع ذلك من الآن فصاعدا لكن لا يرقى أحد
 إلا بعد استئذان الديوان وصدر الأمر برفقه
 تحريراً في ٧ جادى الأولى سنة ١٣٠١

منشور من نظارة المعارف العمومية للمدارس والمكاتب
 بعدم أخذ ضمانات عن أبناء الذوات والاعيان
 وغيرهم من المعتبرين

حيث ان الغرض من أخذ ضمانات عن التلامذة المحققين بالمدارس انما هو معرفتهم يلزم
 بما يظهر طرف التلخيص انما ان الكتب و فرق مواعيد الملابس وغيرها وقد يوجد من
 أبناء الذوات والاعيان وغيرهم من المعتبرين من هم مقيدون ضمن التلامذة فكل هؤلاء
 حيث انهم معروفون فلا لزوم لاخذ ضمانات عن أبنائهم ماداموا هم المتسبين في دخولهم
 بالمدارس

تحريراً في ٧ جادى الأولى سنة ١٣٠١

منشور من نظارة المعارف العمومية لجميع المدارس والمكاتب
 بمنع خروج التلامذة في الجناسات ما عدا
 الجناسات المختصة بالخوجات والمعلمين

حضرة ناظر مدرسة اسكندرية أرسل للديوان افادة بقصد النظر في كيفية خروج
 التلامذة في مشاهد الاعيان وافادته بما يتبع اجراءه ولم يترأى أن خروج التلامذة
 في الجناسات مما لا ينبغي لانه يفضي لاعتناء من جهة وزارة المعارف عن دروسهم فانه مضر
 بهم أيضاً خصوصاً في فصل الصيف عند اشتداد الحرارة قد تحرره بمنع خروجهم لاي
 جنازة كانت نظراً لما توضع ما عدا الجناسات المختصة بالخوجات والمعلمين فانه لا بأس
 بالتصريح لبعض التلامذة بخروجهم لها اظهار المزيد العناية بتعليمهم كما هو الواجب
 تحريراً في ١١ جادى الأولى سنة ١٣٠١

• (شهر رجب سنة ١٣٠١) •

منشور من نظارة المعارف العمومية للمدارس الخصوصية والتجهيزية
والمتبديان بمصر بوجوب تغيير الطريقة الجارية عليها
الامتحانات السنوية بالمدارس
بالطريقة الموضحة فيه

قد ترا أوجوب تغيير الطريقة الجارية عليها الامتحانات السنوية بالمدارس بطريقة أخرى
وهي أن اللجنة التي تدعى للامتحان تجتمع من أرايع ناظر المدرسة المراد امتحان تلامذتها
بمحل مخصوص بها وفي أول مرة تنتخب المسائل اللازم امتحان كل فرقة فيها في الحصة التي تلي
زمن اجتماعها فقط وتخرج من محلها الى المحل المجتمعة فيه التلامذة مباشرة بدون اتجاء
بلهة أخرى وتعطى السؤال تحريرا لتلامذة الفرقة عموما يكتبه كل منهم في ورقة
مخصوصة معنونة باسمه وفرقة ليجاب عليها ثم يعين لهم الزمن اللازم الاجابة فيه ومتى
انتهى تجمع الاوراق منهم ويرخص لهم بالنسبة قدر نصف ساعة ثم توضع تلك الاوراق
في مظروف ويختتم عليهم من رئيس الامتحان وفي أثناء النسبة المعطاة للتلامذة تجتمع اللجنة
ثانية وتعين مسائل غيرهما لباقي الامتحان فيه في الحصة التالية لهذا الاجتماع أيضا
وتجري ما فعلته أول مرة وهكذا تستمر على هذا النمط الى أن ينتهى الامتحان وعندها
ترسل جميع المظروفات للديوان وبه يفتح ويوزع ما فيها من الاوراق على أرباب الامتحان
لاعطاء الغرائ التي يستحقها كل تلميذ على ورقه ومن مقتضاها يعمل جدول الامتحان هذا
وبما أنه سبق النشر لجميع المدارس بأن الامتحانات السنوية للتلامذة يكون فيها درسه
بالسنتين الماضية من فروع العلوم المستغلين بها لغاية السنة الحاصل فيها الامتحان فيراعى
اتباع ذلك أيضا في اجراء الامتحان بالصفة المتقدم ذكرها

تحريرا في ١٠ رجب سنة ١٣٠١

• (شهر شوال سنة ١٣٠١) •

منشور من نظارة المعارف العمومية للمدارس والمكاتب التي بها
تلامذة داخلية بعدم قبول أحد بالقسم الداخلي مجازا
الامن متقدما تلامذة القسم الخارجي

انه بالنسبة لكون قبول تلامذة من الخارج بالقسم الداخلي مجازا من أول وهله يترتب

عليه مصرف مصاريه لم تكن النظارة واثقة بحصول الفائدة منها لعدم علمها بما اذا كانت قواهم العقلية كافله لتجابعهم في المستقبل أو لا وكون التلامذة الخارجية الموجودين بالمدارس في قسم من هم متحصلون على جانب من العلوم تؤمل به نجاحهم وتقدمهم وهؤلاء هم الاولى بالانتقال للقسم المذكور فان النظارة حينئذ تصير على يقين من أن المصروفات التي تنفق عليهم تكون ذات فائدة قدرها آتاهم من الآن فصاعدا لا يقبل أحد بالقسم الداخلي مجانا الا من متقدمي تلامذة القسم الخارجي فتشيطالهم وتشويقة لغيرهم أما الذين يريدون الدخول من الخارج يكون قبولهم ضمن التلامذة الخارجية من كان منهم فقيرا يقبل مجانا ومن كان ذا ميسرة تنقدر عليه المصروفات بحسب اقتدار أهله وهذا لا يمنع قبول من يريدون الدخول بالقسم الداخلي ويدفعون مصاريه الدرجة الثانية التي قدرها أربعة عشر جنيها مصريا ان لم يقتدروا على دفع مصاريه الدرجة الاولى وعلى ذلك ينبغي أن ناظر كل مدرسة يتباحده مع خوارجهم ما ينتخب في كل سنة من نجباء تلامذة القسم الخارجي بمدرسته العدد اللازم لتكميل الدرجة الثالثة على حسب المقرر بالميزانية سواء كان من الذين يدفعون مصروفات أدوات التعليم أو الذين ليسوا بمصروفات بشرط أن يراعى في ذلك حسن الاخلاق أيضا ويعرض عنه للديوان للتصريح بقبوله بحيث اذا انضج للديوان فيما بعد وجود تلامذة لهم الاولوية في الانتقال بالنسبة لنسبتهم واستعدادهم وحسن أخلاقهم ولم ينقلوا فتمكنوا المستولية عائدة على الناظر والخوجات وخصوصا الناظر

تحريرا في ١١ شوال سنة ١٣٠١

منشور من نظارة المعارف العمومية للمدارس والمكاتب الابتدائية

بقبول طالبى الانتظام فى سلك المدارس من الخارج اذا

تحقق أن قبولهم لا يترتب عليه زيادة عدد الخوجات

أو تجديد محلات زيادة عن الموجود بالمدرسة

حيث استصوب أن طالبى الانتظام فى سلك المدارس من الخارج تقدم طلباتهم مباشرة لحضرات نظار المدارس ومتى تبين لحضراتهم أن تلك الطلبات توافق أحكام المنشور الصادر من النظارة فى شأن قبول التلامذة من الآن فصاعدا وتحقق أن قبولهم لا يترتب عليه زيادة عدد الخوجات أو تجديد محلات زيادة عن الموجود بالمدرسة يقبلون بالفرق

اللاتقين لها بعد الكشف عليهم معرفة الحكيم وانصاح لياقتهم وتقرر المصروفات على من يقدر منهم على دفعها طبقا للمنفور السالف ذكره بحسب ما يراه ناظر المدرسة ثم يقرر عنهم اللديوان لصدور الاعقادات المقتضية بذلك فينبغي اتباع الاجراء كما ذكر
تحريرا في ١٣ شوال سنة ١٣٠١

منشور من نظارة المعارف العمومية للمدارس الخصوصية بعدم
قبول أى تلميذ للمدارس الخصوصية الا اذا كان
متحصلا على العلوم الموضوعة به

انه من الآن فصاعدا لا يقبل أى تلميذ بالمدارس الخصوصية الا اذا كان متحصلا
على علوم الفرقة الاولى تجهيزية وعلى علم الحساب اثباته والثمانية مقالات من الهندسة
والدرجتين الاولى من الجبر وحساب المثلثات المستقيمة والقسم جرافية والتاريخ
والجوغرافيا وكذا التاريخ الطبيعي والكيمياء والطبيعة ولفسة أجنبية وعلم النحو
والرسم والخط فينبغي اتباع الاجراء كما ذكر
تحريرا في ٢٧ شوال ١٣٠١

(شهر ذى القعدة سنة ١٣٠١)

منشور من نظارة المعارف العمومية لجميع المدارس والمكاتب
بأن يكون تحصيل مصروفات التلامذة بجميع
المدارس على حسب الشهور الافرنكية

قد علم أن بعض المدارس جارية تحصيل مصروفات التلامذة باعتبار الشهور العربية
والبعض جارية تحصيلها على حسب الشهور الافرنكية وحيث ان الحسابات جارية
على الشهور الافرنكية قدرنا أن يكون تحصيل مصروفات التلامذة بجميع المدارس
على حسب الشهور الافرنكية فينبغي اتباع الاجراء كما ذكر
تحريرا في ١٦ ذى القعدة سنة ١٣٠١

منشور من نظارة المعارف العمومية لجميع المدارس والمكاتب
بعدم مطالبة متولى أمور تلامذة المصروفات
بالمكتب بمدة المساحة

حضرة ناظر مكتب العقادين قدم للديوان افادة مؤرخة ٢٦ شوال سنة ١٣٠١
مقتضاها ان متولى أمور تلامذة المصروفات بالمكتب أغلبهم متوقفون عن دفع مصروفات
شهرى شعبان ورمضان ويرغب الافادة عما يترا آ موافقته وحيث ان المصروفات المقررة
على التلامذة ذوى الميسرة فى نظير أدوات التعليم هى شهرية لاسنوية فمدة المساحة
لا ينبغي مطالبتهم بها فىنبغى اتباع الاجراء كما ذكر
تحريرا فى ٢٠ ذى القعدة سنة ١٣٠١

• (القرار الصادر من محافظة عموم قال السويس بشأن قفل

القهواى ومحلات الاجتماع العمومية من

الساعة احدى عشرة افرنيكا) •

• (شهر سبتمبر سنة ١٨٨٤) •

محافظ عموم قال السويس بمدينة بورسعيد قرر ما هوأت
(المادة الاولى)

ابتداء من هذا اليوم تقفل القهواى ومحلات الاجتماع العمومية المماثلة لها من الساعة
احدى عشرة افرنيكا مساء

(المادة الثانية)

يمكن اعطاء تصريح مخصوصى باسقرار فتح بعض هذه المحلات الى أجل محدود بعد الساعة
المحددة فى المادة السابقة

(المادة الثالثة)

كل مخالف لهذا الامر يعاقب بالقصاص المدون فى المادة ٣٣١ من قانون

العقوبات المصرى للحكام المختلطة أوفى مادة ٣٤١ من قانون العقوبات للمعاهم
الاهلية

تحرير ابراهيم توفيق ١٠ سبتمبر سنة ١٨٨٤

محافظ عموم القنال

(الامضا) (ابراهيم توفيق)

«طبع في المطبعة الميرية ببولاق مصر المحمية سنة ١٣٠٣ هجرية»

5199
51A